



الأصول والقواعد

للفقه الإسلامي

فقہ اسلامی کے ۴۱۳ اصول وقواعد، ان کا سلیس و شستہ اردو ترجمہ، مسائل جدیدہ سے ان کی تطبیق اور ضروری تشریحات و توضیحات کا قابل اعتماد و استناد مجموعہ

مصنف

مفتی محمد جعفر ملی رحمانی

صدر دارالافتاء

جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا



(تمام حقوق بحق ناشر محفوظ ہیں)

نام تصنیف :	الأصول والقواعد للفقہ الاسلامی
نام مصنف :	مفتی محمد جعفر ملی رحمانی
کمپیوٹر کتابت و ترتیب :	مولوی کلیم اللہ اشاعتی / عبد المتین اشاعتی کانڑگاؤں
تعداد صفحات :	۳۰۸
طبع سوم :	۱۴۳۵ھ مطابق ۲۰۱۴ء
تعداد :	۱۱۰۰
قیمت :	
باہتمام :	البحرہ و ستانوی

(ملنے کے پتے)

(۱) دارالافتاء، جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

(۲) مکتبہ السلام، جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

(۳) مفتی محمد جعفر صاحب ملی رحمانی

موبائل: 09423944002

فون: 02567-252002



انتساب

میں اپنی اس ادنیٰ علمی کاوش کو علم و تحقیق کے تاج دار، اسرار شریعت کے
شناور مجاہد قوم و ملت، استاذ محترم حضرت مولانا قاضی مجاہد الاسلام القاسمیؒ
سابق صدر آل انڈیا مسلم پرسنل لاء بورڈ، قاضی القضاۃ امارت شرعیہ
بہار اڑیسہ و جھارکھنڈ، اپنے تمام ہی اساتذہ کرام اور والدین کے
نام منسوب کرتے ہوئے فخر محسوس کرتا ہوں،
جن کی محنتوں، شفقتوں اور توجہات و عنایات
سے بندہ ناتواں کسی لائق بنا۔

محمد جعفر ملی رحمانی

۱۴۳۲/۳/۲۳ھ

مصنف

فہرست

☆	کلمات دعائیہ:	حضرت مولانا غلام محمد صاحب وستانوی	۲۶
☆	کلمات حمیم:	حضرت مولانا عبد الرحیم صاحب فلاحی	۲۸
☆	تقریظ:	حضرت مولانا قاضی عبدالاحد صاحب ازہری	۳۱
☆	تقریظ:	حضرت مولانا دریس عقیل صاحب ملی قاسمی	۳۷
☆	تقریظ:	حضرت مولانا خالد سیف اللہ رحمانی	۴۰
☆	تقدیم:	حضرت مولانا رضوان الدین صاحب معروفی	۴۲
☆	تقریظ:	حضرت مولانا مفتی عبداللہ صاحب مظاہری	۵۰
☆	کلمات تحسین:	حضرت مولانا حذیفہ بن غلام محمد صاحب وستانوی	۵۳
☆	عرض مصنف		۵۵
☆	قواعد فقہ ایک تعارف		۵۹
	الأصول الفقهية		
۱	﴿الْأَصْلُ إِذَا مَضَى بِالْإِجْتِهَادِ لَا يَفْسُخُ بِاجْتِهَادٍ مِثْلِهِ وَيَفْسُخُ بِالنِّصِّ﴾		۷۷
۲	﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْإِجَارَةَ تَصِحُّ ثُمَّ تَسْتَنْدُ إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ﴾		۷۷
۳	﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْإِجَارَةَ تَعْمَلُ فِي الْمَوْقُوفِ لَا فِي الْجَائِزِ﴾		۷۸
۴	﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْإِجَارَةَ فِي الْقَائِمِ دُونَ الْهَالِكِ﴾		۷۸
۵	﴿الْأَصْلُ أَنَّ أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّدَادِ وَالصَّلَاحِ حَتَّى يَظْهَرَ غَيْرُهُ﴾		۷۸
۶	﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْبَيَانَ يُعْتَبَرُ بِالْإِبْتِدَاءِ إِنْ صَحَّ الْإِبْتِدَاءُ وَإِلَّا فَلَا﴾		۷۹
۷	﴿الْأَصْلُ أَنَّ تَعْلِيْقَ الْأَمْلَاقِ بِالْأَخْطَارِ بَاطِلٌ وَتَعْلِيْقُ زَوَالِهَا بِالْأَخْطَارِ جَائِزٌ﴾		۷۹

۸۰	﴿الْأَصْلُ أَنَّ التَّوْفِيقَيْنِ إِذَا تَلَاقَيَا وَتَعَارَضَا فِي أَحَدِهِمَا تَرَكَ اللَّفْظَيْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَهُوَ أَوْلَى﴾	۸
۸۰	﴿الْأَصْلُ أَنَّ جَوَابَ السُّؤَالِ يَجْرَى عَلَى حَسَبِ مَا تَعَارَفَ كُلُّ قَوْمٍ فِي مَكَانِهِمْ﴾	۹
۸۱	﴿إِنَّ الْحَادِثَةَ إِذَا وَقَعَتْ وَلَمْ يَجِدِ الْمَسْئُولُ فِيهَا جَوَابًا وَنَظِيرًا فِي كُتُبِ أَصْحَابِنَا فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَنْبِطَ جَوَابَهَا مِنْ غَيْرِهَا إِمَّا مِنَ الْكِتَابِ أَوْ مِنَ السُّنَّةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ الْأَقْوَى فَالْأَقْوَى فَإِنَّهُ لَا يَعْدُو حُكْمَ هَذِهِ الْأَصُولِ﴾	۱۰
۸۱	﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا وَرَدَ عَنِ الصَّحَابِيِّ مُخَالَفًا لِقَوْلِ أَصْحَابِنَا فَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ كَفِينًا مَوْتُهُ جَوَابِهِ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي مَوْرَدِهِ فَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ أَقْسَامِهِ إِلَى أَنْ أَحْسَنَ الْوُجُوهُ وَأَعْبَدَهَا عَنِ الشُّبْهِ أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ حَدِيثُ الصَّحَابِيِّ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْجَمَاعِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّأْوِيلِ أَوْ الْمَعَارَضَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَحَابِيِّ مِثْلِهِ﴾	۱۱
۸۲	﴿الْأَصْلُ أَنَّ السَّائِلَ إِذَا سَأَلَ سُؤَالَ يَنْبَغِي لِلْمَسْئُولِ أَنْ لَا يُجِيبَ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالْإِرْسَالِ لَكِنْ يَنْظُرُ وَيَتَفَكَّرُ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمٍ وَاحِدٍ أَوْ إِلَى قِسْمَيْنِ أَوْ أَقْسَامٍ ثُمَّ يُقَابِلُ فِي كُلِّ قِسْمٍ حَرْفًا فَحَرْفًا ثُمَّ يَعْدِلُ جَوَابَهُ عَلَى مَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ السُّؤَالُ ، وَهَذَا الْأَصْلُ تَكْثُرُ مَنْفَعَتُهُ لِأَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ الْكَلَامُ قَرِيبًا كَانَ سَرِيعَ الْإِنْتِقَاضِ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَلَمًا يَجْرَى عَلَى عُمُومِهِ﴾	۱۲
۸۳	﴿الْأَصْلُ أَنَّ السُّؤَالَ وَالْخِطَابَ يَمْضِي عَلَى مَا عَمَّ وَغَلَبَ لَا عَلَى مَا شَدَّ وَنَدَرَ﴾	۱۳
۸۴	﴿الْأَصْلُ أَنَّ الشَّيْءَ يُعْتَبَرُ مَا لَمْ يَعْدُ عَلَى مَوْضُوعِهِ بِالنَّقْضِ وَالْإِبْطَالِ﴾	۱۴
۸۴	﴿الْأَصْلُ أَنَّ الضَّمَانَاتِ فِي الدِّمَةِ لَا تَجِبُ إِلَّا بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِمَّا بِأَخْذٍ أَوْ بِشَرْطٍ فَإِذَا عَدِمَا لَمْ تَجِبْ﴾	۱۵
۸۴	﴿الْأَصْلُ أَنَّ الظَّاهِرَ يَدْفَعُ الْإِسْتِحْقَاقَ وَلَا يُوجِبُ الْإِسْتِحْقَاقَ﴾	۱۶
۸۵	﴿الْأَصْلُ أَنَّ الظَّاهِرَيْنِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَظْهَرَ مِنَ الْآخَرِ فَلَا ظَهْرَ أَوْلَى بِفَضْلِ ظُهُورِهِ﴾	۱۷

۸۶	﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ الشَّيْءُ تَبَعًا وَ حُكْمًا وَإِنْ كَانَ قَدْ يَبْطُلُ قَصْدًا﴾	۱۸
۸۶	﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ مَا لَا يَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ الْقَوْلِ كَمَا فِي الصَّبِيِّ﴾	۱۹
۸۷	﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْأَمِينِ مَعَ الْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ﴾	۲۰
۸۷	﴿الْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ آيَةٍ تُخَالِفُ قَوْلَ أَصْحَابِنَا فَإِنَّهَا تُحْمَلُ عَلَى النَّسْخِ أَوْ عَلَى التَّرْجِيحِ وَالْأَوَّلَى أَنْ تُحْمَلَ عَلَى التَّأْوِيلِ مِنْ جِهَةِ التَّوْفِيقِ﴾	۲۱
۸۸	﴿الْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ خَبَرٍ يَجِبُ بِخِلَافِ قَوْلِ أَصْحَابِنَا، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى النَّسْخِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِمِثْلِهِ، ثُمَّ يُصَارُ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ أَوْ تَرْجِيحٍ فِيهِ بِمَا يَحْتَجُّ بِهِ أَصْحَابُنَا مِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحِ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى التَّوْفِيقِ وَإِنَّمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ قِيَامِ الدَّلِيلِ فَإِنْ قَامَتْ دَلَالَةُ النَّسْخِ يُحْمَلُ عَلَيْهِ وَإِنْ قَامَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى غَيْرِهِ صَرْنَا إِلَيْهِ﴾	۲۲
۹۰	﴿الْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ عَقْدٍ لَهُ مُجِيزٌ حَالٌ وَقُوعُهُ تَوَقُّفٌ لِلْإِجَازَةِ وَالْإِفْلَاقِ﴾	۲۳
۹۱	﴿الْأَصْلُ أَنَّ لِلْحَالَةِ مِنَ الدَّلَالَةِ كَمَا لِلْمَقَالَةِ﴾	۲۴
۹۱	﴿الْأَصْلُ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا تَعَدَّى مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا أَجْلَى مِنَ الْآخَرِ وَالْآخَرُ أَخْفَى فَإِنَّ الْأَجْلَى أَمْلَكُ مِنَ الْأَخْفَى﴾	۲۵
۹۲	﴿الْأَصْلُ أَنَّ مَا ثَبَتَ بِالْيَقِينِ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ﴾	۲۶
۹۲	﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْمُتَعَادِلَيْنِ إِذَا صَرَّحَا بِجِهَةِ الصَّحَّةِ صَحَّ الْعَقْدُ وَإِذَا صَرَّحَا بِجِهَةِ الْفَسَادِ فَسَدَ وَإِذَا أَبْهَمَا صُرِفَ إِلَى الصَّحَّةِ﴾	۲۷
۹۳	﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْمَرْءَ يُعَامَلُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ كَمَا أَقْرَبَ بِهِ وَلَا يُصَدَّقُ عَلَى إِبْطَالِ حَقِّ الْغَيْرِ وَلَا بِالْإِزَامِ الْغَيْرِ حَقًّا﴾	۲۸
۹۳	﴿الْأَصْلُ أَنَّ مَنْ اتَّزَمَ شَيْئًا وَلَهُ شَرْطٌ لِنَفْوَذِهِ فَإِنَّ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ لِنَفْوَذِ الْآخَرِ يَكُونُ فِي الْحُكْمِ سَابِقًا وَالثَّانِي لَاحِقًا وَالسَّابِقُ يُلْزَمُ لِلصَّحَّةِ وَالْجَوَازِ﴾	۲۹
۹۴	﴿الْأَصْلُ أَنَّ مَنْ سَاعَدَهُ الظَّاهِرُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَ الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ يَدَّعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ﴾	۳۰

۹۴	﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْمَوْجُودَ فِي حَالَةِ التَّوَقُّفِ كَالْمَوْجُودِ فِي أَصْلِهِ﴾	۳۱
۹۴	﴿الْأَصْلُ أَنَّ النَّصَّ يَحْتَاجُ إِلَى التَّعْلِيلِ بِحُكْمٍ غَيْرِهِ لَا بِحُكْمِ نَفْسِهِ﴾	۳۲
۹۵	﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ الْآيَةِ عَلَى الْعُمُومِ وَ آخِرُهَا عَلَى الْخُصُوصِ كَعَكْسِهِ﴾	۳۳
۹۶	﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الدَّعَاوَى مَقْصُودُ الْحَصْمَيْنِ فِي الْمُنَازَعَةِ دُونَ الظَّاهِرِ﴾	۳۴
۹۶	﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ يُفْرَقُ بَيْنَ عِلَّةِ الْحُكْمِ وَ حِكْمَتِهِ فَإِنَّ عِلَّتَهُ مُوجِبَةٌ وَ حِكْمَتَهُ غَيْرُ مُوجِبَةٍ﴾	۳۵
۹۷	﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ يُفْرَقُ بَيْنَ الْعِلْمِ إِذَا ثَبِتَ ظَاهِرًا وَبَيْنَهُ إِذَا ثَبِتَ يَقِينًا﴾	۳۶
۹۸	﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ يُفْرَقُ بَيْنَ الْفُسَادِ إِذَا دَخَلَ فِي أَصْلِ الْعَقْدِ وَبَيْنَهُ إِذَا دَخَلَ فِي غُلُقَةٍ مِنْ عِلَاقِهِ﴾	۳۷
۹۸	﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ يُفْرَقُ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ﴾	۳۸

القواعد الفقهية

۱۰۰	﴿الْإِبْرَاءُ عَنِ الثَّمَنِ لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيلَ﴾	۱
۱۰۰	﴿الْإِبْتِائُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّفْيِ إِنْ كَانَ بِالْأَصْلِ﴾	۲
۱۰۲	﴿الْإِجَازَةُ إِنَّمَا تَصِحُّ ثُمَّ تَسْتَنْدُ إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ﴾	۳
۱۰۲	﴿الْإِجَازَةُ إِنَّمَا تَلْحَقُ الْمَوْقُوفَ لَا الْبَاطِلَ﴾	۴
۱۰۳	﴿الْإِجَازَةُ اللَّاحِقَةُ كَالْوَكَالَةِ السَّابِقَةِ﴾	۵
۱۰۴	﴿الاجْتِهَادُ لَا يَنْقُصُ بِمِثْلِهِ وَلَا يَعَارِضُ النَّصَّ﴾	۶
۱۰۴	﴿الْأَجْرُ وَالضَّمَانُ لَا يَجْتَمِعَانِ﴾	۷
۱۰۵	﴿الْأَجَلُ لَا يَحُلُّ قَبْلَ وَقْتِهِ﴾	۸
۱۰۵	﴿إِذَا بَطَلَ الْأَصْلُ يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ﴾	۹

۱۰۶	﴿إِذَا بَطَلَ الشَّيْءُ بَطَلَ مَا فِي ضَمْنِهِ﴾	۱۰
۱۰۶	﴿إِذَا تَعَارَضَ الْمَانِعُ وَالْمُقْتَضَى يُقَدِّمُ الْمَانِعُ﴾	۱۱
۱۰۷	﴿إِذَا تَعَارَضَ مَفْسَدَتَانِ رُوِيَ أَعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بِارْتِكَابِ أَحَفَّهُمَا﴾	۱۲
۱۰۸	﴿إِذَا تَعَذَّرَ إِعْمَالُ الْكَلَامِ يَهْمَلُ﴾	۱۳
۱۰۹	﴿إِذَا تَعَذَّرَتِ الْحَقِيقَةُ يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ﴾	۱۴
۱۰۹	﴿إِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ وَالْعِبَارَةُ تُعْتَبَرُ الْإِشَارَةُ﴾	۱۵
۱۱۰	﴿إِذَا اجْتَمَعَ أَمْرَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَخْتَلِفْ مَقْصُودُهُمَا دَخَلَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ غَالِبًا﴾	۱۶
۱۱۱	﴿إِذَا اجْتَمَعَ الْحَقَّانِ قُدِّمَ الْعَبْدُ﴾	۱۷
۱۱۱	﴿إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ أَوْ الْمُحَرَّمُ وَالْمُبِيحُ غَلِبَ الْحَرَامُ وَالْمُحَرَّمُ﴾	۱۸
۱۱۲	﴿إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمُتَسَبِّبُ يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَى الْمُبَاشِرِ﴾	۱۹
۱۱۲	﴿إِذَا زَالَ الْمَانِعُ عَادَ الْمَمْنُوعُ﴾	۲۰
۱۱۳	﴿إِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ سَقَطَ الْفُرْعُ﴾	۲۱
۱۱۴	﴿إِذَا فَاتَ الشَّرْطُ فَاتَ الْمَشْرُوطُ﴾	۲۲
۱۱۴	﴿إِذَا قُضِيَ بِشَيْءٍ مُخَالَفٍ لِلْإِجْمَاعِ لَا يُنْفَذُ﴾	۲۳
۱۱۴	﴿اسْتِحْقَاقُ الْأَجْرَةِ بِعَمَلٍ لَا بِمُجَرَّدِ قَوْلٍ﴾	۲۴
۱۱۵	﴿اسْتِعْمَالُ النَّاسِ حُجَّةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا﴾	۲۵
۱۱۵	﴿الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى﴾	۲۶
۱۱۶	﴿الْإِشَارَاتُ الْمَعْهُودَةُ لِأَخْرَسٍ كَعِبَارَةِ النَّاطِقِ﴾	۲۷
۱۱۶	﴿الْإِشَارَةُ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ إِذَا صَارَتْ مَعْهُودَةً مَعْلُومَةً﴾	۲۸

۱۱۷	﴿الْأَصْلُ فِي الْأَبْضَاعِ التَّحْرِيمُ﴾	۲۹
۱۱۷	﴿الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ﴾	۳۰
۱۱۸	﴿الْأَصْلُ إِضَافَةُ الْحَادِثِ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ﴾	۳۱
۱۱۸	﴿الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الدِّمَةِ﴾	۳۲
۱۱۹	﴿الْتَّمَسُكُ بِالْأَصْلِ يَصْلُحُ حُجَّةً لِبَقَاءِ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ﴾	۳۳
۱۱۹	﴿الْأَصْلُ فِي الشَّكِّ عَدَمُ الْفِعْلِ﴾	۳۴
۱۲۰	﴿الْأَصْلُ فِي الصِّفَاتِ الْعَارِضَةِ الْعَدَمُ﴾	۳۵
۱۲۰	﴿الْأَصْلُ فِي الْعُقُودِ الْمَالِيَةِ بِنَاءُهَا عَلَى التَّرَاضِي﴾	۳۶
۱۲۱	﴿الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةُ﴾	۳۷
۱۲۱	﴿الْأَضْطِرَّارُ لَا يُبْطِلُ حَقَّ الْغَيْرِ﴾	۳۸
۱۲۱	﴿الْإِعَانَةُ عَلَى الْمَحْظُورِ مَحْظُورٌ﴾	۳۹
۱۲۲	﴿الْأَعْتِبَارُ لِلْمَعْنَى فِي الْعُقُودِ لَا لِلْأَلْفَاظِ فَقَطْ﴾	۴۰
۱۲۲	﴿أَعْذَرَ مَنْ أُنْذِرَ﴾	۴۱
۱۲۲	﴿أَعْمَالُ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ﴾	۴۲
۱۲۳	﴿الْإِقْرَارُ إِخْبَارٌ لَا إِنْشَاءٌ فَلَا يَطِيبُ لِلْمَقْرَرِ لَهُ لَوْ كَانَ كَاذِبًا﴾	۴۳
۱۲۳	﴿الْإِقْرَارُ فِي حَقِّ الْمَقْرَرِ يَلْزِمُ كَقَضَاءِ الْقَاضِي﴾	۴۴
۱۲۴	﴿الْإِقْرَارُ بَعْدَ الْإِنْكَارِ صَحِيحٌ﴾	۴۵
۱۲۴	﴿إِقْرَارُ الْمَقْرَرِ إِنَّمَا يَثْبُتُ فِي حَقِّهِ خَاصَّةً﴾	۴۶
۱۲۴	﴿إِقْرَارُ الْمُكْرَهِ بَاطِلٌ﴾	۴۷
۱۲۵	﴿أَكْبَرُ الرَّأْيِ بِمَنْزِلَةِ الْيَقِينِ فِيمَا يَتَنَبَّئُ عَلَى الْإِحْتِيَاظِ﴾	۴۸

۴۹	﴿اَكْبَرُ الرَّأْيِ فِيمَا لَا يُمَكِّنُ الْوُقُوفَ عَلَى حَقِيقَتِهِ بِمَنْزِلَةِ الْحَقِيقَةِ﴾	۱۲۵
۵۰	﴿اَكْثَرُ مَا يُخَافُ لَا يَكُونُ﴾	۱۲۶
۵۱	﴿الْأَمَانَةُ تَضْمَنُ بِالْتَّعَدِّيِّ﴾	۱۲۶
۵۲	﴿الْأَمْرُ إِذَا ضَاقَ اتَّسَعَ وَإِذَا اتَّسَعَ ضَاقَ﴾	۱۲۶
۵۳	﴿الْأَمْرُ بِالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بَاطِلٌ﴾	۱۲۸
۵۴	﴿الْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا﴾	۱۲۸
۵۵	﴿الْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ مَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً خِلَافَهُ﴾	۱۲۸
۵۶	﴿الْإِنْسَانُ مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أَبِيهِ لَا مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أُمِّهِ﴾	۱۲۹
۵۷	﴿إِنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَقْدَرُ حُكْمًا إِذَا كَانَ يَتَصَوَّرُ حَقِيقَةً﴾	۱۲۹
۵۸	﴿إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ﴾	۱۳۰
۵۹	﴿إِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْعَادَةُ إِذَا اطَّرَدَتْ أَوْ غَلَبَتْ﴾	۱۳۱
۶۰	﴿إِنَّمَا يُبْنَى الْحُكْمُ عَلَى الْمَقْصُودِ لَا عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ﴾	۱۳۱
۶۱	﴿الْإِيْتَارُ فِي الْقُرْبِ مَكْرُوهٌ وَفِي غَيْرِهَا مَحْبُوبٌ﴾	۱۳۱
۶۲	﴿"أَيُّ" كَلِمَةٌ جَمْعٌ تَتَنَاوَلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْفِرَادِ﴾	۱۳۲
۶۳	﴿الْإِيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَلْفَاظِ﴾	۱۳۲
۶۴	﴿الْبَاطِلُ لَا يُفِيدُ مِلْكَ التَّصَرُّفِ﴾	۱۳۲
۶۵	﴿بَرَاءَةُ الْأَصِيلِ تُوجِبُ بَرَاءَةَ الْكَفِيلِ﴾	۱۳۳
۶۶	﴿حَالَةُ الْبَقَاءِ أَسْهَلُ مِنْ حَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ﴾	۱۳۳
۶۷	﴿الْبِنَاءُ عَلَى الظَّاهِرِ وَاجِبٌ حَتَّى لَمْ يَتَبَيَّنْ خِلَافُهُ﴾	۱۳۴
۶۸	﴿الْبَيِّنَةُ حُجَّةٌ مُتَعَدِّيَّةٌ وَالْإِفْرَارُ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ﴾	۱۳۵

۶۹	﴿الْبَيِّنَاتُ حُجٌّ فَعِنْدَ امْكَانِ الْعَمَلِ بِالْبَيِّنَتَيْنِ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِمَا وَإِلَّا يُرَجَّحُ﴾	۱۳۵
۷۰	﴿الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ﴾	۱۳۷
۷۱	﴿الْبَيِّنَةُ لِإثْبَاتِ خِلَافِ الظَّاهِرِ وَالْيَمِينُ لِإِبْقَاءِ الْأَصْلِ﴾	۱۳۷
۷۲	﴿الْبَيِّنَةُ لِمَنْ يُثْبِتُ الزِّيَادَةَ﴾	۱۳۷
۷۳	﴿التَّابِعُ تَابِعٌ لَا يُفْرَدُ بِالْحُكْمِ﴾	۱۳۸
۷۴	﴿التَّابِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُتَّبِعِ﴾	۱۳۸
۷۵	﴿التَّابِعُ يَسْقُطُ بِسُقُوطِ الْمُتَّبِعِ﴾	۱۳۸
۷۶	﴿تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ﴾	۱۳۹
۷۷	﴿التَّاسِيسُ أَوْلَى مِنَ التَّائِيدِ﴾	۱۳۹
۷۸	﴿التَّائِيَةُ إِلَى مُدَّةٍ لَا يَعْشُ فِيهَا الْإِنْسَانُ غَالِبًا تَابِيَةٌ﴾	۱۳۹
۷۹	﴿تَبَدُّلُ سَبَبِ الْمَلِكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ﴾	۱۴۰
۸۰	﴿التَّبَرُّعُ فِي الْمَرَضِ وَصِيَّةٌ﴾	۱۴۰
۸۱	﴿تَجِبُ مُوَافَقَةُ الشَّهَادَتَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَ مُوَافَقَةُ الشَّهَادَاتِ الدَّعْوَى مَعْنَى﴾	۱۴۱
۸۲	﴿تَحْكُمُ الْمَكَانُ أَصْلًا فِي الشَّرْعِ﴾	۱۴۱
۸۳	﴿تَخْصِيصُ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُ فِي مُتَفَاهِمِ النَّاسِ وَعُرْفِهِمْ لَا فِي خِطَابَاتِ الشَّرْعِ﴾	۱۴۲
۸۴	﴿تَخْصِيصُ الْعَامِ بِالنِّيَّةِ فِي الْإِيمَانِ مَقْبُولٌ دِيَانَةً لَا قَضَاءً﴾	۱۴۲
۸۵	﴿التَّخْلِيَةُ تَسْلِيمٌ﴾	۱۴۳
۸۶	﴿التَّرْجِيحُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ﴾	۱۴۴
۸۷	﴿تَرْكُ الْإِحْسَانِ لَا يَكُونُ إِسَاءَةً﴾	۱۴۴

۱۳۵	﴿تَرْكُ الْقِيَاسِ بِالتَّعَامُلِ جَائِزٌ فِي الْمُعَامَلَاتِ﴾	۸۸
۱۳۵	﴿التَّصَرُّفُ عَلَى الرَّعِيَّةِ مُنَوِّطٌ بِالْمَصْلَحَةِ﴾	۸۹
۱۳۶	﴿التَّصَرُّفُ عَلَى الْغَيْرِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِوَكَالَةٍ أَوْ بِوِلَايَةٍ﴾	۹۰
۱۳۶	﴿التَّصَرُّفُ بِمُوجِبِ الْعَقْدِ كَالْتَّصَرُّفِ بِلَفْظِ الْعَقْدِ﴾	۹۱
۱۳۶	﴿التَّعَاقُدُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ لَا يَجُوزُ﴾	۹۲
۱۳۷	﴿التَّعَامُلُ بِخِلَافِ النَّصِّ لَا يُعْتَبَرُ﴾	۹۳
۱۳۸	﴿التَّعْرِيفُ بِالِاسْمِ وَالنَّسَبِ كَالْتَّعْرِيفِ بِالِإِشَارَةِ﴾	۹۴
۱۳۸	﴿تَعْلِيقُ الْإِطْلَاقِ بِالشَّرْطِ صَحِيحٌ كَالْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ﴾	۹۵
۱۳۹	﴿التَّعْيِينُ بِالْعُرْفِ كَالْتَّعْيِينِ بِالنَّصِّ﴾	۹۶
۱۳۹	﴿التَّعْيِينُ مَتَى كَانَ مُفِيدًا يَجِبُ إِعْتِبَارُهُ﴾	۹۷
۱۵۰	﴿تَقَرُّرُ الْوُجُوبِ بِإِعْتِبَارِ آخِرِ الْوَقْتِ﴾	۹۸
۱۵۰	﴿تَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِدَلِيلٍ﴾	۹۹
۱۵۰	﴿التَّنَاقُضُ غَيْرُ مَقْبُولٍ إِلَّا فِيمَا كَانَ مَحَلَّ الْخِفَاءِ﴾	۱۰۰
۱۵۱	﴿التَّنَاقُضُ فِي الدَّعْوَى لَا يَمْنَعُ قَبُولَ الْبَيِّنَةِ﴾	۱۰۱
۱۵۱	﴿التَّنْصِصُ لَا يُوجِبُ التَّخْصِصَ﴾	۱۰۲
۱۵۱	﴿التَّوَسُّلُ إِلَى الْمَبَاحِ بِالْمَحْظُورِ لَا يَجُوزُ﴾	۱۰۳
۱۵۲	﴿الثَّابِتُ بِالذَّلَالَةِ كَالثَّابِتِ بِالِإِفْصَاحِ﴾	۱۰۴
۱۵۲	﴿الثَّابِتُ بِالْبُرْهَانِ كَالثَّابِتِ بِالْمُعَايَنَةِ﴾	۱۰۵
۱۵۳	﴿الثَّابِتُ بِالضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا﴾	۱۰۶
۱۵۳	﴿الثَّابِتُ بِالْعُرْفِ كَالثَّابِتِ بِالنَّصِّ﴾	۱۰۷

۱۵۳	﴿الثَّابِتُ بَيِّنٌ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ﴾	۱۰۸
۱۵۴	﴿الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ بِاتِّفَاقِ الْخَصْمَيْنِ﴾	۱۰۹
۱۵۴	﴿الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ فِي الْبَيْعِ يُفْسِدُهُ﴾	۱۱۰
۱۵۴	﴿جَنَائَةُ الْعَجَمَاءِ جُبَارٌ﴾	۱۱۱
۱۵۵	﴿الْجُنُونُ إِذَا وُجِدَ مَرَّةً فَهُوَ لَا زِمَ أَبَدًا﴾	۱۱۲
۱۵۵	﴿الْجَوَازُ أَصْلٌ فِي الْبَيْعِ وَالْحُرْمَةُ تَثْبُتُ بِعَارِضٍ﴾	۱۱۳
۱۵۶	﴿الْجَوَازُ الشَّرْعِيُّ يُنَافِي الضَّمَانَ﴾	۱۱۴
۱۵۶	﴿جِهَالَةُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ تُفْسِدُ الْعَقْدَ﴾	۱۱۵
۱۵۷	﴿الْجَيِّدُ وَالرَّدِيُّ فِي الرِّبَا سَوَاءٌ﴾	۱۱۶
۱۵۸	﴿الْحَاجَةُ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُورَةِ عَامَّةً أَوْ خَاصَّةً﴾	۱۱۷
۱۵۸	﴿الْحَاجَةُ تَوْجِبُ الْإِتِّقَالَ إِلَى الْبَدْلِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْأَصْلِ﴾	۱۱۸
۱۵۹	﴿الْحُدُودُ تَنْدَرُّ بِالشُّبُهَاتِ﴾	۱۱۹
۱۵۹	﴿الْحَرْبُ خَدَعَةٌ﴾	۱۲۰
۱۶۱	﴿الْحَرُّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ فَلَا يُضْمَنُ بِالْغَضَبِ وَلَوْ صَبًّا﴾	۱۲۱
۱۶۱	﴿حُرْمَةُ الْمَلِكِ بِاعْتِبَارِ حُرْمَةِ الْمَالِكِ﴾	۱۲۲
۱۶۲	﴿الْحَقُّ إِذَا كَانَ مِمَّا لَا يَنْحَرِي فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لِكُلِّ عَلَى الْكَمَالِ﴾	۱۲۳
۱۶۲	﴿الْحَقُوقُ لَا تَسْقُطُ بِتَقَادُّمِ الزَّمَانِ وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ﴾	۱۲۴
۱۶۳	﴿الْحَقُّ مَتَى ثَبَتَ لَا يَبْطُلُ بِالتَّأخِيرِ وَلَا بِالْكِتْمَانِ﴾	۱۲۵
۱۶۳	﴿الْحَقُّ الْوَاحِدُ يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ فِي مَحَلِّينِ﴾	۱۲۶
۱۶۳	﴿الْحَقُوقُ الْمَجْرَدَةُ لَا يَجُوزُ الِاعْتِيَاضُ عَنْهَا﴾	۱۲۷

١٢٨	﴿الْحَقِيقَةُ تُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الْحَالِ وَتُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الْإِسْتِعْمَالِ وَالْعَادَةِ﴾	١٦٣
١٢٩	﴿الْحَقِيقَةُ تُتْرَكُ لِتَعَذُّرِهَا عَقْلًا أَوْ عَادَةً أَوْ لِنَعْسِهَا﴾	١٦٥
١٣٠	﴿حُكْمُ التَّيَمُّمِ مَا خُوذَ مِنْ حُكْمِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِيِّنَ﴾	١٦٥
١٣١	﴿حُكْمُ الشَّيْءِ قَدْ يَدُورُ مَعَ خَصَائِصِهِ﴾	١٦٥
١٣٢	﴿الْحُكْمُ عَلَى الْغَالِبِ دُونَ النَّادِرِ﴾	١٦٥
١٣٣	﴿الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ إِذَا كَانَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ﴾	١٦٦
١٣٤	﴿الْحُكْمُ فِي الْمَنْصُوصِ ثَابِتٌ بِالنِّصِّ لَا بِالْعَلَّةِ﴾	١٦٦
١٣٥	﴿الْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ عَدَمًا وَوُجُوبًا﴾	١٦٧
١٣٦	﴿الْخَاصُّ مُبَيَّنٌ فَلَا يَلْحَقُهُ الْبَيَانُ﴾	١٦٧
١٣٧	﴿خَبَرُ الْوَاحِدِ إِذَا وَرَدَ مُخَالَفًا لِنَفْسِ الْأَصُولِ لَمْ يُقْبَلْ﴾	١٦٧
١٣٨	﴿خَبَرُ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ لِلْعَمَلِ بِهِ فِي بَابِ الدِّينِ﴾	١٦٨
١٣٩	﴿خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يَنْفَكُ عَنِ الشُّبْهَةِ﴾	١٦٩
١٤٠	﴿الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ﴾	١٦٩
١٤١	﴿الْخِصْمُ إِذَا سَكَتَ عَنِ الْجَوَابِ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي جَعَلَهُ مُنْكَرًا وَإِذَا سَكَتَ عَنِ الْيَمِينِ بَعْدَ مَا طُلِبَ مِنْهُ جَعَلَهُ نَاكِلًا﴾	١٧٠
١٤٢	﴿الْخَطَأُ فِيمَا لَا يَشْتَرِطُ التَّعْيِينَ لَا يَضُرُّ﴾	١٧٠
١٤٣	﴿خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا﴾	١٧١
١٤٤	﴿دَرْءُ الْمَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَنَافِعِ﴾	١٧١
١٤٥	﴿دَعْوَى السَّبَبِ كَدَعْوَى الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالسَّبَبِ﴾	١٧٢
١٤٦	﴿الدَّلَالَةُ فِي الْمَقَادِيرِ الَّتِي لَا يَسُوغُ الاجْتِهَادُ فِي إثْبَاتِ أَصْلِهَا مَتَى اتَّفَقَتْ فِي الْأَقْلَ وَاضْطَرَبَتْ فِي الزِّيَادَةِ يُؤْخَذُ بِالْأَقْلِ فِيمَا وَقَعَ الشَّكُّ فِي إثْبَاتِهِ وَالْأَكْثَرُ فِيمَا وَقَعَ الشَّكُّ فِي إسْقَاطِهِ﴾	١٧٢

۱۴۳	﴿دَلِيلُ الشَّيْءِ فِي الْأُمُورِ الْبَاطِنَةُ يَقُومُ مَقَامَهُ﴾	۱۴۷
۱۴۳	﴿الذَّرَائِعُ إِلَى الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ تَشْبَهُ مَعَانِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ﴾	۱۴۸
۱۴۴	﴿ذَكَرَ بَعْضُ مَا لَا يَتَجَرَّى كَذَكَرِ كُلِّهِ﴾	۱۴۹
۱۴۴	﴿الذَّمُّ يَلْتَزِمُ أَحْكَامَ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُعَامَلَاتِ﴾	۱۵۰
۱۴۴	﴿الْعَدَدُ إِذَا قُوِّلَ بِذِي الْعَدَدِ يَنْقَسِمُ الْآحَادُ عَلَى الْآحَادِ﴾	۱۵۱
۱۴۵	﴿الرُّخْصُ لَا تُنَاطُ بِالشَّكِّ﴾	۱۵۲
۱۴۵	﴿الرُّخْصُ لَا تُنَاطُ بِالْمَعَاصِي﴾	۱۵۳
۱۴۶	﴿الرَّسُولُ مُعَبَّرٌ وَسَفِيرٌ فَكَلَامُهُ كَكَلَامِ الْمُرْسَلِ﴾	۱۵۴
۱۴۶	﴿الزِّيَادَةُ الْحَاصِلَةُ فِي الْمَبِيعِ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ كَالثَّمَرَةِ وَأَشْبَاهِهَا هِيَ لِلْمُشْتَرِي﴾	۱۵۵
۱۴۷	﴿الزِّيَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ نَسْخٌ فَلَا يَكُونُ إِلَّا بَابِيَةً نَاصِيَةً أَوْ حَدِيثٍ مَشْهُورٍ نَاصٍ﴾	۱۵۶
۱۴۸	﴿الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ فِي مَعْنَى النَّسْخِ﴾	۱۵۷
۱۴۸	﴿السَّاقِطُ لَا يَعُودُ﴾	۱۵۸
۱۴۹	﴿السَّكْرَانُ مِنْ مُحَرَّمٍ كَالصَّاحِي﴾	۱۵۹
۱۸۰	﴿السُّؤَالُ مُعَادٍ فِي الْجَوَابِ﴾	۱۶۰
۱۸۱	﴿الشَّرَائِعُ لَا تَلْزِمُ إِلَّا بَعْدَ السَّمَاعِ﴾	۱۶۱
۱۸۱	﴿الشَّرْطُ إِذَا كَانَ مُفِيدًا يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُفِيدًا لَا يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ﴾	۱۶۲
۱۸۲	﴿شَرْطُ صِحَّةِ الصَّدَقَةِ التَّمْلِيكُ﴾	۱۶۳
۱۸۲	﴿شَرْطُ الْوَاقِفِ كَنْصِ الشَّارِعِ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ وَفِي الْمَفْهُومِ وَالِدَّلَالَةِ﴾	۱۶۴
۱۸۳	﴿الشَّرَكَةُ الْخَاصَّةُ لَا تَمْنَعُ الْمِلْكَ فِي الْمِلْكِ الْمُشْتَرَكِ بِخِلَافِ الشَّرَكَةِ الْعَامَّةِ﴾	۱۶۵
۱۸۳	﴿شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ لَا تَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ﴾	۱۶۶

۱۸۴	﴿الشَّهَادَةُ بِأَكْثَرِ مِنَ الْمُدَّعَىٰ بَاطِلَةٌ بِخِلَافِ الْأَقْلِ﴾	۱۶۷
۱۸۴	﴿الشَّهَادَةُ عَلَىٰ حُقُوقِ الْعِبَادِ لَا تُقْبَلُ بِلا دَعْوَىٰ بِخِلَافِ حُقُوقِ اللَّهِ﴾	۱۶۸
۱۸۵	﴿الشَّهَادَةُ عَلَى النَّفْيِ لَا تُقْبَلُ﴾	۱۶۹
۱۸۵	﴿الشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ ثَبَتَ بِجَمِيعِ لَوَازِمِهِ﴾	۱۷۰
۱۸۶	﴿الشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ مُقَدَّرًا فِي الشَّرْعِ لَا يُعْتَبَرُ إِلَى تَقْدِيرِ آخَرَ﴾	۱۷۱
۱۸۶	﴿إِسْمُ الشَّيْءِ يَعُمُّ كُلَّ مَوْجُودٍ﴾	۱۷۲
۱۸۷	﴿الصَّرِيحُ إِذَا صَادَفَ مَحَلَّهُ لَمْ تُؤْثِرِ النِّيَّةُ مِنْهُ﴾	۱۷۳
۱۸۷	﴿الصَّرِيحُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ قِصَاءً لَا دِيَانَةً بِخِلَافِ الْكِنَايَةِ﴾	۱۷۴
۱۸۷	﴿الصَّغِيرُ مُؤَاخَذٌ بِضَمَانِ الْفِعْلِ﴾	۱۷۵
۱۸۸	﴿الصَّفَّةُ لَا يَجُوزُ إِفْرَادُهَا بِالْعَقْدِ﴾	۱۷۶
۱۸۸	﴿الصَّنَاعَةُ الْمُحَرَّمَةُ لَا قِيَمَةَ لَهَا شَرْعًا﴾	۱۷۷
۱۸۸	﴿الصِّلْحُ عَنْ إِفْرَارٍ بَيْعٌ﴾	۱۷۸
۱۸۹	﴿صُورَةُ الْمُبِيحِ إِذَا وَجِدَتْ مَنَعَتْ وَجُودَ مَا يَنْدَرُ بِالشُّبُهَاتِ﴾	۱۷۹
۱۸۹	﴿الضَّرَرُ الْأَشَدُّ يُزَالُ بِالضَّرَرِ الْأَخَفِ﴾	۱۸۰
۱۹۰	﴿الضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِالضَّرَرِ﴾	۱۸۱
۱۹۰	﴿الضَّرَرُ لَا يَكُونُ قَدِيمًا﴾	۱۸۲
۱۹۰	﴿الضَّرَرُ يُدْفَعُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ﴾	۱۸۳
۱۹۱	﴿الضَّرَرُ يُزَالُ﴾	۱۸۴
۱۹۱	﴿الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ﴾	۱۸۵
۲۰۰	﴿الضَّرُورَاتُ تَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا﴾	۱۸۶

۱۸۷	﴿الْضَّرُورَاتُ لَا تُبَيِّحُ إِتْلَافَ مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ ضَمَانٍ﴾	۲۰۰
۱۸۸	﴿ضَمَانُ الْفَعْلِ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْفَاعِلِ وَضَمَانُ الْمَحَلِّ لَا﴾	۲۰۰
۱۸۹	﴿الضَّمَانَاتُ تَجِبُ إِمَّا بِأَخْذٍ أَوْ بِشَرْطٍ وَإِلَّا لَمْ تَجِبْ﴾	۲۰۱
۱۹۰	﴿الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ﴾	۲۰۱
۱۹۱	﴿الْعَارِضُ إِذَا ارْتَفَعَ مَعَ بَقَاءِ حُكْمِ الْأَصْلِ جُعِلَ كَأَن لَمْ يَكُنْ﴾	۲۰۱
۱۹۲	﴿الْعَامُّ قُطْعِيٌّ كَالْخَاصِّ يُوجِبُ الْحُكْمَ فِيمَا يَتَنَاوَلُهُ قُطْعًا﴾	۲۰۲
۱۹۳	﴿عِبَارَةُ الرَّسُولِ كَعِبَارَةِ الْمُرْسِلِ﴾	۲۰۲
۱۹۴	﴿الْعِبْرَةُ فِي الْعُقُودِ لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي لَا لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي﴾	۲۰۳
۱۹۵	﴿الْعِبْرَةُ لِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا لِيَخْصُوصِ السَّبَبِ﴾	۲۰۴
۱۹۶	﴿الْعِبْرَةُ لِلْغَالِبِ الشَّائِعِ لَا لِلنَّادِرِ﴾	۲۰۴
۱۹۷	﴿الْعُرْفُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ﴾	۲۰۵
۱۹۸	﴿الْعُرْفُ يَسْقُطُ إِعْتِبَارُهُ عِنْدَ وُجُودِ التَّسْمِيَةِ بِخِلَافِهِ﴾	۲۰۵
۱۹۹	﴿الْعُقُودُ إِنَّمَا يَسْقُطُ مَا كَانَ مُسْتَحَقًّا لِلْعَافِي خَاصَّةً﴾	۲۰۶
۲۰۰	﴿الْعُقْدُ إِذَا دَخَلَهُ فَسَادٌ قَوِيٌّ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَوْ جَبَ فَسَادُهُ، شَاعَ فِي الْكُلِّ﴾	۲۰۶
۲۰۱	﴿الْعُقْدُ الْفَاسِدُ لَا يَصِحُّ وَإِنْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِفَسَادِهِ﴾	۲۰۶
۲۰۲	﴿الْعُقْدُ الْفَاسِدُ يُفِيدُ الْمَلِكَ عِنْدَ الْقَبْضِ﴾	۲۰۷
۲۰۳	﴿الْعُقُودُ كُلُّهَا تَفْسُدُ بِالْإِكْرَاهِ﴾	۲۰۷
۲۰۴	﴿الْعَمْدُ وَالْخَطَأُ فِي ضَمَانِ الْأَمْوَالِ سَوَاءٌ﴾	۲۰۸
۲۰۵	﴿الْعَمَلُ بِغَالِبِ الرَّأْيِ وَأَكْبَرِ الظَّنِّ فِي الْأَحْكَامِ وَاجِبٌ﴾	۲۰۸
۲۰۶	﴿عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْحَقُوقِ يُبْدَأُ بِالْأَهَمِّ﴾	۲۰۸

۲۰۷	﴿رَدُّ الْقِيَمَةِ عِنْدَ تَعَدُّ رَدِّ الْعَيْنِ كَرَدِّ الْعَيْنِ﴾	۲۰۹
۲۰۸	﴿عِنْدَ التَّعْرِيفِ بِالْإِشَارَةِ يَسْقُطُ إِعْتِبَارُ النَّسْبَةِ﴾	۲۰۹
۲۹۰	﴿الْعَوَضُ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُعَوَّضِ﴾	۲۱۰
۲۱۰	﴿الْعَرَرُ لَا يَضُرُّ فِي التَّبَرُّعَاتِ﴾	۲۱۰
۲۱۱	﴿الْغُرْمُ بِالْغَنَمِ﴾	۲۱۰
۲۱۲	﴿الْعَصَبُ لَيْسَ بِمُوجِبٍ لِلْمَلِكِ بِنَفْسِهِ﴾	۲۱۱
۲۱۳	﴿غَيْرُ الْجَائِزِ لَا يَحْتَمِلُ الْجَوَازَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي﴾	۲۱۱
۲۱۴	﴿الْغَلْبَةُ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الصَّرُورَةِ فِي إِفَادَةِ الْإِبَاحَةِ﴾	۲۱۲
۲۱۵	﴿الْفَرَائِضُ أَفْضَلُ مِنَ النَّوَافِلِ﴾	۲۱۲
۲۱۶	﴿فَرَضُ الْعَيْنِ لَا يَتْرُكُ بِالنَّافِلَةِ أَوْ بِمَا هُوَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ﴾	۲۱۳
۲۱۷	﴿فَسَادُ السَّبَبِ شَرْعًا لَا يَمْنَعُ ثُبُوتَ الْمَلِكِ بَعْدَ تَمَامِهِ﴾	۲۱۳
۲۱۸	﴿فِعْلُ الْقَاضِي حُكْمٌ كَأَمْرِ الْقَاضِي﴾	۲۱۴
۲۱۹	﴿فِعْلُ الْوَكِيلِ كَفِعْلِ الْمُوَكَّلِ﴾	۲۱۴
۲۲۰	﴿قَضَاءُ الْقَاضِي فِي الْمُجْتَهِدَاتِ يَكُونُ نَافِذًا﴾	۲۱۴
۲۲۱	﴿الْقَاضِي لَا يَمْلِكُ أَنْ يَقْضِيَ لِنَفْسِهِ﴾	۲۱۵
۲۲۲	﴿الْقُدْرَةُ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْخَلْفِ تُسْقِطُ إِعْتِبَارَ الْخَلْفِ﴾	۲۱۵
۲۲۳	﴿قَدْ يُتَحَمَّلُ الْيَسِيرُ فِيمَا لَا يُتَحَمَّلُ فِيهِ الْكَثِيرُ﴾	۲۱۶
۲۲۴	﴿الْقَدِيمُ يَتْرُكُ عَلَى قَدَمِهِ﴾	۲۱۶
۲۲۵	﴿قَدْ يَثْبُتُ الشَّيْءُ تَبَعًا وَحُكْمًا وَإِنْ كَانَ يَبْطُلُ قَضًا﴾	۲۱۶
۲۲۶	﴿قَدْ يَثْبُتُ الْفَرْعُ مَعَ عَدَمِ ثُبُوتِ الْأَصْلِ﴾	۲۱۷

۲۱۷	﴿الْقَلْبُ حَكْمٌ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ يُوجِبُ الْعَمَلَ بِالظَّاهِرِ﴾	۲۱۷
۲۱۷	﴿قَوْلُ الْمُتَّهِمِ لَا يَكُونُ حُجَّةً﴾	۲۱۸
۲۱۸	﴿الْقِيَاسُ حُجَّةٌ لِتَعْدِيَةِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ﴾	۲۱۹
۲۱۸	﴿الْقِيَمَةُ تَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ يَوْمَ التَّلْفِ﴾	۲۲۰
۲۱۹	﴿الْكِتَابُ كَالْخِطَابِ﴾	۲۲۱
۲۱۹	﴿كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ﴾	۲۲۲
۲۱۹	﴿كُلُّ أَجَلٍ كَانَ مَعْرُوفًا بَيْنَ التَّجَارِ فَهُوَ جَائِزٌ﴾	۲۲۳
۲۲۰	﴿كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ مَحْمُولٌ عَلَى مُرَادِهِ﴾	۲۲۴
۲۲۰	﴿كُلُّ تَصَرُّفٍ جَرَّ فُسَادًا أَوْ دَفَعَ صَلاَحًا فَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ﴾	۲۲۵
۲۲۰	﴿كُلُّ جِهَالَةٍ تُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ فَهِيَ مُفْسِدَةٌ لِلْعَقْدِ، وَإِنْ عُرِفَ ذَلِكَ فَهُوَ جَائِزٌ﴾	۲۲۶
۲۲۱	﴿كُلُّ جِهَالَةٍ تُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ الْمَانِعَةِ عَنِ التَّسْلِيمِ وَالتَّسَلُّمِ يَجِبُ إِزَالَتُهَا بِالْإِعْلَامِ﴾	۲۲۷
۲۲۲	﴿كُلُّ سَبَبٍ يُفْضِي إِلَى الْفُسَادِ نُهْيٌ عَنْهُ﴾	۲۲۸
۲۲۲	﴿كُلُّ شَرْطٍ يُخَالِفُ مُوجِبَ الْعَقْدِ مُفْسِدٌ لِلْعَقْدِ﴾	۲۲۹
۲۲۳	﴿كُلُّ شَفْعٍ مِّنَ النَّفْلِ صَلَوَةٌ﴾	۲۳۰
۲۲۳	﴿كُلُّ صَلَوَةٍ أُدِّيتْ مَعَ كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ تُعَادُ﴾	۲۳۱
۲۲۵	﴿كُلُّ صَلَوَتَيْنِ لَا يَجُوزُ بِنَاءُ أَحَدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ لَا يَجُوزُ بِنَاءُ أَحَدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فِي حَقِّ إِمَامِهِ﴾	۲۳۲
۲۲۵	﴿كُلُّ عَقْدٍ لَهُ مُجِيزٌ حَالٌ وَقُوعُهُ تَوَقَّفٌ عَلَى الْإِجَازَةِ وَإِلَّا فَلَا﴾	۲۳۳
۲۲۶	﴿كُلُّ عَيْبٍ حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَهُوَ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ﴾	۲۳۴
۲۲۶	﴿كُلُّ قُرْبَةٍ كَانَتْ عَلَى سَبِيلِ الْإِبَاحَةِ اسْتَوَى فِيهِ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ﴾	۲۳۵

۲۴۶	﴿كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا فَهُوَ رِبًا حَرَامٌ﴾	۲۴۶
۲۴۷	﴿كُلُّ لَعِبٍ فِيهِ قِمَارٌ فَهُوَ حَرَامٌ﴾	۲۴۷
۲۴۸	﴿كُلُّ مَا أُوجِبَ نَقْصَانُ الثَّمَنِ فِي عَادَةِ التَّجَارِ فَهُوَ عَيْبٌ﴾	۲۴۸
۲۴۹	﴿كُلُّ مَا حُرِّمَ بَيْعُهُ حُرْمَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ﴾	۲۴۹
۲۴۹	﴿كُلُّ مَا حُرِّمَ فِيهِ النَّفَاضُ حُرْمٌ فِيهِ النَّسَأُ﴾	۲۵۰
۲۵۰	﴿كُلُّ مَا لَا يَخْتَلِفُ بِالْمُسْتَعْمَلِ فَالْتَقْيِدُ بَاطِلٌ﴾	۲۵۱
۲۵۱	﴿كُلُّ مَا يَجُوزُ فَعْلُهُ بِغَيْرِ إِفْرَاعِ الْأُولَى لِلْإِمَامِ أَنْ يُقَرَعَ تَطْيِبًا وَنَفْيًا لِلتُّهْمَةِ﴾	۲۵۲
۲۵۲	﴿كَلِمَةُ كُلِّ تَوْجِبُ الْإِحَاطَةَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْفِرَادِ﴾	۲۵۳
۲۵۳	﴿كُلُّ مَنْ فَعَلَ فِعْلًا وَتَمَكَّنَتِ التُّهْمَةُ فِي فَعْلِهِ : حُكْمُ بَفْسَادِ فَعْلِهِ﴾	۲۵۴
۲۵۴	﴿كُلُّ مَنْ قُبِلَ قَوْلُهُ فَعَلَيْهِ يَمِينٌ﴾	۲۵۵
۲۵۵	﴿كُلُّ مَنْ كَانَ مَحْبُوسًا بِحَقِّ مَقْصُودٍ لغيرِهِ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ﴾	۲۵۶
۲۵۶	﴿لَا بَأْسَ بِدَفْعِ الْمَالِ عَلَى سَبِيلِ الدَّفْعِ عَنِ الْبَعْضِ إِذَا خَافَ ذِهَابَ الْكُلِّ﴾	۲۵۷
۲۵۷	﴿لَا تَرْجِيحَ بِكَثْرَةِ عَدَدِ الرُّوَاةِ إِنَّمَا هُوَ بِفَقْهِ الرَّاوي﴾	۲۵۸
۲۵۸	﴿لَا تَصِحُّ التَّسْمِيَةُ فِي شَيْءٍ مِّنَ الْعُقُودِ مَعَ جِهَالَةٍ﴾	۲۵۹
۲۵۹	﴿لَا حُجَّةَ مَعَ إِحْتِمَالِ النَّاشِي عَنْ دَلِيلٍ﴾	۲۶۰
۲۶۰	﴿لَا حُجَّةَ مَعَ التَّنَاقُضِ لَكِنْ لَا يَخْتَلُ مَعَهُ حُكْمُ الْحَاكِمِ﴾	۲۶۱
۲۶۱	﴿لَا حَرَامَ مَعَ ضَرُورَةٍ وَلَا وَاجِبَ مَعَ التَّعَدُّرِ وَالِاسْتِحَالَةِ﴾	۲۶۲
۲۶۲	﴿لَا رُجُوعَ فِيمَا تَبَرَّعَ عَنِ الْغَيْرِ﴾	۲۶۳
۲۶۳	﴿لَا عِبْرَةَ بِالتَّوَهُُّمِ﴾	۲۶۴
۲۶۴	﴿لَا عِبْرَةَ بِاللَّالَةِ فِي مُقَابَلَةِ الصَّرِيحِ﴾	۲۶۵

۲۳۶	﴿ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيْنِ خَطَاةٌ ﴾	۲۶۶
۲۳۷	﴿ لَا عِبْرَةَ يَقُولِ الْمُتَجَمِّعِينَ ﴾	۲۶۷
۲۳۸	﴿ لَا عُمُومَ لِدَلَالَةِ النَّصِّ وَلَا لِاقْتِضَاءِ النَّصِّ ﴾	۲۶۸
۲۳۹	﴿ لَا قِوَامَ لِلدَّلَالَةِ مَعَ النَّصِّ ﴾	۲۶۹
۲۹	﴿ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ ﴾	۲۷۰
۲۴۰	﴿ لَا مَسَاغَ لِلْاجْتِهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ ﴾	۲۷۱
۲۴۰	﴿ لَا يَبْقَى لِلْإِنْسَانِ الْمِلْكُ عَلَى نَفْسِهِ ﴾	۲۷۲
۲۴۰	﴿ لَا يَتِمُّ التَّبَرُّعُ إِلَّا بِالْقَبْضِ ﴾	۲۷۳
۲۴۱	﴿ لَا يَنْبُتُ شَيْءٌ مِنَ الْحُكْمِ بِبَعْضِ الْعِلَّةِ ﴾	۲۷۴
۲۴۱	﴿ لَا يَجْرِي الْعُمُومُ فِي مُقْتَضَى النَّصِّ ﴾	۲۷۵
۲۴۱	﴿ لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِالْمَفْهُومِ فِي كَلَامِ النَّاسِ ﴾	۲۷۶
۲۴۲	﴿ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْبُتَ فِي التَّابِعِ حُكْمٌ آخَرُ سِوَى الثَّابِتِ فِيمَنْ هُوَ الْأَصْلُ ﴾	۲۷۷
۲۴۲	﴿ لَا يَجُوزُ تَرْكُ الْوَاجِبِ لِلِاسْتِحْبَابِ ﴾	۲۷۸
۲۴۳	﴿ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ مَقْصُودَيْنِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ﴾	۲۷۹
۲۴۳	﴿ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ أَحَدٍ بِلا سَبَبٍ شَرْعِيٍّ ﴾	۲۸۰
۲۴۴	﴿ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ﴾	۲۸۱
۲۴۵	﴿ لَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ الْإِجْمَاعِ ﴾	۲۸۲
۲۴۵	﴿ لَا يُحْلَفُ الْقَاضِي عَلَى حَقِّ مَجْهُولٍ ﴾	۲۸۳
۲۴۵	﴿ لَا يَزِيدُ الْبَعْضُ عَلَى الْكُلِّ إِلَّا فِي مَسْئَلَةِ الظَّهَارِ ﴾	۲۸۴
۲۴۶	﴿ لَا يَصَحُّ تَوْكِيلُ مَجْهُولٍ ﴾	۲۸۵

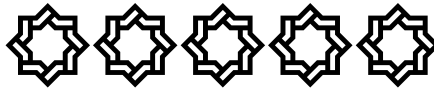
۲۸۶	﴿لَا يَصَحُّ رُجُوعُ الْقَاضِي عَنْ قَضَائِهِ إِذَا كَانَ مَعَ شَرَائِطِ الصَّحَّةِ﴾
۲۸۷	﴿لَا يُعْتَمَدُ عَلَى الْخَطِّ وَلَا يُعْمَلُ بِهِ لِأَنَّ الْخَطَّ يَشْبَهُ الْخَطَّ﴾
۲۸۸	﴿لَا يُفْتَى بِكُفْرِ مُسْلِمٍ مَهْمَا أُمِكنَ﴾
۲۸۹	﴿لَا يُقَاسُ الْمَنْصُوصُ عَلَى الْمَنْصُوصِ﴾
۲۹۰	﴿لَا يُقَدَّمُ أَحَدٌ فِي التَّزَاحُمِ عَلَى الْحَقُّوقِ إِلَّا بِمَرَجِّحٍ﴾
۲۹۱	﴿لَا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ لَكِنَّهُ فِي مَعْرِضِ الْحَاجَةِ بَيَانٌ﴾
۲۹۲	﴿إِذَا قَضَى بِغَيْرِ حُجَّةٍ أَوْ قَضَى بِرَأْيِهِ مُخَالِفًا لِلنَّصِّ لَا يُفْقَدُ قَضَاءُهُ﴾
۲۹۳	﴿لَا يُنْكَرُ تَغْيِيرُ الْأَحْكَامِ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ﴾
۲۹۴	﴿لِصَاحِبِ الدِّينِ إِذَا ظَفَرَ بِجَنْسٍ حَقَّهُ أَنْ يَأْخُذَهُ﴾
۲۹۵	﴿لِلْإِشَارَةِ عُمُومٌ كَمَا لِلْعِبَارَةِ﴾
۲۹۶	﴿لَيْسَ مِنَ الصَّوَابِ أَنْ يَتْرَكَ فَرَضًا عَيْنًا لِيَتَوَصَّلَ إِلَى مَا هُوَ فَرَضٌ كِفَايَةً﴾
۲۹۷	﴿مَا أَذَى إِلَى الصِّيقِ وَالْحَرَجِ وَتَنْفِيرِ النَّاسِ عَنْهُ كَانَ حُكْمُهُ سَاقِطًا﴾
۲۹۸	﴿مَا أَفْضَى إِلَى الْحَرَامِ كَانَ حَرَامًا﴾
۲۹۹	﴿مَا تَعَذَّرَ الْوُقُوفُ عَلَى حَقِيقَتِهِ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَلَامَةُ﴾
۳۰۰	﴿مَا اجْتَمَعَ مُحَرَّمٌ وَمُبِيحٌ إِلَّا غَلَبَ الْمُحَرَّمُ﴾
۳۰۱	﴿مَا انْتَفَى دَلِيلُ تَحْرِيمِهِ لَا يَحْرُمُ﴾
۳۰۲	﴿مَا انْتَفَى دَلِيلُ وَجُوبِهِ لَا يَجِبُ﴾
۳۰۳	﴿مَا ثَبَتَ بِزَمَانٍ يُحْكَمُ بِقَائِهِ مَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلٌ بِخِلَافِهِ﴾
۳۰۴	﴿الْيَقِينُ لَا يَزُولُ إِلَّا بِيَقِينٍ﴾
۳۰۵	﴿مَا ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَعَيْرُهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ﴾

۳۰۶	﴿مَا ثَبَتَ يَكُونُ بَاقِيًا مَا لَمْ يُوَجَدْ الدَّلِيلُ الْمُزِيلُ﴾	۲۵۹
۳۰۷	﴿مَا جَازَ بَعْدُ بِطَلِّ بَرِّوَالِهِ﴾	۲۵۹
۳۰۸	﴿مَا حَرَّمَ أَخْذُهُ حَرَّمَ إِعْطَاءُهُ﴾	۲۶۰
۳۰۹	﴿مَا حَرَّمَ اسْتِعْمَالُهُ حَرَّمَ اتِّخَاذُهُ﴾	۲۶۱
۳۱۰	﴿مَا حَرَّمَ فَعْلُهُ حَرَّمَ طَلْبُهُ﴾	۲۶۱
۳۱۱	﴿مَا حَصَلَ بِسَبَبِ خَبِيثٍ فَالْسَّبِيلُ رَدُّهُ﴾	۲۶۲
۳۱۲	﴿مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ﴾	۲۶۳
۳۱۳	﴿مَا قَارَبَ الشَّيْءَ أُعْطِيَ حُكْمُهُ﴾	۲۶۴
۳۱۴	﴿مَا كَانَ ثَابِتًا فَإِنَّهُ يَبْقَى بِقَاءِ بَعْضِ آثَارِهِ وَلَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِاعْتِرَاضِ مَعْنَى هُوَ مِثْلُهُ﴾	۲۶۴
۳۱۵	﴿مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإِبَاحَةِ يَسْتَوِي فِيهِ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ﴾	۲۶۴
۳۱۶	﴿مَا كَانَ وَسِيلَةً إِلَى الْوَاجِبِ فَهُوَ وَاجِبٌ﴾	۲۶۵
۳۱۷	﴿مَا لَا يُتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ﴾	۲۶۵
۳۱۸	﴿مَا لَا يَصْلُحُ لِلصَّلَاةِ فَمُبَاشَرَتُهُ مُفْسِدَةٌ لِلصَّلَاةِ﴾	۲۶۵
۳۱۹	﴿مَالُ الْمُسْلِمِ لَا يَصِيرُ غَنِيمَةً لِلْمُسْلِمِينَ بِحَالٍ﴾	۲۶۶
۳۲۰	﴿مَا يَبْتَنِي عَلَى السَّمَاعِ لَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ فِي حَقِّ الْمُخَاطَبِ مَا لَمْ يَسْمَعْ بِهِ أَصْلَهُ﴾	۲۶۶
۳۲۱	﴿مَا يَمْتَدُّ فَلِدَوَامِهِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ وَإِلَّا فَلَا﴾	۲۶۶
۳۲۲	﴿الْمُبَاشَرُ ضَامِنٌ وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ﴾	۲۶۷
۳۲۳	﴿الْمُبْنِي عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ﴾	۲۶۷
۳۲۴	﴿مَتَى أُمِكنَ الْعَمَلُ بِالْحَقِيقَةِ سَقَطَ الْمَجَازُ﴾	۲۶۷
۳۲۵	﴿الْمُتَسَبِّبُ لَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالْتَّعَمَّدِ﴾	۲۶۸

۲۶۸	﴿الْمَجَازُ يَعْمُ كَمَا تَعْمُ الْحَقِيقَةُ﴾	۳۲۶
۲۶۸	﴿الْمُحْتَمَلُ لَا يُعَارِضُ الْمَنْصُوصَ﴾	۳۲۷
۲۶۹	﴿الْمَرْأَةُ تَابِعَةٌ لِلزَّوْجِ فِي الْمَقَامِ ، وَالزَّوْجُ لَا يَكُونُ تَابِعًا لِامْرَأَتِهِ﴾	۳۲۸
۲۶۹	﴿الْمَرْأُ مَوْأَخِذٌ بِإِقْرَارِهِ﴾	۳۲۹
۲۷۰	﴿الْمُشْتَرَكُ لَا عُمُومَ لَهُ﴾	۳۳۰
۲۷۰	﴿الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ﴾	۳۳۱
۲۷۱	﴿الْمَشَقَّةُ وَالْحَرْجُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي مَوْضِعٍ لَا نَصَّ فِيهِ﴾	۳۳۲
۲۷۱	﴿الْمَصِيرُ إِلَى الْبَدَلِ عِنْدَ فَوَاتِ الْأَصْلِ لَا مَعَ قِيَامِهِ﴾	۳۳۳
۲۷۲	﴿الْمُطْلَقُ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ﴾	۳۳۴
۲۷۲	﴿الْمُطْلَقُ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ إِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلُ التَّقْيِيدِ نَصًّا أَوْ دَلَالَةً﴾	۳۳۵
۲۷۳	﴿الْمَعْرُوفُ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا﴾	۳۳۶
۲۷۳	﴿الْمُعْلَقُ بِالشَّرْطِ يَكُونُ مَعْدُومًا قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ﴾	۳۳۷
۲۷۴	﴿الْمَعْرُورُ يَرْجِعُ مِنَ الْغَارِّ بِمَا غَرَّهُ﴾	۳۳۸
۲۷۴	﴿الْمُقَرَّدُ الْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةِ لِلْعُمُومِ﴾	۳۳۹
۲۷۴	﴿مَفْهُومُ الشَّرْطِ كَمَفْهُومِ الصِّفَةِ وَذَلِكَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ﴾	۳۴۰
۲۷۵	﴿الْمَقْرُومَتِي صَارَ مُكَذِّبًا فِي إِقْرَارِهِ يَبْطُلُ حُكْمُ إِقْرَارِهِ﴾	۳۴۱
۲۷۶	﴿الْمِلْكُ الثَّابِتُ لِلْوَارِثِ هُوَ الْمِلْكُ الَّذِي كَانَ لِلْمُورِثِ﴾	۳۴۲
۲۷۶	﴿الْمُمْتَنِعُ عَادَةً كَالْمُمْتَنِعِ حَقِيقَةً﴾	۳۴۳
۲۷۶	﴿مَنْ ابْتُلِيَ بِبَلِيَّتَيْنِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَخْتَارَ أَهْوَاهُمَا﴾	۳۴۴
۲۷۷	﴿مَنْ اسْتَعْجَلَ شَيْئًا قَبْلَ أَوَانِهِ عُوِقَبَ بِحَرَمَانِهِ﴾	۳۴۵

۳۴۶	﴿مَنْ زَادَ عَلَى الْوَاجِبِ بِمِثْلِهِ يَقَعُ الْكُلُّ وَاجِبًا﴾	۲۷۷
۳۴۷	﴿مَنْ سَعَى فِي نَقْضِ مَا تَمَّ مِنْ جِهَةٍ فَسَعِيُهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ﴾	۲۷۷
۳۴۸	﴿مَنْ شَكَّ هَلْ فَعَلَ شَيْئًا أَمْ لَا فَلَا ضَلَّ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ﴾	۲۷۸
۳۴۹	﴿مَنْ مَلَكَ التَّجِيزَ مَلَكَ التَّعْلِيقَ﴾	۲۷۸
۳۵۰	﴿مَنْ مَلَكَ شَيْئًا مَلَكَ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِهِ﴾	۲۷۸
۳۵۱	﴿مَوَاضِعُ الضَّرُورَةِ مُسْتَشْنَاءُ أَبَدًا﴾	۲۷۹
۳۵۲	﴿الْمَوَاعِيدُ بِصُورِ التَّعْلِيقِ تَكُونُ لَازِمَةً﴾	۲۸۰
۳۵۳	﴿الْمَوَاعِيدُ تَجُوزُ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا﴾	۲۸۰
۳۵۴	﴿الْمَوْجُودُ فِي حَالَةِ التَّوَقُّفِ كَالْمَوْجُودِ فِي أَصْلِهِ﴾	۲۸۱
۳۵۵	﴿الْمَوْكُلُ إِذَا قَيَّدَ عَلَى وَكَيْلِهِ فَإِنْ كَانَ مُفِيدًا أُعْتَبِرَ مُطْلَقًا وَإِلَّا فَلَا﴾	۲۸۲
۳۵۶	﴿الْمَيِّتُ لَا يَمْلِكُ بَعْدَ الْمَوْتِ﴾	۲۸۲
۳۵۷	﴿الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ﴾	۲۸۲
۳۵۸	﴿النَّدَاءُ لِلْإِعْلَامِ﴾	۲۸۳
۳۵۹	﴿النَّصَانِ إِذَا تَعَارَضا وَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ تَسَاقَطَا، فَالرُّجُوعُ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ﴾	۲۸۳
۳۶۰	﴿النَّكِرَةُ إِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةً كَانَتْ الثَّانِيَةُ عَيْنَ الْأُولَى وَإِذَا أُعِيدَتْ نَكِرَةً كَانَتْ الثَّانِيَةُ غَيْرَ الْأُولَى، وَالْمَعْرِفَةُ إِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةً كَانَتْ الثَّانِيَةُ عَيْنَ الْأُولَى وَإِذَا أُعِيدَتْ نَكِرَةً كَانَتْ الثَّانِيَةُ غَيْرَ الْأُولَى﴾	۲۸۴
۳۶۱	﴿نِيَّةُ الْإِقَامَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا هَذَرٌ﴾	۲۸۵
۳۶۲	﴿نِيَّةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ يَصِحُّ دِيَانَةً لَا قَضَاءً﴾	۲۸۵
۳۶۳	﴿الْوَاجِبُ لَا يُتْرَكُ إِلَّا بِالْوَاجِبِ﴾	۲۸۵

۳۶۴	﴿وَجُوبُ الشَّيْءِ يَتَضَمَّنُ حُرْمَةَ ضِدِّهِ﴾	۲۸۶
۳۶۵	﴿وَسَائِلُ الْحَرَامِ حَرَامٌ﴾	۲۸۶
۳۶۶	﴿وَصَفُ الشَّرْطِ كَالشَّرْطِ﴾	۲۸۷
۳۶۷	﴿الْوَصْفُ فِي الْحَاضِرِ لَعُوٌّ وَفِي الْغَائِبِ مُعْتَبَرٌ﴾	۲۸۸
۳۶۸	﴿الْوَكَالَةُ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ بِخِلَافِ التَّمْلِيكِ﴾	۲۸۸
۳۶۹	﴿الْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ أَقْوَى مِنَ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ﴾	۲۸۹
۳۷۰	﴿الْوَلَدُ يَتَّبِعُ خَيْرَ الْأَبَوَيْنِ دِينًا وَيَتَّبِعُ الْأُمَّ فِي الرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ﴾	۲۸۹
۳۷۱	﴿يُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِدَفْعِ الضَّرَرِ الْعَامِّ﴾	۲۹۰
۳۷۲	﴿يَتَكَرَّرُ الْجَزَاءُ بِتَكَرُّرِ الشَّرْطِ﴾	۲۹۰
۳۷۳	﴿يَسْقُطُ الدَّيْنُ بِإِدَاءِ الْمُتَبَرِّعِ﴾	۲۹۱
۳۷۴	﴿يُضَافُ الْفِعْلُ إِلَى الْفَاعِلِ لَا إِلَى الْأَمْرِ مَا لَمْ يَكُنْ مُجْبَرًا﴾	۲۹۱
۳۷۵	﴿يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُتَرَجِّمِ مُطْلَقًا﴾	۲۹۲
☆	طبی اخلاقیات سے متعلق جدید مسائل	۲۹۳
☆	المصادر والمراجع	۳۰۳



کلماتِ دعائیہ

محسن ملت، بانی مدارس ومساجد

حضرت مولانا غلام محمد وستانوی صاحب دامت برکاتہم
مہتمم دارالعلوم دیوبند و رئیس جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

اللہ نے اپنے لطف و کرم اور فضل و احسان کے صدقے کتاب و سنت کی ایسی دودھاری تلوار ایک مومن کو عطا کی ہے کہ ایک مومن کامل اس کے بغیر اپنی زندگی کے کسی معرکہ کو سر نہیں کر سکتا؛ چنانچہ اس کتاب و سنت کی حیثیت ہدایت پر قائم رہنے اور ضلالت سے بچے رہنے کے لئے اساس اور بنیاد کی ہے۔ انسان اگرچہ بہت سے کمالات اور خوبیوں کا حامل ہے، تاہم ظلم و جہول کی فطرت اس کی پہچان اور خاصہ ہے، اس لئے کتاب و سنت سے استفادہ کے لئے رجال اللہ کے واسطوں کی ضرورت ہر دور اور ہر زمانہ میں محسوس کی گئی۔

جن رجال اللہ، افراد امت اور اساطین علم و حکمت نے کتاب و سنت سے احکامات کا استنباط کر کے یہ بتلایا کہ ایک مسلمان کو عرصہ حیات کے ایک ایک لمحہ میں کیا کرنا چاہئے اور کیا نہ کرنا چاہئے؟ ان نابغہ روزگار ہستیوں کو امت ”فقہا“ کے نام سے یاد کرتی ہے اور ان کی اس کاوش کو ”فقہ“ سے موسوم کرتی ہے۔ ان فقہاء عظام نے استخراج مسائل، استنباط احکام پر نصوص سے استدلال کے لئے جن امور کو اساس اور بنیاد کی حیثیت دی؛ ان کو اصل فقہ، قاعدہ فقہ اور ضابطہ فقہ سے تعبیر کیا جاتا ہے۔

ان میں بالخصوص اصول فقہ کی حیثیت اگر دلائل کی ہے تو قواعد و ضوابط کی حیثیت مؤیدات دلائل کی۔ الغرض ہر دور ہر زمانہ میں فقہاء امت اور اصولیین امت نے اس موضوع کو اولیت اور اہمیت دی ہے

اور اس پر عربی زبان میں اہم کتابیں تصنیف کی ہیں۔ مگر جس دور سے ہم گزر رہے ہیں، یہ دور انحطاط کا دور ہے؛ آج ہماری طبع سہولت پسند ہو گئی ہے۔

اور اس دور کے جدید تقاضے اور مطالبے کے بموجب ہر فن میں طلباء کی سطح اور معیار کے پیش نظر کتابیں مرتب کر کے طلباء کی استعداد بنانے کی سعی و کوشش ہونی چاہئے اور جو کوئی اس باب میں پیش رفت کرے، اس کی حوصلہ افزائی اور قدردانی ہمارا اخلاقی فریضہ ہونا چاہئے۔

زیر نظر کتاب ہمارے جامعہ کے استاذ فقہ و اصول فقہ عزیزم جناب مفتی جعفر صاحب ملی رحمانی کے تجربات مسلسل اور مساعی جلیلہ کا کرشمہ ہے۔ مولانا موصوف قاضی مجاہد الاسلام صاحبؒ کے صحبت یافتہ اور ذوق فقہ سے آشنا ہیں اور جامعہ میں تقریباً ۲۳ سال کا تدریسی تجربہ رکھتے ہیں۔ انہوں نے طلباء کی صلاحیت کو ہمیز کرنے کے جذبہ صادق اور ذوق فقہ کو پروان چڑھانے کے داعیہ سے زیر نظر کتاب ﴿الأصول والقواعد للفقہ الإسلامی﴾ کی شکل میں سلیس اردو، جدید اسلوب اور امثلہ و نظائر سے بھرپور، تسہیل کی کامیاب کوشش فرمائی ہے، جو ان شاء اللہ طلباء و اساتذہ کے لئے مفید و معاون ثابت ہوگی۔

مختلف مدارس و جامعات کے اساتذہ نے بالخصوص ان کے مشفق اساتذہ نے ان کی اس وقیع کاوش پر بھرپور اعتماد کیا ہے اور اسے مفید تر بتلایا ہے۔

میری دعا ہے کہ یہ کتاب قبول عام و خاص حاصل کرے۔ علماء، اساتذہ اور طلباء خوب مستفید ہوں اور اپنے آپ کو اس کتاب کے ذریعہ ”من یرد اللہ بہ خیرا یرفقہ فی الدین“ کا مصداق بنائیں۔

اِس دعا از من و از جملہ جہاں آمین باد

غلام محمد و ستانوی

۱۸ ربیع الاول، ۱۴۳۲ھ

کلماتِ حمیم

صدیق محترم حضرت مولانا عبدالرحیم صاحب فلاحی
استاذ تفسیر وحدیث، جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کو

حق جل مجدہ نے اس عالم کو ایک عظیم مقصد کے تحت وجود بخشا ہے، نیز اس کا لطف و کرم اور فضل و احسان ہے کہ اس نے اس صفحہ ہستی اور عالم گیتی کی گونا گوں مخلوقات میں حضرت انسان کو مخدوم کائنات، محبوب کائنات اور مقصود کائنات ہونے کا شرف بخشا ہے جیسا کہ ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ (القرآن) ”الدنیا خلقت لکم وأنتم خلقتم للآخرة“ اس پر شاہد عادل ہیں اور اسی لئے عبادات، معاملات، عقوبات اور اخلاقیات سے متعلق مختلف احکامات کا مکلف بھی حضرت انسان کو بنایا گیا۔ تاکہ وہ قرآن و سنت میں منصوص آیات و روایات کی روشنی میں مطلوب مخلصی عن الرذائل ہو کر مخلص بالفصائل بن کر رضاء رب کو اپنا مطلوب و مقصود بنائے، اور یہی ایک انسان کا مقصد زندگی ہے، کیوں کہ اگر آپ صفحات کتب مہمہ کی ورق گردانی کریں گے تو اس نتیجہ پر پہنچیں گے کہ براہ راست کتاب و سنت میں غور فکر کر کے انہیں معمول بہا بنانا ہر کس و ناکس کا کام نہیں جیسا کہ مقولہ مشہور ہے کہ: ”لکل مقام مقال ولکل فن رجال“ چنانچہ علماء مجتہدین نے پتہ مار محنت و مشقت کے بعد ایسے اصول و ضوابط بنائے کہ جن کی رہنمائی میں انسان اپنے مولیٰ کی رضا والی زندگی بسر کرے اور الہی الطاف و عنایات کا مستحق بنے۔ انہی اصول و ضوابط سے مستخرج و مستنبط احکام و مسائل کو علم فقہ سے تعبیر کیا جاتا ہے۔ گو کہ زمانے قدیم میں لفظ فقہ اپنے اندر ایک وسیع مفہوم رکھتا تھا جیسا کہ صاحب مسلم الثبوت رقم طراز ہیں کہ زمانہ قدیم میں فقہ علم حقیقت علم طریقت اور علم شریعت کے مجموعہ کو شامل تھا۔

”إن الفقه في الزمان القديم متناولاً لعلم الحقيقة وهي الالهيات من مباحث الذات والصفات ، وعلم الطريقة وهي المباحث المنجيات والمهلكات وعلم الشريعة الظاهرة“ نیز سرخیل ائمہ امام اعظم ابوحنیفہ نے فقہ کی تعریف فرمائی کہ ”الفقه معرفة النفس مالها وما عليها“ یعنی ان چیزوں کی تعریف جن سے دارین میں نفس کو نفع یا نقصان پہونچے فقہ کی اس جامع تعریف کے ضمن میں عقائد و احکامات سب شامل ہو جاتے ہیں گویا جو اسلام مسلمان سے مطلوب ہے وہ ہر قول و عمل کا مطابق شریعت ہونا ہے اور یہی جمیع اولاد آدم کیلئے قانون حیات ہے۔

اس فقہ کی کچھ اساس اور بنیادیں ہیں جس کی روشنی میں علماء سابقین اور مجتہدین نے مسائل کو متفرع کیا ہے جو رفتار زمانہ و تغیرات احوال کے پیش نظر جدید اور کرنٹ مسائل میں بھی رہنماء اصول ہیں، ان اصول سازی و ضابطہ بیانی کا ماخذ اول قرآن مقدس ہی ہے اس لئے اصولیین کا یہ طرز نہ صرف قابل تحسین بلکہ قابل تقلید ہے کہ انہوں نے جو کچھ بیان کیا یا کرتے ہیں وہ ماخذ اصلی قرآن و سنت کی روشنی میں ہی کرتے ہیں۔

اگر آیات قرآنی کا بغور مطالعہ کیا جائے تو اس نتیجہ پر پہونچنا آسان ہے کہ اس کا ایک ایک جز اپنے اندر اصل کی حیثیت رکھتا ہے تاہم ”مشتے نمونہ از خروارے“ کے طور پر اوامر و نواہی کے باب میں قرآن نے خبر دی کہ: ﴿ما جعل الله عليكم في الدين من حرج﴾ اور ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ ان ہر دو آیت کے ذریعہ یہ اصول مستخرج ہوتا ہے کہ اللہ پاک نے مومنوں پر دین کے سلسلہ میں کوئی دشواری اور حرج نہیں رکھا، جس کا لازمی نتیجہ یہی نکلتا ہے کہ دین میں تکلیف مالا یطاق نہیں ہے۔

نیز مالا یطاق یعنی عدم تکلیف کا یہ اصول کتاب اللہ کی طرح سنت رسول سے بھی مستنبط ہے۔ چنانچہ ابو موسیٰ اشعری اور معاذ بن جبل کو مخاطب فرماتے ہوئے حضور صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: ”يسرا ولا تعسرا بشرا ولا تنفرا“ نیز ”لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلوة“ سے، اور ”إنما هلك من كان قبلكم بكثرة السؤال واختلافهم على أنبيائهم“ سے بھی عدم حرج کے اصول کا پتہ چلتا ہے۔..... ان طویل مثالوں سے یہ باور کرانا مقصود ہے کہ جتنے قواعد بھی فقہ سے متعلق ہیں ان کا سرچشمہ اور منبع کتاب و سنت ہیں۔

البتہ کتاب وسنت سے محض استفادہ اور اس کی تسہیل وتیسیر کے لئے اصول سازی کی ضرورت ناگزیر ہے۔ چنانچہ علماء مجتہدین نے یہ عظیم کارنامہ انجام دیا، مزید ان اصول پر مسائل کی تخریج فرما کر امت کے لئے بڑی آسانیاں پیدا کر دیں۔ فجزاہم اللہ خیر الجزاء۔ زیر نظر کتاب ﴿الأصول والقواعد للفقه الإسلامي﴾ اسی سلسلہ کی ایک کڑی ہے جو کمزور صلاحیت والوں میں ذوق فقہ کے بڑھاوے کا سامان ہے اور باصلاحیت افراد کے ذوق سلیم کو جلا بخشنے کا ذریعہ، جہاں یہ کتاب تیسیر در تیسیر کا سامان ہے وہیں بہت سے مسائل نادرہ کو جاننے نیز بہت سی کتب فقہیہ کو سمجھنے کے لئے معاون اور مددگار ہے زیر نظر کتاب کے مؤلف مولانا مفتی محمد جعفر صاحب مکی رحمانی، ہمارے مخلص دوست، جامعہ کے باصلاحیت استاذ، صوبہ مہاراشٹر کی قدیم دینی درسگاہ معہد ملت کے فاضل، فقیہ عصر قاضی مجاہد الاسلام صاحب کے تربیت یافتہ، اپنے بڑوں کے منظور نظر، ہم عصروں کے سامان تسکین وفرحت، اور اپنے چھوٹوں کے محبوب اور مرجع طبیعت کے مالک ہیں۔

یہ ایک حقیقت ہے کہ کسی کی قلمی کاوش کو سراہنے کا ظرف اور حوصلہ اسی کو ہو سکتا ہے جس نے کبھی چند سطریں اپنی فکری کاوش سے لکھی ہوں یا کسی سے لکھوائی ہوں آج پُر از انحطاط دور میں جذبہ خلوص کے ساتھ اس طرح کی علمی کتاب کو ترتیب دینے پر مصنف کو خوب مبارک باد، خوب خوب برادرانہ دعائیں۔

اللہ کرے آپ کی یہ کاوش فقہی دینا میں ایک نئی ہل چل پیدا کر دے، طلباء، اساتذہ کو ان اصول کی روشنی میں نئی راہ ملے اور مصنف کو خدا یہ بھی حوصلہ بخشے کہ درس نظامی میں داخل کتب فقہ کے ہر باب کے مسائل کو کن اصول وضوابط سے مستخرج کیا گیا ہے اس کو بھی جمع فرما دیں۔

خدا کرے یہ کتاب محبت کے ہاتھوں لی جائے عقیدت کے ہاتھوں پڑھی جائے اور آنکھوں میں بسائی جائے۔ اور مصنف کے والدین، اعزاء اور اساتذہ کرام کے لئے توشہ آخرت ثابت ہو اور مصنف کے لئے ذریعہ نجات ثابت ہو۔

عبدالرحیم فلاحی

۱۸/ربیع الاول، ۱۴۳۲ھ

تقریظ

استاذ محترم، مشفق و مربی، نمونہ اسلاف

حضرت قاضی عبدالاحد ازہری صاحب دامت برکاتہم

قاضی شریعت دارالقضاء، مالیکاؤں

تاریخ اسلام میں فقہ اسلامی کا کام اور نام بہت ہی روشن، تاب ناک اور گراں قدر ہے؛ اگر یہ سوال کیا جائے کہ اسلام دین کامل، اس میں حیات انسانی کے ہر شعبہ اور گوشہ کے لئے مکمل ہدایت اور رہنمائی ہے تو یہ دعویٰ ہے؛ اس عظیم دعویٰ کی دلیل و حجت اور برہان کیا ہے؟ تو اس سوال کے جواب میں ہم اپنے فقہاء کرام کی پوری فقہی کاوش اور مساعی کو پیش کر سکتے ہیں۔ ہمارے فقہاء عظام نے انسانی زندگی کے تمام ظاہری و باطنی، مادی و روحانی، لفظی و معنوی گوشوں کو ہر دم بدلتے ہوئے حالاتِ زمانہ کے تقاضوں کے مطابق قرآن و سنت کی تفسیر و تشریح کا فرض اتنے دو ٹوک اور فیصلہ کن انداز میں انجام دیا ہے کہ آج اس پر پوری دنیا حیران و ششدر اور انگشت بدنداں ہے۔

فقہ اسلامی کو انسان کی متنوع زندگی سے ہم آہنگ اور موافق کرنے کے لئے ہمارے فقہاء و محدثین نے وہ محنتیں اور ریاضتیں کی ہیں کہ جس کی مثال ہم کو مذاہب و ادیانِ عالم کی تاریخ میں نہیں ملتی، یہاں ایک دو نہیں، بلکہ بلا مبالغہ لاکھوں کی تعداد میں خاک دانِ عالم سے ایسے رجالِ عزم و حوصلہ اور مردانِ کار اٹھے ہیں؛ جنہوں نے اس مقدس کام کے لئے اپنی عمریں کھپائیں اور زندگیاں قربان کی ہیں۔

ان ہی فقہاء عظام اور عالی ہمت علماء میں سرفہرست فقہ حنفی کے مرتب اور مدون حضرت امام محمد ابن حسن شیبانیؒ ہیں، جن کی زندگی میں راحت و آرام کا شائبہ تک نہ تھا؛ ہر وقت پڑھنے پڑھانے اور ہر

وقت مسائل فقہ کے مدون و مستنبط کرنے اور کتابوں کے لکھنے میں مصروف رہتے تھے، کبھی سوتے ہی نہ تھے؛ انہیں ہر دم یہ احساس بے چین کئے رہتا تھا کہ لوگ اپنے گھروں میں اس اطمینان کے ساتھ سوتے ہیں کہ اگر کوئی مسئلہ پیدا ہوگا تو امام محمدؒ اس کا حل فرمادیں گے، اب اگر میں بھی سو جاؤں تو مسائل کا حل کون کرے گا؟ اس لئے بیچارے کبھی سوتے ہی نہ تھے۔

فقہ حنفی کے مشہور مصنف اور مفتی حضرت علامہ محمد امین ابن عمر ابن عابدین شامی رحمۃ اللہ علیہ (۱۱۹۸ء تا ۱۲۵۲ء) نے کل چوپن سال کی عمر پائی، لیکن اس چوپن سال کی عمر میں انہوں نے فقہ کا وہ سرمایہ اور خزانہ جمع کر دیا ہے کہ اگر ہم اس کو آج پورا پڑھنا چاہیں تو اس کام کی تکمیل کے لئے ہماری کئی عمریں ختم ہو جائیں اور ہم ان تمام دفاتر کے مطالعہ سے عاجز و قاصر رہ جائیں۔

پس آپ دیکھئے فقہ کی تدوین، مسائل کا استنباط و استخراج، جزئیات و فتاویٰ کی ترتیب؛ اسلام کی ایسی عملی ضرورت تھی، جس کی تکمیل ہمارے فقہاء نے بالکل شروع میں ہی کر دی؛ اسلام جزیرۃ العرب سے نکل کر شام، عراق، مصر و ایران اور دوسرے وسیع اور زرخیز ملکوں میں پہنچ گیا؛ معاشرت، تجارت، انتظام ملکی؛ سب بہت وسیع اور پیچیدہ شکلیں اختیار کرتے چلے گئے؛ اس وقت ان نئے حالات و مسائل میں اسلام کے اصول کی تطبیق کے لئے بڑی اعلیٰ ذہانت، معاملہ فہمی، باریک بینی، زندگی اور سوسائٹی سے وسیع واقفیت، انسانی نفسیات اور اس کی کمزوریوں سے باخبری، قوم کے طبقات اور زندگی کے مختلف شعبوں کی اطلاع اور اس سے پیشتر اسلام کی تاریخ و روایات اور روح و شریعت سے گہری واقفیت، عہد رسالت اور زمانہ صحابہ کے حالات سے پوری آگاہی اور اسلام کے پورے علمی ذخیرے (قرآن و حدیث اور لغت وقواعد) پر کامل عبور کی ضرورت تھی۔

یہ اللہ تعالیٰ کا بہت بڑا فضل و کرم تھا اور اس امت کی اقبال مندی کہ اس نے امام ابوحنیفہؒ (م ۱۵۰ھ) جیسا یگانہ روزگار فقیہ، محدث اور متکلم پیدا کیا؛ جو اپنی ذہانت، دیانت، اخلاص اور علم میں تاریخ کے ممتاز ترین افراد میں شامل ہیں؛ امام اعظمؒ نے اپنے موضوع پر تین تہا اتنا زبردست کام کیا اور

مسائل وتحقیقات کا اتنا بڑا ذخیرہ تیار کر دیا، جو بڑی بڑی منظم جماعتیں اور علمی ادارے بھی آسانی سے نہیں کر سکتے؛ امام ابوحنیفہؒ نے (۸۳) تراسی ہزار مسائل اپنی زبان سے بیان کئے، جن میں (۳۸) اڑتیس ہزار عبادت سے تعلق رکھتے ہیں اور (۴۵) پینتالیس ہزار معاملات سے۔

جس طرح امام ابوحنیفہؒ نے اتنے ہزار مسائل اپنی خداداد ذہانت سے قرآن وحدیث پر غور وخوض کر کے بیان فرمائے ہیں، ایسے ہی دوسرے ائمہ عظام نے بھی اسی کثرت سے مسائل استنباط کر کے بیان فرمائے ہیں؛ ظاہر بات ہے کہ اتنے تمام مسائل کو ایک دوسرے سے مربوط رکھنے اور ان کو مختلف ابواب اور خانوں میں تقسیم کرنے اور ان کو یاد رکھنے اور مرتب کرنے کے لئے کچھ بڑے بڑے اہم قاعدوں اور نکات کی ترتیب وتشکیل کی ضرورت پڑی؛ چنانچہ تدوین فقہ کی طرح یہ کام بھی بڑی ذہانت، بیدار مغزی، قوت حفظ، مشق ومزاوت اور علمی مہارت اور تجربہ کا متقاضی تھا؛ چنانچہ اس کام کے لئے بھی اللہ تعالیٰ نے بڑے ذہن رسا اور ماہرین فقہ کو پیدا کیا، جنہوں نے فقہ کی تدوین کی طرح قواعد الفقہ الاسلامی کی تدوین کے کام کو بھی بحسن وخوبی پایہ تکمیل تک پہنچایا اور گویا اس طرح صحیح معنوں میں سمندر کو کوڑہ میں بھر دیا۔

دوسری صدی ہجری کے اوائل میں (جب ائمہ مجتہدین اصول فقہ کی تدوین میں مصروف تھے) تعبیر قانون کے اصول کو مرتب کیا جا رہا تھا اور قرآن مجید اور سنت رسول صلی اللہ علیہ وسلم میں بیان کردہ جزئی احکام کے پردے میں پوشیدہ کلیات کی دریافت کا کام زور وشور سے جاری تھا، یہی زمانہ تھا جب قواعد کلیہ کے علم کی بنیاد بھی رکھی جا چکی تھی؛ امام ابو یوسف (م ۱۸۲ھ) امام محمد ابن حسن شیبانی (م ۱۸۹ھ) اور امام محمد ابن ادریس شافعی (م ۲۰۴ھ) کی فقہی تالیفات میں ایسے قواعد بکھرے ہوئے ہیں، جن کو بعد میں آنے والے فقہاء نے مرتب کیا اور ان کی بنیاد پر علم قواعد کلیہ کو باقاعدہ شکل دی؛ جوں جوں یہ حضرات فقہی اصول و کلیات کو مرتب کرتے گئے، قواعد کلیہ اور ضوابط فقہیہ نکھر نکھر کر سامنے آتے گئے۔ اگرچہ سر دست یہ کہنا مشکل ہے کہ دوسری صدی ہجری کے جن مجتہدین کی تحریروں میں ایسے کلیات بکھرے ہوئے ملتے ہیں، انہوں نے ان کو بالارادہ قواعد کلیہ ہی کی حیثیت میں مرتب کیا تھا؛ تاہم یہ ضرور کہا جاسکتا ہے کہ ان حضرات کے زمانہ میں قانون اسلامی کے اصول و کلیات کی تنقیح کا اتنا کام ہو چکا تھا کہ تیسری صدی ہجری کے فقہاء کے لئے قواعد کلیہ کے نام سے ایک جداگانہ علم کی تدوین ممکن ہو سکی۔

بہر حال قواعد فقہیہ کا یہ جداگانہ علم بھی ہمارے فقہاء و مجتہدین کے افکار و خیالات اور ان کے زرخیز ذہن و دماغ کی ایک ایسی پیداوار ہے، جس نے تمام الجھی ہوئی فقہی گتھیوں کے سلجھانے اور ان کو زمانہ کی دستبرد سے محفوظ رکھنے کا عظیم الشان کارنامہ انجام دیا ہے۔

اس راز سے پردہ اٹھانا تو بہت ہی مشکل ہے کہ اول اول کس فقیہ و مجتہد نے ان قواعد کو رائج کیا اور مسائل کو یاد رکھنے اور ان کو مرتب کرنے میں ان سے مدد حاصل کی، البتہ ایک قصہ ابن نجیمؒ نے اپنی کتاب ”الاشباہ والنظائر“ میں لکھا ہے؛ جس کا ذکر یہاں دل چسپی سے خالی نہ ہوگا۔

ایک بار کسی طرح امام ابوطاہر الدباس کے شافعی معاصر امام ابوسعید الہروی کو معلوم ہو گیا کہ ابوطاہر الدباس نے ایسے سترہ قواعد مستنبط کئے ہیں، جن کی بنیاد پر امام اعظمؒ کے جملہ اجتہادات تک بسہولت رسائی ہو سکتی ہے؛ ابوسعید ہروی اس علمی راز کا پتہ چلانے کے ارادے سے نکل کھڑے ہوئے؛ تحقیق کی تو معلوم ہوا کہ ابوطاہر دباس نابینا ہیں، اس لئے وہ نہ قواعد کو قلم بند کر سکتے ہیں اور نہ ان کی تشریحات اور ان کے تحت آنے والے احکام لکھ سکتے ہیں؛ اس لئے بھول جانے کے خطرہ کے پیش نظر وہ روزانہ رات کو عشاء کی نماز کے بعد جب مسجد خالی ہو جاتی ہے تو وہ اندر سے دروازہ بند کر کے ان کو زبانی دہراتے ہیں؛ یہ معلومات حاصل کرنے کے بعد ابوسعید ہرویؒ چل کر ابوطاہر دباس کے وطن پہنچے، رات کو خاموشی سے مسجد میں گئے اور نماز عشاء کے بعد ایک چٹائی میں لیٹ کر بیٹھ گئے؛ ابوطاہرؒ نے حسب عادت اندر سے مسجد بند کر لی اور قواعد کو دہرانا شروع کیا، جیسے جیسے وہ اپنے قواعد دہراتے جاتے تھے، ابوسعید بھی خاموشی سے ان کو یاد کرتے جاتے تھے؛ ابھی سات ہی تک پہنچے تھے کہ غالباً چٹائی میں لیٹنے کی وجہ سے ان کو کھانسی آ گئی، ابوطاہر کو پتہ چل گیا کہ آج کوئی ان کا علمی کارنامہ ان سے اچک لینے کی غرض سے آپہنچا ہے؛ چنانچہ انہوں نے اس علمی گھس پٹھیے کی مرمت کی اور مسجد سے نکال باہر کیا اور آئندہ کے لئے یہ معمول ختم کر دیا؛ ابوسعید ہروی نے ان سات قواعد پر اکتفاء کرنے میں خیریت سمجھی اور واپس آ کر اپنے شاگردوں کو ان کی تعلیم دینے لگے۔

سطور بالا سے یہ حقیقت عالم آشکارہ ہوگئی کہ قواعد فقہ اور اصول فقہ کی ترتیب و تشکیل میں ہمارے فقہاء نے کس جان کا ہی اور جان فشانی کا مظاہرہ کیا ہے، چونکہ قرآن وحدیث اور پیغمبر اسلام صلی اللہ علیہ وسلم کے ذریعہ برپا کیا ہوا دین اسلام رہتی دنیا تک تمام انسانوں کے لئے رشد و ہدایت کا چشمہ اور خیر و فلاح کا ضامن ہے؛ اس لئے اللہ تبارک وتعالیٰ نے دین کی حفاظت کے جتنے بھی گوشے اور عناصر ہو سکتے ہیں، ہر ایک کی حفاظت کے لئے باصلاحیت اور صاحب استعداد، پختہ سیرت و کردار افراد پیدا فرمائے؛ جنہوں نے رضائے خداوندی کے حصول کے لئے اسلام کی راہ میں اپنی زندگیاں بچھا کر دیں؛ یہی لوگ درحقیقت وہ تھے، جن کو اللہ پاک نے عالم اسباب میں اسلام کی حفاظت و بقاء کے اسباب قرار دیا؛ (فجزاهم اللہ خیراً عنا وعن جمیع المسلمین)۔

یہی اصول وقواعد فقہ اور ضوابط شریعت، جواب تک بڑی بڑی امہات الکتب میں بکھرے اور پھیلے ہوئے تھے؛ ضرورت اس بات کی شدت سے متقاضی تھی اور ہے کہ ان کو اسلوب عصر اور جدید طرز میں ڈھال کر اردو کے جامہ میں پیش کیا جائے؛ چنانچہ قابل تبریک و تہنیت ہیں، ہمارے عزیز رفیق جناب مولانا مفتی محمد جعفر ملی صاحب کہ انہوں نے اپنے اکابر اور بزرگان دین کے طریقہ کے مطابق ﴿الأصول والقواعد للفقہ الاسلامی﴾ کے نام سے ان فقہی قواعد و ضوابط کو بزبان اردو پیش کرنے کی کامیاب کوشش کی ہے۔

موصوف معہد ملت مالِ گاؤں کے فیض یافتہ ہیں، یہاں سے فارغ ہونے کے بعد عرصہ دراز تک امارت شرعیہ بہار و اڑیسہ وجھار کھنڈ کے مرکزی دارالقضاء پھلواری شریف پٹنہ میں مشہور فقیہ العصر قاضی القضاۃ حضرت مولانا قاضی مجاہد الاسلام القاسمی صاحب رحمۃ اللہ علیہ کے زیر نگرانی رہ کر قضاء اور افتاء کی تربیت حاصل کی اور قضاء و افتاء کے کام کو نہ صرف سیکھا، بلکہ اس کا مزاج بنایا؛ جو آج کے دور میں ایک بے مثال خصوصیت ہے اور ابھی کافی طویل زمانہ سے مہاراشٹر کی مرکزی دینی درس گاہ جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کو میں فقہ کی بڑی کتب کی تدریس کی خدمت انجام دے رہے ہیں۔

موصوف کو یہ حق تھا کہ وہ اس کو تصنیف کرتے، اس سے ان کے کاموں کا رخ اور ان کی خدمتوں کی جہت کا بھی پتہ چلتا ہے۔

یہ کتاب مدارس اسلامیہ کے اساتذہ و طلباء ہی کے لئے نفع بخش اور مفید نہیں ہے، بلکہ فتویٰ نویسی کی خدمت انجام دینے والے اور ہم جیسے قضاۃ کے لئے بھی بہت ہی مفید ہے؛ چند جملوں میں ہی نہیں، بلکہ چند الفاظ میں ایسے بے شمار مسائل سموئے ہیں کہ یہ قواعد ان کے یاد کرنے میں بھی مددگار ثابت ہو سکتے ہیں؛ یہ کل دوسو نوے (۲۹۰) قاعدے ہیں۔ موصوف نے ہر قاعدہ کا نہ صرف دھلی ہوئی اردو میں ترجمہ کر دیا ہے بلکہ ہر قاعدے کو سمجھانے کے لئے مثالیں بھی تحریر کر دی ہیں۔ بہر حال یہ کتاب ”الاصول والقواعد للفقہ الاسلامی“ ہر جہت سے بہت ہی گراں قدر ہے۔ میں دعا کرتا ہوں کہ رب علیم وخبیر اس کتاب کو قبولِ عام اور بقاء و دوام عطا فرمائے اور مصنف موصوف کے لئے صدقہ جاریہ اور ذخیرہ آخرت بنائے۔ آمین

دعا گو عبدالاحد ازہری

۳۷ جمادی الاولیٰ، ۱۴۲۶ھ

تقریظ

استاذ محترم، مشفق و مربی

حضرت مولانا محمد ادریس عقیل صاحب دامت برکاتہم

شیخ الحدیث معہد ملت، مالگاؤں

قرآن مجید اور احادیث مبارکہ، قیامت تک پیش آنے والے مسائل کا حل اور تمام شعبہ ہائے زندگی کے لئے دستور العمل ہیں؛ لیکن یہ بھی حقیقت ہے کہ ان سے احکام کا استخراج و استنباط ہر کس و ناکس کے بس میں نہیں۔ اللہ رب العزت نے اس اہم کام کے لئے ایسے ذی استعداد بندوں کو پیدا کیا، جو قرآن و حدیث کے جملہ علوم پر دسترس رکھتے تھے اور اس کی روشنی میں انہوں نے وہ اصول مرتب کئے، جن سے پیش آمدہ مسائل پر احکام منطبق کرنے میں سہولت ہو؛ ان اصولوں کو مدون کیا، جن سے آج تک فیض حاصل کیا جا رہا ہے۔

فقہ و اصول کے سلسلے میں متقدمین فقہاء نے بالخصوص اسلاف احناف نے قابل قدر ذخیرہ چھوڑا ہے، اس پر وہ پوری امت کی طرف سے شکریہ اور قدر دانی کے مستحق ہیں؛ اللہ تعالیٰ ان کی کوششوں کو قبول فرمائے اور ان کے لئے رفع درجات کا ذریعہ بنائے۔

لیکن بعد کے زمانوں میں استعداد اور کد و کاوش کی کمی کے نتیجے میں متقدمین کے ذخیروں سے استفادہ آسان نہ رہا۔ کتابوں کے یہ ذخیرے خصوصاً عربی زبان میں کچھ ایسے انداز میں مرتب ہوئے کہ آج کا سہل پسند طالب علم مقفی عبارتوں کے خم و پیچ میں الجھ کر رہ جاتا ہے، مفہوم تک رسائی آسان نہیں ہوتی۔ متقدمین کی کتابیں خواہ تفسیر کی ہوں یا حدیث کی، فقہ و اصول فقہ کی ہوں یا منطق و بلاغت کی، عقائد کی ہوں یا فلسفہ کی، حتیٰ کہ عربی ادب کی ہوں یا نحو و صرف کی؛ کچھ ایسے انداز سے ترتیب دی گئیں تھیں کہ نہ

ان میں علامات ترقیم، نہ جملوں کے آغاز کے اشارے، نہ پیرا گراف ہیں اور نہ مقولوں اور سوال و جواب کی تحدید اور اعراب وغیرہ بھی نہ دارد؛ ماضی میں طلبہ کے اندر یہ لگن تھی کہ تمام علوم کو اپنے اندر جذب کر لیں، اس کے لئے دشوار گزار سفر کرنا ان کے لئے آسان تھا؛ وسائل و سہولت سے محرومی کے باوجود اس علم کے لئے اپنا سب کچھ قربان کرنے کا ان کے اندر داعیہ تھا، علم کا شغف، محنت شاقہ اور کثرت مطالعہ نیز مصاحبتِ اساتذہ ان کا زاد راہ تھا؛ اساتذہ بھی علم کے قیمتی سرمایہ کو اپنے طلبہ کے اندر منتقل کرنے کے درپے رہتے تھے۔ موجودہ دور میں ان تمام چیزوں میں انحطاط پیدا ہو گیا اور یہ انحطاط رو بہ ترقی ہے، اسی لئے کلید (گائیڈ) شروحات اور تراجم کی ضرورت بڑھتی جا رہی ہے اور عصری علوم کی درس گاہوں نے تو کلید کا ایسا رواج ڈال دیا ہے کہ دینی علوم کے طلبہ بھی اسی پر انحصار کر رہے ہیں۔

اللہ تعالیٰ جزائے خیر دے ان حضرات کو جو متقدمین کی کتابوں کو نئے انداز سے منقح کر کے شائع کر رہے ہیں، علامات ترقیم اور پیرا گراف کی رعایت کر کے اسلاف کی کتابوں سے استفادہ کو آسان بنا رہے ہیں؛ اب ہندوپاک میں اسی اہتمام کے ساتھ کتابوں کی اشاعت ہو رہی ہے، عرب ممالک میں تو پہلے ہی سے اس کا لحاظ کیا جا رہا ہے؛ چنانچہ قوانین شریعت کو دفعہ دار (کوڈیفائیڈ) مرتب کر کے شائع کرنا اسی اہتمام کی کڑی ہے۔

چنانچہ زیر نظر کتاب ”الأصول والقواعد للفقہ الإسلامی“ اسی انداز کا شاہ کار ہے۔ فقہی اصول جو دفاتر میں موجود تھے، لیکن ترتیب اور نمبر کے اعتبار سے نمایاں نہ تھے؛ اصولوں کے ساتھ بطور توضیح مثالیں نہ تھیں اور اگر تھیں تو کافی شافی نہ تھیں؛ جس سے استفادہ میں دشواری محسوس ہوتی تھی۔ فاضل مولف عزیز مولا نامفتی محمد جعفر ملی رحمانی صاحب نے اس کا عظیم کام بیڑا اٹھایا، اس بحر کی غواصی کی اور اصول فقہ، جدید انداز سے مرتب کیا؛ ترجمہ کر کے مثالوں سے واضح کیا۔ موصوف کا لائق ستائش یہ کام، ان کی طبعی مناسبت، ذاتی استعداد اور فن سے بے انتہاء شغف پر دلالت کرتا ہے۔

میں اپنی طرف سے نیز مادر علمی ”معہد ملت مالِیگاؤں“ اور ارکان اصلاح المسلمین مالِیگاؤں کی طرف سے موصوف کی خدمت میں پُر خلوص ہدیہ تبریک پیش کرتا ہوں اور دعا گو ہوں کہ اللہ تعالیٰ اس علمی خدمت کو ان کے لئے ان کے والدین اور اساتذہ کے لئے دارین میں سرخ روئی کا باعث بنائے۔

اس اہم کتاب کی تالیف و اشاعت کے موقعہ پر سرخیل علماء، میرکارواں حضرت مولانا غلام محمد وستانوی حفظہ اللہ (رئیس الجامعہ اشاعت العلوم اکل کوا) کی خدمت میں بھی پُر خلوص ہدیہ تبریک پیش کرتا ہوں؛ جن کی دقت نظر اور مخصوص حوصلہ افزائیوں کے نتیجے میں اس دینی علوم کے کارواں میں ایک سے بڑھ کر ایک جوہر قابلِ مجتمع ہو رہے ہیں۔ اللہ تعالیٰ صحت و سلامتی کے ساتھ تادیر ان کا سایہ قائم رکھے۔ عزیزم مولانا مفتی محمد جعفر ملی رحمانی صاحب (استاذ جامعہ اشاعت العلوم اکل کوا) نے اس اہم کتاب پر تقریظ لکھنے کے لئے مجھ ہیچ مداں کو سعادت بخشی، اسے سعادت ہی سمجھ کر چند سطور تحریر کر دیا؛ حالاں کہ یہ حق ان باکمال اصحاب فن کا تھا، جن کی زندگی اس فکر کی صحرا نوردی اور بادیہ پیمائی میں گزر رہی ہے؛ تاہم میں ان کا شکر گزار ہوں کہ حوصلہ افزائی کے لئے تحریر کردہ یہ چند کلمات، عجب نہیں کہ راقم سطور کے لئے بھی باعث سرخ روئی بن جائیں۔ فقط

”وما ذلک علی اللہ بعزیز“

محمد ادریس عقیل

۲۷ مئی ۲۰۰۵ء

تقریظ

فقہ وقت، محقق عالم دین حضرت مولانا خالد سیف اللہ صاحب رحمانی دامت برکاتہم
بانی المعهد العالی الاسلامی حیدرآباد، و جنرل سیکریٹری اسلامک فقہ اکیڈمی انڈیا

اسلامی علوم میں فقہ کو خاص اہمیت حاصل ہے، یہ قرآن وحدیث کا نچوڑ ہے، اور عقیدہ و اخلاق کو بھی جامع ہے، اس فن کی وسعت اور اس کی گہرائی و گیرائی کے باعث اس کی کئی ذیلی شاخیں بھی ہیں، ان میں ایک اہم فن ”قواعد فقہ“ کا ہے، قواعد فقہ کی اس اعتبار سے بڑی اہمیت ہے کہ یہ کتاب وسنت کے مزاج و مذاق اور شریعت کے طریقہ فکر و حیات کے ترجمان ہیں اور ان کی جڑیں براہ راست قرآن وحدیث میں پیوست ہیں؛ اس لئے قواعد فقہ کی تطبیق میں تو اختلاف رائے پایا جاتا ہے؛ لیکن ان قواعد کے مشروع و معتبر ہونے میں بہت کم اختلاف رائے ہے، بہت سے فتاوی و اقوال میں بھی فقہی قواعد ملتے ہیں، پھر فقہاء متقدمین میں خاص کر امام ابو یوسف اور امام محمد کی تحریروں میں مختلف قواعد موجود ہیں؛ لیکن اسے فنی حیثیت میں مدون کرنے کا کام نسبتاً بعد میں ہوا ہے، اس فن کی تدوین و ترتیب اور تہذیب و تنقیح کا سہرا حنفیہ کے سر ہے، جن میں امام ابو الحسن کرنی اور قاضی ابوزید بوسی کے نام سرفہرست ہیں، بعد کو دوسرے فقہی مذاہب نے بھی اس کی طرف توجہ دی، یہ اللہ کا شکر ہے کہ اخیر دور میں اس سلسلہ میں ہندوستان کے علماء کی خدمات بڑی اہمیت کی حامل ہیں، خاص طور پر مولانا مفتی عمیم الاحسان مجددی (جو اصل میں بہار کے رہنے والے تھے، بعد کو ڈھاکہ میں مقیم ہو گئے تھے) اور مولانا احمد علی ندوی (جو گجرات کے متوطن ہیں اور اب سعودی عرب میں مقیم ہیں) کی خدمات نہایت اہمیت کی حامل ہیں۔

اردو زبان میں اس موضوع پر جو کچھ کام ہوا ہے وہ نہ ہونے کے برابر ہے، میرے علم کے مطابق ایک مختصر رسالہ مولانا مہربان علی مرحوم کا ہے، اور نسبتاً مفصل تحریر عزیز گرامی قدر مولانا خالد حسین صدیقی

(نیپالی) کی ”فقہی قواعد اور اس کی تاریخ“ ہے، ممکن ہے پڑوسی ملک پاکستان میں بھی اس طرح کی کوئی خدمت ہوئی ہو، حضرت مولانا قاضی مجاہد الاسلام قاسمیؒ کی بڑی خواہش تھی کہ اس موضوع پر کام ہو، وہ ابن نجیم مصریؒ کی ”الأشباه والنظائر“ سے فن اول (جو قواعد فقہیہ پر مشتمل ہے) کا اردو میں ترجمہ بھی کرانا چاہتے تھے، لیکن عمر نے وفا نہیں کیا، اور وہ اسے نہیں کرا سکے، مولانا مفتی محمد جعفر علی رحمانی نے ”الأصول والقواعد للفقہ الإسلامی“ لکھ کر دامن اردو کی اس کمی کو پورا کرنے کی کوشش کی ہے، مصنف نے اس کتاب میں ”۳۷۵“ قواعد کی تشریح مع مثال کی ہے، اور اس سے پہلے امام کرنی کے اصول کی بھی شرح کی ہے، امام کرنی کے یہ اصول بھی عام طور پر قواعد ہی ہیں، صرف دو چار قواعد ”اصول فقہ“ سے متعلق ہیں، متقدمین کا طریقہ یہ تھا کہ وہ قاعدہ کو بھی اصل ہی سے تعبیر کرتے تھے، اس طرح ”۴۱۳“ اصول وقواعد، ترجمہ، ان کے مآخذ، مختصر تشریح اور مثال کے ساتھ اس کتاب میں جمع ہو گئے ہیں، ان شاء اللہ دینی مدارس کے طلبہ کے لئے یہ بہت مفید کتاب ثابت ہوگی، اگر حضرت قاضی صاحبؒ نے اس کتاب کو دیکھا ہوتا تو یقیناً بہت مسرور ہوتے۔

مصنف کتاب مہاراشٹر کی معروف اور ممتاز دینی درسگاہ ”معہد ملت مالگاؤں“ کے فضلاء میں ہیں، پھر حضرت مولانا قاضی مجاہد الاسلام قاسمیؒ کی تربیت میں رہ کر اپنی تشنہ کامی کو دور فرمایا ہے، اور عرصہ سے ہندوستان کی ممتاز اور بافیض دینی درسگاہ جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوامیں تدریس کا فریضہ انجام دے رہے ہیں، فقہ وحدیث کی اونچی کتابیں پڑھاتے ہیں، اسلامک فکائیڈمی انڈیا کے سیمیناروں کے جوابات بھی وہ تفصیل وتحقیق کے ساتھ لکھا کرتے ہیں اور شرکاء اسے عزت ووقعت کی نظر سے دیکھتے ہیں، اللہ تعالیٰ نے ان کو مطالعہ اور لکھنے پڑھنے کے ذوق سے سرفراز فرمایا ہے، دعاء ہے کہ اللہ تعالیٰ ان کی اس کتاب کو قبول عام وتام عطاء فرمائے، اور ان سے زیادہ سے زیادہ دین اور علم دین کی خدمت لے!! وباللہ التوفیق وهو المستعان۔

خالد سیف اللہ رحمانی

(خادم المعهد العالی الاسلامی حیدرآباد)

۹/ ذوالحجہ ۱۴۳۱ھ - ۱۶/ نومبر ۲۰۱۰ء

تقدیم

حضرت مولانا رضوان الدین المعروفی دامت برکاتہم

شیخ الحدیث، جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

الحمد لله رب العلمین ، والعاقبة للمتقین ، والصلوة والسلام علی سید

المرسلین ، وعلی آلہ وصحبہ أجمعین . أما بعد!

اللہ رب العزت کی ذات اپنے بندوں پر بہت ہی شفیق و مہربان ہے، اس نے یہ چاہا کہ اپنے بندوں کو صحیح اور غلط راہ کی تمیز کرا دے؛ تاکہ یہ بندے اس کی ناراضگی کے شکار نہ ہو کر مبتلائے عذاب نہ ہوں، بلکہ مقبول و محمود زندگی گزار کر انعامات الہیہ کے مستحق بنیں؛ اس کے لئے دو چیزیں امت کو عنایت فرمائیں: (۱) فرامین الہی یعنی قرآن (۲) حیات نبوی یعنی سنت،

ان دونوں چیزوں میں مکمل ہدایات اور دستور حیات کی نشاندہی کر دی گئی اور ﴿وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون﴾ کا اعلان سنا کر ہر فرد بشر کو ان ہدایات کا پابند بنا دیا گیا۔ قرآن و سنت دو قسم کے مضامین پر مشتمل ہیں: (۱) احکام شرعیہ (۲) واقعات ماضیہ،

بلکہ اگر غور کیا جائے تو معلوم ہوگا کہ واقعات کے پیچھے بھی احکامات ہی کا بیان مقصود ہے، بایں معنی کہ اقوام حقہ کا ذکر کر کے ان کی اتباع کی طرف متوجہ کرنا مقصود ہے اور اقوام باطلہ کی بد انجامیوں کو بیان کر کے ان سے بچنے کی تاکید کی گئی ہے؛ محض قصہ گوئی ہرگز مقصود نہیں۔ پس شریعت مطہرہ سراسر احکام ہی کا نام ہوا، جزا و سزا اور منعین و معذبین کا ذکر محض ان ہی احکام پر تخریض و ترغیب اور انداز و ترہیب کی غرض سے ہے۔ اور یہی احکام دراصل اسلام اور دین کہلاتے ہیں ﴿إن الدین عند الله الإسلام ومن یتبع غیر الإسلام دینا فلن یقبل منه﴾ (سورہ آل عمران) یعنی اسلام سے ہٹ کر کوئی قول و عمل اور کوئی

زندگی معتبر نہیں، یہ اسلام تا قیام قیامت جمیع اولاد آدم کے لئے آئین حیات ہے۔ قرآن و سنت میں یہ آئین وقوانین دو قسم کے ہیں:

اول: وہ جو قوانین کلیہ کی شکل میں ہیں، مثلاً قرآن عزیز میں ہے: ﴿لا تزر وازرة وزر أخرى﴾۔ اور حدیث میں ہے ”لا ضرر ولا ضرار“، ”الخروج بالضمنان“۔

دوم: وہ جو قضایائے جزئیہ کی حیثیت رکھتے ہیں، مثلاً ایک شخص کا کوئی قضیہ رونما ہوا، اس کے پیش نظر قرآن میں کوئی حکم آیا یا بارگاہ نبوی صلی اللہ علیہ وسلم کی طرف سے کوئی فیصلہ صادر ہوا؛ قرآن و سنت کے یہ فیصلے جو جزئی ہیں، وہ بھی باستثناء بعض کلی ہیں؛ کیوں کہ وہ بھی کسی نہ کسی کل پر مبنی ہوتے ہیں۔ پس یہ بھی گرچہ اپنے متعلق کے اعتبار سے جزئی ہیں، وہ بھی باستثناء بعض کلی ہیں؛ کیوں کہ وہ بھی کسی نہ کسی کلی پر مبنی ہوتے ہیں؛ پس یہ بھی گرچہ اپنے متعلق کے اعتبار سے جزئی اور شخصی نظر آتے ہیں، مگر ان کے پیچھے کلی کی روح مستور ہوتی ہے۔

یہی وہ پوشیدہ روح ہے، جس پر ہر شخص کی نگاہ نہیں پہنچ پاتی تو انہیں بہت سے مسائل جدیدہ کا حل قرآن و سنت میں نظر نہیں آتا، مگر اللہ کا نظام تکوینی ہے کہ تا قیامت اسلام کو باقی رکھنا ہے اور ہر دور کے مسائل کا حل اسی اسلام میں مضمر رکھا ہے تو ہر زمانہ میں اس روح اسلامی کے سمجھنے والے اہل بصیرت علماء و فقہاء وجود میں آتے رہیں گے، جو حوادث و قضایائے جدیدہ کو قوانین اسلامیہ اساسیہ کی روح کے آئینہ میں حل کرتے رہیں گے؛ اسی وجہ سے قرآن عزیز نے اس نوع کی افراد سازی کی طرف متوجہ کرتے ہوئے حکم دیا: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾۔ (سورہ توبہ) اور ایک دوسری آیت میں اس کی اہمیت کو یوں اجاگر کیا گیا: ﴿وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾۔ (سورہ بقرہ) اور حدیث میں ارشاد فرمایا گیا ”من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين“۔ (بخاری و مسلم) اور

”فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد“۔ (ترمذی)

چنانچہ قرن اول ہی سے قرآن وسنت کی بصیرت رکھنے والے علماء نے ان کلیات اساسیہ کو جمع کرنے کی فکر کی، تاآں کہ فقہ واصول فقہ وقواعد فقہ کے نام سے ایک اچھا خاصہ ذخیرہ جمع ہو گیا؛ جو بعد میں مستقل ہو کر فن کی حیثیت اختیار کر گیا۔ یہاں پہنچ کر اب ہمارے لئے اس موضوع (فقہ اور اس کے اصول وقواعد) کے تعارف کے لئے امور ذیل کی واقفیت ضروری معلوم ہوتی ہے۔

فقہ، اصول فقہ، قاعدہ فقہ، ضابطہ فقہ کا باہمی فرق اور ان کا تاریخی ارتقاء۔

فقہ: فقہ کی تعریف مختلف الفاظ میں کی گئی ہے۔

امام ابو حنیفہؒ نے اس طرح تعریف کی ہے: ”إن الفقه هو معرفة النفس ما لها وما

عليها“، یعنی اپنے نفع ونقصان اور حقوق و فرائض کو جاننے کا نام فقہ ہے۔ (البحر الرائق ۶/۱)

علامہ ابن خلدون نے فقہ کی تعریف میں لکھا ہے کہ افعال مکلفین کو اس حیثیت سے جاننا کہ وہ

واجب ہیں یا ممنوع، مستحب اور مباح ہیں یا مکروہ۔ (مقدمہ ابن خلدون: ص ۴۴۵)

قاضی محب اللہ بہاریؒ نے فرمایا: ”هو العلم بالأحكام الشرعية عن أدلتها

التفصيلية“۔ اولہ تفصیلیہ سے نکلے ہوئے احکام شرعیہ کی معرفت کا نام فقہ ہے۔

(مسلم الثبوت ۱۰/۱، ۱۱)

ان سب تعریفات کا حاصل یہ ہے کہ آدمی یہ جانے کہ اس کو کیا کرنا ہے اور کیا نہیں کرنا ہے، یہی فقہ ہے۔

اصول فقہ: ان بنیادوں کو جاننے کا نام ہے، جن پر احکام فقہیہ مبنی ہوتے ہیں۔

علامہ ابن ہمامؒ نے یوں تعریف کی ہے: ”هو ادراك القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط

الفقه“۔ (التحریر لابن الہمام: ص ۴۸)

قاضی ابویعلیٰ بغدادیؒ فرماتے ہیں: ”هو عبارة عما يتتبع عليه مسائل الفقه و تعلم أحكامها“، یعنی

اصول فقہ وہ قوانین ہوتے ہیں، جن کی مدد سے فقہ کے مسائل مستنبط ہوتے ہیں۔

(العدة في أصول الفقه: ص ۷۰)

قاعدہ:

شیخ حمویؒ فرماتے ہیں: ”القاعدة کلی ينطبق علی جميع جزئیاته لتصور

أحكامها منه“۔

علامہ جرجانیؒ (کتاب التعریفات: ص ۱۷۱) میں لکھتے ہیں: ”فهي (القاعدة) قضية كلية منطبقة

علی جميع جزئیاتها“۔ (کتاب التعریفات: ص ۱۷۱)

اور علامہ تفتازانیؒ نے فرمایا: ”حكم کلی ينطبق علی جزئیاته ليتعرف أحكامها منه“۔

(التلویح علی التوضیح: ۲۰/۱)

حاصل یہ کہ قاعدہ اس جامع وکلی فقہی تعبیر کا نام ہے، جو اپنی تمام جزئیات کو محیط ہو۔

ضابطہ: قاعدہ ہی کے قریب قریب ضابطہ بھی ہے، جو اپنی جزئیات کو جامع ہوتا ہے۔

فرق: مگر ان تینوں کے درمیان فرق بھی ہے، وہ یہ کہ اصول فقہ کی حیثیت دلائل کی ہے؛ جن سے

احکام کی حیثیت متعین ہوتی ہے کہ کون سا حکم کس درجہ کا ہے اور قاعدہ و ضابطہ، ہم مثل و متقارب جزئیات کو

جمع کرنے والی عبارت کو کہا جاتا ہے۔ پھر ان دونوں کے درمیان فرق یہ ہے کہ وہ عبارت جو مختلف الانواع

جزئیات کو جامع ہو، وہ قاعدہ ہے اور جو کسی ایک نوع کی جزئیات کو جمع کرنے والی ہو تو وہ ضابطہ ہے۔

علامہ ابن نجیم نے لکھا: ”الفرق بین الضابطة والقاعدة: ان القاعدة تجمع فروعاً من أبواب

شئی والضابطة تجمعها من باب واحد“۔ (الأشباه والنظائر: ص ۱۰۲، الفن الثاني)

مثلاً: ”الیقین لا یزول بالشک“ قاعدہ ہے، اور حضرت نخعی کا یہ قول کہ: ”کل شیء منع الجلد

من الفساد فهو دباغ ضابطة“..... بعضوں نے یہ فرق بتلایا کہ اصول، کلی ہوتے ہیں اور قواعد

وضوابط، اکثری ہوتے ہیں۔

تاریخ و تدوینی پس منظر:

فقہ اور اصول فقہ وقواعد فقہ، یہ تینوں ہم عمر ہیں اور ان کا چولی دامن کا ساتھ ہے؛ نبی اکرم صلی اللہ

علیہ وسلم کے ارشادات میں یہ تینوں ہی چیزیں موجود تھیں۔ یہی وجہ تھی کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے تلامذہ

برہ یعنی صحابہ کرام رضی اللہ عنہم اجمعین میں ایک جماعت تو حفظ احادیث کی طرف متوجہ تھی، مگر دوسری جماعت وہ تھی، جس نے استخراج مسائل و استنباط احکام کو اپنا محور بنا رکھا تھا، چنانچہ یہی جماعت، فقہاء صحابہ کے نام سے موسوم ہوتی ہے؛ اس جماعت میں پھر تین گروہ ہوئے:

(۱) کثیر الفتاویٰ صحابہ، جیسے حضرت عمر بن الخطاب، حضرت علی بن ابی طالب، حضرت عبداللہ بن مسعود، حضرت عائشہ وغیرہم رضی اللہ عنہم۔

(۲) متوسط الفتاویٰ صحابہ، جیسے حضرت ابوبکر صدیق، حضرت انس بن مالک، حضرت ابوسعید خدری، حضرت ام سلمہ وغیرہم رضی اللہ عنہم۔

(۳) قلیل الفتاویٰ صحابہ، جیسے حضرت ابوالدرداء، حضرت ابوعبیدہ، حضرت ابی بن کعب، حضرت ابوذر وغیرہم رضی اللہ عنہم۔ (مقدمہ ابن خلدون: ص ۴۴۶)

اگر بغور دیکھا جائے تو فقہ اسلامی کو اپنے نشوونما کے اعتبار سے تین مختلف ادوار سے گزرنے کے بعد فن کی حیثیت حاصل ہوتی ہے۔

دور اول: بعثت نبوی سے وفات نبوی تک، اس دور میں خود نبی اکرم صلی اللہ علیہ وسلم کی ذات مقدسہ سے احکام معلوم کر لئے جاتے تھے۔

دور ثانی: بعد از وفات نبوی کا زمانہ، اس مرحلہ میں صحابہ کرام اجتہاد و استخراج کے ذریعہ مسائل جدیدہ کو حل کیا کرتے تھے؛ جس کے سبب صحابہ کرام میں خصوصاً اصحاب فقہ و فتاویٰ کی ایک خاصی تعداد پائی جاتی ہے۔ چنانچہ ابن خلدون کی تحقیق کے مطابق صحابہ کرام میں ایک سو تیس حضرات، فقہ و فتاویٰ کی رونق تھے، جن میں مرد بھی تھے اور عورتیں بھی تھیں؛ ان میں سات صحابہ اپنی فقہی خدمات اور کثرت فتاویٰ کی وجہ سے ”مکثرین“ کہلاتے ہیں اور تیرہ حضرات کا ”متوسطین“ میں شمار ہے اور ان کے علاوہ بقیہ صحابہ کو ”مقلدین“ کہا جاتا ہے، ان کے اسماء گرامی کی طرف سطور بالا میں اشارہ ہو چکا۔

دور ثالث: تابعین و تبع تابعین کا زمانہ، اس مرحلہ میں بہت ساری شخصیات اس منصب فقہی پر جلوہ افروز ہیں، جن میں مدینہ منورہ کے اندرسات جلیل القدر تابعین فقہاء وقت نہایت مشہور ہوئے؛ جن کے اسماء کو کسی نے جمع کرتے ہوئے کیا ہی خوب کہا ہے:۔

ألا كل من لا يقتدى بأئمة فقسمة ضيزى عن الحق خارجة

فخذهم عبيد الله، عروة وقاسم سعيد، أبوبكر، سليمان، وخارجة

مدینہ کے علاوہ دوسری جگہوں پر بھی کبار فقہاء ائمہ مجتہدین موجود تھے، جن میں ائمہ اربعہ سیدنا امام ابوحنیفہ، سیدنا امام مالک، سیدنا امام شافعی، سیدنا امام احمد ابن حنبل رحمہم اللہ کی ذوات قدسیہ سربراہ اور سرخیل کی حیثیت کی حامل ہیں؛ جن کے دم سے فقہ حنفی، پھر مالکی، پھر شافعی، پھر حنبلی وجود میں آئی اور سب سے اول امام الائمہ سراج الائمہ کشف الغمہ حضرت امام ابوحنیفہ رضی اللہ عنہ نے فقہ اسلامی کو فن کی حیثیت سے مدون و مرتب کیا۔

قدم بسوئے قواعد سازی: پھر ان فقہی احکام و جزئیات پر دسترس حاصل کرنے کے لئے مستقل ایک کوشش شروع ہوئی، جس کے نتیجہ میں کچھ ایسے قواعد و اصول تیار کئے گئے؛ جن سے مسائل متحد النوع و مسائل مختلف النوع کی گرفت آسان ہو گئی۔ ان قواعد میں بعض تو وہ ہیں، جن کا ثبوت قرون مشہود لہا بالخیر میں یعنی ان ہی الفاظ کیساتھ ملتا ہے؛ مثلاً ”لا ضرر و لا ضرار“، ”العجماء جرحها جبار“، ”الخراج بالضمان“ یہ تینوں جملے قواعد فقہیہ ہونے کے ساتھ ساتھ الفاظ حدیث بھی ہیں یا جیسے حضرت عمر رضی اللہ عنہ نے اپنے دور خلافت میں ایک قانون سنایا: ”من استعمل فاجراً و هو يعلم فهو مثله“ یا جیسے انہوں نے فرمایا: ”ذروا الربا والریبہ“۔

اور بعض وہ قواعد ہیں، جو فقہاء کی تعبیرات ہیں؛ مثلاً: ”الضرر یزال“، ”الیقین لا یزول بالشک“۔ یہاں یہ بات کبھی فراموش نہیں ہونی چاہئے کہ قواعد جتنے ہیں، سارے کے سارے قرآن و سنت سے ماخوذ ہیں، اگرچہ ان قواعد کی تعبیرات فقہاء کرام کی تجویز کردہ ہوئیں، مگر وہ نصوص قرآنیہ اور نصوص نبویہ کی روح اور ان ہی کا مختصر و جامع لباب ہیں، مثلاً دیکھئے: ”الضرورات تبیح

المحظورات “ ایک قاعدہ ہے اور اس کا ماخذ آیت کریمہ: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ہے اور اسی طرح ایک قاعدہ ہے: ”الأُمُور بِمَقَاصِدِهَا“ اس کی اصل حدیث نبوی ”إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ“ ہے۔

معلوم ہوا کہ فقہاء کی یہ قواعد سازی صرف تسہیل و تقریب کے درجہ کی ایک کوشش ہے، چوں کہ ہر موضوع پر نصوص صریحہ کا ملنا مشکل ہے اور بعض نصوص غیر صریحہ ہونے کی بنا پر مشکل الانطباق ہوتی ہیں، اس لئے قواعد کی ضرورت سامنے آئی اور فقہاء نے اسے رو بہ عمل لا کر امت کے لئے ایک سہولت پیدا کر دی۔

غور کرنے سے معلوم ہوتا ہے کہ قواعد الفقہ کی بنیاد دو رو نبوی و دو صحابہ و تابعین ہی میں پڑ چکی تھی، جس کو ائمہ مجتہدین اور ان کے اصحاب و متبعین نے مناسب شرح و بسط کے ساتھ مرتب انداز میں پیش فرمایا؛ سب سے اول شیخ ابوطاہر دباس نے ۷۱۷ قواعد بنائے، جن میں پانچ قاعدے اساس و بنیاد کی حیثیت رکھتے ہیں:

(۱) الأُمُور بِمَقَاصِدِهَا، (۲) الضرر یزال، (۳) یقین لا یزول بالشک، (۴) المشقة تجلب التيسیر، (۵) العادة محكمة .

پھر شیخ ابوالحسن کرخی نے ۳۸۱ اصول پر ایک رسالہ تحریر کیا، امام کرخی کے بعد شیخ ابوزید دہلوی نے ”تأسیس النظر“ نامی کتاب لکھی، جن میں ۷۷۷ قواعد کو جمع کیا؛ ان دونوں حضرات نے ان قواعد کو ”الأصل“ ”الأصل“ کے الفاظ میں ذکر فرمایا ہے، مثلاً امام کرخی نے فرمایا: ”الأصل أن الاحتياط في حقوق الله تعالى جائز و حقوق العباد لا يجوز“ اور امام دہلوی نے فرمایا: ”الأصل عند أبي حنيفة أن المحرم إذا أخرج النسك عن الوقت الموقوف له أو قدمه لزمه دم“..... اس کے بعد تو بہت ساری کتابیں اس موضوع پر لکھی گئی، جن میں علامہ ابن نجیم مصری کی ”الأشباه والنظائر“ کو جامعیت کی حیثیت حاصل ہوئی اور ابھی ماضی قریب میں بلکہ حال ہی میں مفتی عظیم الاحسان صاحب مجددی برکتی نے ان اصولوں کو بعض دوسرے اضافات کے ساتھ بنام ”مجموعة قواعد الفقہ“ شائع کیا ہے اور ماشاء اللہ بہت خوب کام کیا ہے، فجزاهم اللہ عنا خیرا۔

(القواعد الفقهية للشيخ أحمد على الندوي ومجلة صفا فقه نمبر حذفاً وزيادة)

اسی سلسلہ کی ایک کڑی زیر نظر کتاب ”الأصول والقواعد للفقہ الإسلامی“ بھی ہے، جس کو محترم المقام جناب مولانا مفتی محمد جعفر صاحب ملی رحمانی مدظلہ العالی نے بڑی سلیقہ مندی کے ساتھ ترتیب دیا ہے، جنہوں نے فقیہ العصر قاضی القضاۃ حضرت مولانا مجاہد الاسلام صاحب قاسمی نور اللہ مرقدہ کے زیر تربیت رہ کر خصوصی فقہی ذوق پایا ہے، اور جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کو میں ایک مقبول و کامیاب استاذ ہونے کے ساتھ فتویٰ نویسی کے فرائض بھی بحسن و خوبی انجام دے رہے ہیں۔ موصوف نے اس رسالہ میں شیخ ابوالحسن کرخی اور علامہ ابن نجیم مصری وغیرہ کے اصول کو سلیس اردو زبان میں منتقل کر کے ایک ایک مثال کے ساتھ واضح کرنے کی کامیاب کوشش کی ہے، ان قواعد کی افادیت تو روز روشن کی طرح عیاں ہے، کتب فقہیہ خصوصاً شرح وقایہ و ہدایہ کی تدریس کے دوران ہمیشہ اس بات کا احساس رہا کہ ان کتابوں کا صحیح لطف وہی اٹھا سکتا ہے، جو ان قواعد پر نگاہ رکھتا ہو۔ اگر ان قواعد کا اہتمام کیا جاوے تو یقیناً فقہ میں بصیرت پیدا ہوگی، اساتذہ تو ان قواعد سے مدد لیتے ہی رہے ہیں، مگر طلبہ کی طبیعتیں چوں کہ سہولت پسند ہوگئی ہیں اور مطالعہ و تتبع کا ذوق نہیں رہا کہ مراجع مذکورہ کی طرف مراجعت کریں، اس لئے ضروری تھا کہ اردو میں ایک مختصر کتاب ترتیب دی جائے اور طلباء کو اس سے استفادہ کا مکلف بنایا جائے۔ امید کہ یہ کتاب اس ضرورت کو حل کرنے میں کافی ثابت ہوگی۔

ہر فقہی بلکہ علمی و شرعی ذوق رکھنے والے حضرات سے گزارش کی جاتی ہے کہ وہ اس کتاب کی طرف متوجہ ہوں اور طلباء کو بھی ترغیب دیں۔ اللہ تعالیٰ اس کاوش کو بے حد قبول فرمائیں، اس کا نفع عام و تمام فرمائیں اور مصنف کے لئے ذخیرہ آخرت بنائیں۔ آمین۔ والسلام

مخلص محمد رضوان الدین المعروفی

خادم الطلبة جامعہ اسلامیہ اکل کو

۲۷ صفر المظفر ۱۴۲۶ھ

تقریظ

فقیہ عصر، محدث زماں، نمونہ اسلاف،

حضرت مولانا مفتی عبداللہ صاحب دامت برکاتہم

رئیس جامعہ مظہر سعادت ہانسوٹ (گجرات)

ادلہ شرعیہ کو سامنے رکھ کر نئی ترتیب و تہذیب کے ساتھ شریعت مطہرہ کے احکام کی تدوین و تنقیح کو ”فقہ“ سے موسوم کیا جاتا ہے، علم فقہ میں ابتداء آجز نیات و فروع زیر بحث آئے، پھر بتدریج اس کے اصول و ضوابط اور قواعد و کلیات طے پاتے گئے۔

اصول فقہ کا تعلق عموماً کلمات عربیہ سے پیدا شدہ احکام کے قواعد اور ان کلمات والفاظ کو پیش آنے والے نسخ و ترجیح سے ہوتا ہے۔ قاعدہ فقیہ حکم اکثری ہوتا ہے، جو اپنی اکثر جزئیات پر منطبق ہو کر اسکے احکام کی شناخت کا کام دیتا ہے۔ ضابطہ اور قاعدہ میں فرق یہ ہے کہ ضابطہ فقہیہ کسی خاص باب سے متعلق ہوتا ہے، جبکہ قاعدہ فقہیہ کا دائرہ وسیع ہوتا ہے۔ فقہ میں جس کلام کا آغاز لفظ کل سے ہو اس پر کلیہ کا اطلاق کر دیا جاتا ہے، خواہ وہ ضوابط کے قبیل سے ہو یا قواعد کے قبیل سے۔

ابتدائی کتب فقہ کا بنظر غائر مطالعہ کیا جائے تو انکی بہت سی عبارات کو اصطلاحی اعتبار سے ”قواعد فقہ“ سے تعبیر کیا جاسکتا ہے۔ اس اعتبار سے امام ابو یوسفؒ کی ”کتاب الخراج“ اور امام محمدؒ کی ”مبسوط“ کو خصوصی امتیاز حاصل ہے۔ لیکن ”القواعد الفقہیہ“ کا اولین ماخذ جو بعد کی تصنیفات کیلئے بنیاد بنا، وہ عبید اللہ بن الحسین المعروف بابی الحسن الکرنیؒ کا رسالہ ہے، جو ”أصول الکرخي“ سے موسوم ہے۔ فقہ حنفی میں اصول الکرنی کے علاوہ قاضی ابوزید البوسنیؒ کی ”تاسیس النظر“ ابن نجیم مصریؒ کی ”الأشباه والنظائر“ ابوسعید خادمیؒ کی ”خاتمہ“۔ ”مجامع الحقائق“ قواعد فقہ کی اہم

بنیادی کتابیں خیال کی جاتی ہیں۔ سلطنت عثمانیہ کے زیر اہتمام ترتیب دیئے گئے ”قواعد مجلۃ الأحکام العدلیۃ“ کو اس باب میں اپنی ترتیب و تسبیق اور جامعیت و وضوح کے لحاظ سے خصوصی مقام حاصل ہے۔ فقہ مالکی میں محمد بن حارث حشینیؒ کی ”أصول الفتیاء“ قرائی کی ”الفروق“ و شریسیؒ کی ”ایضاح المسالک“ فقہ شافعی میں ابن عبدالسلامؒ کی ”قواعد الأحکام“ تاج الدین سبکیؒ، ابن الوکیلؒ، ابن الملقنؒ، اور سیوطیؒ کی ”الاشباہ والنظائر“ زرکشیؒ کی ”المنثور فی القواعد“ فقہ حنبلی میں ابن رجبؒ کی ”القواعد“ ابن عبدالہادیؒ کی ”القواعد الکلیہ“ اور احمد القاریؒ کی ”قواعد مجلۃ الأحکام الشرعیۃ“ وغیرہ اس موضوع پر لکھی گئی اہم کتابیں خیال کی جاتی ہیں۔ اس سے اندازہ ہوتا ہے کہ ہر مسلک کے علماء وفقہاء نے اس موضوع پر قابل قدر تصنیفات چھوڑی ہیں۔

اس وقت احقر کے سامنے اسی موضوع پر لکھی گئی کتاب ”الأصول والقواعد للفقہ الإسلامی“ ہے، اس کے جامع مرتب، شارح و مؤلف نوجوان فاضل جناب مفتی محمد جعفر صاحب ملی رحمانی ہیں۔

اس کتاب میں عمدہ ترتیب و تہذیب کے ساتھ مختلف کتابوں میں منتشر قواعد فقہ کو یکجا کر دیا گیا ہے۔ مصنف کے پیش نظر غالباً اصول وقواعد کا مفہوم عام ہے، جو ”أصول الکراخی“ میں بھی ملحوظ ہے۔ اس کتاب کی اہم خصوصیت یہ ہے کہ مثالوں کے ذریعہ ان قواعد کی وضاحت بھی پیش کی گئی ہے، اس وضاحت میں اگر عربی عبارت کا بھی سہارا لیا جاتا تو شاید بہت سے مواقع پر مثال کے مثل لہ پر انطباق میں مزید سہولت ہو جاتی۔ اب اس فن منیف سے اردو کا بھی دامن خالی نہیں رہ جائے گا۔

حضرت مولانا قاضی مجاہد الاسلام قاسمیؒ بانی اسلامک فقہ اکیڈمی کو اللہ پاک نے فقہ کے حوالے سے خاص ذوق عطا فرمایا تھا۔ انہوں نے نئے پیش آمدہ مسائل کی تحقیق و تدقیق کے سلسلے میں نوجوان فضلا اور ارباب افتاء میں ایک روح پھونک دی تھی۔ قاضی صاحبؒ نے القواعد الفقہیہ کی تشریح و تبیین اور معاصر حالات، اور جدید پیش آمدہ مسائل پر ان کا انطباق کیسے ہو؟ اس تعلق سے خصوصی منصوبہ

تیار کیا تھا اور اس مقصد کے لئے انہوں نے مختلف ارباب افتاء اور بالغ نظر علماء کی خدمات حاصل کی تھیں۔ ازراہ خردنوازی اور حسن ظن کی بناء پر اور اسلامی اکیڈمی کی مجلس علمی کے رکن کی حیثیت سے احقر کو بھی دس قواعد فقہیہ کی تبیین و تشریح کا امر فرمایا تھا۔ اس طرح حضرت قاضی صاحب کی خصوصی دلچسپی کے باعث اس حوالے سے معتد بہ کام ہو گیا تھا۔ ان کوششوں کو سامنے رکھ کر مصنف اگر ہر قاعدہ کے تحت جدید حالات کے تناظر میں ایک ایک مثال کا اضافہ کر لیں تو غالباً افادیت دو چند ہو جائیگی۔ یہ کتاب جہاں مستقل ایک تصنیف ہے وہیں یہ مفتی عیم الا حسان مجددی کی مرتب کردہ ”قواعد الفقہ“ (جو بہت سے مدارس میں داخل نصاب ہے) کے لئے شرح اور گائڈ کا بھی کام دیگی اور ”الأشباہ والنظائر“ کے حل میں بھی معین ثابت ہوگی۔

میں اس علمی اور قابل قدر کاوش پر مؤلف محترم کو دل کی گہرائیوں سے مبارک باد پیش کرتا ہوں اور دست بدعا ہوں کہ اللہ پاک مؤلف موصوف کی اس خدمت کو قبولیت اور نافعیت عطا کریں اور مزید خدمات کی توفیق ارزانی کریں۔

مفتی عبداللہ روبروی

۲۸/ صفر المظفر ۱۴۲۶ھ

کلمات تحسین

مولانا حذیفہ وستانوی

ناظم تعلیمات جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

اسلام ایک دائمی وابدی دین ہے، اور وہی دنیوی صلاح اور اخروی فلاح کا ضامن ہے، جیسا کہ ارشاد خداوندی ہے: ﴿الْیَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِیْنَكُمْ وَ اَتَمَمْتُ عَلَیْكُمْ نِعْمَتِی وَ رَضِیْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِیْنًا﴾۔

نزولِ قرآن اور ورودِ حدیث کے مبارک زمانے سے لے کر قیامت تک تمام پیش آنے والے مسائل کا حل اسلامی تعلیمات میں موجود ہے، ضرورت صرف اس بات کی ہے کہ ہمیں قرآنی علوم میں مکمل مہارت و بصیرت حاصل ہو، ذخائرِ احادیث پر پوری درایت کے ساتھ ہماری نگاہ ہو، اور فقہائے کرام نے دین کے عمومی مزاج و مذاق کو سامنے رکھ کر جن اصول وقواعد اور کتب فقہیہ کو مرتب و مدون فرمایا، اس سے پوری واقفیت ہو۔

اگر کسی عالم، فقیہ، اور قاضی و مفتی میں یہ تینوں چیزیں جمع ہوں تو بلاشبہ وہ ہر حادثہ و نازلہ کا حل عین شرع اسلامی کے مطابق پیش کر سکتا ہے، یہ بات روز روشن کی طرح عیاں ہے کہ احکام اسلام کا اولین مصدر و سرچشمہ کتاب اللہ ہے، پھر ہمارے آقا محمد رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے فرمودات، اجماع امت اور قیاس ہیں۔

اگر کسی مسئلہ کا حل ان تینوں مصادر میں موجود نہ ہو تو یقیناً اسے قواعد فقہیہ کی روشنی میں ہی حل کیا جائے گا، جس سے قواعد کی اہمیت، افادیت اور ضرورت ظاہر ہوتی ہے۔

قواعد فقہ کا علم، علوم شریعت میں اپنا ایک عظیم مقام رکھتا ہے، جس شخص کی بھی قواعد فقہیہ پر نگاہ ہوگی وہ تمام علم فقہ کا احاطہ کر لے گا، فروع فقہیہ متناثرہ کا حفظ وضبط اس کیلئے آسان ہوگا، فقہی ملکہ اور مقاصد شرعیہ، اس کے احکام و اسرار کا ادراک بھی اسے حاصل ہوگا۔

عصر حاضر میں بلاد عربیہ میں مقاصد شرعیہ اور قواعد فقہیہ پر انتہائی وقیع اور عظیم کتابیں منظر عام پر آرہی ہیں، خاص طور پر ”موسوعة القواعد الفقهية“ کے نام سے، محمد صدیقی بن احمد البورنوا ابو الحارث الغزالی کی مایہ ناز تصنیف بارہ جلدوں میں منظر عام پر آچکی ہے، اور رابطۃ العالم الاسلامی کے زیر اہتمام، ”معلمۃ قواعد الفقه“ نامی کتاب پر، ڈاکٹر احمد علی ندوی کے اشراف میں کام جاری ہے، جو بیس جلدوں میں عنقریب طباعت کے مراحل سے گزرنے والی ہے، اس سے بھی قواعد الفقه کی عصر حاضر میں شدید ضرورت کا اندازہ کیا جاسکتا ہے، جن سے سائنس و ٹیکنالوجی کے اس تیز رفتار دور سے پیدا ہونے والے نئے مسائل کے حل میں انشاء اللہ بڑی مدد ملے گی، ضرورت تھی کہ اردو زبان میں بھی اس پر کچھ کام منظر عام پر آجائے، چنانچہ جامعہ کے دارالافتاء کے صدر، مفتی محمد جعفر صاحب ملی رحمانی مدظلہ العالی نے، زیر نظر کتاب ”الاصول والقواعد للفقه الاسلامی“ بڑی عرق ریزی، جہد مسلسل و سعی پیہم، غرض صالح و جذبہ صادق کے تئیں، فقہ و اصول فقہ کے اپنے طویل تدریسی تجربات کی روشنی میں تصنیف فرمائی، آپ نے اس میں چار سو تیرہ (۴۱۳) اصول وقواعد، ان کا صاف و شُستہ ترجمہ، اور بڑی حد تک جدید مسائل سے ان کی تطبیق اور ضروری توضیحات و تشریحات وغیرہ امور کو نہایت عمدگی، سلیقہ مندی اور تہذیب و ترتیب کے ساتھ انجام دیا۔

اللہ پاک اس تصنیف کو قبول عام عطا فرما کر ذریعہ نجات آخرت بنائے، اور علماء و طلباء کو اس سے خوب خوب استفادہ کی توفیق بخشیں۔

ربنا تقبل منا إنک أنت السميع العليم وتب علينا إنک أنت التواب الرحيم

وصلی اللہ علیہ تعالیٰ علی النبی الکریم وعلی آلہ الطیبین الطاہرین . آمین

حذیفہ وستانوی۔ ۲۴ ربیع الاول، ۱۴۳۲ھ

عرض مصنف

الحمد لمن أنزل: ﴿فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾ والصلوة والسلام على من قال: ”من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين“. وعلى اله وأصحابه الهادين المهتدين؛ أما بعد!

یہ بات روز روشن کی طرح عیاں ہے کہ اسلامی علوم میں فقہ اسلامی کے اصول وقواعد کو بنیادی اور اساسی مقام حاصل ہے۔ کتاب اللہ، سنت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم، اجماع امت اور قیاس جیسے عظیم مأخذ پر رواج پانے والا یہ فن؛ دین کی اصل اور اس کے ستون کا درجہ رکھتا ہے۔

دین اسلام ایک مکمل دستور زندگی اور ضابطہ حیات ہے، اس میں ہر زمانے کے تقاضوں کے نئے مسائل اور حوادث کا حل موجود ہے؛ اسی لئے: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ فرمانے والی ذات نے خود اسلام کے پیروکاروں میں ایسے عظیم اساطین علم و فضل پیدا کئے، جنہوں نے قرآن وحدیث، اجماع و قیاس اور آثار صحابہ وغیرہ کی روشنی میں وہ اصول وقواعد مستنبط فرمائے؛ جن پر ہزاروں نہیں لاکھوں مسائل متفرع ہو سکتے ہیں اور ہر زمانے میں پیدا ہونے والے مسائل ونوازل کا حل پیش کیا جاسکتا ہے۔

ہمارے مدارس عربیہ میں یہ فن پڑھایا تو جاتا ہے، لیکن بہت مختصر؛ یعنی صرف تین کتابیں (اصول الشاشی، نور الانوار اور حسامی)۔ دوسری جانب طلبہ کرام میں اس فن کو حاصل کرنے کے لئے جو صلاحیت، محنت، لگن اور دلچسپی ہونی چاہئے، وہ دن بدن کم سے کم تر ہوتی جا رہی ہے۔ والی اللہ المشتکی

معہد ملت مالیکوں سے عالمیت اور امارت شرعیہ پھلوا ری شریف پٹنہ سے تکمیل افتاء کے بعد ہی سے ایک بات ذہن میں تھی کہ فقہ اسلامی کے اصول وقواعد پر کچھ کام کروں، جو طلبہ عزیز کے لئے فقہ اسلامی میں بصیرت ومہارت اور گہرائی و گیرائی کا موجب ہو۔

ادھر خدائی نظام یہ ہوا کہ فراغت کے فوراً بعد فقیہ عصر، مجاہد ملت، قاضی القضاۃ استاذی، مربی حضرت مولانا قاضی مجاہد الاسلام القاسمی رحمہ اللہ کے ایماء پر بندے کا تقرر ایک عظیم دینی وعصری دانش گاہ (جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا) میں ہوا، اور ایک دور اندیش، مردم شناس، خدا رسیدہ اور فیاض وقت، مہتمم و رئیس کی صحبتوں، شفقتوں اور عنایتوں میں عمر عزیز کے لیل و نہار گزرنے لگے؛ اس سے میری مراد رئیس الجامعہ حضرت مولانا غلام محمد صاحب و ستانوی دامت برکاتہم کی ذات گرامی ہے۔ آپ ہی کی تحریک و ہمیز پر بندے نے عالمیت کے درجہ سوم، چہارم، پنجم، ششم اور ہفتم کے ذہین اور ہوشیار طلبہ کو منتخب کر کے خارجی وقت میں ان پر محنت شروع کی؛ جس کا طریقہ کاریہ تھا کہ ایک اصول یا قاعدہ تختہ سیاہ پر لکھ دیا جاتا اور طلباء عزیز کو تاکید کی جاتی کہ آپ اسے زبانی یاد کر لیں اور کسی ایک مسئلہ فقہیہ سے تطبیق دے کر اپنی کاپی میں لکھ لائیں۔

الحمد للہ اس کے بڑے اچھے اثرات مرتب ہو رہے تھے، لیکن بعض عوارض کی وجہ سے یہ سلسلہ زیادہ عرصہ تک نہ چل سکا، پھر تدریسی مصروفیتوں کے ساتھ ساتھ عائلی ذمہ داریوں کا بوجھ بھی کندھوں پر آگیا، جس کی وجہ سے دوبارہ اس کام کو پورا کرنے کا موقع نہیں مل سکا۔

پھر دوبارہ جب اسی جذبہ نے انگڑائی لی تو سوچا کہ ممکن ہے یہی وقت خدا کی طرف سے اس کام کی تکمیل کے لئے متعین ہو، اس لئے اس میں دیر نہیں کرنی چاہئے، کام کا ایک خاکہ اپنے ذہن میں متعین کیا کہ ایک اصول، اس کا بہترین ترجمہ اور کسی مسئلہ فقہیہ پر اس کی تطبیق ہو، اور اکتا دینے والی طوالت، فہم مطالب میں مغل ایجاز و اختصار سے کلی اجتناب ہو۔

چنانچہ مشورۃً اپنے اس عملی، ذہنی خاکہ کو جامعہ کے شیخ الحدیث حضرت مولانا رضوان الدین صاحب مدظلہ العالی کے سامنے پیش کیا، آں محترم نے نہ صرف تصویب بلکہ حوصلہ افزائی فرمائی، اور جلد از جلد اس کام کی تکمیل کی ترغیب بھی دی، فجزاہ اللہ خیر الجزاء۔

جب کام کا آغاز ہوا اور کافی حد تک اصول وقواعد جمع ہوئے، تو مربی و مشفق حضرت مولانا غلام محمد صاحب و ستانوی دامت برکاتہم سے اس کا تذکرہ کیا، تو حضرت نے نہ صرف ہمت افزائی کی بلکہ کتاب کا نام بھی ”الأصول والقواعد للفقہ الإسلامی“ تجویز فرمایا۔ اُطال الله بقاءہ فینا۔

اس تالیف سے بندہ کی غرض یہ ہے کہ اگر علیا کے طلباء عزیز اس میں موجود اصول وقواعد کو زبانی یاد کر لیں، تو قوی امکان ہے کہ ان میں نئے مسائل کو حل کرنے کی قدرت و صلاحیت پیدا ہو۔ (وما ذلک علی اللہ بعزیز) اس کتاب کے پہلے ایڈیشن (۱۴۲۶ھ مطابق ۲۰۰۵ء) میں ۳۸ اصول کرنی اور ”۲۹۰“ قواعد فقہیہ مختلف کتب اصول وقواعد سے مع تطبیق مسائل جمع کئے گئے تھے، اور بقدر ضرورت فقہی اصطلاحات کو سلیس اردو زبان میں سمجھانے کی کوشش کی گئی تھی۔ اب اس دوسرے ایڈیشن میں الحمد للہ ”۸۵“ قواعد مع ترجمہ و امثلہ جدیدہ کے اضافہ کے ساتھ ساتھ، تمام اصول وقواعد کو حروفِ ہجائی کی ترتیب و تہذیب اور اس فن میں مہیا کتابوں کی مراجعت سے محول کیا گیا ہے۔

میں مشکور ہوں:

- (۱) اپنے سرپرست، حضرت مولانا غلام محمد صاحب و ستانوی دامت برکاتہم کا، جن کے سایہ عاطفت میں یہ کام آسان ہوا۔
- (۲) محترم و کرم، قدردانِ علم و علماء، خلف الرشید، ناظم تعلیمات جامعہ اکل کوا، مولانا حذیفہ و ستانوی زید مجدہ و فضلہ کا، کہ آپ نے اس کام میں ہر ممکن رفع موانع، کتب و مواقع کی فراہمی اور کام کی بھرپور قدردانی کے ذریعے، اس ناکارہ کے ساتھ احسان و کرم کا معاملہ فرمایا۔ جزاہم اللہ خیر الجزاء فی الدارین
- (۳) محترم حضرت مولانا رضوان الدین صاحب معروفی شیخ الحدیث جامعہ اکل کوا کا، کہ آپ نے اس کتاب سے متعلق ایک جامع اور وقیع تقریظ (تقدیم) عنایت فرمائی۔
- (۴) محترم حضرت مولانا عبد الرحیم صاحب فلاجی استاذ تفسیر وحدیث جامعہ لہذا کا، کہ آپ نے ہمہ وقت حوصلہ افزائی کے ساتھ ساتھ، ہمہ جہتی مفید مشوروں سے نوازا، اور کتاب سے متعلق انتہائی بلند کلمات پر مبنی تحریر کے ذریعے کتاب کی اہمیت و افادیت اجاگر فرمائی۔

- (۵) عزیزم مفتی عبدالمبین، مفتی شمشاد سلمہما اللہ کا، کہ میرے ان دونوں عزیزوں نے اس پوری کتاب میں موجود، اصول وقواعد کی اصل کتابوں سے مراجعت، ان کے حوالوں کی تلاش و جستجو، مثالوں سے تطبیق و تزئین، تمام اصول وقواعد کی حروفِ تہجی کے مطابق ترتیب، اور ضروری کمپوز و تصحیح جیسے دیگر اہم امور میں بڑی دلچسپی، تندہی و تیقظ کے ساتھ، میری معاونت فرمائی، دعا ہے کہ اللہ تعالیٰ انہیں علومِ نافعہ سے بہرہ ور فرمائے، اور اپنی شایانِ شان، بہتر سے بہتر بدلہ عطا فرمائے۔ آمین یا رب العالمین
- (۶) تمام رفقاء کار کا، جنہوں نے اس کتاب کے منصہ شہود پر لانے میں کسی بھی قسم کا کوئی تعاون فرمایا ہو۔ اللہ تعالیٰ ان سب معاونین و محسنین کو جزاء خیر عطا فرمائے۔

گزارش:

قارئین سے گزارش ہے کہ اگر کسی مقام پر کوئی غلطی یا قابل اصلاح بات محسوس ہو، تو براہ راست مطلع فرمائیں، اس علمی تعاون پر بندہ آپ کا ممنون ہوگا۔ اللهم فقهنا في الدين وعلمنا التأويل ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو اخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحمّلنا ما لا طاقة لنا به، واعف عنا واغفر لنا وارحمنا، أنت مولنا فانصرنا على القوم الكافرين﴾

آمین یا رب العالمین بجاہ سید المرسلین صلی اللہ علیہ وسلم

محمد جعفر ملی رحمانی

۲۳ ربیع الاول، ۱۴۳۲ھ

قواعدِ فقہ

ایک تعارف

(از مصنف)

اسلام ایک دائمی وابدی دین ہے، نزول قرآن اور ورود حدیث کے مبارک زمانے سے لے کر قیامت تک تمام پیش آنے والے مسائل کا حل اس میں موجود ہے، ضرورت صرف اس بات کی ہے کہ قرآنی علوم میں مہارت و بصیرت ہو۔ ذخائر احادیث پر درایت کے ساتھ گہری نظر ہو۔ اور فقہائے کرام نے دین کے عمومی مزاج و مذاق کو سامنے رکھ کر جن اصول وقواعد اور کتب فقہ کو مرتب و مدون کیا۔ اس سے پوری واقفیت ہو، اگر کسی عالم، فقیہ، اور قاضی و مفتی میں یہ تین چیزیں جمع ہوں تو بلاشبہ یہ بات کہی جاسکتی ہے کہ وہ ہر نئے پیش آنے والے مسئلہ کا حل شریعت اسلامی کے عین مطابق پیش کر سکتا ہے، اس میں کوئی شک نہیں کہ احکام اسلام کا اولین مصدر کتاب اللہ ہے، بعدہ ہمارے آقا محمد رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے فرمودات ہیں، پھر اجماع امت و قیاس ہے۔

اگر کسی مسئلہ کا حل ان تینوں مصادر میں موجود نہ ہو تو اسے قواعد فقہیہ کی روشنی میں ہی حل کیا جاتا ہے۔ جس سے ان کی اہمیت، افادیت و ضرورت ظاہر و عیاں ہوتی ہے۔

قواعد فقہیہ کا علم، علوم شریعت میں اپنا ایک عظیم مقام رکھتا ہے، قواعد فقہیہ پر جس شخص کی بھی نگاہ ہوگی وہ تمام علم فقہ کا احاطہ کر لے گا، اور جسے علم فقہ عطا کیا گیا اسے خیر کثیر مل گیا۔ کیوں کہ جناب نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: ”مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ“۔ (اللہ رب العزت جس سے کوئی بھلائی چاہتے ہیں اسے دین کی سمجھ (علم فقہ) عطا فرماتے ہیں)۔ (رواہ احمد فی منہ: ۹۴/۳)

متقدمین و متاخرین علماء نے علم قواعد فقہ کی جانب خاص توجہ دی، کیوں کہ مذاہب فقہاء کے متعدد ہونے، ان کے طریقہائے استنباط کے الگ الگ ہونے، اور مسائل فقہیہ کی کثرت و تنوع اس بات کی متقاضی تھی کہ کچھ ایسے قواعد کلیہ اور اصول عامہ وضع کئے جائیں جو ان بے شمار مسائل متفرقہ و مختلفہ کو یکجا کر سکیں، تاکہ حکم شرعی کا طالب الگ الگ جزئیات اور مختلف مسائل کے احکام میں سرگرداں و حیران نہ ہو، چنانچہ کبار فقہاء کرام نے ائمہ مجتہدین کے تمام مسائل اجتہادیہ، اور ان کے اصول استنباط کو سامنے رکھ کر ان علل کا سراغ لگا لیا جن کی بنیادوں پر ان حضرات نے استنباط فرمایا ہے، اولاً ان حضرات نے ان احکام متشابہ کی انواع کا استقصاء کیا جو مسائل مختلفہ کو حاوی اور جامع ہیں، پھر شبہ کو اس کی شبہ کے ساتھ اور نظیر کو اس کی نظیر کے ساتھ جمع فرما کر اسے کسی ایک ضابطہ کے تحت لے آئیں، یہی وہ ضابطہ اور قاعدہ ہے، جو تمام مسائل متحدہ کو ایک حکم کے تحت جمع کر کے انہیں ایک لڑی میں پرو کر رکھ دیتا ہے۔

حضرات فقہاء کرام کا یہی عظیم الشان، جلیل القدر عمل، احکام فقہیہ کی علل کے استنباط و استخراج کے لیے اساس سلیم، اور قیاس صحیح کی حیثیت رکھتا ہے۔

علماء مالکیہ کے ایک بڑے عالم (جن کی فقہ اور اصول فقہ پر بہت سی کتابیں ہیں) شہاب الدین قرانی فرماتے ہیں:

شریعت محمدیہ کے مسائل، اصول اور فروع پر مشتمل ہیں، اور اس کے اصول کی دو قسمیں ہیں:

(۱) **اصول فقہ:** وہ قواعد احکام جو بالخصوص عربی الفاظ کی پیداوار ہیں، مثلاً امر کا وجوب کے لیے ہونا، اور نہی کا تحریم کے لیے۔ عام، خاص، مشترک، اور مؤول وغیرہ۔

(۲) **قواعد کلیہ فقہیہ:** یہ وہ قواعد فقہیہ ہیں جو اسرار و حکم شرع پر مشتمل ہیں، اور ہر قاعدہ اپنے اندر بے شمار و بے حساب مسائل شریعت کو سموئے ہوئے ہے۔

قواعد فقہیہ کا مقام

قواعد فقہ کو علم فقہ میں ایک بلند و بالا مقام حاصل ہے، جو شخص جس قدر قواعد کا احاطہ کرے گا اسی قدر اس کی عظمت اور شرافت میں اضافہ ہوگا، قواعد سے رونق فقہ نہ صرف بڑھے گی، بلکہ علم فقہ کی معرفت حاصل ہوگی، اور فتویٰ دینے واحکام بتلانے کی راہیں منکشف ہوں گی۔

اگر کسی شخص کے سامنے محض فقہ کی جزئیات ہوں اور قواعد نہ ہوں اور انہیں جزئیات پر مسائل کا استنباط و تخریج کرے تو مسائل و فروع باہم مختلف ایک دوسرے کی نقیض بن کر سامنے آئیں گے، نتیجہ وہ تنگ دل و مایوس ہوگا اور بے شمار بے انتہاء جزئیات کو یاد کرنے بیٹھ جائے گا، جب کہ جزئیات اتنی ہیں کہ اگر پوری عمر بھی اس کے یاد کرنے میں لگا دی جائے تو عمر ختم ہو جائے گی، مگر تمام جزئیات یاد نہ ہو سکیں گی، اس کے برخلاف قواعد محدود ہیں، اگر کوئی شخص اس کے حفظ و ضبط کا اہتمام کر لیں تو وہ اکثر جزئیات کے یاد کرنے سے بے نیاز ہو جائے گا، کیوں کہ جزئیات قواعد میں مندرج ہیں۔

قواعد فقہیہ کے معنی اور اس کی تعریف:

قواعد، قاعدۃ کی جمع ہے، اور قاعدہ کے معنی بنیاد کے ہے، ارشاد ربانی ہے: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾۔
 ”اور جب کہ اٹھا رہے تھے ابراہیم علیہ السلام دیواریں خانہ کعبہ کی، اور اسماعیل بھی، اے ہمارے پروردگار، ہم سے قبول فرمائیے، بلاشبہ آپ خوب سننے والے اور جاننے والے ہیں“۔ (سورۃ البقرۃ: ۱۲۷)
 قواعد فقہ کو، قواعد اسی لیے کہتے ہیں کہ یہ بناء فقہ کی بنیاد ہیں۔

قاعدہ کے معنی لغوی:

قاعدہ کے ایک معنی ضابطہ ہے، اور ضابطہ اس امر کی کو کہا جاتا ہے، جو جزئیات پر منطبق ہو، مثلاً یہ ضابطہ: ”كُلُّ اذُنٍ وَلَوْ ذُوْ وَكُلُّ صَمُوْخٍ بَيُّوْضٌ“۔ کہ جس حیوان کا خارجی کان ہو، اس کی نسل بطریق ولادت بڑھتی ہے، اور جس کا خارجی کان نہ ہو بلکہ محض کان کا سوراخ ہو، اس کی نسل بطریق انڈا بڑھتی ہے جیسے پرندہ، اور مچھلی وغیرہ۔ (المعجم الوسیط: ۵۵۵/۲)

قاعدہ کے معنی اصطلاحی:

قاعدہ کے معنی اصطلاحی میں فقہائے کرام کا اختلاف ہے، اور اس اختلاف کی وجہ مفہوم قاعدہ میں اختلاف ہے۔ کہ قاعدہ، قضیہ کلیہ ہے یا قضیہ اغلیہ و اکثریہ ہے؟ جن لوگوں کے نزدیک قاعدہ قضیہ کلیہ ہے، انہوں نے اس کی تعریف ایسے الفاظ سے کی جو اس کے قضیہ کلیہ ہونے پر دال ہوں۔ مثلاً:

(۱) الْقَاعِدَةُ قَضِيَّةٌ كَلِمَةٌ مُنْطَبِقَةٌ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهَا۔ قاعدہ وہ قضیہ کلیہ ہے جو اپنی تمام جزئیات پر منطبق ہو۔ (التعريفات للجرجاني: ص ۱۷۷)

(۲) قَضِيَّةٌ كَلِمَةٌ يُتَعَرَّفُ مِنْهَا أَحْكَامُ جُزْئِيَّاتِهَا۔ قاعدہ وہ قضیہ کلیہ ہے جس سے اس کی جزئیات کے احکام معلوم ہوں۔

(۳) حُكْمٌ كَلِمٌ يَنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ يُتَعَرَّفُ أَحْكَامُهَا مِنْهُ۔ قاعدہ وہ حکم کلی ہے جو اپنی تمام جزئیات پر منطبق ہوتا کہ اس حکم کلی کے ذریعہ اس کی تمام جزئیات کے احکام معلوم ہوں۔

ان تینوں تعریفات کی عبارتیں گرچہ الگ الگ ہیں مگر معنی و مطلب ایک ہی ہے، کہ قاعدہ ایسا حکم، یا امر کلی، یا قضیہ کلیہ ہے جس سے اُن جزئیات کے احکام معلوم ہوتے ہیں، جو اس کے موضوع کے تحت مندرج و داخل ہیں، اور یہ قاعدہ ان جزئیات پر منطبق ہوتا ہے۔

جن لوگوں نے قاعدہ کی مستثنیات کی جانب نظر کی انہوں نے قاعدہ کو قضیہ اغلیہ و اکثریہ قرار دے کر اس کی ان الفاظ سے تعریف کی جو اس کے غلی و اکثری ہونے پر دال ہیں۔

”الْقَاعِدَةُ حُكْمٌ أَكْثَرِيٌّ لَا كَلِمَةٌ، يَنْطَبِقُ عَلَى أَكْثَرِ جُزْئِيَّاتِهِ لِتُعَرَّفَ أَحْكَامُهَا مِنْهُ“۔ قاعدہ ایسا حکم اکثری ہوتا ہے نہ کہ کلی جو اپنی اکثر جزئیات پر منطبق ہوتا ہے تاکہ اس کے ذریعہ ان جزئیات کے احکام معلوم ہوں۔

مگر اتنی بات تو صاف ہے کہ قاعدہ کی اصطلاحی تعریف میں فقہاء کے اس اختلاف کی وجہ سے ان کی کلیت ختم نہیں ہوتی۔ جیسا کہ امام شاطبی اپنی کتاب موافقات میں رقم طراز ہیں: ”جب قواعد کا قواعد

کلیہ ہونا ثابت ہو گیا تو بعض جزئیات کا اس کے مقتضی و حکم سے تخلف، انہیں ان کی کلیت سے خارج نہیں کرتا۔ نیز غالب اکثری بنگاہ شریعت اعتبار قطعی رکھتا ہے۔“

قواعد فقہیہ اور قواعد اصولیہ کے مابین فرق:

علم فقہ اور علم اصول فقہ کے مابین چولی دامن کا ساتھ ہونے کی وجہ سے بسا اوقات آدمی ان دونوں کو ایک ہی یقین کر لیتا ہے، یہ بات معقول بھی ہے، کیوں کہ ان میں سے ایک اصل اور دوسرا اس کی فرع ہے، جیسے درخت اور اس کی شاخیں کہ ان دونوں میں وحدت ہے، چنانچہ جو شخص اصولی ہوگا وہ فقیہ بھی ہوگا، اور جو فقیہ ہوگا وہ اصولی بھی ہوگا، فقیہ ہو اور اصولی نہ ہو ایسا نہیں ہو سکتا۔ کیوں کہ فقیہ وہ ہے جو استنباط مسائل کی قدرت رکھے، اور استنباط مسائل کی قدرت اصولوں کو جانے بغیر ممکن نہیں ہے۔

علم فقہ اور علم اصول فقہ میں اس اتحاد کے باوجود یہ دونوں علم ایک دوسرے سے الگ الگ او مستقل حیثیت کے مالک ہیں، کیوں کہ دونوں کا موضوع، دونوں سے استمداد، دونوں کا ثمرہ، اور دونوں کو پڑھنے کی غرض و غایت جدا جدا ہے، مثلاً علم اصول فقہ کا موضوع، اجمالی دلائل فقہ اور احکام ہیں۔ اور علم فقہ کا موضوع، افعال مکلفین، یعنی مکلف سے سرزد ہونے والے ہر فعل کا حکم شرعی کیا ہے؟ پھر قواعد علم اصول فقہ، قواعد علم فقہ سے الگ ہیں۔

علم اصول فقہ اور علم فقہ دونوں کے قواعد میں فرق و تمیز سب سے پہلے امام شہاب الدین قرانی نے کیا۔ جیسا کہ آپ اپنی کتاب ”الْفُرُوقُ“ کے مقدمہ میں فرماتے ہیں: ”شریعت محمدیہ اصول و فروع پر مشتمل ہے اور اس کے اصول کی دو قسمیں ہیں:

(۱) اصول فقہ: جس میں درحقیقت عربی الفاظ سے پیدا ہونے والے قواعد ہیں..... الخ۔

(۲) قواعد کلیہ فقہیہ: جو اسرار و حکم شرع پر مشتمل ہیں..... الخ۔

ایک دوسری جگہ یہ فرماتے ہیں، کہ تمام قواعد، اصول فقہ میں مستوعب نہیں بلکہ ائمہ فتویٰ و فقہاء کے نزدیک شریعت اسلامی کے اور بھی بہت سے قواعد ہیں، جو کتب اصول میں بالکل ہی نہیں پائے جاتے۔

قواعد اصول وقواعد فقہ کے مابین وجوہ فرق:

- (۱) قواعد اصول کا تعلق، غالب احوال میں الفاظ اور احکام پر ان کی دلائل سے ہوتا ہے، جب کہ قواعد فقہ کا تعلق براہ راست احکام سے ہوتا ہے۔
- (۲) قواعد اصول اس لیے وضع کئے گئے تاکہ مجتہد طریقہائے استنباط و استدلال اور اولہ اجمالیہ سے احکام کلیہ کے استخراج میں مناجیح بحث و نظر کو یاد رکھ سکیں۔ جب کہ قواعد فقہ کو اس لیے وضع کیا گیا کہ ابواب مختلفہ کے مسائل کو حکم واحد کے تحت مربوط کیا جاسکے۔
- (۳) قواعد اصول پر احکام اجمالیہ مبنی ہوتے ہیں، اور ان احکام اجمالیہ کے واسطے سے فقہ دلائل تفصیلیہ کے ذریعہ مسائل جزئیہ کے احکام کا استنباط کرتا ہے، جب کہ حوادث متشابہ کے احکام، خود ان قواعد سے معلل ہوتے ہیں، اور انہیں پر موقوف ہوتے ہیں، اور یہی قواعد ان کی اصل و بنیاد قرار پاتے ہیں۔
- (۴) قواعد اصول۔ ابواب اصول، مواضع اصول اور مسائل اصول میں محصور ہوتے ہیں، جب کہ قواعد فقہ محصور و محدود نہیں بلکہ وہ بے شمار ہیں اور فقہ کی کتابوں میں بکھرے پڑے ہیں۔

قواعد فقہ پڑھنے کا فائدہ:

- (۱) قواعد فقہ پڑھنے کا سب سے بڑا فائدہ یہ ہوتا ہے کہ مسائل فقہیہ کو ان کے احکام کے ساتھ یاد رکھنا آسان ہو جاتا ہے، جیسا کہ امام قرآنی علیہ الرحمہ فرماتے ہیں: ”مَنْ ضَبَطَ الْفِقْهَ بِقَوَاعِدِهِ اسْتَغْنَى عَنْ حِفْظِ أَكْثَرِ الْجُزْئِيَّاتِ لِأَنَّهُ دَرَجَتْهَا فِي الْكُلِّيَّاتِ“۔
جو شخص قواعد کے ساتھ فقہ کو یاد کر لے، وہ اکثر جزئیات کو یاد کرنے سے بے نیاز ہو جاتا ہے، کیوں کہ جزئیات کلیات میں مندرج ہوتی ہیں۔ درنحالا نکتہ جزئیات فقہ بے شمار ہونے کی وجہ سے انسان ان کے یاد رکھنے پر قادر نہیں، اور قواعد کا یاد کرنا اس کے بس میں ہے۔
- (۲) قواعد فقہ کے پڑھنے سے ایک عالم میں ایسا مملکہ فقہیہ پیدا ہوتا ہے، جس سے وہ با آسانی مسائل جدیدہ کے احکام شرعیہ متعین کر سکتا ہے، اس لیے بعض علماء نے قواعد فقہ کے پڑھنے کو قاضی اور مفتی کے لیے فرض عین اور دوسروں کے لیے فرض کفایہ قرار دیا۔

قواعد فقہیہ اور ان کے مراتب:

قواعد نہ تو ایک ہی نوع کے ہیں، اور نہ ہی درجہ ورتبہ میں یکساں ہیں، بلکہ قواعد کی کئی قسمیں اور مراتب ہیں، اور اس تنوع و تفاوت مراتب کے دو بنیادی سبب ہیں۔

(۱) کبھی قاعدہ، اپنے ماتحت تمام مسائل و فروع کو شامل ہوتا ہے۔

(۲) کبھی مضمون قاعدہ متفق علیہ ہوتا ہے یا مختلف فیہ۔

سبب اول کے لحاظ سے قواعد فقہیہ کے تین مراتب ہیں:

مرتبہ اولیٰ: قواعد کلیہ کبریٰ (جن کو ہم قواعد اساسیہ بھی کہتے ہیں) یہ وہ قواعد ہیں کہ ان کے تحت، فقہ کے بڑے بڑے ابواب، اس کے مسائل، اور افعال مکلفین داخل ہیں (گرچہ تمام افعال نہ سہی)، یہ چھ قاعدے ہیں:

(۱) ”إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ“ یا ”الْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا“۔ احکام امور، مقاصد کے اعتبار سے ہوتے ہیں۔

(۲) ”الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ“ یا ”الْيَقِينُ لَا يَرْتَفَعُ بِالشَّكِّ“۔ یقین شک سے ختم نہیں ہوتا۔

(۳) ”الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ“۔ مشقت آسانی پیدا کرتی ہے۔

(۴) ”لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ“ یا ”الضَّرَرُ يُزَالُ“۔ ضرر و تکلیف کو زائل کیا جاتا ہے۔

(۵) ”الْعَادَةُ مُحَكِّمَةٌ“۔ عادت فیصلہ کرنے والی ہوتی ہے، یعنی اثبات حکم شرعی میں عادت کو حکم بنایا جاتا ہے۔

(۶) ”إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ“۔ کلام کو کارآمد بنانا اسے بے کار کر دینے سے بہتر ہے۔

مرتبہ ثانیہ: ایسے قواعد کہ ان کے تحت بھی مختلف ابواب فقہ کے بے شمار مسائل داخل ہیں، مگر ان میں وہ وسعت و شمولیت نہیں جو مرتبہ اولیٰ میں ہے۔ اس طرح کے قواعد کی دو قسمیں ہیں:

قسم اول: وہ قواعد جو قواعد کبریٰ کے تحت داخل ہیں اور انہیں پر مرتب ہیں۔

قسم دوم: وہ قواعد جو قواعد کبریٰ میں سے کسی کے تحت داخل نہیں۔

مثال قسم اول: ”الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ“۔ ضرورتیں منوعات شرعیہ کو مباح قرار دیتی ہیں۔..... یہ قاعدہ قواعد کلیہ کبریٰ میں سے قاعدہ ”الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ“ پر مبنی ہے۔ اور قاعدہ ”لَا يُنْكَرُ تَغْيِيرُ الْأَحْكَامِ إِلَّا جِتْهَادِيَّةً بِتَغْيِيرِ الْأَرْمَانِ“۔ یہ قاعدہ قواعد کلیہ کبریٰ میں سے ”الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ“ کے تحت داخل ہے۔

مثال قسم دوم: قاعدہ: ”الْإِجْتِهَادُ لَا يَنْقُضُ بِالْإِجْتِهَادِ أَوْ بِمِثْلِهِ“۔ اجتہاد، اجتہاد سے نہیں ٹوٹتا۔ اور قاعدہ: ”الْتَّصَرُّفُ عَلَى الرَّعِيَّةِ مَنْوُطٌ بِالْمَصْلَحَةِ“۔ رعایہ کے حق میں تصرف ان کی مصلحت کے ساتھ وابستہ ہوتا ہے۔

مرتبہ ثالثہ: وہ قواعد جو عام نہیں بلکہ وہ کسی باب یا جزء باب کے ساتھ مختص ہیں، انہیں ضوابط کہا جاتا ہے۔ جیسا کہ امام عبد الوہاب ابن السبکیؒ فرماتے ہیں: ”فَالْقَاعِدَةُ الْأَمْرُ الْكُلِّيُّ الَّذِي يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ جُزْئِيَّاتٌ كَثِيرَةٌ تَفْهَمُ أَحْكَامَهَا مِنْهَا“۔ قاعدہ وہ حکم کلی ہے جس پر بہت سی جزئیات منطبق ہوں، اور اس سے اُن کے احکام مفہوم ہوں۔ اور جس قاعدہ سے کسی ایک باب کی جزئیات یا ایک ہی طرح کی بہت سی صورتوں کو منظم کرنا مقصود ہو اسے ضابطہ کہا جاتا ہے۔ ”وَالْغَالِبُ فِيمَا قَصِدَ بَبَابٍ وَقَصِدَ بِهِ نَظْمٌ صُورٌ مُتَشَابِهَةٌ أَنْ يُسَمَّى ضَابِطًا“۔ (الأشباه والنظائر: ۱۱/۱)

مثال ضابطہ: ”إِنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا أَخَّرَ النَّسْكَ عَنِ الْوَقْتِ الْمَوْقَّتِ لَهُ أَوْ قَدَّمَهُ لَزِمَهُ دَمٌ“۔ جب محرم کسی ایسے واجب کو مؤخر و مقدم کرے جس کے لیے شریعت نے وقت متعین کر دیا، تو اس پر دم لازم ہوگا۔

سبب ثانی (کبھی مضمون قاعدہ متفق علیہ ہوتا ہے، یا مختلف فیہ) کے لحاظ سے باعتبار مراتب قواعد کی دو قسمیں ہوں گی:

مرتبہ اولیٰ: وہ قواعد جن کے مضمون پر جمیع فقہاء ومختلف مذاہب متفق ہوں، اس مرتبہ کے قواعد میں تمام قواعد کلیہ کبریٰ اور دیگر اکثر قواعد داخل ہیں۔

مرتبہ ثانیہ: وہ قواعد مذہبیہ جو کسی خاص مذہب کے ساتھ مختص ہوں، یا ایسے قواعد کہ ان کے مضمون پر بعض فقہاء ہی عمل کرتے ہوں، جب کہ وہ بھی ابواب مختلفہ کے بہت سے مسائل کو شامل ہوتے ہیں۔ مثلاً قاعدہ: ”لَا حُجَّةَ مَعَ الْاِحْتِمَالِ النَّاشِي عَنْ دَلِيلٍ“۔ اس قاعدہ پر احناف وحنابلہ تو عمل کرتے ہیں مگر شافعیہ عمل نہیں کرتے۔

یابہ قاعدہ: ”الْأَصْلُ أَنَّ جَوَازَ الْبَيْعِ يَتَّبِعُ الضَّمَانَ“۔ جواز بیع ضمان کے تابع ہوتا ہے۔ اس پر احناف عمل کرتے ہیں، شوافع نہیں۔..... شوافع فرماتے ہیں: ”جَوَازُ الْبَيْعِ يَتَّبِعُ الطَّهَارَةَ“۔ جواز بیع طہارت کے تابع ہوتا ہے۔

قاعدہ اور ضابطہ کے مابین فرق:

اکثر فقہاء کرام لفظ قاعدہ بول کر ضابطہ کو اور ضابطہ بول کر قاعدہ کو مراد لیتے ہیں۔ مگر قاعدہ اور ضابطہ کے مابین دو بنیادی فرق ہیں:

(۱) قاعدہ، مختلف ابواب کی بہت سی جزئیات کو جامع ہوتا ہے اور اسی کے ماتحت بے شمار مسائل فقہیہ داخل ہوتے ہیں۔ جب کہ ضابطہ، ابواب فقہ میں سے کسی ایک باب کے ساتھ مختص ہوتا ہے، اور صرف اسی باب کے مسائل اس ضابطہ کے ساتھ معلل ہوتے ہیں۔

(۲) عموماً قاعدہ کے مضمون پر جمیع مذاہب یا اکثر مذاہب متفق ہوتے ہیں، جب کہ ضابطہ مذہب معین کے ساتھ مختص ہوتا ہے۔

قواعد فقہیہ کے مصادر:

جتنے قواعد فقہیہ ہیں، ہر ایک کا کوئی نہ کوئی منشاء اور اساس ورود ہے، جسے ہم مصدر یا مآخذ قاعدہ کہتے ہیں۔ مصادر قواعد کی تین بنیادی قسمیں ہیں:

قسم اول: ایسے قواعد جن کا مصدر کتاب اللہ، اور سنت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ہے۔

جن قواعد کا مصدر، قرآن کریم ہے، وہ قواعد، انواع قواعد میں سب سے اعلیٰ واولیٰ ہے، کیوں کہ کتاب اللہ ہی اصل شریعت ہے، اور بقیہ تمام دلائل کا مرجع بھی وہی ہے۔

قرآن کریم کی، بعض آیتیں جو بمنزلہ قواعد ہیں، اور بے شمار مسائل کو مستوعب و شامل ہیں، مثلاً: (۱) فرمان خداوندی: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ”حالانکہ اللہ تعالیٰ نے بیع کو حلال فرمایا ہے اور سود کو حرام کر دیا ہے“۔ (سورۃ البقرہ: ۲۷۵)

اس آیت مبارکہ نے اپنے مختصر الفاظ کے باوجود بیوع کی تمام حلال و حرام قسموں کو جمع کر لیا، سوائے ان بیوع کے جو اس آیت سے مستثنیٰ ہیں۔

(۲) فرمان خداوندی: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ ”اور آپس میں ایک دوسرے کے مال ناحق مت کھاؤ“۔ (سورۃ البقرہ: ۱۸۸)

یہ آیت کریمہ ہر اس غیر شرعی معاملہ اور تصرف کو حرام قرار دیتی ہے، جو غلط طریقے سے لوگوں کے مال کھانے اور انہیں ضائع کرنے کا سبب بنتا ہے، مثلاً: چوری، غصب، بیع یا شمن کی جہالت، ایک دوسرے کو تکلیف دینا، دھوکہ دینا، اور ہر ایسا عقد و معاملہ جس میں غلط و باطل طریقہ سے لوگوں کا مال کھانا لازم آتا ہے۔

(۳) فرمان خداوندی: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ ”اور سرسری برتاؤ کو قبول کر لیا کیجیو اور نیک کام کی تعلیم کر دیا کیجئے، اور جاہلوں سے ایک کنارہ ہو جایا کیجئے“۔

(سورۃ الاعراف: ۱۹۹)

علامہ قرطبی وغیرہ فرماتے ہیں: یہ آیت مقدسہ تین کلموں یا تین جملوں سے مرکب ہے، مگر یہ شریعت کے تمام قواعد، مامورات و منہیات کو متضمن ہے۔

﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ اس جزء کے تحت قطع رحمی کرنے والوں کے ساتھ صلہ رحمی، گناہ گاروں کے ساتھ عفو و درگزر، مومنوں کے ساتھ حسن سلوک اور دیگر حسن اخلاق کے احکام داخل ہیں۔

﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ اس جزء کے تحت رشتہ ناطہ کو جوڑنا، حلال و حرام، نگاہوں کو نیچے رکھنا، اور اخروی زندگی کی تیاری کے احکام داخل ہیں۔

﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ اس جزء کے تحت علم سے وابستگی پر تحریض، اہل ظلم سے اعراض، بے وقوفوں سے لڑنے بھڑنے سے اجتناب اور دیگر اخلاق حمیدہ اور افعال رشیدہ کے احکام داخل ہیں۔

یہ آیت تمام مکارم اخلاق کو جامع ہے، اسی لیے امام جعفر فرماتے ہیں: ”اللہ رب العزت نے اس آیت میں اپنے نبی صلی اللہ علیہ وسلم کو مکارم اخلاق کا حکم فرمایا، پورے قرآن کریم میں مکارم اخلاق سے متعلق اس سے جامع کوئی آیت نہیں ہے۔“

(۴) فرمان خداوندی: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ - ”اے ایمان والو! عہدوں کو پورا کرو“۔ (سورۃ المائدہ: ۱)

آیت میں اللہ رب العزت نے عقود و معاملات کو پورا کرنے کا حکم بصیغہ امر فرمایا، جو ہر عقد مشروع کو پورا کرنے اور ہر ایسی چیز کے احترام کا تقاضا کر رہا ہے، جس کا ایک انسان دوسرے انسان کے ساتھ التزام کیا کرتا ہے۔

(۵) فرمان خداوندی: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ - ”سو جو شخص ذرہ برابر نیکی کرے گا وہ اس کو دیکھ لے گا، اور جو شخص ذرہ برابر بدی کرے گا، وہ اس کو دیکھ لے گا“۔ (سورۃ الزلزال: ۷، ۸)

اور ان جیسی دیگر آیتیں جو بطور قواعد کتاب اللہ میں مذکور و محفوظ ہیں۔

جس طرح بعض قرآنی آیات بطور قواعد کے ہیں، اسی طرح آپ صلی اللہ علیہ وسلم کی احادیث پر نظر کرنے سے معلوم ہوتا ہے کہ آپ کے بعضے فرامین بھی قواعد کی حیثیت رکھتے ہیں۔

(۱) جب آپ صلی اللہ علیہ وسلم سے مختلف شرابوں کا حکم دریافت کیا گیا، تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ارشاد فرمایا: ”كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ“۔ ہر نشہ آور چیز حرام ہے۔

یہ حدیث اپنے مختصر الفاظ کے باوجود اپنے اندر اس قدر جامعیت رکھتی ہے کہ ہر نشہ آور چیز کی حرمت کو ثابت کرتی ہے، خواہ وہ انگور سے بنی ہو، یا غیر انگور سے، سیال ہو یا جامد (جیسے بھنگ، چرس، گانجا وغیرہ) زمین سے اگتی ہو یا کسی حیوان سے حاصل ہوتی ہو۔ یا پھر اس ترقی یافتہ دور میں مختلف کیمیکلس وغیرہ سے بنائی جاتی ہو۔

(۲) آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد: ”لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ“۔

یہ قاعدہ کلیہ کبریٰ ہے، یہ حدیث کسی کو ضرر پہنچانے یا تکلیف دینے کی تمام انواع واقسام اور اس کی صورتوں کو حرام قرار دیتی ہے، کیوں کہ حدیث میں ”لا“ نافیہ، مفید استغراقِ جنس ہے، گرچہ حدیث بطور خبر وارد ہے، مگر نہی کے معنی میں ہے۔ تو حدیث کا معنی و مطلب یہ ہوگا کہ ہر ضرر و ضرار کو چھوڑ دو۔

(۳) آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد: ”الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ اھ۔“ - مسلمانوں پر اپنی شرطوں کا پاس و لحاظ لازم ہے۔ (ابوداؤد: ۵۰۶، ترمذی: ۲۵۱/۱)

حدیث پاک کا یہ مطلب ہے کہ متعاقدین (معاملہ کرنے والے دو شخص یا اس سے زائد) باہم جن شرطوں پر راضی ہوں، ان پر ان شرطوں کا احترام واجب ہے۔ سوائے ان شرطوں کے جو حرام کو حلال یا حلال کو حرام قرار دیں۔

قسم ثانی: وہ قواعد جن کا مصدر منصوب نہیں ہے۔ ان کی کئی ایک قسمیں ہیں:

۱۔ (قسم اول): وہ قواعد فقہیہ جن کا مصدر اجماع ہے۔ جو کتاب اللہ اور سنت رسول اللہ (صلی اللہ علیہ وسلم) کی طرف منسوب ہے۔ مثلاً: (۱) ”لَا اجْتِهَادَ مَعَ النَّصِّ“ - نص کے ہوتے ہوئے کوئی اجتہاد اور قیاس قابل قبول نہیں۔

یہ قاعدہ اس بات کا فائدہ دیتا ہے کہ جس مسئلہ کے حکم میں کتاب اللہ، یا سنت رسول صلی اللہ علیہ وسلم یا اجماع امت کی کوئی صراحت موجود ہو تو اس کے حکم کو ثابت کرنے کے لئے اجتہاد کرنا حرام ہے، کیوں کہ اجتہاد کی ضرورت نص کی عدم موجودگی کی صورت میں ہوا کرتی ہے، جب نص موجود ہے تو قیاس کی کوئی ضرورت نہیں۔ ہاں فہم نص اور دلالت نص میں اجتہاد کی ضرورت ہے۔

(۲) ”الاجْتِهَادُ لَا يَنْقُضُ بِمِثْلِهِ“ یا ”بِالْاجْتِهَادِ“۔ اجتہاد، اجتہاد سے نہیں ٹوٹتا۔ یہ بات متفق علیہ ہے کہ جب دعاوی و خصومات میں احکام اجتہادیہ کے ذریعہ ایک دفعہ فیصلہ کر دیا گیا، اور وہ نافذ ہو گیا، تو اب اس فیصلہ کو اجتہادِ ثانی نہیں توڑ سکتا، کیونکہ اجتہادِ ثانی اجتہادِ اول سے اولیٰ نہیں ہے۔ اور اگر اجتہادِ ثانی سے اجتہادِ اول ٹوٹ جائے، تو ثانی ثالث سے اور ثالث رابع سے ٹوٹا جائے گا، اور احکام کو کوئی استقرار و دوام حاصل نہیں ہوگا۔

ہاں! جب اجتہاد، نص شرعی کے خلاف ہو، یا اجتہادِ صحیح کے طریق سے ہٹ کر ہو، یا اس میں خطا فاحش ہو تو اس صورت میں اجتہادِ ثانی اول کے لئے ناقض ہوگا۔

۲۔ (قسم دوم): اس دوسری قسم کی دو قسمیں ہیں:

قسم اول: وہ قواعد فقہیہ جن کا استنباط فقہائے کرام نے عام احکام شرعیہ سے کیا ہے، اور ان کے استنباط میں ان حضرات نے ان نصوص سے استدلال فرمایا ہے جو کتاب اللہ، سنت، اجماع اور معقول نصوص کو مشتمل ہیں۔

مثال (۱): قاعدہ: ”الْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا“۔ (کاموں کا حکم مقاصد کے اعتبار سے ہوتا ہے) کا استنباط آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے ارشاد: ”إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ“ سے ہے۔

مثال (۲): قاعدہ: ”الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ“ کا استنباط آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے ارشاد: ”إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيُسِّنْ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ“۔ ”جب تم میں سے کسی کو اپنی نماز میں شک واقع ہو اور یہ نہ جانتا ہو کہ کتنی رکعتیں پڑھی، تین یا چار، تو شک کو چھوڑ دے اور جتنی رکعتوں کے پڑھنے پر یقین ہو اس پر بناء کرے“۔ (مسلم)

مثال (۳): قاعدہ: ”الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ“۔ یہ قاعدہ رفع حرجِ رخص شرعیہ کا قاعدہ مانا جاتا ہے، اس کی دلیلیں کتاب و سنت اور اجماع و معقول میں بے شمار ہیں۔

مثال (۴): قاعدہ: ”الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ“۔ یہ قاعدہ اعتبار عرف اور جن مسائل میں کوئی نص نہیں، وہاں عرف کو حکم بنانے کا قاعدہ تصور کیا جاتا ہے۔ اس کی دلیلیں بھی کتاب وسنت اور اجماع میں بے شمار ہیں۔ جیسے فرمان خداوندی: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾۔ ”سرسری برتاؤ کو قبول کر لیا کیجئے اور نیک کام کی تعلیم کر دیا کیجئے اور جاہلوں سے ایک کنارہ ہو جایا کیجئے“۔ (سورۃ الأعراف: ۱۹۹) اور ﴿وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾۔ ”اور ان عورتوں کے ساتھ خوبی کے ساتھ گذران کیا کرو“۔ (سورۃ النساء: ۱۹)

اور آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا یہ ارشاد: ”خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ“۔ ”تو اپنے شوہر کے مال میں سے اس قدر لے لیا کر، جو تیرے اور تیری اولاد کے گذران کے لئے کافی ہو“۔

(صحیح البخاری: ۸۰۸/۸)

مثال (۵): قاعدہ: ”اِعْمَالُ الْكَلَامِ أُولَى مِنْ اِهْمَالِهِ“۔ ”کلام کو کارآمد بنانا اسے بیکار کردینے سے بہتر ہے“۔ اس قاعدہ کی دلیل فرمان خداوندی: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾۔ ”وہ کوئی لفظ منہ سے نہیں نکالنے پاتا، مگر اس کے پاس ہی ایک تاک لگانے والا تیار ہے“۔

(سورۃ ق: ۱۸)

اور آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا یہ ارشاد ہے: ”إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ كُلِّ لِسَانٍ قَائِلٌ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ عَبْدٌ وَلْيَنْظُرْ مَا يَقُولُ“۔ ”بیشک اللہ تعالیٰ ہر کہنے والے کی زبان کے پاس موجود ہوتے ہیں، اس لئے بندہ کو چاہئے کہ وہ اللہ سے ڈرے، اور کیا کہہ رہا ہے ذرا اس کو سوچ لے“۔

(اتحاف السادة المتقين للزبيدي: ۴۵۴/۵، الحلیۃ: ۱۶۰/۸، ۳۵۲، بحوالہ موسوعة القواعد الفقهية: ۴۱/۱)

قسم دوم: وہ قواعد فقہیہ جنہیں فقہائے کرام استدلال قیاس فقہی کے موقع پر لے آئیں، اور یہی قواعد احکام فقہیہ اجتہادیہ کی تعلیلات سمجھے جاتے ہیں، یہ قواعد بھی کسی نہ کسی دلیل شرعی کے تحت داخل ہیں، خواہ دلیل، دلیل متفق علیہ ہو، مثلاً کتاب اللہ، سنت رسول اور اجماع امت، یا دیگر دلائل کے تحت داخل ہوں گے، مثلاً قیاس، استصحاب، مصلحت یا استصلاح، عرف، اور استقراء وغیرہ، جن سے احکام شرعیہ کے لیے استدلال کیا جاتا ہے۔

یہ بات بعید از قیاس ہے کہ، کوئی فقیہ مجتہد کسی مسئلہ فقہیہ کے حکم کی بنیاد محض اپنی رائے یا خواہش نفسانی پر رکھے، کیوں کہ یہ لوگ بڑے متقی اور خدا ترس تھے، انہیں ہمہ وقت آخرت اور اس کی جوابدہی کا استحضار رہا کرتا تھا۔

اس طرح کے قواعد کی مثال (۱): ”إِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِثُبُوتِ السَّبَبِ“۔ ”ثبوت سبب سے ہی حکم ثابت ہوتا ہے“۔ یہ ایک ایسا اصولی فقہی قاعدہ ہے جس کا استنباط فقہاء مجتہدین نے اجماع اور معقول نصوص سے کیا۔

اس قاعدہ پر آپ یہ تفریع فرما سکتے ہیں کہ نماز ظہر کا وجوب اور بندہ کے ذمہ اس کا متعلق ہونا زوال شمس سے ثابت ہوگا (کیوں کہ وہ سبب ہے)، معلوم ہوا کہ زوال شمس ثبوت وجوب ظہر کا سبب ہے، اگر زوال ثابت نہ ہو تو وجوب بھی ثابت نہ ہوگا۔

اس قاعدہ کے لیے فرمان خداوندی: ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ سے استدلال کیا جاتا ہے۔

مثال (۲): ”الْإِيْمَانُ فِي جَمِيعِ الْخُصُومَاتِ مَوْضُوعَةٌ فِي جَانِبِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِلَّا فِي الْقَسَامَةِ“۔ ”تمام مقدمات میں قسمیں جانب مدعی علیہ میں موضوع ہیں، سوائے قسامت کے“۔ یہ قاعدہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کی حدیث: ”الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ“۔ (رواہ البخاری) سے مستنبط و ماخوذ ہے۔

مثال (۳): ”إِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ وَالْعِبَارَةُ وَاخْتَلَفَ مُوجِبُهُمَا غَلَبَتِ الْإِشَارَةُ“۔ ”جب اشارہ اور زبانی کلام دونوں جمع ہوں اور دونوں کا حکم مختلف ہو تو اشارہ کو غلبہ دیا جائے گا“۔ (الأشباه والنظائر للسيوطی: ص ۳۱۴)۔ یہ قاعدہ معقول اور عرف سے مستنبط ہے۔

مثال (۴): ”إِذَا وَجَبَتْ مُخَالَفَةُ أَصْلِ أَوْ قَاعِدَةٍ وَجَبَ تَقْلِيلُ الْمُخَالَفَةِ مَا أُمُكِنَ“۔ ”جب کسی اصل یا قاعدہ کی مخالفت لازم آئے تو حتی الامکان مخالفت کو کم کرنا واجب ہے“۔ یہ قاعدہ

معقول نصوص سے مستنبط ہے، جو حرج و مشقت کے لیے رافع ہے، جیسے فرمان خداوندی ہے: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾۔ ”اللہ کسی کو ذمہ دار نہیں بناتا مگر اس کی بساط کے مطابق“۔ (سورۃ البقرہ: ۲۸۶) اور آپ کا ارشاد: ”إِذَا مَرَّتْكُمْ بِشَيْءٍ فَخُذُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ“۔ ”جب میں تمہیں کسی بات کا حکم دوں تو جہاں تک ممکن ہو اسے کر گزرو“۔ (ابن ماجہ: ج ۲)..... اور اس طرح کی دیگر مثالیں۔

کیا قواعد فقہیہ سے اثبات احکام درست ہے؟

جب کسی حادثہ یا نئے پیش آمدہ مسئلہ کے حکم سے متعلق کوئی نص یا اجماع، یا قیاس موجود نہ ہو تو کیا اس صورت میں قواعد فقہیہ کو دلائل احکام شرعیہ میں سے ایک دلیل قرار دے کر ان سے احکام کا اثبات صحیح ہوگا؟ یا بالفاظ دیگر، کیا قاعدہ فقہیہ کو دلیل شرعی قرار دے کر اس سے احکام شرعیہ کا استنباط جائز ہوگا؟ مجلہ احکام عدلیہ صفحہ ۱۰۸ میں یہ بات لکھی ہے کہ اسلامی عدالتوں کے جج جب تک کسی نقل صریح سے واقف نہ ہوں، محض کسی قاعدہ کو بنیاد بنا کر فیصلہ نہ کریں۔

عالم جلیل، فقیہ عظیم علامہ مصطفیٰ زرقاء فرماتے ہیں: ایسا بہت کم ہوتا ہے کہ کسی قاعدہ میں مستثنیات نہ ہوں، ہر قاعدہ میں ضرور کچھ نہ کچھ مستثنیات ہوتی ہیں، اور وہ بالخصوص احکام استحسانی کی متقاضی ہوتی ہیں، اس لیے ججوں کے لیے جائز نہیں کہ وہ اپنے فیصلوں کی بنیاد نص آخر کو چھوڑ کر محض کسی قاعدہ پر رکھیں، اس لیے کہ گرچہ ان قواعد کی قدر و قیمت و عظمت بہت کچھ ہے، مگر وہ کثیر المستثنیات ہیں، وہ قانون داں بننے کے لیے دستور کی حیثیت تو ضرور رکھتے ہیں، لیکن فیصلہ و قضاء کے لیے نصوص کی نہیں۔

علامہ ابن نجیم اور علامہ مصطفیٰ زرقاء کی ان تحریروں سے معلوم ہوتا ہے کہ استنباط احکام کے لیے قواعد فقہیہ کا اعتبار بطور دلائل دو وجہوں سے نہیں ہو سکتا۔

وجہ اول: قواعد فروع مختلفہ کا ثمرہ اور ان کے لیے جامع و رابط ہیں۔..... اور یہ بات معقول نہیں ہوگی کہ ثمرہ فروع و جامع فروع ہی کو احکام فروع کے استنباط کے لیے دلیل قرار دیا جائے۔

وجہ ثانی: ان قواعد کا بڑا حصہ مستثنیات سے خالی نہیں، تو کبھی یہ بھی ہو سکتا ہے، کہ جس فرع و مسئلہ کا حکم زیر بحث ہے وہ ان ہی مستثنیات میں داخل ہو، اس لیے ان قواعد کی اساس پر بناء حکم جائز نہیں، اور نہ ہی ان پر احکام فروع کی تخریج جائز ہے، لیکن جب مسائل فقہیہ مدونہ پر، مسائل جدیدہ و حادثہ کو قیاس کر کے ان کے احکام کی تخریج ہوگی تو ان قواعد کی حیثیت دلائل شرعیہ کے لیے ایسے شواہد کی ہوگی، جن سے تخریج احکام میں ایک گونہ انسیت حاصل ہو سکتی ہے۔

مگر مطلقاً یہ کہنا کہ قواعد پر بناء حکم جائز نہیں، صحیح معلوم نہیں ہوتا، اور وہ اس لیے کہ تمام قواعد، اصول و مصدر کے لحاظ سے یکساں نہیں بلکہ مختلف ہیں، لہذا جن قواعد کا مصدر کتاب اللہ یا سنت رسول اللہ (صلی اللہ علیہ وسلم) ہو، یا جو قواعد کتاب اللہ، یا سنت رسول اللہ کی دلائل واضحہ پر مبنی ہوں، یا کسی ایسی دلیل شرعی پر مبنی ہوں جو علماء شریعت کے نزدیک معتبر ہے، تو ان کے ذریعہ استنباط احکام، اصداً و فتاویٰ اور ان کے مطابق الزام قضاء جائز ہوگا۔

علامہ ابن نجیم اور علامہ زرقاء کی جو تحریر اوپر گزری کہ قواعد پر بناء حکم جائز نہیں، یا مقتضائے قواعد کے مطابق فتویٰ دینا صحیح نہیں، ان کی یہ بات عام قواعد کے متعلق ہے، جن قواعد کا مصدر کتاب اللہ یا سنت رسول اللہ (صلی اللہ علیہ وسلم) یا کوئی معتبر دلیل شرعی ہو وہ اس عام سے خارج ہیں اور ان پر بناء حکم جائز ہے۔

واللہ اعلم بالصواب وعلمہ اتم واحکم

۲۳ ربیع الاول، ۱۴۳۲ھ

found.

الأصول الفقهية

(۱) ﴿الْأَصْلُ إِذَا مَضَىٰ بِالْإِجْتِهَادِ لَا يَفْسَخُ بِاجْتِهَادٍ مِثْلِهِ وَيَفْسَخُ بِالنَّصِّ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ جب کسی عمل کو اجتہاد سے کیا تو وہ عمل اسی کی مانند اجتہاد سے فسخ نہیں ہوگا، بلکہ نص سے فسخ ہوگا۔

وجہ: جس عمل کو اجتہاد سے کر لیا گیا وہ مؤکد بالعمل ہو چکا، اور دوسرا اجتہاد ابھی مؤکد بالعمل نہیں ہوا، لہذا پہلا دوسرے کی بنسبت قوی ہے اور دوسرا ضعیف، اور ضعیف قوی کو منسوخ نہیں کر سکتا، ہاں! اگر دوسری دلیل، نص ہو تو اجتہاد منسوخ ہوگا ”لأن العمل يجب بالقوي دون الضعيف“۔ (رحمانی)

مثال: پاک اور ناپاک کپڑے باہم ایسے مل گئے کہ تمیز ناممکن ہو، اور ان کپڑوں کے علاوہ کوئی دوسرا کپڑا موجود نہ ہو جسے پہن کر نماز ادا کر کے فرمانِ رسول صلی اللہ علیہ وسلم: ”دع ما يريك إلى ما لا يريك“ (شیء مشکوک کو چھوڑ کر غیر مشکوک کو اختیار کرو) پر عمل کیا جاسکے، تو ایسی صورت میں ایک مسلمان کے لیے حکم یہی ہے کہ ان اثوابِ مختلطہ میں تحری کر لے، اور جس کپڑے کے پاک ہونے پر تحری واقع ہو، اسے پہن کر نماز پڑھ لے۔

جس کپڑے کو پہن کر نماز ظہر ادا کی تھی، عصر میں تحری اس کے خلاف واقع ہو، تو اس مجرد تحری سے پہلی تحری مؤکد بالعمل فسخ نہیں ہوگی، اور حکم یہی ہوگا کہ ظہر والا کپڑا پہن کر ہی دوسری نمازیں ادا کرتا رہے، یہاں تک کہ وہ نجس نہ ہو یا اس کے علاوہ غیر مشکوک کپڑا دستیاب نہ ہو۔

(۲) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْإِجَازَةَ تَصِحُّ ثُمَّ تَسْتَنْدُ إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ اجازت صحیح ہوتی ہے، پھر وقت عقد کی طرف منسوب ہوتی ہے۔

مثال: صحت بیع کے لئے شرط یہ ہے کہ محل بیع یعنی بیع فی الحال عقد بیع کو قبول کرنے والی ہو، تاکہ بحالت اجازت اس میں حکم بیع، یعنی بیع کا بائع کی ملک سے نکل کر مشتری کی ملک میں داخل ہونا ثابت ہو اور یہ حکم بیع وجود عقد کی طرف منسوب ہو، چنانچہ اگر محل بیع، بوقت بیع موجود نہ ہو تو عقد بیع اجازت دینے سے نافذ نہ ہوگا، اسی طرح اگر بوقت اجازت مریض مرض الموت میں ہو اور عقد بحالت

صحت ہوا ہو تو یہ تصرف، تصرف مرض الموت شمار ہوگا، نہ کہ تصرف صحت۔

فائدہ: مرض الموت ایسے مرض کو کہا جاتا ہے، جو مریض کے لیے جان لیوا ثابت ہو۔

(۳) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْإِجَازَةَ تَعْمَلُ فِي الْمَوْقُوفِ لَا فِي الْجَائِزِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ اجازت موقوف میں کارگر ہوتی ہے، نہ کہ جائز میں۔

مثال: کسی آدمی کو آپ نے عبد معین (جس کی قیمت صرف پانچ سو درہم ہوں) کے خریدنے

کا حکم دیا، اس نے بازار جا کر چھ سو درہم کا غلام خریدا، تو یہ خریدنا اپنے لئے ہوگا، نہ کہ امر کے لئے۔ اب امر کو خبر دی کی میں نے چھ سو میں ایک غلام خریدا، اور امر نے اسے اس کی اجازت دی، تو یہ غلام امر کا نہیں ہوگا، کیوں کہ شراء (خریدنا) بوقت شراء مشتری کے لئے ہی واقع ہوا، لہذا اس میں امر کی اجازت کا رآمد نہیں ہوگی اور نہ یہ غلام امر کا ہوگا۔

فائدہ: اگر امر کو یہی غلام لینا ہو تو مامور کے ساتھ بیع جدید کر لے، اس طرح غلام بھی حاصل

ہوگا اور امر غالباً محظور سے بیع بھی جائے گا۔

(۴) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْإِجَازَةَ فِي الْقَائِمِ دُونَ الْهَالِكِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ اجازت موجود میں معتبر ہوتی ہے، نہ کہ معدوم میں۔

مثال: مبيع موقوف فیہ البیع ضائع ہوگئی، بعدہ اصل مالک اجازت دیدے تو یہ بیع نافذ نہیں ہوگی۔

(۵) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّدَادِ وَالصَّلَاحِ حَتَّى

يُظْهَرَ غَيْرُهُ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ مسلمانوں کے معاملات درستگی پر محمول کئے جاتے ہیں، جب تک کہ اس

کے خلاف ظاہر نہ ہو۔

مثال: ایک شخص نے ایک درہم اور ایک دینار کو دو درہموں اور دو دیناروں کے عوض فروخت کیا تو یہ بیع جائز ہوگی، اور جنس کو خلاف جنس کی طرف منصرف کیا جائے گا، یعنی ایک درہم کو دو دیناروں کی طرف اور ایک دینار کو دو درہموں کی طرف، حالِ مسلم کو صلاح و سداد پر محمول کرتے ہوئے۔

ہاں! اگر بائع اس بات کی صراحت کر دے کہ میں نے ایک درہم کو دو درہموں کے بدلے اور ایک دینار کو دو دیناروں کے بدلے ہی فروخت کیا ہے تو یہ بیع فاسد ہوگی، علتِ ربا (قدر جنس) کے پائے جانے اور اس کے بیان سے ظاہر کے بدل جانے کی بناء پر۔

(۶) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْبَيَانَ يُعْتَبَرُ بِالْإِبْتِدَاءِ إِنْ صَحَّ الْإِبْتِدَاءُ وَإِلَّا فَلَا﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ بیان کو ابتدا پر قیاس کیا جاتا ہے بشرطیکہ ابتدا صحیح ہو، ورنہ نہیں۔

مثال: جب کوئی شخص اپنی دو مدخول بہا عورتوں سے کہے کہ تم دونوں طلاق والی ہیں، پھر ان ہی دو عورتوں سے ان کے زمانہ عدت میں یوں کہے: ”إحداكما طالق ثلاثاً“ (تم میں سے ایک تین طلاق والی ہے)، تو اس کو ان دونوں میں سے کسی ایک کو متعین کرنے کا حق حاصل ہوگا، جیسا کہ اگر اس کا یہ کلام ابتدا میں یوں ہوتا: ”إحداكما طالق ثلاثاً“ (تم میں سے ایک تین طلاق والی ہے)، تو اسے تعین کا حق حاصل ہوتا، دیکھئے یہاں ”إحداكما طالق ثلاثاً في حالة العدة“ کو قیاس کیا گیا ”إحداكما طالق ثلاثاً في حالة الابتداء“ پر۔

(۷) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ تَعْلِيْقَ الْأَمْلاَكِ بِالْأَخْطَارِ بَاطِلٌ وَتَعْلِيْقُ زَوَالِهَا

بِالْأَخْطَارِ جَائِزٌ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ املاک کو شرطوں پر معلق کرنا باطل ہے، اور زوالِ املاک کو معلق کرنا جائز ہے۔

مثال تعلیق املاک بالشرط: اگر کوئی خاتون کسی مرد سے نکاح کا ایجاب کرے اور مرد

اس کے جواب میں یوں کہے: ”میں نے قبول کیا اگر میرا باپ چاہے“ تو نکاح منعقد نہیں ہوگا۔

مثال تعلیق زوال املاک بالشرط: اگر کوئی شخص اپنی بیوی سے یہ کہے: ”اگر تو گھر میں داخل ہوگی تو تجھے طلاق ہے۔“

(۸) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ التَّوْفِيقَيْنِ إِذَا تَلَاقِيَا وَتَعَارَضَا وَفِي أَحَدِهِمَا تَرَكُّ اللَّفْظَيْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَهُوَ أَوْلَى﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ جب دو تطبیقیں باہم مل جائیں اور ایک دوسرے کے معارض ہوں، اور ان میں سے ایک تطبیق کے مطابق دونوں لفظ کے معنی حقیقی متروک ہوں، تو وہی اولیٰ اور بہتر ہے۔

مثال: آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ایک فرمان ہے: ”المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة“. ”مستحاضہ ہر نماز کے وقت کے لئے وضو کرے گی۔“ اور دوسرا فرمان ہے: ”المستحاضة تتوضأ لكل صلاة“. ”مستحاضہ ہر نماز کے لئے وضو کرے گی۔“ اور یہ دونوں فرمان ایک دوسرے کے معارض ہیں، احناف نے ان دونوں پر عمل کیا، اور یہ فرمایا کہ مستحاضہ کا وضو اس وقت تک باقی رہے گا، جب تک نماز کا وقت باقی رہے، کیوں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے پہلے فرمان میں وقت صراحۃً مذکور ہے، اور دوسرے فرمان ”تتوضأ لكل صلاة“ میں وقت مراد لئے جانے کا احتمال ہے، کیوں کہ نماز کو ذکر کر کے وقت کو مراد لیا جاتا ہے۔ (يُرَادُ الْمَسْبَبُ بِذِكْرِ السَّبَبِ إِذَا كَانَ الْمَسْبَبُ مُخْتَصّاً بِالسَّبَبِ كَمَا فِي سُورَةِ يَس: ﴿فَسَبْحَنَ الَّذِي بِيَدِهِ﴾ أَي بِقُدْرَتِهِ ﴿مَلَكُوتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، اور جیسے آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے اس فرمان میں کہ جہاں کہیں مجھے نماز نے پالیا، یعنی نماز کے وقت نے پالیا، میں نے تیمم کیا۔

(۹) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ جَوَابَ السُّؤَالِ يَجْرِي عَلَى حَسَبِ مَا تَعَارَفَ كُلُّ قَوْمٍ فِي مَكَانِهِمْ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ جواب سوال اسی چیز کے مطابق جاری ہوتا ہے، جو ہر قوم میں اس کے اپنے علاقہ میں متعارف ہو۔

مثال: کسی شخص نے قسم کھائی کہ وہ انڈا نہیں کھائے گا، تو اس کی یہ قسم پرندے کے انڈے پر محمول ہوگی نہ کہ مچھلی کے۔

نوٹ: یہ اس وقت ہے جب کہ حالف کے علاقہ میں انڈا نہ کھانے کی قسم میں پرندے کا انڈا ہی متعارف ہو، لیکن جب کسی علاقہ میں انڈے سے مرغی کا انڈا متعارف ہو، تو اس کی قسم محض اسی پر محمول ہوگی، اور دیگر پرندوں کے انڈوں کو کھانے سے حائث ہو کر کفارہ یمین واجب نہ ہوگا۔

(۱۰) ﴿إِنَّ الْحَادِثَةَ إِذَا وَقَعَتْ وَلَمْ يَجِدِ الْمَسْئُولُ فِيهَا جَوَابًا وَنَظِيرًا فِي كُتُبِ أَصْحَابِنَا فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَبْطِ جَوَابَهَا مِنْ غَيْرِهَا إِمَّا مِنَ الْكِتَابِ أَوْ مِنَ السُّنَّةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ الْأَقْوَىٰ فَلَا اقْوَىٰ فَإِنَّهُ لَا يَعْدُو حُكْمُ هَذِهِ الْأَصُولِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ جب کوئی نیا مسئلہ درپیش ہو اور مسئلہ اس سلسلہ میں ہمارے اصحاب کی کتابوں میں کوئی جواب نہ پائے، اور نہ اس مسئلہ کی کوئی نظیر ہماری کتابوں میں موجود ہو تو اسے چاہئے کہ اس مسئلہ کا جواب ہماری کتابوں کے ماسوا سے مستنبط کرے، یا تو کتاب اللہ، سنت رسول، یا اجماع امت سے ”الاقویٰ فالاقویٰ“، (ترتیب کا خیال رکھیں)، کیوں کہ کوئی حکم ان اصول سے متجاوز نہیں ہوتا۔

مثال: جتنے مسائل فقہیہ کتب فقہ میں موجود ہیں، وہ سب کے سب ان ہی اصول سے مستخرج ہیں اور نئے مسائل بھی ان ہی اصول سے مستخرج ہوں گے، قائل!

(۱۱) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا وَرَدَ عَنِ الصَّحَابِيِّ مُخَالَفًا لِقَوْلِ أَصْحَابِنَا فَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ كَفَانًا مُؤَنَّةً جَوَابِهِ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي مَوْرِدِهِ فَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ أَقْسَامِهِ إِلَى أَنْ أَحْسَنَ الْوُجُوهَ وَأَبْعَدَهَا عَنِ الشُّبْهِ أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ حَدِيثُ الصَّحَابِيِّ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِجْمَاعِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّأْوِيلِ أَوْ الْمُعَارَضَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَحَابِيٍّ مِثْلِهِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ جب کوئی حدیث کسی صحابی رسول صلی اللہ علیہ وسلم سے ہمارے اصحاب کے قول کے مخالف وارد ہو، اگر وہ صحیح نہ ہو تو اس کی عدم صحت ہی اس کے جواب میں ہمارے لئے کافی ہوگی، اور اگر وہ اپنے محل ورود میں صحیح ہو تو اس کی اقسام کا ذکر پہلے گزر چکا، مگر سب سے اچھا اور البعد عن الشبهہ طریقہ یہی ہے کہ جب حدیث صحابی مقام غیر اجماع میں وارد ہو تو اسے تاویل پر یا ان صحابی اور ان جیسے دوسرے صحابی کے مابین معارضہ پر محمول کیا جاوے۔

مثال: اختلاف صحابی اس باب میں کہ زواج ثانی سے نکاح، زوج اول کی ایک یا دو طلاق کو ختم کرتا ہے یا نہیں؟ نیز اختلاف صحابی در مسئلہ تکبیرات ایام تشریق (تاویل فقہ کی کتابوں میں موجود ہے)۔

(۱۲) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ السَّائِلَ إِذَا سَأَلَ سُؤلاً يَبْغِي لِلْمَسْئُولِ أَنْ لَا يُجِيبَ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالْإِرْسَالِ لَكِنْ يُنْظَرُ وَيَتَفَكَّرُ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمٍ وَاحِدٍ أَوْ إِلَى قِسْمَيْنِ أَوْ أَقْسَامٍ ثُمَّ يُقَابَلُ فِي كُلِّ قِسْمٍ حَرْفًا فَحَرْفًا ثُمَّ يَعْدِلُ جَوَابَهُ عَلَى مَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ السُّؤَالُ ، وَهَذَا الْأَصْلُ تَكْثُرُ مَنْفَعَتُهُ لِأَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ الْكَلَامَ فَرُبَّمَا كَانَ سَرِيعَ الْإِنْتِقَاضِ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَلَمًا يَجْرِي عَلَى عُمُومِهِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ جب سائل کوئی سوال کرے تو مسئلہ کو چاہئے کہ مطلقاً جواب نہ دے، بلکہ اس میں غور و فکر کرے کہ وہ کتنے اقسام پر منقسم ہوتا ہے، آیا ایک پر یا دو پر یا تین پر، پھر ہر قسم کا تقابل کرے حرف بحرف، پھر اپنے جواب کو سوال کے مطابق برابر کرے۔ یہ اصول بڑا نافع ہے، کیوں کہ جب مجیب اپنے کلام کو مطلق رکھتا ہے تو بہت جلد نقض سے دوچار ہو جاتا ہے، اس لیے کہ لفظ بہت کم اپنے عموم پر جاری ہوتا ہے۔

مثال ۱: اگر کوئی شخص کسی عالم سے یہ سوال کرے کہ ایک آدمی نے ظہر کی نماز میں دو رکعتوں پر ہی سلام پھیر دیا تو کیا نماز فاسد ہوگی؟ تو اسے چاہیے کہ وہ سائل سے یہ معلوم کر لیں کہ سلام سہواً پھیر دیا یا

عمداً؟ اگر وہ کہے کہ سہواً؛ تو وہ جواب دے کہ نماز فاسد نہیں ہوئی، بناء کر سکتا ہے، اخیر میں سجدہ سہو کر لے، اور اگر وہ یہ کہتا ہے کہ عمداً پھیر دیا تھا تو وہ یہ جواب دے کہ نماز فاسد ہوگئی۔

مثال ۲: اگر کوئی شخص یہ سوال کرے کہ اس نے بحالتِ صوم کھانا کھالیا، کیا اس سے روزہ فاسد ہوتا ہے؟ تو اس سے یہ پوچھا جائے کہ عمداً کھایا یا سہواً؟ اگر وہ یہ کہتا ہے کہ عمداً، تو اسے یہ جواب دیا جائے کہ روزہ فاسد ہو گیا، اگر رمضان کا ادا روزہ تھا تو قضا مع الکفاره واجب ہے، اور اگر وہ یوں کہتا ہے کہ سہواً، تو اسے یہ جواب دیا جائے کہ روزہ فاسد نہیں ہوا، اس لیے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا فرمان ہے: ”أطعمک اللہ وسقاک“۔ ”اللہ نے تجھے کھلایا پلایا“۔

مثال ۳: کسی نے پوچھا کہ ایک آدمی نے زنا کیا، اس کی سزا کیا ہوگی؟ تو اس سے یہ دریافت کیا جائے کہ زانی شادی شدہ ہے یا غیر شادی شدہ؟ اگر وہ کہے کہ شادی شدہ ہے، تو اسے یہ جواب دیا جائے کہ زانی کو رجم یعنی سنگسار کرنا واجب ہے، اور اگر وہ یہ کہے کہ وہ غیر شادی شدہ ہے، تو اسے یہ جواب دیا جائے کہ زانی کو سو کوڑے لگانا واجب ہیں، اس طرح کی اور بہت سی نظیریں ہو سکتی ہیں۔

(۱۳) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ السُّؤَالَ وَالْخِطَابَ يَمْضِي عَلَى مَا عَمَّ وَغَلَبَ لَا عَلَى مَا شَدَّ وَنَدَرَ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ سوال و خطاب، شئی عام و غالب پر جاری ہوتا ہے، نہ کہ شاذ و نادر پر۔

مثال: کسی شخص نے قسم کھائی کہ میں غذا نہیں کھاؤں گا، اور وہ بلادِ عرب کا رہنے والا ہے، تو صرف دودھ کے استعمال سے ہی وہ حائث ہوگا، اس لیے کہ غذا کا اطلاق بلادِ عرب میں صرف اور صرف دودھ پر ہی ہوتا ہے، نہ کہ کسی اور شئی پر، البتہ عجم یعنی بلادِ غیر عرب میں ایسا نہیں ہے، اس لیے اگر حالف غیر عرب ہو تو وہ اس چیز کے استعمال سے حائث ہوگا جو اس کے اپنے علاقہ میں بطور غذا استعمال کی جاتی ہے۔

فائدہ: ہر قوم کی غذا وہی کہلائے گی، جو متعارف ہو۔

(۱۴) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ الشَّيْءَ يُعْتَبَرُ مَا لَمْ يَعُدَّ عَلَى مَوْضُوعِهِ بِالنَّقْضِ وَالْإِبْطَالِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ شئی اس وقت تک معتبر ہوتی ہے، جب تک کہ وہ اپنے موضوع پر نقض وابطال کے ساتھ نہ لوٹے۔

مثال: عبد مجبور ایک معینہ مدت تک اپنے آپ کو اجرت پر دیدے، اس کا یہ عقد اجارہ حق مولیٰ سے ضرر کو دور کرنے کے لئے درست نہیں ہوگا، مگر مضمیٰ مدت اور تکمیل عمل کے بعد بھی اگر ہم فساد عقد کا حکم لگاتے ہیں تو اس سے مولیٰ کا نقصان لازم آئے گا کہ غلام کے منافع بلا کسی بدل کے دوسرے نے حاصل کئے۔ تو یہاں دفع ضرر مولیٰ کی بناء پر ضروری ہوا کہ عقد اجارہ کو صحیح قرار دیا جائے، تاکہ مولیٰ بدل منافع کا حقدار ہو، اور اگر ہم عقد اجارہ کو فاسد قرار دیتے ہیں تو بجائے دفع ضرر کے تحقق ضرر لازم آئیگا، اور عقد کو فاسد کرنا بجائے نظر و شفقت کے ضرر و نقصان کا باعث ہوگا۔

(۱۵) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ الضَّمَانَاتِ فِي الذَّمَّةِ لَا تَجِبُ إِلَّا بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِمَّا بِأَخْذٍ

أَوْ بِشَرْطٍ فَإِذَا عَدِمَا لَمْ تَجِبْ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ ضمان و تاوان انسان کے ذمہ دو باتوں میں سے کسی ایک کے پائے جانے پر واجب ہوتا ہے، یا تو اخذ (لینے) کے سبب یا شرط کے سبب؛ چنانچہ جب دونوں معدوم ہوں تو ضمان واجب نہیں ہوگا۔

مثال: کسی کے مال کو غصب کرنا، رہن پر قبضہ جمالینا؛ کسی کو گواہ بنائے بغیر راستہ پر گری پڑی چیز کو اٹھا لینا؛ (یہ سب اخذ کی مثالیں ہیں) اور عقد کو قبول کرنا، جیسے خرید و فروخت، عقد کفالہ وغیرہ؛ (یہ شرط کی مثالیں ہیں)۔

(۱۶) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ الظَّاهِرَ يَدْفَعُ الْاِسْتِحْقَاقَ وَلَا يُوجِبُ الْاِسْتِحْقَاقَ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ ظاہر دافع استحقاق ہوتا ہے، نہ کہ موجب استحقاق۔

مثال: اگر کوئی شخص کسی مکان پر قابض ہے، اور ایک شخص آکر یہ کہتا ہے کہ یہ مکان میرا ہے، تو قبضہ ظاہری استحقاق مدعی کے لئے دافع ہوگا، اور مدعی کے حق میں اس وقت تک فیصلہ نہیں کیا جائے گا، جب تک کہ وہ بینہ پیش نہ کرے۔

اب اسی مکان مقبوضہ کے پڑوس والا مکان بیجا جارہا ہو، اور قابض شخص حق شفعہ کے سبب اسے خریدنا چاہتا ہو، مگر مدعی علیہ اس کے لیے حق شفعہ کا منکر ہے، تو ایسی صورت میں وہ حق شفعہ کا مستحق نہیں ہوگا، جب تک کہ بینہ سے یہ ثابت نہ ہو جائے کہ وہ مکان جس پر وہ قابض ہے اسی کا ہے۔ مثال ہذا میں قبضہ ظاہری دافع استحقاق تو ہوا، موجب استحقاق نہیں۔

فائدہ: جو شخص خلاف ظاہر کا دعویٰ کرے وہ مدعی ہوتا ہے، اور جو موافق ظاہر کا دعویٰ کرے وہ مدعی علیہ۔ خوب سمجھ لو!

ہمارے طلباء عموماً تعین مدعی و مدعی علیہ میں غلطی کر بیٹھتے ہیں اور یوں سمجھتے ہیں کہ جو پہلے دعویٰ کرے وہ مدعی، اور جس کے خلاف دعویٰ کیا گیا وہ مدعی علیہ، حالانکہ ایسا نہیں ہے۔ اگر مدعی اور مدعی علیہ کی تعین میں غلطی واقع ہو تو دونوں کے وظیفوں کی تعین میں بھی غلطی ہوگی، کیوں کہ مدعی کا وظیفہ بینہ پیش کرنا اور مدعی علیہ کا وظیفہ قسم کھانا ہے۔

”البینۃ علی المدعی والیمین علی من أنکر“۔ (الحديث)

(۱۷) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ الظَّاهِرَيْنِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَظْهَرَ مِنَ الْآخَرِ فَلَا ظَهْرُ أُولَىٰ بِفَضْلِ ظُهُورِهِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ جب دو ظاہر جمع ہوں اور ان میں سے ایک، دوسرے کی بنسبت اظہر ہو تو اظہر، ظاہر سے اولیٰ ہوگا بسبب زیادتی ظہور۔

مثال: اگر کوئی شخص جنین حمل کے لئے دین کا اقرار کرے تو حضرت امام محمدؒ کے نزدیک اس کا یہ اقرار صحیح ہے، گرچہ حمل میں احتمال ہے، حضرت امام ابو یوسفؒ کے نزدیک شخص مذکور کا اقرار صحیح

نہیں ہے، کیوں کہ اگر شخص مذکور اس دین کے بارے میں یہ صراحت کر دے کہ جنین کا یہ دین مجھ پر اس لئے لازم ہوا کہ میں نے اس سے ایک معاملہ کیا تھا تو اس پر یہ اقرار لازم نہیں ہوگا، کیوں کہ جنین کے ساتھ معاملہ درست ہی نہیں، اور اگر اس دین کے بارے میں یہ صراحت کر دے کہ میں نے جنین کے مال کو ضائع کر دیا تھا، اس لئے مجھ پر اس کا ضمان لازم ہے تو اس کا یہ اقرار بالذین صحیح ہے، اور جب اقرار بالذین للجنین مجمل ہے، یعنی وجوب دین کا سبب معلوم ہی نہیں تو وجوب میں شک واقع ہوگا اور دین واجب نہیں ہوگا۔

ظاہر پر اظہر اولیٰ کس طرح؟

امام محمد رحمۃ اللہ علیہ فرماتے ہیں کہ عاقل، بالغ مسلمان کا ظاہر حال یہی ہے کہ وہ اپنے کلام سے صحت ہی کا قصد و ارادہ کرتا ہے، اس لئے اس کے کلام کو اس پر محمول کیا جائے گا کہ اس نے جنین کے مال کو ضائع کیا ہوگا، اسی لئے دین کا اقرار کر رہا ہے، لہذا اقرار بالذین درست ہے۔ اور امام ابو یوسفؒ فرماتے ہیں کہ جنین کے لئے اقرار بالذین کرنے سے مقرر یعنی اقرار کرنے والے پر کوئی شئی واجب نہیں ہوگی، کیوں کہ یہ ظاہر حال، اظہر کا مقابل ہے، اور وہ یہ ہے کہ کوئی عاقل، بالغ مسلمان کسی کا مال ضائع نہیں کرتا، کیوں کہ یہ معصیت ہے۔

(۱۸) ﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ الشَّيْءُ تَبْعًا وَحُكْمًا وَإِنْ كَانَ قَدْ يَبْطُلُ قَصْدًا﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ کبھی کوئی شئی قصداً باطل ہوتی ہے، مگر کبھی حکماً ثابت ہو جاتی ہے۔

مثال: بیع عبد میں اس کے اعضاء، بیع دار میں اس کا صحن، اور بیع ارض میں اس کا شراب یعنی سیرابی کی باری تبعاً داخل ہے، جب کہ محض اعضاء، صحن اور شراب کی بیع قصداً و استقلالاً درست نہیں ہے۔

(۱۹) ﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ مَا لَا يَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ الْقَوْلِ كَمَا

فِي الصَّبِيِّ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ کبھی فعلاً ایسی چیز ثابت ہوتی ہے، جو قولاً ثابت نہیں ہوتی، جیسے بچہ کے حق میں۔

مثال: کسی شخص کو کسی شخص نے کسی عقد میں اپنا وکیل بنایا، پھر اس نے اسے اس کی عدم موجودگی میں قولاً معزول کر دیا تو وکیل معزول نہیں ہوگا، جب تک کہ اسے اپنی معزولی کا علم نہ ہو۔

مثال مذکور میں قولاً معزول کرنے سے معزول ہونا متحقق نہیں ہوگا، بلکہ علماً اس فعل کو وکیل کے جاننے سے معزولی ثابت ہوگی۔

قاعدہ میں ”کما فی الصبی“ مذکور ہے، جس کا مطلب یہ ہے کہ بچہ اپنے فعل سے تو ضامن ہوگا، مگر اپنے قول سے ضامن نہیں ہوگا، جیسے اگر کوئی بچہ عقد کفالہ کرے، یا کسی چیز کا اقرار کرے تو وہ چیز اس پر لازم نہ ہوگی۔

(۲۰) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْأَمِينِ مَعَ الْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ قول امین ہی یمین کے ساتھ، بلا کسی بینہ معتبر ہوتا ہے۔

مثال: امین کہے کہ میں نے امانت لوٹا دی اور مالک کہے کہ آپ نے نہیں لوٹائی، تو امین ہی کا قول، قسم کے ساتھ معتبر ہوگا۔

(۲۱) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ آيَةٍ تُخَالِفُ قَوْلَ أَصْحَابِنَا فَإِنَّهَا تُحْمَلُ عَلَى النَّسْخِ

أَوْ عَلَى التَّرْجِيحِ وَالْأُولَى أَنْ تُحْمَلَ عَلَى التَّأْوِيلِ مِنْ جِهَةِ التَّوْفِيقِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ ہر وہ آیت جو ہمارے اصحاب (ائمہ احناف) کے مخالف ہو، اسے یا تو نسخ، یا ترجیح پر محمول کیا جائے گا، اور بہتر یہی ہے کہ بصورت تطبیق اسے تاویل پر محمول کیا جائے۔

جو آیت یا روایت بظاہر اقوال احناف کے مخالف دکھائی دے، وہ مؤول ہوگی۔ ”بظاہر“ اس لئے کہا جا رہا ہے کہ کسی بھی آیت یا روایت کا قول احناف کے مخالف ہونا ممکن ہی نہیں ہے، کیوں کہ ان حضرات نے مسائل کا استنباط کتاب اللہ عزوجل، سنت رسول صلی اللہ علیہ وسلم، اجماع امت اور قیاس صحیح سے ہی کیا ہے، جو ان تینوں دلائل فقہیہ سے ماخوذ ہے۔ اسے خوب یاد رکھیں اور کہیں دھوکہ نہ کھائیں۔

مثال:

ایک شخص نے اشتباہ قبلہ کی صورت میں تحری کی اور سمت قبلہ میں پشت کر کے نماز ادا کی تو عند الاحناف نماز جائز ہوگی، جب کہ آیت ﴿فَلَوْلَا وَجْهُكُمْ شَطْرَهُ﴾ کے ظاہر کا تقاضہ یہ ہے کہ نماز درست نہ ہو۔ اب قولِ احناف اس ظاہرِ آیت کے مخالف ہوا، تو ہم نے آیت کی تاویل یہ بیان کی کہ سمت قبلہ میں رخ کرنا اس وقت واجب ہے جب کہ وہ معلوم ہو، اور جب معلوم نہ ہو تو اس سمت میں رخ کر کے نماز پڑھنا واجب ہے، جس سمت تحری واقع ہو۔

علاوہ ازیں جب شخص مذکور نے سمت قبلہ بذریعہ تحری متعین کر کے نماز پڑھی، تو اس کی نماز سمت قبلہ ہی میں ہوئی، اور ﴿فَلَوْلَا وَجْهُكُمْ﴾ پر عمل ہو گیا، گرچہ واقعتاً وہ سمت قبلہ نہیں تھی۔

تحری:

صحیح سمت معلوم کرنے کے لئے غور و فکر کی تمام صلاحیتوں کو صرف کرنا ”تحری“ کہلاتا ہے۔

(۲۲) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ خَبَرٍ يَجِيئُ بِخِلَافِ قَوْلِ أَصْحَابِنَا، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى النَّسْخِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِمِثْلِهِ، ثُمَّ يُصَارُ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ أَوْ تَرْجِيحٍ فِيهِ بِمَا يَحْتَجُّ بِهِ أَصْحَابُنَا مِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحِ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى التَّوْفِيقِ وَإِنَّمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ قِيَامِ الدَّلِيلِ فَإِنْ قَامَتْ دَلَالَةُ النَّسْخِ يُحْمَلُ عَلَيْهِ وَإِنْ قَامَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى غَيْرِهِ صَرْنَا إِلَيْهِ﴾

ترجمہ:

اصل یہ ہے کہ ہر وہ حدیث جو ہمارے اصحاب کے قول کے مخالف ہو، اسے نسخ، یا اس پر محمول کیا جائے گا کہ وہ اپنے مثل کی معارض ہے، پھر دوسری دلیل کی طرف رجوع کیا جائے گا، یا اس دلیل کو جو ترجیح میں سے کسی ایسی وجہ سے ترجیح دی جائے گی، جس سے ہمارے اصحاب نے استدلال کیا ہے، یا پھر تطبیق پر محمول کیا جائے گا، اور یہ تمام باتیں قیام دلیل کے مطابق ہوں گی، اگر دلالت نسخ موجود ہے تو نسخ پر، اور اگر کسی اور شی پر دلالت موجود ہو، تو اسی پر محمول ہوگی۔

مثال محمول علی النسخ : حضرت امام نسفیؒ فرماتے ہیں کہ امام شافعیؒ کے نزدیک فجر کے بعد طلوع شمس سے پہلے اس کی سنت کو ادا کرنا جائز ہے، اور ان کی دلیل یہ ہے کہ صحابی رسول حضرت قیسؓ فرماتے ہیں کہ: ”مجھے آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فجر کے بعد اس کی سنتوں کو ادا کرتے ہوئے دیکھا تو دریافت کیا کہ ”یہ دو رکعتیں کیسی؟“ میں نے عرض کیا: فجر سے پہلے کی سنت ادا نہیں کی تھی، اس لیے اب اسے ادا کیا، تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے خاموشی اختیار کی اور کوئی نکیر نہیں فرمائی۔“

اسی روایت سے حضرت امام شافعیؒ نے استدلال فرمایا کہ آپ کا سکوت فجر کے بعد اداء سنت کے جواز کو ثابت کرتا ہے۔

حضرت امام نسفیؒ فرماتے ہیں کہ میں کہتا ہوں کہ یہ حدیث منسوخ ہے، اور نسخ وہ روایت ہے جو آپ صلی اللہ علیہ وسلم سے منقول ہے کہ آپ نے ارشاد فرمایا: ”لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس“۔ ”فجر کے بعد کوئی نماز صحیح نہیں، یہاں تک کہ سورج نکل آئے، اسی طرح عصر کے بعد کوئی نماز صحیح نہیں، یہاں تک کہ سورج ڈوب جائے۔“

مثال معارضہ : حضرت انسؓ سے مروی ہے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم زندگی بھر فجر میں قنوت پڑھتے رہے، اور حضرت انسؓ ہی سے دوسری روایت یہ بھی ملتی ہے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ایک مہینہ قنوت پڑھی، پھر اس کو ترک فرمایا۔

اب ان دونوں حدیثوں میں تعارض ہے، اور ضابطہ ہے کہ: ”إذا تعارضا تساقطا“۔ ”جب دو دلیلیں باہم متعارض ہوں تو دونوں ساقط الاعتبار ہوتی ہیں۔“

اور احناف کے نزدیک حضرت عبداللہ ابن مسعودؓ کی روایت بطور دلیل موجود ہے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے صرف دو مہینے تک قنوت پڑھی، جس میں آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے بعض عرب قبائل کے حق میں بددعا فرمائی، پھر اسے ترک فرمایا۔

احناف کے نزدیک فجر کے طلوع شمس سے پہلے اداء سنت کے عدم جواز پر دلیل موجود ہے، اور شوافع کے نزدیک نہیں، اور جو دلیل تھی وہ تعارض کا شکار ہو کر ساقط الاعتبار ہو گئی، اس لیے احناف کا قول رائج ہے۔

مثال تاویل:

آپ صلی اللہ علیہ وسلم سے منقول ہے کہ جب آپ رکوع سے سر مبارک اٹھاتے، تو ”سمع اللہ لمن حمدہ، ربنا لک الحمد“ کہا کرتے۔ یہ حدیث امام وغیر امام دونوں کے لئے جمع بین الذکرین پر دال ہے، پھر آپ کا یہ ارشاد کہ جب امام ”سمع اللہ لمن حمدہ“ کہے، تو تم لوگ ”ربنا لک الحمد“ کہا کرو۔ یہ حدیث تقسیم عمل پر دال ہے کہ امام کا عمل ”سمع اللہ لمن حمدہ“ کہنا، اور مقتدی کا عمل ”ربنا لک الحمد“ کہنا ہے، اور چوں کہ تقسیم، شرکت کو ختم کرتی ہے، اس لئے دونوں حدیثوں میں اس طرح تطبیق دی جائے گی کہ پہلی کا مصداق منفرد ہے کہ وہ دونوں کہے، اور دوسری کا مصداق امام اور مقتدی دونوں ہیں کہ امام ”سمع اللہ لمن حمدہ“ کہے، اور مقتدی ”ربنا لک الحمد“۔

امام صاحب سے منقول ہے کہ جمع بین الذکرین نفل پڑھنے والے کے لئے ہے، اور دونوں میں سے ایک فرض پڑھنے والے کے لئے۔

نوٹ: مکتوبات امام ربانی مجدد الف ثانی میں مکتوب ہے کہ اصحاب حنفیہ، قرب عہد رسول اور حصول ورع وتقویٰ کے سبب، احادیث رسول کو ہم دور افتادگان کی بنسبت بہتر طور پر سمجھتے ہیں، اور حدیث کی صحت اور اس کے سقم، اس کے نسخ اور عدم نسخ کو یہ حضرات ہم سے زیادہ جانتے ہیں، اگر کسی مقام پر حدیث رسول کا ترک نظر آئے تو جان لو کہ ضرور ان کے نزدیک کوئی وجہ ترجیح موجود ہوگی۔

(۲۳) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ عَقْدٍ لَهُ مُجِيزٌ حَالٌ وَقُوْعُهُ تَوَقُّفٌ لِلْإِجَازَةِ وَإِلَّا فَلَا﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ ہر وہ عقد جس کا بوقت وقوع عقد کوئی مجیز موجود ہو تو وہ اجازت پر موقوف ہوگا، ورنہ نہیں۔

مثال: اگر کوئی شخص، صغیر نابالغ کا مال ثمنِ مثل کے عوض فروخت کر دے تو یہ بیع ولی کی اجازت پر موقوف ہوگی، کیوں کہ ولی کو صغیر کے مال پر ولایت حاصل ہوتی ہے، اس صورت میں عقد کے لئے مجیز موجود ہے، اور اگر کوئی شخص صغیر کی بیوی کو طلاق دیدے، یا اس کے غلام کو آزاد کر دے، یا اس

کا مال صدقہ کر دے تو یہ تصرفات ولی کی اجازت پر موقوف نہیں ہوں گے، کیوں کہ ولی کو صغیر کے حق میں ان امور کی ولایت حاصل نہیں ہے، اس صورت میں مجیز موجود نہیں ہے، لہذا یہ امور باطل ہیں، اجازت پر موقوف نہیں ہوں گے۔

(۲۴) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ لِلْحَالَةِ مِنَ الدَّلَالَةِ كَمَا لِلْمَقَالَةِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ دلالتِ حال، دلالتِ مقال کی طرح ہوتی ہے۔

مثال: کسی شخص نے اپنا مال کسی کے پاس امانت رکھ دیا، امین نے وہ مال امانت اپنے اہل خانہ میں سے کسی کو دیدیا اور وہ اس کے پاس سے ضائع ہو گیا، تو امین ضامن نہیں ہوگا، گرچہ صاحبِ امانت نے صراحتاً کسی اور کو دینے کی اجازت نہیں دی تھی۔

عدمِ وجوبِ ضمان کی وجہ یہ ہے کہ جب اس نے امین کو اپنا مال دیا باوجود اس کے کہ وہ اس بات سے بخوبی واقف تھا کہ امین اس کی حفاظت نہیں کر سکے گا، تو یہ دلالتِ حال اس بات کی اجازت کے مترادف ہے کہ امین اس کے مال کی حفاظت ویسی ہی کرے، جس طرح وہ اپنے مال کی کیا کرتا ہے، اور امین کا حال یہ ہے کہ وہ اپنے مال کی حفاظت کبھی خود کرتا ہے اور کبھی اپنے گھر والوں میں سے کسی کے ذریعہ کرواتا ہے، تو صاحبِ مال کا اپنا مال امین کو دینا گویا صراحتاً اجازت کی مانند ہے، کہ میرے مال کی بھی حفاظت ایسی ہی مطلوب ہے، جیسے آپ اپنے مال کی کرتے ہیں، اب امین نے بغرضِ حفاظت ہی مال اپنے گھر والوں میں سے کسی کو دیا اور وہ ضائع ہو گیا تو امین کی جانب سے تعدی اور حفاظت میں کوتاہی نہ پائے جانے کی وجہ سے ضمان واجب نہیں ہوگا۔

(۲۵) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا تَعَدَّى مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا أَجْلَى مِنَ الْآخَرِ

وَالْآخَرُ أَخْفَى فَإِنَّ الْأَجْلَى أَمْلَكُ مِنَ الْأَخْفَى﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ جب لفظ دو معنی کی طرف متعدی ہو اور ایک معنی دوسرے سے زیادہ واضح ہو، اور دوسرا زیادہ خفی، تو مراد ہونے میں معنیِ اجلِی معنیِ اخفی سے اولیٰ ہے۔

مثال:

فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿وَلَكِنْ يَأْخُذْكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْإِيمَانَ فَكُفَّارَتَهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ میں لفظ ”عقد“ کو احناف نے عقد پر محمول کیا جو معنی اجلی ہے کہ وہ مستقبل میں ہوتا ہے، اور حضرت امام شافعیؒ نے عقد کو عزمِ قلب پر محمول کیا، جب کہ عزمِ قلب ماضی پر بھی واقع ہوتا ہے، اس لیے یہاں معنی عقد جو اجلی ہے، معنی عزمِ قلب جو اجلی ہے، کی نسبت اولیٰ ہوگا۔

(۲۶) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ مَا ثَبَتَ بِالْيَقِينِ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ﴾

ترجمہ:

اصل یہ ہے کہ شئی ثابت بالیقین، شک سے زائل نہیں ہوتی ہے۔

مثال:

جس شخص کو وضو کا یقین اور حدث میں شک ہو تو ایسا شخص با وضو ہوگا، جب تک کہ اسے حدث کا یقین نہ ہو، اور جس شخص کو حدث کا یقین ہو اور وضو میں شک ہو تو وہ بے وضو ہوگا جب تک کہ وضو کا یقین نہ ہو۔

(۲۷) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْمُتَعَاقِدِينَ إِذَا صَرَّحَا بِجَهَةِ الصَّحَّةِ صَحَّ الْعَقْدُ وَإِذَا صَرَّحَا بِجَهَةِ الْفُسَادِ فَسَدَ وَإِذَا أَبْهَمَا صُرِفَ إِلَى الصَّحَّةِ﴾

ترجمہ:

اصل یہ ہے کہ جب متعاقدین کسی عقد میں جہتِ صحت کی صراحت کر دیں، تو عقد صحیح ہوگا، اور جب جہتِ فساد کی صراحت کر دیں، تو عقد فاسد ہوگا، اور جب اس میں ابہام رکھیں، تو عقد کو صحت کی طرف پھیرا جائے گا۔

مثال:

کسی آدمی نے چاندی کا ننگن (جس کا وزن دس درہم کے بقدر ہو) اور ایک کپڑا (جس کی قیمت دس درہم ہو) دونوں کو بیس درہم میں فروخت کیا، اس شرط پر کہ دس درہم ایک مہینہ تک کے لئے ادھار ہوں گے۔ اب اگر متعاقدین (بائع و مشتری) اس بات کی صراحت کر دیں کہ دس درہم جو ادھار ہیں، وہ کپڑے کا ثمن (قیمت) ہیں، اور دوسرے نقد دس درہم ننگن کا ثمن ہیں، تو بیع درست ہوگی، کیوں کہ ننگن کی بیع نقد دس درہم کے عوض ہوئی، پس ربوا کا تحقق نہیں ہوگا۔

اور اگر متعاقبین نے اس بات کی صراحت کر دی کہ ادھار دس درہم کنگن کی قیمت ہیں، تو بیع فاسد ہوگی، کیوں کہ یہاں ربوا کا تحقق ہوگا۔

اور اگر متعاقبین نے ثمن کو مبہم رکھا، کوئی صراحت نہیں کی کہ کون سے دس کس کی قیمت ہیں؟ تو نقد کو کنگن کی اور ادھار کو کپڑے کی قیمت قرار دے کر بیع کو بھتِ صحت پر محمول کر کے صحیح مانا جائے گا۔

(۲۸) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ الْمَرْءَ يُعَامَلُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ كَمَا أَقْرَبَ بِهِ وَلَا يُصَدَّقُ عَلَى إِبْطَالِ حَقِّ الْغَيْرِ وَلَا بِالْإِزَامِ الْغَيْرِ حَقًّا﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ آدمی کے اپنے ذاتی حق میں وہی معاملہ کیا جائے گا، جس کا اس نے اقرار کیا، اور ابطالِ حق غیر والزام حق علی الغیر میں اس کی تصدیق نہیں کی جائے گی۔

مثال (جزء اول): مجهولۃ النسب باندی (جس کا نسب معروف نہ ہو) اقرار کرے کہ وہ فلاں کی باندی ہے، اور فلاں اس کی تصدیق بھی کرے، تو وہ اس کی باندی ہو جائے گی۔

جزء ثانی: وہ باندی کسی کے نکاح میں ہو، تو اس کا نکاح باطل نہیں ہوگا۔

جزء ثالث: اگر شوہر ایک مرتبہ باندی کا مہر ادا کر چکا، تو وہ مقررہ کے لئے ضامن نہیں ہوگا۔

(۲۹) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ مَنْ التَّزَمَ شَيْئًا وَلَهُ شَرْطٌ لِنُفُوذِهِ فَإِنَّ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ لِنُفُوذِ الْآخَرِ يَكُونُ فِي الْحُكْمِ سَابِقًا وَالثَّانِي لَا حَقًّا وَالسَّابِقُ يُلْزَمُ لِلصَّحَّةِ وَالْجَوَازِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ جو شخص اپنے اوپر کسی ایسی چیز کا التزام کرے، جس کے نافذ ہونے کے لئے کوئی شرط ہو، تو وہ شئی جو دوسری شئی کے نافذ ہونے کے لئے شرط ہے، حکم میں سابق (مقدم) ہوگی، اور شئی ثانی لاحق (مؤخر) ہوگی اور شئی سابق صحت حکم اور جواز کے لئے لازم ہوگی۔

مثال: اگر کوئی شخص نماز کا التزام کرے، تو اُس کے لیے طہارت لازم ہوگی، کیوں کہ طہارت نماز کی شرط ہے، اور شرط مشروط پر سابق ہوتی ہے، اور مشروط لاحق۔

(۳۰) ﴿الْأَصْلُ أَنَّ مَنْ سَاعَدَهُ الظَّاهِرُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَالْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ يَدَّعِي

خِلَافِ الظَّاهِرِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ ظاہر جس کا مساعد (مددگار) ہو، اس کا قول معتبر ہوتا ہے اور مدعی خلاف ظاہر پر بینہ لازم ہوتا ہے۔

مثال: زید عمرو پر دین (قرض) اور ضمان کا دعویٰ کرے اور عمرو منکر ہو، تو عمرو ہی کا قول معتبر ہوگا اور زید پر بینہ (دو گواہوں کا پیش کرنا) لازم ہوگا۔ اگر زید بینہ پیش کر دے، تو پھر اس صورت میں اسی کا قول معتبر ہوگا۔

(۳۱) ﴿لَا أَصْلَ أَنَّ الْمَوْجُودَ فِي حَالَةِ التَّوَقُّفِ كَالْمَوْجُودِ فِي أَصْلِهِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ موجود بحالت توقف، ایسا ہی ہے جیسے موجود فی الاصل۔

مثال: کسی شخص نے بیع موقوف کی، پھر بیع کے بعد بیع سے کچھ زوائد حاصل ہوئے، مثلاً بیع بھینس تھی تو دودھ اور بچہ حاصل ہوا، اب اصل مالک نے اس بیع موقوف کی اجازت دی، تو بیع میں بھینس کے ساتھ اس کے زوائد یعنی دودھ و بچہ دونوں داخل ہوں گے، اگرچہ بوقت بیع یہ دونوں چیزیں موجود نہیں تھیں۔

(۳۲) ﴿لَا أَصْلَ أَنَّ النَّصَّ يَحْتَاجُ إِلَى التَّعْلِيلِ بِحُكْمٍ غَيْرِهِ لَا بِحُكْمِ نَفْسِهِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ نص اپنے ماسوا میں اثبات حکم کے لئے محتاج تعلیل ہوتی ہے، نہ کہ اس میں موجود حکم کے اثبات کے لئے۔

مثال: اشیاء ستہ یعنی گیہوں، جو، نمک، کھجور، سونا اور چاندی میں تحقق ربا کا حکم، آپ صلی اللہ

علیہ وسلم کے فرمان: ”الحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والملح بالملح، والتمر بالتمر، والذهب بالذهب، والفضة بالفضة، مثلاً بمثل، یدا بیدا، فمن زاد أو استزاد

فقد ربا“ سے ثابت ہے۔

البتہ دیگر اشیاء میں ربوا کا تحقق ہوگا یا نہیں، اس کے لئے نص محتاج تعلیل ہے، چنانچہ تحقق ربوا کے لئے احناف نے قدر و جنس کو علت قرار دیکر تمام مکیلات و موزونات میں ربوا کو ثابت کیا کہ جب وزنی یا کیلی شی اپنے ہم جنس کے عوض فروخت ہو اور اس میں برابر برابر کا لحاظ نہ رکھا گیا ہو، بلکہ کمی بیشی سے کام لیا گیا ہو تو ربوا کا تحقق ہوگا، اور اس طرح کی بیع شرعاً حرام ہوگی۔

(۳۳) ﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ الْآيَةِ عَلَى الْعُمُومِ وَآخِرُهَا عَلَى الْخُصُوصِ كَعَكْسِهِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ جائز ہے کہ اول آیت عموم پر، اور آخر آیت خصوص پر محمول ہو، جیسا کہ اس کے برعکس بھی جائز ہے، یعنی آخر آیت عموم اور اول آیت خصوص پر محمول ہو۔

مثال: فرمان باری تعالیٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ ”اور کسی مومن کی شان نہیں کہ وہ کسی مومن کو قتل کرے لیکن غلطی سے اور جو شخص کسی مومن کو غلطی سے قتل کر دے تو اس پر ایک مسلمان غلام کا یا لونڈی کا آزاد کرنا ہے اور خون بہا ہے جسے اس کے خاندان والوں کے حوالہ کر دیا جائے“۔ (سورہ نساء: ۹۲)

پھر آخر آیت میں اس شخص کے بارے میں جو دار الحرب میں مسلمان ہوا، اور اس نے دار الاسلام کی طرف ہجرت نہیں کی یہ فرمایا گیا: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ ”اور اگر وہ ایسی قوم سے ہو جو تمہاری مخالف ہے اور وہ شخص خود مومن ہے تو ایک مسلمان غلام یا لونڈی کا آزاد کرنا“۔ (سورہ نساء: ۹۲)

یہاں ﴿وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ کا ذکر نہیں ہے، لہذا اول آیت عموم اور آخر آیت خصوص پر دال ہوگی، یعنی عموماً ہر مسلمان کو غلطی سے قتل کرنے کی صورت میں کفارہ قتل، یعنی مسلمان غلام یا باندی کا آزاد کرنا، اور دیت یعنی سواونٹ یا ایک ہزار دینار یا دس ہزار درہم دونوں واجب ہوں گے، اور جو شخص دار الحرب میں مسلمان ہوا اور اس نے دار الاسلام کی طرف ہجرت نہیں کی، اگر وہ خطا قتل کیا جائے تو صرف کفارہ قتل ہی واجب ہوگا، دیت واجب نہیں ہوگی۔

اسی طرح فرمان باری تعالیٰ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ ”سودونوں کو اس امر میں کوئی گناہ نہیں کہ دونوں باہم ایک خاص طور پر صلح کر لیں اور صلح بہتر ہے۔“

(سورہ نساء: ۱۲۸)

آیت کا مفہوم یہ ہے کہ اگر کسی عورت کو قرآن کے ذریعے اپنے شوہر سے بددماغی، کج ادائی یا بے پرواہی اور بے رخی کا غالب احتمال ہو، تو ایسی حالت میں دونوں کو اس امر میں کوئی گناہ نہیں کہ دونوں باہم ایک خاص طور پر صلح کر لیں، یعنی اگر عورت ایسے شوہر کے پاس رہنا چاہے جو اس کے پورے حقوق نہیں ادا کرنا چاہتا، تاکہ اس سے چھٹکارا حاصل کرے، تو عورت کے لیے جائز ہے کہ اپنے کچھ حقوق، مثلاً نان و نفقہ معاف کر دے، تاکہ شوہر اسے نہ چھوڑے، اور شوہر کے لئے بھی جائز ہے کہ وہ اس معافی کو قبول کرے۔

فرمان باری تعالیٰ: ﴿الصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ ”صلح بہتر ہے۔“ یہاں صلح سے مراد عام صلح ہے۔

یہاں اول آیت خصوص، اور آخر آیت عموم پر محمول ہے۔

(۳۴) ﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الدَّعَاوِي مَقْصُودُ الْخَصْمَيْنِ فِي الْمُنَازَعَةِ دُونَ الظَّاهِرِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ بصورتِ منازعہ (جھگڑا) دعاوی میں فریقین کا مقصود معتبر ہوتا ہے، نہ کہ ظاہر۔

مثال:

جب امین سے صاحبِ امانت اپنی امانت کا مطالبہ کرے اور امین جواباً کہے: ”رَدَدْتُ“ (میں نے امانت واپس کر دی)، اب صاحبِ امانت کہے: آپ نے واپس نہیں کی، تو امین ہی کا قول معتبر ہوگا، باوجودیکہ وہ مدعی ظاہر ہے (جو اس کے قول ”رَدَدْتُ“ سے ثابت ہو رہا ہے)۔ امین کا قول اس لئے معتبر ہے کہ مقصود من المنازعہ امین پر وجوب ضمان ہے، جب کہ وہ ضمان کا منکر ہے، لہذا اسی کا قول معتبر ہوگا۔

(۳۵) ﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ عِلَّةِ الْحُكْمِ وَحِكْمَتِهِ فَإِنَّ عِلَّتَهُ مُوجِبَةٌ وَحِكْمَتَهُ غَيْرُ مُوجِبَةٍ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ علتِ حکم اور اس کی حکمت کے مابین فرق کیا جائے گا، کیوں کہ علتِ حکم، مثبت حکم ہوتی ہے اور حکمتِ حکم، مثبت حکم نہیں ہوتی۔

مثال: سفر علتِ قصر ہے، کہ چار رکعتوں والی نماز دو رکعتوں میں تبدیل ہو جاتی ہے، اور مشقت و تکلیف کو دور کر کے راحت رسانی، حکمِ قصر کی حکمت ہے، حکمِ قصر نفسِ سفر سے ثابت ہوگا، خواہ مسافر کو مشقت لاحق ہو یا نہ ہو، نیز انعدامِ حکمت، انعدامِ حکم کو مستلزم نہیں ہوتا، جبکہ انعدامِ علت، انعدامِ حکم کو مستلزم ہوتا ہے۔

نوٹ: علامہ اشرف علی تھانویؒ نے اس قاعدہ کو بڑے جامع انداز میں بیان فرمایا ہے کہ مدار حکم علت ہے، نہ کہ حکمت، ہمیں حکم پر عمل پیرا ہونے کا حکم ہے، نہ کہ طلب حکمت کا، یہی بندگی و عبادت ہے اور یہی اطاعت و فرماں برداری ہے۔

(۳۶) ﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْعِلْمِ إِذَا ثَبَتَ ظَاهِرًا وَبَيْنَهُ إِذَا ثَبَتَ يَقِينًا﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ علم ثابت بالظاہر اور علم ثابت بالیقین دونوں کے درمیان فرق کیا جائے گا۔

مثال اول: جس شی کا علم یقینی ہو، اس کے مطابق عمل و اعتقاد دونوں واجب ہوتے ہیں؛ اور جوشی ظاہراً ثابت ہو، اس کے مطابق عمل تو واجب ہوتا ہے، مگر اعتقاد واجب نہیں ہوتا؛ جیسے صلوٰتِ خمسہ کا ثبوت دلیل یقینی سے ہے، لہذا عمل و اعتقاد دونوں واجب ہیں، اور وتر کا ثبوت دلیل ظاہر سے ہے، اس لئے عمل تو واجب ہے، لیکن اعتقاد واجب نہیں۔

فائدہ: یہاں ”واجب“ بمعنی فرض ہے۔

مثال ثانی: کانوں کا راس میں سے ہونا ظاہراً معلوم ہے، ان دونوں کے مسح کو فرض مسح کے قائم مقام قرار دینا درست نہیں؛ کیوں کہ مسحِ راس علم یقینی سے ثابت ہے۔ ﴿وَامْسَحُوا بَرءً وَسُكْمًا﴾۔

(المائدة: ۶)

مثال ثالث: حطیم کعبہ کا بیت اللہ میں داخل ہونا ظاہراً معلوم ہے، لہذا نماز میں بیت اللہ کی طرف پشت کر کے، اس کی طرف رخ کرنا جائز نہ ہوگا، کیوں کہ توجہ الی البیت کی فرضیت یقیناً ثابت ہے:

﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾۔ (البقرة: ۱۵۰)

(۳۷) ﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْفَسَادِ إِذَا دَخَلَ فِي أَصْلِ الْعَقْدِ وَبَيْنَهُ إِذَا دَخَلَ فِي عُلُقَةٍ مِنْ عِلَاقِهِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ جب وجہ فساد اصل عقد میں داخل ہو، اور جب وجہ فساد متعلقات عقد میں سے کسی متعلق میں داخل ہو، تو دونوں کے درمیان فرق کیا جائے گا۔

مثال: جب بائع کسی عقد کو ایک ہزار درہم اور ایک رطل شراب کے عوض فروخت کر دے، تو ظاہر ہے کہ بیع فاسد ہوگی، اصل ثمن میں غیر ثمن یعنی ایک رطل خمر کے داخل ہونے کی وجہ سے، اگر متعاقدين اصل ثمن سے رطل خمر کو خارج کر دیں تب بھی جواز بیع ثابت نہ ہوگا، کیوں کہ یہاں فساد، اصل عقد یعنی ثمن میں داخل ہے، اور اگر بائع کسی غلام کو ادھار ہزار درہم کے عوض بیچ دے، کہ ثمن فصل کٹنے پر ادا کی جائے گی، تو مدت اداء ثمن میں جہالت کی وجہ سے یہ بیع فاسد ہوگی، ہاں! اگر متعاقدين فصل کی کٹائی کا وقت آنے سے پہلے اس مدت اداء ثمن کی جہالت کو دور کر دیں، تو بیع کا جواز ثابت ہوگا۔ کیوں کہ یہاں فساد متعلق عقد میں تھا۔

(۳۸) ﴿الْأَصْلُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ﴾

ترجمہ: اصل یہ ہے کہ اخبار فی الاصل اور اخبار فی الفرع دونوں کے درمیان فرق کیا جائے گا۔

مثال: ایک خاتون خبر دے کہ زوجین کے مابین رشتہ رضاعت ثابت ہے، تو محض اس کی خبر سے زوجین کے درمیان تفریق نہیں کی جائے گی (یہ اخبار فی الاصل ہے)، بخلاف اس صورت کے کہ کوئی خاتون اس بات کی خبر دے کہ فلاں کو اس کے شوہر نے طلاق دی، یا اس سے خلع کر لیا، تو اس صورت میں عورت کی خبر معتبر ہو کر زوجین کے مابین تفریق ہوگی (یہ اخبار فی الفرع ہے)۔

000000000

found.

القواعد الفقهية

قاعدہ (۱): ﴿الْإِبْرَاءُ عَنِ الثَّمَنِ لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيقَ﴾**ترجمہ:** قیمت سے بری کرنا، تعلیق (امرتدود) کا محتمل نہیں ہوتا ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۵۲، رقم القاعدة: ۲، شرح السیر الکبیر: ۱۲۴/۳، باب قسمة الغنائم التي يقع فيها الخطأ)

مثال ۱:

کسی کشتی میں بائع (سامان بیچنے والا) موجود ہو اور لوگوں نے اس سے سامان خریدا، بعدہ کشتی میں بوجھ کے زیادہ ہونے کی وجہ سے وزن کم کرنے کی ضرورت لاحق ہوئی، جس کی وجہ سے بائع نے لوگوں میں یہ اعلان کیا کہ جو شخص میرے پاس سے خریدے ہوئے سامان کو دریا میں پھینک دے گا، میں اسے ثمن (قیمت) سے بری کر دوں گا (یہاں ابراء ثمن کو سامان کے پھینکنے پر معلق کیا گیا) جب کہ ابراء ثمن تعلیق کا احتمال نہیں رکھتا ہے؛ لہذا سامان خریدنے والے سامان کو پھینکیں یا نہ پھینکیں، قیمت سے بری ہوں گے۔

مثال ۲:

دائن نے مدیون سے یوں کہا کہ میں تمہیں نصف دین سے بری کرتا ہوں اس شرط پر کہ دوسرا نصف دین آئندہ کل ادا کر دینا، تو اب ایسی صورت میں نصف دین سے برأت فی الحال واقع ہو جائے گی، خواہ وہ آئندہ کل نصف آخر ادا کرے یا نہ کرے، کیوں کہ قاعدہ فقہیہ ہے کہ ثمن سے بری کر دینا تعلیق کا احتمال نہیں رکھتا، اور مثال مذکور میں دائن نے نصف دین کی برأت کو، نصف آخر کی آئندہ کل ادائیگی پر معلق کیا، جب کہ برأت تعلیق کا احتمال نہیں رکھتی۔ (درر الحکام: ۷۰/۴)

قاعدہ (۲): ﴿الْإِثْبَاتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّفْيِ إِنْ كَانَ بِالْأَصْلِ﴾**ترجمہ:** اثبات نفی پر مقدم ہوتا ہے، اگر نفی اصل سے متعلق ہو۔

(قواعد الفقہ: ص ۵۳، رقم القاعدة: ۳، جمہورۃ القواعد الفقہیہ: ۶۰۲/۲، رقم القاعدة: ۲۹)

مثال ۱:

شہادت میں شہادت اثبات، مقدم ہے شہادت نفی پر۔

مثال ۲:

نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: ”لَا يَنْكَحُ الْمُحْرَمَ وَلَا يُنْكَحُ“۔ کہ محرم شخص نہ نکاح کرے اور اور نہ نکاح کرائے، اس روایت سے نکاح فی حالة الاحرام کی نفی معلوم ہو رہی ہے،

جب کہ خود آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے حالتِ احرام میں حضرت میمونہؓ سے نکاح فرمایا تھا، آپ کے اس فعل سے نکاح فی حالة الاحرام کا اثبات ہو رہا ہے، لہذا اثبات کو نفی پر مقدم کیا جائے گا، یعنی حالتِ احرام میں نکاح کرنا درست ہوگا، کیوں کہ قاعدہ ہے: ”الإثبات مقدم علی النفی الخ“۔ (ہدایہ: ۳۱۰/۲)

فائدہ: عند الاحناف محرم و محرمہ کے لیے بحالتِ احرام نکاح جائز ہے، برخلاف امام شافعی کے، کہ ان کے نزدیک جائز نہیں ہے، احناف کی دلیل حضرت ابن عباسؓ کی یہ روایت: ”تزوج رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم میمونہ و هو محرم“۔ ہے، جب کہ حضرت امام شافعیؒ کی دلیل حضرت عثمان ابن عفانؓ کی یہ روایت: ”لا ینکح المحرم ولا ینکح ولا یخطب“۔ ہے۔

اب ان دو روایتوں میں تعارض ہوا، ایک روایت بحالتِ احرام جواز نکاح کو ثابت کر رہی ہے، اور دوسری روایت عدمِ جواز کو، اور یہاں احرام اصل ہے اور نفی کا تعلق اصل سے ہے، لہذا اثبات نفی پر مقدم ہوگا، کیوں کہ قاعدہ ہے: الإثبات مقدم علی النفی الخ۔ (ہدایہ: ۳۱۰/۲)

مثال ۲: مرد عورت سے یوں کہے کہ: جب تمہیں نکاح کی خبر پہنچی تو تم خاموش رہی، اور عورت کہے: نہیں بلکہ میں نے رد کیا، تو یہاں اصل سکوت ہے، اور عورت اصل کی نفی کر رہی ہے، لہذا مرد کا قول معتبر ہوگا۔ (ہدایہ: ۲۹۵/۲)

مثال ۴: وضو کے بعد اعضاء وضو کو تولیہ سے صاف کرنے میں کوئی مضائقہ نہیں ہے، اور ایک قول کے مطابق مکروہ ہے، قائلین کراہت کے نزدیک کسی نقلِ صحیح کے نہ ہونے کی وجہ سے عدمِ کراہت ہی مقدم ہوگی۔

جواز التنشیف بالمندیل عندنا لا بأس ، وقیل یکرہ ، وفي بعض ما قاله نظر ، لأن المثبت مقدم علی النافی ، وماء الوضوء یوزن سواء نشف أو لم ینشف ولا معنی للکراہة إذا ثبت فعله صلی اللہ علیہ وسلم ولو مرة ، وعدم تسبیح ماء الوضوء إذا نشف یحتاج إلى نقل صحیح .

(الكلام الجلیل فیما یعلق بالمندیل : ص ۶ ، رسالہ نمبر : ۶ ، مجموعة رسائل اللکنوی : ۵ ، إدارة القرآن کراتشی)

قاعدہ (۳): ﴿الْإِجَازَةُ إِنَّمَا تَصِحُّ ثُمَّ تَسْتَنْدُ إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ﴾**ترجمہ:** اجازت صحیح ہوتی ہے، پھر وقت عقد کی طرف منسوب ہوتی ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۵۳، رقم القاعدة: ۴)

مثال ۱: محل عقد کا فی الحال قابل عقد ہونا شرط ہے، تاکہ بحالت اجازت اس میں حکم عقد ثابت ہو سکے اور وہ وقت وجود عقد کی طرف منسوب ہو؛ پس اگر محل عقد ناپید ہو تو عقد نافذ ہی نہیں ہوگا، کیوں کہ اجازت، وجود میں معتبر ہوتی ہے، معدوم میں نہیں۔**مثال ۲:** اگر صغیر عاقل، وکیل اور ماذون ہو تو اس کا تصرف صحیح ہے، اور اگر غیر ماذون ہے تو اس کا تصرف صحیح نہ ہوگا، اور اس کی وکالت و تصرف اذن ولی پر موقوف ہوگا۔اسی طرح اگر صغیر عاقل غیر ماذون، بنفس نفیس بیع یا اجارہ کا معاملہ کرے، تو یہ ولی کی اجازت پر موقوف ہوگا، اور ولی اجازت دے تو یہ عقد، انعقاد عقد کے وقت سے درست ہوگا، کیوں کہ قاعدہ ہے: **الْإِجَازَةُ إِنَّمَا تَصِحُّ الْخ.** (الدر المختار مع الشامی: ۲۴۲/۸)**مثال ۳:** ایک شخص نے کسی کا موبائل غصب کیا پھر اس مغضوب موبائل کو دوسرے کے ہاتھ فروخت کر دیا، اور مشتری نے وہ موبائل اپنے کسی دوست کو ہبہ کر دیا، اگر اصل مالک بیع کی اجازت دے، تو یہ ہبہ شیخین کے نزدیک استحساناً درست ہوگا، کیوں کہ اصل مالک کی اجازت وقت عقد کی طرف منسوب ہوگی، اور بوقت ہبہ یہ موبائل واہب کی ملک ہونے کی وجہ سے ہبہ درست ہوگا۔ (ہدایہ: ۳/۳)**قاعدہ (۴): ﴿الْإِجَازَةُ إِنَّمَا تَلْحَقُ الْمَوْقُوفَ لَا الْبَاطِلَ﴾****ترجمہ:** اجازت، موقوف ہی کو لاحق ہوتی ہے، نہ کہ باطل کو۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۰۹/۵، باب ما یختلف فیہ أهل الحرب وأهل الذمة من الشهادات والوصایا، قواعد

الفقه: ص ۵۳، رقم القاعدة: ۵)

مثال جزء اول: کسی حربی کے لئے مسلم نے وصیت کی، پھر موصی کی موت سے پہلے یا موصی کی موت کے بعد موصی لہ (جس کے لئے وصیت کی گئی) نے اسلام قبول کیا تو وصیت باطل ہوگی،

کیوں کہ یومِ وصیت میں موصیٰ لہ کی حالت کا اعتبار ہوگا اور اس کی حالت، عدم استحقاقِ وصیت میں حکماً مردہ کی حالت ہے، کیوں کہ کافر کے لئے مسلم کی وصیت درست نہیں، لہذا وصیت باطل ہوگی اور حربی کے اسلام قبول کرنے سے وصیتِ باطلہ صحت میں تبدیل نہیں ہوگی؛ اگر موصیٰ کے ورثاء انفاذِ وصیت کی اجازت دیں، تب بھی وصیت صحیح نہیں ہوگی؛ کیوں کہ اجازت موقوف کو لاحق ہوتی ہے باطل کو نہیں۔

مثال جزء ثانی: کسی شخص نے کسی کو حکم دیا کہ میرے لئے پانچ سو روپے کا موبائل خریدو! مامور نے چھ سو روپے کا خرید لیا تو مامور کا یہ خریدنا اپنے لئے ہی ہوگا، آمر کے لئے نہیں۔

اگر آمر بعد میں اس کی اجازت دے، تب بھی یہ موبائل آمر کا نہیں ہوگا؛ کیوں کہ اجازت موقوف کو لاحق ہوتی ہے، جائز کو نہیں؛ اور مامور کا موبائل کو چھ سو روپے میں خریدنا جائز تو ہے، مگر آمر کی اجازت اس کو لاحق نہیں ہو سکتی۔

مثال جزء اول: فضولی نے کسی کی مملوکہ شے کو اس کی اذن و توکیل کے بغیر فروخت کر دیا، تو یہ بیع، بیع موقوف ہوگی، اور مالک کو اختیار ہوگا کہ وہ اس بیع کو نافذ یا فسخ کر دے۔ اجازت دینے کی صورت میں بیع نافذ ہو جائے گی۔ (ہدایہ: ۲/۳)

مثال جزء ثانی: لیکن اگر اصل مالک کی اجازت سے پہلے بیع ہلاک یا ضائع ہو جائے اور اس کے بعد اجازت کا تحقق ہو، تو یہ بیع صحیح نہ ہوگی، کیوں کہ بوقتِ اذن بیع کے موجود نہ ہونے کی صورت میں یہ اذن معدوم کی اذن ہوگی، جو باطل ہے۔ (ہدایہ: ۳/۵)

قاعدہ (۵): ﴿الْإِجَازَةُ لِلْآحِقَّةِ كَالْوَكَالَةِ السَّابِقَةِ﴾

ترجمہ: اجازتِ لاحقہ، وکالتِ سابقہ کی مانند ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۵۳، رقم القاعدة: ۶، جمہرة القواعد الفقہیة: ۲/۶۰۳، رقم المادة: ۳۳)

مثال ۱: فضولی نے کسی دوسرے کے مال کو بیچ دیا، پھر صاحبِ مال کو اس کی اطلاع دی اور صاحبِ مال نے اس کی اجازت دے دی تو یہ بیع جائز ہوگی، کیوں کہ اجازتِ لاحقہ، وکالتِ سابقہ کی مانند ہوتی ہے۔

مثال ۲: ایک شخص نے دوسرے کی بکری اس کی اجازت کے بغیر ہزار روپے میں فروخت کر دی، بعدہ اصل مالک نے اس بیع کی اجازت دیدی، تو یہ بیع درست ہوگی، اس لیے کہ اجازت لاحقہ وکالت سابقہ کی طرح ہوتی ہے۔ (فتاویٰ قاضیخان: ۲/۳۵۷)

قاعدہ (۶): ﴿الاجْتِهَادُ لَا يَنْقُضُ بِمِثْلِهِ وَلَا يُعَارِضُ النَّصَّ﴾
ترجمہ: اجتہاد، اجتہاد سے نہیں ٹوٹتا اور نہ نص کے معارض ہوتا ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۳۶۲، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۲۲۵/۱، جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۶۰۵، رقم القاعدة: ۴۳، درر الحکام شرح مجلة الأحكام: ۱/۳۴، المادة: ۱۶، شرح السير الكبير: ۱/۷۷، باب ما يجب من طاعة الوالي وما لا يجب، ترتيب اللآلي في سلك الأمالي: ص ۲۴۷، القواعد الفقهية: ص ۲۴۷، قواعد الفقه: ص ۵۴، رقم القاعدة: ۷، شرح القواعد: ص ۱۵۵، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۳۶۶)

مثال جزء اول: قاضی نے فاسق کو مردود الشہادۃ قرار دیا، فاسق نے توبہ کر لی اور دوبارہ شہادت دی، تب بھی اس کی شہادت قبول نہیں ہوگی؛ کیوں کہ اس کی شہادت کو قبول کرنا ”نقض اجتہاد بالاجتہاد“ کو متضمن ہے۔

مثال جزء ثانی: امیر وقت نے لوگوں کو کسی چیز کا حکم دیا، اب لوگوں میں اختلاف ہوا؛ بعض کہتے ہیں کہ جس شئی کا حکم دیا گیا، وہ معصیت ہے اور بعض اس کو معروف (بھلی بات) گردانتے ہیں تو لوگوں پر امیر کی اطاعت لازم ہے، کیوں کہ اطاعت امیر، منصوص (جس پر نص وارد ہو) اور اختلاف، ناشی من الاجتہاد (اجتہاد سے پیدا ہونے والا) ہے؛ لہذا اجتہاد، نص کا معارض نہیں بن سکتا۔

قاعدہ (۷): ﴿الْأَجْرُ وَالضَّمَانُ لَا يَجْتَمِعَانِ﴾
ترجمہ: مزدوری اور تاوان دونوں ایک ساتھ جمع نہیں ہو سکتے۔

(رد المحتار مع الدر المختار: ۳۷۷/۶، الفتاویٰ البزازیة علی هامش الهندية: ۵/۵۰، ترتيب اللآلي في سلك الأمالي: ص ۲۵۲، القواعد الفقهية: ص ۸۹، ۳۱۳، قواعد الفقه: ص ۵۴، رقم القاعدة: ۸، شرح القواعد: ص ۱۵۵، جمهرة القواعد الفقهية: رقم القاعدة: ۴۵، درر الحکام شرح مجلة الأحكام: ۱/۸۹، رقم

مثال ۱: اگر مزدور نے کوئی ایسا کام کیا، جو اس پر لازم نہیں تھا تو وہ اجرت کا حق دار ہوگا۔ لیکن اگر اس فعل زائد سے اصل عمارت ہی منہدم ہو جائے تو اس پر تاوان لازم ہوگا، اور اجرت نہیں ملے گی؛ کیوں کہ تاوان اور اجرت دونوں ایک ساتھ جمع نہیں ہوا کرتے۔

مثال ۲: اگر کسی دیہاتی شخص نے کوئی گاڑی کرایہ پر لی، تاکہ اس پر گیہوں لاد کر شہر لے جائے، پھر گیہوں لاد کر شہر لے گیا اور واپسی میں اس گاڑی پر چاول وغیرہ لاد کر لایا، اور راستے میں گاڑی کو کوئی نقصان پہنچایا وہ ضائع ہوگئی، تو شخص مستاجر پر اس کا ضمان لازم ہوگا، نہ کہ اجرت۔ (مجمع الضمانات: ۱۰۰/۱)

قاعدہ (۸): ﴿الْأَجَلُ لَا يَحُلُّ قَبْلَ وَقْتِهِ﴾

ترجمہ: شیء مؤجل (جس کی ادائیگی کے لیے کوئی وقت مقرر ہو) اس وقت مقرر سے پہلے اس کا مطالبہ درست نہیں۔ (الأشياء لابن نجيم: ص ۳۰۸، قواعد الفقه: ص ۵۴، رقم القاعدة: ۹)

مثال: آپ نے کسی کو کوئی قرض دیا اور وصولی کے لئے ایک وقت مقرر کر دیا تو اب وقت مقرر سے پہلے آپ کے لیے مطالبہ کا حق حاصل نہیں ہوگا۔ ہاں! اگر مدیون کا انتقال ہو جائے تو وقت مقررہ سے پہلے یعنی اس کی موت کے بعد اس کے ورثاء سے اپنا قرض طلب کر سکتا ہے۔

قاعدہ (۹): ﴿إِذَا بَطَلَ الْأَصْلُ يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ﴾

ترجمہ: جب اصل باطل ہو تو بدل کی طرف رجوع کیا جاتا ہے۔

(درر الحکام شرح مجلة الأحكام: ۵۴/۱، رقم المادة: ۵۲، ترتيب الآلآی فی سلك الأمالی: ص ۲۷۵، قواعد الفقه: ص ۵۶، رقم القاعدة: ۱۶، شرح القواعد: ص ۲۸۷، جمهرة القواعد الفقهية: رقم القاعدة: ۱۰۵، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۱۸)

مثال: جب غاصب کے لئے مغضوب کا واپس کرنا مستعذر ہو، بایں طور کے وہ ہلاک ہو گیا یا غاصب کے مال میں اس طرح مل گیا کہ اس کی تمیز ناممکن ہوگئی یا مغضوب کا نفع اعظم ہی فوت ہو گیا تو اب مغضوب کا بدل واپس کیا جائے گا۔

قاعدہ (۱۰): ﴿إِذَا بَطَلَ الشَّيْءُ بَطَلَ مَا فِي ضَمْنِهِ﴾**ترجمہ:** جب شیء باطل ہوگی تو وہ چیز بھی باطل ہوگی، جو اس کے ضمن میں ثابت ہے۔

(درر الحکام شرح مجلۃ الأحکام: ۵۴/۱، رقم المادۃ؛ ۵۲، ترتیب اللآلی: ص ۲۶۷، قواعد الفقہ: ص ۵۶، رقم القاعدة: ۱۷، شرح القواعد: ص ۲۷۳، جمہرۃ القواعد الفقہیۃ: رقم القاعدة: ۱۳۷، الأشباه لابن نجیم: ص ۳۳۸، رد المحتار مع الدر المختار: ۲۱۰/۶)

مثال ۱: اگر کسی کے لئے عقد فاسد کے ضمن میں کوئی اقرار کیا تو یہ اقرار بھی فاسد ہوگا، کیوں کہ جب عقد فاسد ہے تو اقرار ضمنی بھی فاسد ہوگا۔

مثال ۲: ایک شخص نے اپنا عمل (روزینہ) وقف میں بیچا تو یہ بیع وظیفہ صحیح نہیں ہے، اور نہ ہی اس بیع وظیفہ سے اس کا حق فی الوظیفہ ساقط ہوگا، کیوں کہ بیع روزینہ باطل ہے اور قاعدہ ہے: **إِذَا بَطَلَ الشَّيْءُ بَطَلَ مَا فِي ضَمْنِهِ** . (الأشباه: ص ۲۱۳، قدیمی)

مثال ۳: کسی شخص نے جامع مسجد کو اس کے جمیع اوقاف کے ساتھ خرید کر کسی اور جہت وقف پر وقف کیا، اور اپنے اس وقف میں کچھ شرطیں بھی لگا دی، تو اس کا یہ وقف کرنا اور شرط لگانا دونوں درست نہیں ہے، کیوں کہ جب اس موقوفہ جامع مسجد اور اس کے اوقاف کا خریدنا ہی صحیح نہیں، تو وقف اور اشتراط جو ضمنی چیزیں ہیں وہ بھی باطل ہوں گی۔ (الأشباه: ص ۲۱۳)

مثال ۴: اگر کوئی شخص دوسرے سے کہے کہ میں نے اپنی ذات تمہیں ایک ہزار کے عوض فروخت کی، تو یہ بیع باطل ہے، پھر اس دوسرے شخص نے اس کو قتل کر دیا، تو اس قاتل پر قصاص لازم ہوگا، اور ورثاء اس ایک ہزار کے مالک نہیں ہوں گے۔ (ترتیب اللآلی فی سلک الأمالی: ۲۶۸/۱)

قاعدہ (۱۱): ﴿إِذَا تَعَارَضَ الْمَانِعُ وَالْمُقْتَضَى يُقَدَّمُ الْمَانِعُ﴾**ترجمہ:** جب مانع اور مقتضی میں تعارض ہو تو مانع مقدم ہوگا۔

(الأشباه والنظائر لابن نجیم: ص ۳۹۵، ترتیب اللآلی: ص ۲۷۷، قواعد الفقہ: ص ۵۶، رقم القاعدة: ۱۸، شرح القواعد: ص ۲۴۳، جمہرۃ القواعد الفقہیۃ: رقم القاعدة: ۱۴۹، درر الحکام شرح مجلۃ الأحکام: ۵۲/۱، رقم المادة: ۴۶، القواعد الکلیۃ والضوابط الفقہیۃ: ص ۱۸۳)

مثال: جب تک شی مرہون، مرہن کے قبضہ میں ہے، راہن اسے فروخت نہیں کر سکتا۔

راہن: گروی رکھنے والا۔

مرہن: جس کے پاس شی گروی رکھی گئی۔

مرہون: جس شی کو گروی رکھا گیا۔

فائدہ: شی مرہون پر راہن ہی کی ملکیت ہوتی ہے، جو اس بات کا تقاضہ کرتی ہے کہ وہ اسے بیچ

سکتا ہے؛ کیوں کہ مالک کو حق تصرف حاصل ہوتا ہے؛ مگر چوں کہ شی مرہون پر مرہن کا قبضہ ہے، جو بیع کے لئے مانع ہے؛ لہذا مانع، مقتضی پر مقدم ہوگا اور راہن کے لئے اپنی شی مرہون کو بیچنا جائز نہیں ہوگا۔

قاعدہ (۱۲): ﴿إِذَا تَعَارَضَ مَفْسَدَتَانِ رُوعِيَ أَعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بِإِرْتِكَابِ

أَخْفَهُمَا﴾

ترجمہ: جب دو خرابیوں میں تعارض ہو تو اہم ضرر کا ارتکاب کر کے اعظم ضرر کی رعایت کی جائے گی۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۳۰۹، ترتيب اللآلي: ص ۲۸۷، القواعد الفقهية: ۳۵۰، قواعد الفقه: ص ۵۶،

شرح القواعد الفقهية: ص ۲۰۱، جملہ القواعد، رقم المادة: ۱۵۶، درر الحکام: ۴۱/۱، رقم المادة: ۲۸)

مثال ۱: کسی آدمی کو ایسا زخم ہو کہ اگر سجدہ کرے گا تو زخم رے گا اور اگر سجدہ نہیں کرے گا تو نہیں

رے گا، ایسا شخص بیٹھ کر اشارہ سے رکوع اور سجدہ کے ساتھ نماز پڑھے؛ کیوں کہ بے وضو نماز پڑھنے کی بنسبت ترک سجدہ، اہم ضرر ہے۔

(ترتيب اللآلي في سلك الأمالي: ۲۸۸/۱، تبیین الحقائق: ۲۵۹/۱، غمز عيون البصائر: ۲۸۷/۱)

مثال ۲: اگر کوئی بوڑھا شخص کھڑے ہو کر قرأت پر قادر نہیں ہے، اور بیٹھ کر قرأت پر قادر ہے، تو

وہ بیٹھ کر نماز پڑھے گا، کیوں کہ نفل میں بحالت اختیار بیٹھ کر نماز پڑھنا جائز ہے، جب کہ ترک قرأت کسی

بھی حال میں جائز نہیں ہے۔ (تبیین الحقائق: ۲۵۹/۱، باب شروط الصلاة، بیروت)

مثال ۳: اگر کسی شخص کے پاس ستر چھپانے کے لیے کپڑا نہ ہو، تو وہ بیٹھ کر اشارے سے رکوع وسجود کے ساتھ نماز پڑھے گا، اور یہ کھڑے ہو کر رکوع اور سجدے سے افضل ہے، اس لیے کہ ستر قیام سے آگے ہے، کیا آپ نہیں دیکھتے کہ نفل میں بحالت اختیار قیام تو ساقط ہو جاتا ہے، ستر نہیں۔

(تبیین الحقائق: ۱/۲۶۰)

فائدہ: کیفیت تَعُدُّیہ ہوگی کہ قبلہ کی طرف پیر پھیلا کر بیٹھے، تاکہ زیادہ ستر پوشی ہو سکے۔

(تبیین)

مثال ۴: بچہ بطنِ مادر میں زندہ ہے، بغیر اسقاط کے حیاتِ ام بچانا ناممکن ہے، تو اب اسقاط کی اجازت ہوگی، کیوں کہ ماں کی موت ضررِ اعظم ہے اور بچہ کی موت ضررِ اخف ہے، نیز وجودِ ام مشاہد ومعاین ہے اور وجودِ ولد مظنون وموہوم ہے، لہذا ضررِ اخف واہون کا ارتکاب کر کے اسقاطِ حمل کر دیا جائے گا۔ (بدائع الصنائع: ۶/۵۱۸، رد المحتار: ۱/۶۶۱، أحسن الفتاوی: ۸/۳۳۹، حلال وحرام: ص ۳۰۸)

نوٹ: یہ مثال قاعدہ نمبر: ۳۴۴ پر بھی صادق آتی ہے۔ (رحمانی)

مثال ۵: اگر کوئی عورت کھڑے ہو کر نماز پڑھتی ہے تو اس کے ستر کا اتنا حصہ کھل جاتا ہے، جو جوازِ صلوٰۃ کے لیے مانع ہے، اور اگر بیٹھ کر پڑھتی ہے تو ستر کا کوئی حصہ نہیں کھلتا، تو یہ عورت بیٹھ کر نماز پڑھے گی، کیوں کہ ترکِ قیام ضررِ اہون واخف ہے اور بحالتِ قیام کشفِ عورت ضررِ اعظم ہے، لہذا اہون کا ارتکاب کیا جائے گا۔ (الأشباه: ۱/۳۲۰، تبیین الحقائق: ۱/۲۵۹، ۲۶۰)

مثال ۶: کسی جگہ کافروں اور مسلمانوں کے درمیان لڑائی جاری ہو، اور کافر مسلمانوں کو بطور ڈھال کے آگے کر دیں، تو ان مسلمانوں کا قتل جائز ہوگا، کیوں کہ مملکتِ اسلامیہ کا اہل اسلام کے ہاتھ سے نکل جانا چند مسلمانوں کی موت کی بنسبت ضررِ اکبر واعظم ہے۔ (حلال وحرام: ص ۳۰۸)

قاعدہ (۱۳): ﴿إِذَا تَعَدَّرَ أَعْمَالُ الْكَلَامِ يُهْمَلُ﴾

ترجمہ: جب کلام کو کارآمد بنانا مستعذر ہو تو وہ مہمل ہوتا ہے۔

(القواعد الكلية: ۲۸۷، قواعد الفقه: ۵۹، القواعد الفقهية: ۳۵۵، درر الحکام شرح مجلة الأحکام: ۱/۶۰،

المادة: ۶۲، شرح المجلة لسليم رستم باز: ۴۴)

مثال: کوئی شخص اپنے سے بڑی عمر یا معروف النسب شخص کے متعلق اپنا بیٹا ہونے کا دعویٰ کرے، تو اس کے دعوے کو مہمل قرار دیا جائے گا، کیوں کہ کلام کو مفید و کارآمد بنانا معتذر ہے۔

مثال: اسی طرح کوئی شخص ایک لڑکا اور ایک لڑکی چھوڑ کر مر جائے، اور لڑکا اپنی بہن کے لیے نصف میراث کا دعویٰ کرے، تو شرعاً کلام کا مفید ہونا معتذر ہونے کی بنا پر، اس کا دعویٰ قابل اعتبار نہیں ہوگا۔ (دررالحکام: ۱/۶۱)

قاعدہ (۱۴): ﴿إِذَا تَعَذَّرَتِ الْحَقِيقَةُ يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ﴾

ترجمہ: جب حقیقت معتذر ہو تو مجاز کی طرف رجوع کیا جاتا ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۴۳۷، القواعد الفقهية: ص ۴۲۳، قواعد الفقه: ص ۵۶، شرح القواعد: ص ۳۱۷، جمهرة القواعد: رقم القاعدة: ۱۶۲، دررالحکام: ۶۰/۱، رقم المادة: ۶۱، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۸۵)

مثال: اگر کسی آدمی نے فلاں کے بیٹوں کے لئے کسی چیز کی وصیت کی اور اس فلاں کے بیٹے نہ ہوں، بلکہ پوتے ہوں تو اس موصی کا کلام مجاز اُپوتوں پر محمول ہوگا اور وہ (پوتے) وصیت کردہ شے کے حق دار ہوں گے۔

قاعدہ (۱۵): ﴿إِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ وَالْعِبَارَةُ تُعْتَبَرُ الْإِشَارَةُ﴾

ترجمہ: جب قول اور اشارہ دونوں جمع ہوں تو اشارہ معتبر ہوگا۔

(ہدایہ: ۲/۳۳۱، قواعد الفقه: ص ۵۵، رقم القاعدة: ۱۲، جمهرة القواعد: رقم القاعدة: ۲۵۵)

مثال ۱: کسی آدمی نے کسی عورت سے کہا، میں نے تجھ سے سرکہ کے اس مٹکے کے عوض نکاح کیا، جب اس مٹکے کو دیکھا گیا تو وہ شراب کا مٹکا تھا تو شوہر پر مہر مثل واجب ہوگا، کیوں کہ یہاں اشارہ معتبر ہے اور شراب کا مٹکا مشار الیہ ہے، جو مہر نہیں بن سکتا، لہذا مہر مثل واجب ہوگا۔

مثال ۲: ایک شخص نے کسی عورت سے غلام کے عوض نکاح کیا، اور بوقت عقد اس غلام کی طرف اشارہ کیا کہ اس غلام کے عوض تجھ سے نکاح کرتا ہوں، لیکن وہ آزاد نکلا، تو اب ایسی صورت میں مہر مثل

لازم آئے گا، کیوں کہ آزاد مال نہیں ہے، لہذا اس کے عوض نکاح بھی درست نہیں، گویا یہ ایسا ہوا کہ اس نے مہر مقرر ہی نہیں کیا، اور عدم تسمیہ بالمہر کی صورت میں مہر مثل لازم ہوتا ہے۔

وإن تزوجها على هذا العبد فإذا هو حر يجب مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد

رحمهما الله ، وقال أبو يوسف: تجب القيمة . (ہدایہ: ۲/ ۳۳۱)

فائدہ: مہر مثل سے مراد، باپ کی قوم کی عورتوں میں سے بوقت عقد جو عورت اوصاف (عمر، جمال، مال، بلدیت، عصریت، عقلیت، دیانت، بکارت، ثیوبت، عفت، علم وادب، کمال خلق اور عدم ولد) میں اس عورت کے برابر ہو، اس کا مہر، مہر مثل کہلائے گا۔

(غایۃ الأوطار: ۵۹/۲، کتاب النکاح، باب المہر)

نوٹ: مہر مثل وہاں واجب ہوتا ہے جہاں نکاح صحیح ہو اور مہر کا تسمیہ نہ ہو، یا تسمیہ مجہول ہو، یا اس چیز کا تسمیہ ہو جو شرعاً حلال نہیں ہے، اور نکاح فاسد میں بعد وطی کے مہر مثل ہے، اور وطی بالشبہ میں جو مہر لازم آتا ہے تو اس سے مراد مہر مثل مذکور نہیں بلکہ وہاں مہر مثل سے مراد ”عقر“ ہے، عقر اس کو کہتے ہیں کہ اگر زنا حلال ہوتا تو اس عورت کی کیا اجرت ہوتی، اسی قدر وطی بالشبہ میں دینا لازم ہوگا۔

(غایۃ الأوطار: ۵۹/۲، کتاب النکاح، باب المہر)

قاعدہ (۱۶): ﴿إِذَا اجْتَمَعَ أَمْرَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَخْتَلِفْ

مَقْصُودُهُمَا دَخَلَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ غَالِبًا﴾

ترجمہ: جب ایک ہی جنس کے دو امر جمع ہوں اور دونوں کا مقصود بھی مختلف نہ ہو تو ایک، دوسرے میں غالباً داخل ہوگا۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۴۳۰، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۲۸۱/۱، القواعد الفقهية: ص ۱۵۲،

قواعد الفقه: ص ۵۴، رقم القاعدة: ۱۱، جمهرة القواعد: رقم القاعدة: ۱۰۶)

مثال: جب حدث (بے وضو ہونا)، جنابت اور حیض بیک وقت جمع ہوں تو ایک ہی غسل سب

کے لئے کافی ہوگا۔

قاعدہ (۱۷): ﴿إِذَا اجْتَمَعَ الْحَقَّانِ قَدَّمَ الْعَبْدُ﴾

ترجمہ: جب دو حق جمع ہوں (حق اللہ اور حق العبد) تو حق العبد مقدم ہوگا۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۴۳۰، قواعد الفقه: ص ۵۵، رقم القاعدة: ۱۳)

مثال:

باندی کا شوہر مر گیا تو اس پر حرد یعنی سوگ کرنا واجب ہے؛ مگر اس کے لئے گھر سے باہر نکلنا ممنوع نہیں ہوگا؛ کیوں کہ گھر سے نہ نکلنا، اللہ کا حق ہے اور مولیٰ کے کام کاج کے لیے گھر سے نکلنا، مولیٰ کا حق ہے، اگر وہ نہ نکلے تو مولیٰ کی خدمت نہیں کر سکے گی۔ اس لیے یہاں بندے کے حق کو مقدم کرتے ہوئے، اس کے لیے نکلنا جائز قرار دیا گیا، کیوں کہ بندہ محتاج ہے اور اللہ بے نیاز۔

قاعدہ (۱۸): ﴿إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ أَوْ الْمُحَرَّمُ وَالْمُبِيحُ غَلَبَ

الْحَرَامُ وَالْمُحَرَّمُ﴾

ترجمہ: جب حلال و حرام یا محرّم و مباح کا اجتماع ہو تو حرام اور محرّم غالب ہوگا۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۳۷۳، الأشباه للسيوطي: ۱/۲۳۷، ترتيب اللآلي: ص ۲۹۰، القواعد الفقهية: ص ۱۳۸، ۱۴۱، ۲۱۰، قواعد الفقه: ص ۵۵، رقم القاعدة: ۱۴، جمهرة القواعد الفقهية: رقم القاعدة: ۱۰۳، ۱۲۷۲، شرح السير الكبير: ۲/۳، باب من الأمان الذي يشك فيه)

مثال ۱:

حضرت عثمان غنی رضی اللہ عنہ سے پوچھا گیا کہ دو بہنوں کو بطور ملک یمین (باندی بنا کر) جمع کرنا کیسا ہے؟ آپ نے فرمایا: جمع بین الأختین (دو بہنوں کو ایک ساتھ جمع کرنا) بملک الیمین کو قرآن کریم کی ایک آیت نے حلال قرار دیا ہے (۱) اور دوسری نے حرام (۲)، تو ہمارے لئے تحریم ہی پسندیدہ ہے۔

(۱) قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾. (سورة النساء: ۲۴)

(۲) قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾. (سورة النساء: ۲۳)

مثال ۲:

حدیث پاک: ”لک من الحائض ما فوق الإزار“ سے حرمت استمتاع ما بین السرة والركبة کا ثبوت ہو رہا ہے، اور حدیث پاک: ”اصنعوا كل شيء إلا النكاح“ سے وطی کے

سواء ہر حصہ بدن سے استمتاع کی حلت معلوم ہو رہی ہے، اور قاعدہ فقہیہ ہے کہ جب حرام و حلال کا اجتماع ہو تو حرام کو غلبہ دیا جاتا ہے، لہذا احتیاطاً محرم کو غلبہ دیا جائے گا۔ (غمز عیون البصائر: ۱/۳۳۷)

قاعدہ (۱۹): ﴿إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمُتَسَبِّبُ يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَى الْمُبَاشِرِ﴾

ترجمہ: جب مباشر اور متسبب کا اجتماع ہو تو حکم مباشر کی طرف منسوب ہوگا۔

(الأشياء النظائر: ص ۵۰۲، ترتیب اللآلی: ص ۲۸۲، القواعد الفقہیہ: ص ۱۴۴، ۳۳۸، قواعد الفقہ: ص ۱۵، رقم القاعدة: ۱۵، شرح القواعد: ص ۴۴، جمہرۃ القواعد: ۲/۶۰۴، رقم القاعدة: ۱۵۴، درر الحکام: ۱/۹۱، رقم المادة: ۹۰، القواعد الكلية والضوابط الفقہیہ: ص ۳۱۷)

فائدہ: براہ راست فعل کے کرنے والے کو مباشر اور سبب بننے والے کو متسبب کہا جاتا ہے۔

مثال ۱: زید نے چور کو کسی کے مال کا پتہ بتا دیا کہ وہ فلاں مقام پر ہے اور چور نے اسے وہاں سے چرا لیا، تو چور ضامن ہوگا؛ کیوں کہ وہ مباشر ہے، زید ضامن نہیں ہوگا، اس لئے کہ وہ متسبب ہے۔

مثال ۲: دو شخص راستے سے جا رہے ہوں، اور ایک دوسرے کو ڈھکیل دے، جس کی وجہ سے وہ گر پڑا، یا ایک نے دوسرے کو راستے پر پکڑ کر رکھا اور کوئی گاڑی آگئی، جس نے شخص مذکور کو پکچل دیا اور وہ مر گیا، تو اب ڈرائیور پر بقدر نقصان ضمان لازم ہوگا، اور ڈھکیلنے یا راستے پر پکڑ کر رکھنے والے شخص کو تعزیری کی جائے گی، یا پھر قید میں ڈالا جائے گا حتیٰ کہ وہ بھی مر جائے، کیوں کہ ڈرائیور مباشر ہے اور ڈھکیلنے یا روکنے والا شخص متسبب ہے۔ (فقہ النوازل: ۳/۴۶۸، وثیقہ رقم ۳۳۲)

قاعدہ (۲۰): ﴿إِذَا زَالَ الْمَانِعُ عَادَ الْمَمْنُوعُ﴾

ترجمہ: جب مانع زائل ہو تو ممنوع لوٹ آتا ہے۔

(درر الحکام: ۱/۳۹، رقم المادة: ۲۴، ترتیب اللآلی: ص ۲۸۰، القواعد الفقہیہ: ۳۵۲، قواعد الفقہ: ص ۷۵، رقم المادة: ۲۲، شرح القواعد: ص ۱۹۱، القواعد الكلية والضوابط الفقہیہ: ص ۲۲۳)

مثال ۱: اگر کسی کا نابالغ ہونا اس کے قبول اداء شہادت کے لئے مانع تھا، تو بالغ ہونے کے بعد اس کی شہادت قبول ہوگی۔

مثال ۲: ایک شخص رمضان شریف میں اس قدر بیمار ہوا کہ اس کی جان کو خطرہ لاحق ہو گیا، تو جب تک وہ اس مرض سے شفا یاب نہیں ہو جاتا اس کے لیے افطار کی اجازت ہوگی، لیکن جیسے ہی وہ صحت یاب ہو جائے تو اس کو رمضان کے روزے رکھنے ہوں گے، کیوں کہ مرض اداء صوم کے لیے مانع تھا، جب وہ زائل ہو گیا تو ممنوع یعنی اداء صوم عود کر آئے گا۔ (القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۲۳)

مثال ۳: اگر کسی شخص نے کوئی چیز خریدی اور اس میں کوئی عیب حادث حاصل ہوا، اس کے بعد وہ عیب قدیم (جو بائع کے پاس پیدا ہوا تھا) پر بھی مطلع ہوا، تو اس کے لیے بیع کو واپس کرنا درست نہیں ہے، بلکہ وہ بائع سے صرف نقصان قیمت واپس لے گا، البتہ جب یہ عیب حادث ختم ہو جائے اور مشتری بائع کو نقصان ثمن لوٹا دے، تو اسے عیب قدیم کے سبب رد بیع کا حق حاصل ہوگا۔

إذا اشترى شخص شيئاً وبعد حصول عيب حادث في ذلك الشيء اطلع على عيب قديم فيه فحينئذ لا يجوز للمشتري رد المبيع بل له الرجوع على البائع بنقصان الثمن أي فرق الثمن فقط ، فإذا زال ذلك العيب الحادث المانع من رد المبيع فللمشتري بعد أن يعيد للبائع نقصان الثمن رد المبيع بالعيب القديم.

(درر الحکام: ۳۹/۱، المادة: ۲۴)

فائدہ: عدم بلوغ مانع ہے اور قبول اداء شہادت ممنوع ہے۔

قاعدہ (۲۱): ﴿إِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ سَقَطَ الْفَرْعُ﴾

ترجمہ: جب اصل ساقط ہو تو فرع بھی ساقط ہوگی۔

(درر الحکام: ۵۳/۱، رقم المادة: ۵۰، ترتيب الآلاتي في سلك الأمالي: ص ۱۷۶، ۱، جمهرة القواعد الفقهية:

۲/۱۸، رقم القاعدة: ۱۳۳، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۳۰۷)

مثال: اصیل بری ہو تو کفیل بھی بری ہوتا ہے، لیکن اس کے برعکس نہیں ہو سکتا کہ کفیل بری ہو تو اصیل بھی بری ہو جائے۔ ہاں یہ بات ہے کہ کبھی کبھی فرع ثابت ہوتی ہے، اصل کے ثابت ہونے بغیر بھی؛ مثلاً کوئی شخص یوں کہے کہ زید کے عمرو کے اوپر ہزار درہم ہیں اور میں عمرو کا ضامن ہوں، عمرو نے

اپنے اوپر زید کے ہزار درہم ہونے کا انکار کیا تو کفیل پر ہزار درہم لازم ہوں گے؛ نہ کہ اصیل پر۔ (مثال مذکور میں عمرو، اصیل ہے اور قائل، کفیل و فرع ہے)

لو أبرأ الدائن المدين من الدين فكما أنه يبرأ المدين يبرأ منه الكفيل أيضا لأن المدين في الدين أصل والكفيل فرع، فبسقوطه عن الأصل يسقط عن الفرع طبعاً .

(درر الحکام: ۱/۵۳، ۵۴، المادة: ۵۰)

مثال ۲: ایک شخص نے کسی کو اپنا وکیل بنایا، پھر مؤکل کا انتقال ہو گیا، یا وہ پاگل ہو گیا، تو یہ وکیل اپنی وکالت سے معزول ہو جائے گا، اس لیے کہ وکیل کے تمام تصرفات مؤکل کی طرف لوٹتے ہیں، اور تصرف وکیل، تصرف مؤکل کی فرع ہے، جب مؤکل کا تصرف ساقط ہو گیا تو وکیل کا تصرف بھی ساقط ہو جائے گا۔ (القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۳۰۷)

قاعدہ (۲۲): ﴿إِذَا فَاتَ الشَّرْطُ فَاتَ الْمَشْرُوطُ﴾

ترجمہ: شرط کے فوت ہونے پر مشروط فوت ہو جاتا ہے۔ (جمہرہ: ۲/۲۲۳، رقم: ۱۷۸)

مثال: اگر کوئی شخص بلا وضو نماز پڑھ لے، یا کوئی شخص بدون گواہ کے نکاح کر لے، تو نماز اور نکاح دونوں صحیح نہیں ہوں گے۔ (شامی: ۲/۲۶، باب شروط الصلاة، ۴/۷۳، کتاب النکاح)

قاعدہ (۲۳): ﴿إِذَا قُضِيَ بِشَيْءٍ مُخَالَفٍ لِلْإِجْمَاعِ لَا يُنْفَذُ﴾

ترجمہ: جب کسی ایسے قول کے مطابق فیصلہ کیا جائے، جو اجماع کے مخالف ہو تو وہ فیصلہ نافذ نہیں کیا جائے گا۔ (قواعد الفقہ: ص ۵۷، رقم القاعدة: ۲۴)

مثال: ہر وہ فیصلہ جو ائمہ اربعہ مجتہدین کے مذہب کے مخالف ہو وہ مخالف اجماع ہوگا اور اسے نافذ نہیں کیا جائے گا۔

قاعدہ (۲۴): ﴿اِسْتِحْقَاقُ الْأُجْرَةِ بِعَمَلٍ لَا بِمُجَرَّدِ قَوْلٍ﴾

ترجمہ: استحقاق اجرت عمل سے ثابت ہوگا، نہ کہ قول محض سے۔

(قواعد الفقہ: ص ۵۷، رقم القاعدة: ۲۵)

مثال: اگر کوئی شخص راستہ بھول جائے اور کسی سے یوں کہے: اگر آپ مجھے میری منزل کا راستہ بتا دو گے تو میں آپ کو ایک ہزار روپیہ دوں گا، اب وہ شخص محض راستہ کے اوصاف بتلا کر اس کی رہنمائی کر دے تو ہزار روپے کا مستحق نہیں ہوگا، جب تک کہ خود ساتھ جا کر رہنمائی نہ کر دے، کیوں کہ استحقاقِ اجرت عمل سے ثابت ہوتا ہے، نہ کہ محض قول سے۔

قاعدہ (۲۵): ﴿اِسْتِعْمَالُ النَّاسِ حُجَّةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا﴾

ترجمہ: لوگوں کا استعمال دلیل ہے، اس پر عمل کرنا واجب ہے۔

(درر الحکام: ۴۶/۱، رقم المادة: ۳۷، قواعد الفقه: ص ۵۷، رقم القاعدة: ۲۶، القواعد الفقهية: ص ۵۶، شرح القواعد: ص ۲۲۳)

مثال: دلالتِ استعمال سے حقیقت متروک ہوتی ہے، مثلاً کسی آدمی نے قسم کھائی کہ وہ سر نہیں کھائے گا تو اس کی یہ قسم تمام سروں پر محمول نہیں ہوگی، بلکہ سر سے وہی سر مراد ہوگا جو لوگوں کے مابین متعارف ہے، یعنی گائے، بکری، دنبہ وغیرہ کا سر؛ چنانچہ اس قسم کے بعد گائے، بکری، دنبہ وغیرہ کا سر کھائے گا تو حاث ہوگا؛ دیگر سروں کو کھانے سے حاث نہیں ہوگا۔

دلالتِ استعمال کی طرح دلالتِ عرف سے بھی حقیقت متروک ہوتی ہے، بعض علماء کے نزدیک دلالتِ استعمال اور دلالتِ عرف دونوں مترادف ہیں اور بعض نے دونوں کے درمیان فرق کیا ہے کہ دلالتِ استعمال سے مراد، لفظ کا شرعاً اپنے معنی موضوع لہ سے معنی مجازی کی طرف منتقل ہونا اور اسی میں غالب الاستعمال ہونا ہے، اور دلالتِ عرف سے مراد، لفظ کا عرفاً اپنے معنی موضوع لہ سے معنی مجازی کی طرف منتقل ہونا ہے۔

قاعدہ (۲۶): ﴿اِلْسِلَامٌ يَّعْلُو وَلَا يُّعْلٰى﴾

ترجمہ: اسلام غالب ہوتا ہے، مغلوب نہیں۔

(شرح السیر الکبیر: ۹۳/۱، باب دواء الجراحة، قواعد الفقه: ص ۵۸، رقم القاعدة: ۲۷)

مثال: میاں بیوی دونوں کافر تھے، کسی ایک نے اسلام قبول کیا تو ان کا بچہ مسلمان کے تابع ہو کر مسلمان شمار ہوگا؛ کافر کے تابع ہو کر کافر شمار نہیں ہوگا۔

اسی طرح کافر کی شہادت مسلمان کے خلاف ناقابل قبول ہوگی، کیوں کہ شہادت میں بھی ایک قسم کا غلبہ (تنفیذ القول علی الغیر) پایا جاتا ہے۔

قاعدہ (۲۷): ﴿الْإِشَارَاتُ الْمَعْهُودَةُ لِأَخْرَسٍ كَعِبَارَةِ النَّاطِقِ﴾

ترجمہ: گونگے کے معروف و مشہور اشارے بولنے والے کے قول کے مانند ہیں۔

(درر الحکام: ۱/ ۷۰، المادة: ۷۰، قواعد الفقہ: ص ۵۸، رقم القاعدہ: ۲۸، شرح القواعد: ص ۳۵۱، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۵۶، الهدایہ: ۲/ ۳۵۹)

مثال ۱: ہر بالغ، عاقل شوہر کی طلاق واقع ہوگی، خواہ وہ غلام ہو یا منکرہ (مجبور کردہ) ہازل (مذاق کرنے والا) ہو یا سکران (نشہ میں مست)، اسی طرح گونگے کی طلاق اشارہ معہودہ سے واقع ہوگی، کیوں کہ گونگے کا اشارہ معہودہ استحساناً ناطق کی عبارت کی مانند ہے۔

(الدر المختار مع الشامی: ۳/ ۲۱، الهدایہ: ۲/ ۳۵۹)

قاعدہ (۲۸): ﴿الْإِشَارَةُ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ إِذَا صَارَتْ مَعْهُودَةً مَعْلُومَةً﴾

ترجمہ: اشارہ اسی وقت معتبر ہوتا ہے جب کہ معلوم و متعین ہو۔

(جمہورۃ: ۲/ ۶۳۶، رقم: ۲۵۳، بیع التعاطی، درر الحکام: ۱/ ۷۰، المادة: ۷۰، الهدایہ: ۲/ ۵۴۷، مسائل شتی)

مثال ۱: گونگے کا اشارے کے ساتھ بیع و شراء کرنا، اسی طرح اس کا نکاح کرنا، طلاق دینا اور دیگر تمام تصرفات صحیح ہیں، بشرطیکہ ان تمام امور میں اس کا اشارہ معہود و معلوم ہو۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۱/ ۴۰۰)

مثال ۲: اگر گونگے کے سامنے وصیت پڑھی جائے اور اس سے کہا جائے: کیا تو اس پر گواہ ہے؟

اور وہ سر سے اشارہ کر دے یا لکھ دے، تو اس کا اشارہ اور کتابت قابل تسلیم ہوگی۔

(الهدایہ: ۳/ ۵۴۷، مسائل شتی)

فائدہ: گو نگے کا اپنے سر سے لمبائی میں اشارہ کرنا یہ اقرار کا اشارہ ہوتا ہے۔

(درر الحکام: ۷۶/۱)

قاعدہ (۲۹): ﴿الْأَصْلُ فِي الْأَبْضَاعِ التَّحْرِيمُ﴾

ترجمہ: أبضاع میں اصل تحریم (حرام ہونا) ہے۔ (الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۲۵۵،

الأشباه للسيوطي: ۱/۱۳۳، القواعد الفقهية: ص ۱۱۴، قواعد الفقه: ص ۵۹، رقم القاعدة: ۳۲)

مثال: جب کسی عورت میں حلت و حرمت کا تقابل ہو تو حرمت غالب ہوتی ہے، یہی وجہ ہے

کہ فروج (شرمگاہوں) میں تحریم جائز نہیں ہے۔ (الأشباه: ص ۸۸)

فائدہ: أبضاع، بضع کی جمع ہے، اور بضع عورت کی شرم گاہ کو کہا جاتا ہے۔

قاعدہ (۳۰): ﴿الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ﴾

ترجمہ: چیزوں میں اصل اباحت (مباح ہونا) ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۲۵۲، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/۱۲۱، القواعد الفقهية: ص ۱۰۷، قواعد

الفقه: ص ۵۹، القاعدة: ۳۳) (رد المحتار: ۱/۱۰۵، مطلب المختار أن الأصل في الأشياء الإباحة)

مثال ۱: جن چیزوں کی اباحت اور حرمت پر شریعت کا وارد ہونا ممکن ہو، وروڈ شرع سے پہلے وہ

مباح ہی ہوں گی؛ کیوں کہ اصل یہی ہے؛ اسی بناء پر جمہور حنفیہ اور شافعیہ اس بات کے قائل ہیں، کہ جس شخص کو شرع نہ پہنچی ہو، اس کے لئے جائز ہے کہ جو چاہے کھائے؛ البتہ وروڈ شرع کے بعد بیان شریعت کے مطابق، شئی حرام یا مباح ہوگی۔

مثال ۲: اگر کوئی مسلم شخص ماء متغیر پائے، اور یہ احتمال ہو کہ پانی نجاست کے گر جانے کی وجہ

سے متغیر ہوا، یا زیادہ ٹھہرنے کی وجہ سے، تو اس پانی سے وضو اور غسل دونوں جائز ہیں، اس لیے کہ اشیاء میں اصل اباحت ہے۔

لو وجد المسلم ماء متغيرا، واحتمل أن يكون تغيره بنجاسة أو بطول مكث،

فله التطهر به، لأن الأصل في المياه الطهارة لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

طهوراً﴾، ولا يزول اليقين بالشك. (الشك أحكامه وتطبيقاته في الفقه الإسلامي: ص ۸۸)

قاعدہ (۳۱): ﴿الْأَصْلُ إِصَافَةُ الْحَادِثِ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ﴾

ترجمہ: قاعدہ یہ ہے کہ حادث (نئی پیش آنے والی شے) اپنے قریب ترین وقت کی طرف منسوب ہوتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۲/۱۲۱، باب الوكالة في الفداء المأسور، ترتيب اللآلي: ص ۳۳۰، قواعد الفقہ: ص ۵۸،

القاعدة: ۲۹، شرح القواعد: ۱۲۵، درر الحکام: ۱/۲۸، المادة: ۱۱، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۱۵۵)

مثال ۱: کسی آدمی نے اپنے کپڑے پر نجاست لگی دیکھی، درانحالانکہ وہ اسی کپڑے کو پہن کر نماز پڑھ چکا ہے اور یہ معلوم نہیں کہ نجاست کب لگی، تو وہ آخری حدث (بے وضو ہونا) کے وقت سے نمازوں کا اعادہ کرے۔

مثال ۲: اگر کسی آدمی نے ظہر کی نماز کے بعد اپنے کپڑوں پر مٹی لگی دیکھی، تو اسے اقرب نوم کی طرف پھیرا جائے گا، اگر وہ ظہر سے پہلے سویا تھا تو سمجھا یہ جائے گا کہ وہ اسی وقت سے جنبی ہے، اور اس پر بعد از غسل نماز ظہر کا اعادہ واجب ہوگا۔ اور اگر ظہر سے پہلے نہیں سویا تھا تو اسے فجر سے پہلے کی نیند کی طرف منصرف کیا جائے گا، اور بعد از غسل اس پر فجر و ظہر دونوں نمازوں کا اعادہ واجب ہوگا۔

مثال ۳: متوفی عنہا زوجہا نے اس بات کا دعویٰ کیا کہ اس کو اس کے شوہر نے حالت مرض الموت میں طلاق دی، اور وہ اس کی وارث ہے، اور وراثہ یہ دعویٰ کریں کہ شوہر نے حالت صحت میں طلاق دی تھی، لہذا وہ وارث نہیں ہے، تو اس صورت میں زوجہ کا قول معتبر ہوگا، اور طلاق مرض الموت کی طرف منسوب ہو کر عورت مستحق ارث ہوگی۔ (القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۱۵۵)

فائدہ: غالب الہلاک حالت میں شوہر کا اپنی بیوی کو طلاق بائن یا تین طلاقیں دینا ”طلاق فار“ ہے۔

قاعدہ (۳۲): ﴿الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ﴾

ترجمہ: اصل آدمی کا بری الذمہ ہونا ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۲۳۱، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/۱۲۰، درر الحکام: ۱/۲۵، المادة: ۸،

القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۱۴۶، ترتيب اللآلي: ص ۳۱۸، القواعد الفقهية: ص ۲۱، ۳۱۸، قواعد

الفقہ: ص ۵۸، القاعدة: ۳۰، شرح القواعد: ص ۱۰۵)

مثال ۱: زید، عمرو کے ذمہ اپنے ہزار درہم قرض ہونے کا دعویٰ کرے اور عمرو اس کا منکر ہو اور زید کے پاس اپنے دعویٰ کو ثابت کرنے کے لئے دو گواہ موجود نہ ہوں، تو عمرو وہی کا قول معتبر ہوگا؛ کیوں کہ اصل آدمی کے ذمہ کا بری ہونا ہے، اور ذمہ کا مشغول ہونا خلاف اصل ہے، جب کہ خلاف اصل کو ثابت کرنے کے لئے بینہ ضروری ہے اور وہ زید کے پاس نہیں، اس لیے عمرو وہی کا قول معتبر ہوگا۔

مثال ۲: کسی شخص نے کسی پر زنا، قتل، یا چوری کی تہمت لگائی، تو شخص مُتَّہَم اس تہمت سے بری سمجھا جائے گا، تا آنکہ مُتَّہَم اپنی اس تہمت پر بینہ پیش کر دے، کیوں کہ اصل آدمی کا بری الذمہ ہونا ہے۔

(القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۱۲۷)

قاعدہ (۲۳): ﴿الْتَمَسْكَ بِالْأَصْلِ يَصْلُحُ حُجَّةً لِإِتْقَاءِ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ﴾

ترجمہ: اصل سے استدلال کرنا شکی کو اس کی حالت سابقہ پر باقی رکھنے کے لیے حجت ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۳۴/۵، باب الشروط فی الموادعة وغیرها، الأشباه والنظائر لابن نجیم: ص ۲۲۵، درر الحکام: ۲۳/۱، المادة: ۵، ترتیب اللآلی: ص ۳۱۵، القواعد الفقهية: ص ۲۹۵، ۳۱۸، قواعد الفقه: ص ۵۹، القاعدة: ۳۱، شرح القواعد: ص ۸۷، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۱۲۵)

مثال ۱: چیزوں میں اصل بقا (باقی رہنا) ہے اور عدم (نہیست و نابود ہونا) طاری ہے، اگر کسی آدمی نے آخر شب میں سحر کھائی اور طلوع صبح صادق میں اسے شک ہوا، تو اس کا روزہ درست ہے، کیوں کہ بقاء شب اصل ہے۔

مثال ۲: مستاجر (مالک) موجر (مزدور) کو اجرت ادا کرنے کا دعویٰ کرے، اور اس موجر اس کا منکر ہو، تو موجر کا قول یمین کے ساتھ معتبر ہوگا، کیوں کہ اجرت کا مستاجر کے ذمہ باقی رہنا اصل ہے، الا یہ کہ مستاجر دفع اجرت پر کوئی ثبوت پیش کر دے۔ (القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۱۲۵)

قاعدہ (۲۴): ﴿الْأَصْلُ فِي الشَّكِّ عَدَمُ الْفِعْلِ﴾

ترجمہ: شک میں اصل فعل کا نہ ہونا ہے۔

(الأشباه والنظائر للسيوطی: ۱/۲۳، الأشباه والنظائر: ۲۳۲/۱)

مثال: کسی شخص کو نماز یا وضو کے رکن کے متعلق یہ شک ہو، کہ اس نے اسے کیا یا نہیں؟ تو اس پر اس رکن کا اعادہ واجب ہوگا، کیوں کہ شک میں اصل فعل کا نہ ہونا ہے۔

(الأشباه والنظائر للسيوطی: ۱/۲۳۱)

قاعدہ (۳۵): ﴿الْأَصْلُ فِي الصِّفَاتِ الْعَارِضَةِ الْعَدَمُ﴾

ترجمہ: صفات عارضہ میں اصل عدم ہے۔

(درر الحکام: ۲۶/۱، المادة: ۹، ترتیب الالائی: ص ۳۲۲، قواعد الفقہ: ص ۵۹، القاعدۃ: ۳۴، شرح

القواعد: ص ۱۱۷، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۱۲۸)

مثال ۱: دو آدمیوں نے عقد مضاربہ کیا، پھر نفع کے حاصل ہونے یا نہ ہونے میں اختلاف پیدا ہوا، رب المال (جس کا سرمایہ ہے) کہتا ہے نفع ہوا ہے اور مضارب (جس کی محنت ہے) کہتا ہے کوئی نفع نہیں ہوا، اس صورت میں مضارب کا قول معتبر ہوگا، کیوں کہ ربح (نفع) صفت عارض ہے اور اس میں اصل عدم (نہ ہونا) ہے تو مضارب مدعی اصل ہے اور جو مدعی اصل ہوتا ہے وہ مدعی علیہ ہوا کرتا ہے اور مدعی علیہ کا قول ہی معتبر ہوتا ہے جب کہ مدعی کے پاس بینہ نہ ہو، ہاں اگر رب المال کے پاس (جو خلاف اصل کا دعویٰ کرنے کی وجہ سے مدعی ہے) بینہ یعنی دو گواہ موجود ہوں تو اس کا قول معتبر ہوگا۔

(الأشباه: ص ۸۳)

مثال ۲: بائع نے مشتری کو کوئی گاڑی فروخت کر کے اس کے حوالہ کر دی، پھر مشتری اس گاڑی میں کسی عیب کے پائے جانے کا دعویٰ کرے، جب کہ بائع سلامتی عیب کا مدعی ہو، تو بائع کا قول یمین کے ساتھ معتبر ہوگا، اس لیے کہ اس کا دعویٰ اصل (صفات عارضہ کا معدوم ہونا) کے موافق ہے، اور جو شخص موافق اصل و ظاہر کا دعویٰ کرے، اسی کا قول معتبر ہوتا ہے۔ لیکن اگر مشتری اپنے دعوے پر بینہ پیش کر دے تو اب اس کا قول معتبر ہوگا۔ (القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۱۲۹)

قاعدہ (۳۶): ﴿الْأَصْلُ فِي الْعُقُودِ الْمَالِيَةِ بِنَاءُهَا عَلَى التَّرَاضِي﴾

ترجمہ: عقود مالیہ میں اصل یہ ہے کہ وہ باہمی رضا مندی پر مبنی ہوتے ہیں۔

(جمہرۃ: ۲/۶۴۴، رقم: ۲۰۳)

مثال: تمام عقود مالیہ، مثلاً بیع و شراء اور اجارہ وغیرہ میں متعاقدين کی رضامندی شرط ہے، اگر کسی ایک فریق کی رضامندی نہ پائی جائے، تو عقد جائز نہیں ہوگا۔ (جمہرہ: ۱۹۴/۱)

قاعدہ (۳۷): ﴿الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةُ﴾

ترجمہ: کلام میں اصل حقیقت ہی ہوتی ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۲۶۱، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱۳۵، درر الحکام: ۳۰/۱، المادة: ۱۲،

القواعد الكلية: ص ۲۸۴، قواعد الفقه: ص ۵۹، القاعدة: ۳۵، شرح القواعد: ص ۱۳۳)

مثال: ﴿لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾۔ تم ان عورتوں سے نکاح نہ کرو، جن سے تمہارے آباء نے نکاح کیا۔ [سورة النساء: ۲۲]

لفظ نکاح کے معنی حقیقی، وطی ہے اور عقد نکاح، اس کے معنی مجازی ہے۔

آیت میں نکاح کو معنی حقیقی (وطی) پر محمول کر کے ”حلیلة الأب“ (باپ کی بیوی) اور ”مزنیة الأب“ (جس سے باپ نے زنا کیا) دونوں کی حرمت ثابت ہوگی، کیوں کہ موطوءة الاب ہونے میں دونوں برابر یک شریک ہیں۔

قاعدہ (۳۸): ﴿الْأَضْطِرَارُ لَا يُبْطِلُ حَقَّ الْغَيْرِ﴾

ترجمہ: اضطراری حالت، حق غیر کو باطل نہیں کرتی ہے۔

(درر الحکام: ۴۲/۱، المادة: ۳۳، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۷۷، ترتيب اللآلي: ۳۴۵، قواعد

الفقه: ص ۶۰، القاعدة: ۳۶، شرح القواعد: ص ۲۱۳)

مثال: بھوک کی وجہ سے کسی انسان کی جان جانے کا اندیشہ ہے، ایسی حالت میں شریعت نے اسے دوسرے کا کھانا کھانے کی اجازت تو دی ہے، مگر اس اضطراری حالت کے سبب ضمان طعام باطل نہیں ہوگا، کیوں کہ وہ حق غیر ہے۔

قاعدہ (۳۹): ﴿الْإِعَانَةُ عَلَى الْمَحْظُورِ مَحْظُورٌ﴾

ترجمہ: فعل ممنوع پر اعانت بھی ممنوع ہے۔ (جمہرہ: ۶۲۲/۲، رقم: ۳۰۳)

مثال: کسی شخص کو اپنے اثر و رسوخ اور کریڈٹ پر بینکوں یا اشخاص سے سودی قرض دلانا، یہ

سودی معاملہ کی اعانت ہے، جو ممنوع ہے۔ (فتاویٰ محمودیہ: ۲۴/۲۲۹، مکتبہ محمودیہ)

اسی طرح بیمہ اور انشورنس کمپنی میں بطور ایجنٹ ودلالی ملازمت اختیار کرنا اور لوگوں کو اس میں شمولیت کی دعوت دینا شرعاً ممنوع کام کی اعانت ہے، اور ممنوع کام کی اعانت بھی ممنوع ہے۔ (رحمانی)

قاعدہ (۴۰): ﴿الْأَعْتَابُ لِلْمَعْنَى فِي الْعُقُودِ لَا لِلْأَلْفَاظِ فَقَطُ﴾

ترجمہ: معاملات میں معانی معتبر ہوتے ہیں، نہ کہ صرف الفاظ۔

(الأشباه والنظائر لابن الملحق: ۱۸/۲، قواعد الفقه: ص ۶۰، ۳۷)

مثال: اگر کوئی آدمی یوں کہے کہ میں نے تجھے یہ چیز بیچ دی، اگر میں چاہوں یا میرا باپ

چاہے، اب اگر اس نے تین دن یا اس سے کم کی مدت ذکر کی تو یہ باعتبار معنی بیچ بالخیار ہوگی اور اگر تین دن یا اس سے کم کی مدت ذکر نہیں کی تو بیع باطل ہوگی، کیوں کہ اس کا قول ”بعثک إن شئت“ یا ”إن شاء أبي“ تعلق ہے اور بیع تعلق کا احتمال نہیں رکھتی۔ (الأشباه: ص ۲۹۱)

قاعدہ (۴۱): ﴿أَعْذِرْ مَنْ أُنْذِرَ﴾

ترجمہ: جس شخص کو ڈرایا گیا، اس کا عذر قابل قبول ہوگا۔

(شرح السیر الكبير: ۱۱۹/۱، ۲۰۸/۱، قواعد الفقه: ص ۶۰، القاعدة: ۳۹)

مثال: کسی آدمی نے ایسی چیز کا ارتکاب کیا، جس سے اس کو منع کیا گیا تھا اور اب وہ اس چیز

کے ارتکاب پر اپنا کوئی عذر ظاہر کرے، مثلاً یوں کہے کہ مجھے معلوم نہیں تھا کہ یہ ممنوع ہے تو امیر المسلمین کو چاہئے کہ اول بار اس کو سزا نہ دے، بلکہ اسے دوبارہ ارتکاب کرنے سے ڈرائے، اگر اس نے دوبارہ مخالفت کی تب اسے سزا دے۔ (سیر الكبير: ۱۱۹/۱)

قاعدہ (۴۲): ﴿إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ﴾

ترجمہ: کلام کو کارآمد بنانا اسے بے کار قرار دینے سے بہتر ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۴۳، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۲۸۶/۱، ترتيب اللآلي: ص ۳۴۸،

القواعد الفقهية: ص ۱۱۰، ۲۵۵، قواعد الفقه: ص ۶۰، القاعدة: ۳۸، شرح القواعد: ص ۳۱۵، جمهرة

القواعد، القاعدة: ۳۲۰، درر الحکام: ۵۹/۱، المادة: ۶۰، القواعد الكلية: ص ۲۶۹)

توضیح قاعدہ: جب تک کلام کو کسی بھی معنی پر خواہ حقیقت ہو یا مجاز، محمول کرنا ممکن ہو، اسے مہمل نہیں قرار دیا جائے گا، اگر حقیقت پر محمول کرنا ممکن ہو تو مجاز پر محمول کیا جائے گا اور اگر مجاز پر محمول کرنا بھی ناممکن ہو تو اب عدم امکان اعمال (کارآمد بنانا ناممکن ہونا) کی وجہ سے وہ مہمل ہوگا۔

مثال: کوئی آدمی اپنی اس بیوی کو جس کا نسب کسی دوسرے انسان سے معروف و مشہور ہے یہ کہے: ”ہذہ ابنتی“ یہ میری بیٹی ہے، اب یہاں کلام کو حقیقت پر محمول کرنا ممکن ہے، کیوں کہ اس کا نسب دوسرے سے معروف و مشہور ہے، نیز اس کے کلام کو مجاز پر محمول کرنا بھی ممکن نہیں، کیوں کہ مجاز اس وقت مراد ہو سکتا ہے، جب کہ حقیقت و مجاز کے درمیان کوئی مناسبت ہو اور یہاں ایسا نہیں ہے، کیوں کہ بیٹی ہونا نکاح کے منافی ہے اور جب نکاح کے منافی ہے تو طلاق کے بھی منافی ہوگا، اس لیے کہ نکاح اصل ہے اور طلاق اس کی فرع، جب معنی حقیقی و مجازی کے درمیان کوئی مناسبت نہیں تو مجاز مراد نہیں ہو سکتا، اس لیے کلام مہمل ہوگا۔

قاعدہ (۴۳): ﴿الْإِقْرَارُ إِخْبَارٌ لَا إِنْشَاءٌ فَلَا يَطِيبُ لِلْمَقْرَرِ لَهُ لَوْ كَانَ كَاذِبًا﴾

ترجمہ: اقرار اخبار ہے، انشاء نہیں، لہذا مقررہ (جس کے لئے اقرار کیا گیا) کے لئے اقرار کردہ شے حلال نہیں ہوگی، جب کہ مقرر جھوٹا ہو۔ (قواعد الفقه: ص ۶۰، القاعدة: ۴۰)

مثال: اگر مقرر جھوٹا ہو تو اس کے اقرار سے، اقرار کردہ شے میں مقررہ کی ملکیت ثابت نہ ہوگی، مثلاً کوئی آدمی جھوٹ موٹ یوں ہی کہے: فلاں کا کھجور کا درخت تھا اور میں نے اس کی کھجور کو ضائع کر دیا، تو اس جھوٹے اقرار سے مقررہ کے لئے ملکیت ثابت ہو کر، مقرر پر مقررہ کے لیے کوئی ضمان لازم نہیں ہوگا۔

قاعدہ (۴۴): ﴿الْإِقْرَارُ فِي حَقِّ الْمَقْرَرِ يُلْزِمُ كَقَضَاءِ الْقَاضِي﴾

ترجمہ: اقرار مقرر کے حق میں ایسا ہی لازم ہوتا ہے؛ جیسے قضاء قاضی لازم ہوتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۶/۵، باب الموادعة، ۶۵/۵، باب الموادعة، قواعد الفقه: ص ۶۱، القاعدة: ۴۱)

مثال: کسی آدمی نے دوسرے کے لئے کسی عین شے کا اقرار کیا، پھر وہ اس شے کا مالک ہوا تو اسے اس شے کو مقررہ کے حوالہ کرنے کا حکم دیا جائے گا۔

فائدہ: تصدیق بھی اقرار ہی کی مانند ہے، سوائے تصدیق فی الحدود کے۔

قاعدہ (۴۵): ﴿الْإِقْرَارُ بَعْدَ الْإِنْكَارِ صَحِيحٌ﴾**ترجمہ:** اقرار بعد از انکار معتبر ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۴/۵، باب الموادعة، قواعد الفقہ: ص ۶۱، القاعدة: ۴۲)

مثال:

کسی آدمی نے دعویٰ کیا کہ فلاں شخص میرا غلام ہے، اولاً اس فلاں شخص نے اس کے غلام ہونے کا انکار کیا، بعدہ اس کی تصدیق کی کہ ہاں میں اس کا غلام ہوں تو وہ مدعی کا غلام ہوگا، بشرطیکہ مجہول الحال ہو، یعنی معروف بالحریۃ نہ ہو۔

قاعدہ (۴۶): ﴿إِقْرَارُ الْمُقَرَّرِ إِنَّمَا يَثْبُتُ فِي حَقِّهِ خَاصَّةً﴾**ترجمہ:** مقرر کا اقرار خصوصاً اپنے حق میں تو ثابت ہو ہی جاتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۴/۵، باب الموادعة، قواعد الفقہ: ص ۶۱، القاعدة: ۴۳)

مثال ۱:

جب مسلمانوں نے مشرکین سے اس بات پر صلح کی کہ وہ ہر سال سونفر (افراد) مسلمانوں کو ادا کریں گے، پھر مشرکین سونفر مسلمانوں کے پاس لے آئے اور کہا کہ یہ آزاد ہیں، ہم ان پر غالب آئے، پھر کہا: نہیں ہم نے جھوٹ کہا تھا، یہ غلام ہی ہیں اور ان سولوگوں نے مشرکین کی اس بات کی تصدیق کی تو مسلمانوں کے لئے جائز ہوگا کہ وہ ان سولوگوں کو لے لیں، کیوں کہ انہوں نے اپنی رقیۃ (غلام ہونا) کا اقرار کیا اور آدمی کا اپنا اقرار اپنے حق میں خصوصاً ثابت ہو ہی جاتا ہے۔

مثال ۲:

کسی مجہول النسب شخص نے اپنے غلام کو آزاد کیا، پھر وہ اپنے بارے میں کسی اور کے غلام ہونے کا اقرار کرے، اور مقررہ اس کی تصدیق بھی کر دے، تو اس کا یہ اقرار اپنے حق میں تو صحیح ہے، مگر

(ابطالِ حق میں نہیں۔ (الدر المختار علی التنویر مع الشامی: ۲/۲۱۲، ۲۱۳)

قاعدہ (۴۷): ﴿إِقْرَارُ الْمُكْرَهِ بَاطِلٌ﴾**ترجمہ:** مجبور کردہ انسان کا اقرار باطل ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۸۰، باب العین یصیبه المسلمون، قواعد الفقہ: ص ۶۱، القاعدة: ۴۴)

مثال: آپ نے کسی انسان کو ضربِ شدید یا جس مدد کی دھمکی دے کر اس سے اپنے مقروض ہونے کا اقرار کروایا، تو اس کا یہ اقرار باطل ہے اور اس پر آپ کا قرض ثابت نہ ہوگا۔

قاعدہ (۴۸): ﴿اَكْبَرُ الرَّأْيِ بِمَنْزِلَةِ الْيَقِينِ فِيمَا يَتَنَبَّيْ عَلَى الْاِحْتِيَاظِ﴾

ترجمہ: جو چیزیں مبنی براحتیاط ہیں، ان میں غالب رائے یقین کا درجہ رکھتی ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۲/۴۵، باب الحربی یستأنم إلینا ثم نجدہ فی أیدیہم، قواعد الفقہ: ص ۶۱، القاعدة: ۴۵)

مثال: اگر کسی شخص کو غالب گمان یہ ہو کہ اسے نواقض وضو میں سے کوئی چیز پیش آچکی اور اس کا

وضو ٹوٹ گیا تو اس پر لازم ہے کہ وہ وضو کر لیں، کیوں کہ اکبر رائے اور غالب ظن (ان احکام میں جو احتیاط

پڑتی ہیں) تحقق کے درجہ میں ہوتا ہے۔ ”لان الغالب کالمتحقق“ (الاشباه والنظائر: ص ۲۷۲)

نوٹ: اکبر رائے اور ظن غالب سے مراد، ایسا گمان ہے، جو مرتبہ یقین سے قریب ہو۔

شک: سے مراد، تساوی الطرفین، یعنی دونوں جانب کا برابر ہونا ہے۔

ظن: سے مراد، دونوں جانبوں میں سے کسی ایک جانب کا راجح ہونا ہے اور وہ جانب صواب ہے۔

وہم: جہت خطا کے جہت صواب پر راجح ہونے کو کہتے ہیں۔ (الاشباه والنظائر: ص ۲۷۱)

قاعدہ (۴۹): ﴿اَكْبَرُ الرَّأْيِ فِيمَا لَا يُمَكِّنُ الْوُقُوفَ عَلَى حَقِيقَتِهِ بِمَنْزِلَةِ

الْحَقِيقَةِ﴾

ترجمہ: جس شے کی حقیقت پر واقفیت ناممکن ہو، اس میں غالب رائے حقیقت کے درجہ میں

ہوتی ہے۔ (شرح السیر الکبیر: ۱/۱۱۷، ۱/۷۱، باب ما یجب من طاعة الوالی وما لا یجب، قواعد

الفقہ: ص ۶۲، القاعدة: ۴۹، جمہرة القواعد: القاعدة: ۳۶۰)

مثال: اگر کوئی آدمی کسی کورات کے وقت اپنے گھر میں داخل ہوتے دیکھ لے اور یہ معلوم نہ ہو

کہ یہ چور ہے یا چوروں کے ڈر سے بھاگ کر پناہ لینے والا ہے، ایسی صورت میں اس کے ظاہر حال کے

مطابق فیصلہ کیا جائے گا، اگر اس کے اوپر چوروں کی کوئی علامت ہو یا اس کے ساتھ کوئی دوسرا آدمی بھی ہے،

جو گھر کے سامان کو جمع کر رہا ہے تو ان دونوں آدمیوں کے قریب آنے سے پہلے ان کو قتل کرنے میں کوئی مضائقہ نہیں ہے اور اگر اس داخل ہونے والے کے اوپر کوئی علامتِ اہلِ خیر ہو یا وہ بظاہر نیک دکھائی دے رہا ہو تو اسے بلا اذن گھر میں داخل ہونے کے جرم کی سزا تو دی جاسکتی ہے، مگر اس کو قتل کرنا جائز نہیں ہے۔

قاعدہ (۵۰): ﴿أَكْثَرُ مَا يُخَافُ لَا يَكُونُ﴾

ترجمہ: اکثر جس چیز کا اندیشہ کیا جاتا ہے، وہ واقع نہیں ہوتی ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۱۲۱، باب ما یجب من طاعة الوالی وما لا یجب، قواعد الفقہ: ص ۶۲، القاعدة: ۳۷)

مثال: اگر کسی فوج کا سربراہ اپنے ماتحت سپاہیوں کو یہ حکم دے کہ وہ ان کے لیے متعین کردہ مقامات سے نہ ہٹیں اور نہ اپنی جگہ کسی اور کو متعین کریں، تو سپاہیوں پر اپنے سربراہ کے اس حکم کی تعمیل لازم ہوگی، خواہ وہ اپنی سمت سے مامون ہوں اور دوسروں کی سمت سے دشمنوں کی طرف سے حملہ کا اندیشہ ہو۔

قاعدہ (۵۱): ﴿الْأَمَانَةُ تُضْمَنُ بِالْتَّعْدِي﴾

ترجمہ: تعدی و زیادتی کے سبب امانت مضمون ہوتی ہے۔ (جمہورہ: ۲/۶۵۴، رقم: ۳۷۲)

مثال: اگر کوئی شخص کسی کو کوئی سواری یا کپڑا بطور امانت دے، اور امین اس گاڑی پر سواری کرے، یا وہ کپڑا پہن لے، تو ہلاک و نقصان کی صورت میں امین پر ضمان واجب ہوگا، کیوں کہ سواری کرنا اور کپڑے کو استعمال کرنا تعدی ہے۔ (مختصر القدوری: ص ۱۴۴)

مثال: جو سامان کرایہ لیا جائے کرایہ دار کے پاس امانت ہوتا ہے، اگر وہ تعدی کے سبب تلف

یا ضائع ہو جائے، تو بالاتفاق کرایہ دار اس چیز کا ضامن ہوگا۔ (الموسوعة الفقهية: ۱۳/۲۷۷)

قاعدہ (۵۲): ﴿الْأَمْرُ إِذَا ضَاقَ اتَّسَعَ وَإِذَا اتَّسَعَ ضَاقَ﴾

ترجمہ: جب کوئی امر تنگ ہوتا ہے تو کشادہ ہو جاتا ہے اور جب کشادہ ہوتا ہے تو تنگ ہو جاتا ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۳۰۴، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/۶۵، قواعد الفقہ: ص ۶۲، القاعدة: ۳۸،

درر الحکام شرح مجلة الأحكام: ۱/۳۶، المادة: ۱۸، شرح القواعد الفقهية: ص ۱۶۳، رد المحتار: ۱/۱۸۹)

مثال ۱: مشقت، باعثِ سہولت ہوتی ہے، مثلاً کسی مصلیٰ کے لئے قیام، باعثِ مشقت ہو تو شرعاً اسے بیٹھ کر نماز پڑھنے کی اجازت ہوگی۔

مثال ۲: عارضی منع حمل کی تدابیر اور ادویہ کا استعمال عام حالت میں جائز نہیں ہے، مگر جب عورت بہت کمزور ہو، ماہر اطباء کی رائے میں وہ حمل کی متحمل نہیں ہو سکتی، اور حمل ہونے سے اسے شدید ضرر لاحق ہونے کا قوی اندیشہ ہو، نیز ماہر اطباء کی رائے میں عورت کو ولادت کی صورت میں ناقابلِ برداشت تکلیفوں اور ضرر میں مبتلا ہونے کا خطرہ ہو، تو ان صورتوں میں عارضی منع حمل کی تدابیر اور ادویہ کے استعمال کی گنجائش ہوگی۔

(نئے مسائل اور فقہ اکیڈمی کے فیصلے: ص ۱۵۸، ایفا پبلیکیشنز، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۱۹۹)

مثال ۳: اگر محرم کو کسی بیماری کے سبب سر یا بدن کے کسی دوسرے حصہ کے بال منڈانے کی مجبوری ہو، یا سر میں جُویں پیدا ہو کر تکلیف دے رہی ہوں، تو ایسی صورت میں بال منڈانا بقدر ضرورت جائز ہے، مگر اس کا فدیہ اور بدلہ یہ ہے کہ روزے رکھے، یا صدقہ دے یا قربانی کرے۔

فائدہ: قربانی کے لیے تو حدودِ حرم کی جگہ متعین ہے، روزے اور صدقہ کے لیے کوئی جگہ متعین نہیں، ہر جگہ ادا کر سکتا ہے، قرآن کے الفاظ میں صیام کا کوئی عدد اور صدقہ کی کوئی مقدار مذکور نہیں ہے، مگر حدیث میں رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے حضرت کعب بن عجرہؓ صحابی کی ایسی ہی حالت میں یہ فرمایا کہ تین روزے رکھیں، یا چھ مسکینوں کو آدھا صاع گندم کا بطور صدقہ دیدیں۔ (صحیح بخاری)

(معارف القرآن: ۱/۲۸۱، ۲۸۲، سورہ بقرہ، ۱۹۶)

مثال ۴: اگر کسی عورت کو جسم کے اندرونی حصہ میں کوئی ایسی بیماری لاحق ہو کہ طبیب یا ڈاکٹر کو بتائے بغیر چارہ کار ہی نہیں ہے، تو اب اس صورت میں اس ڈاکٹر یا طبیب کے لیے بقدر ضرورت مریضہ کے ستر کو دیکھنا جائز ہوگا۔ (القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۱۳)

قاعدہ (۵۳): ﴿الْأَمْرُ بِالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بَاطِلٌ﴾**ترجمہ:** دوسرے کی ملک میں حکم تصرف باطل ہے۔

(درر الحکام شرح مجلۃ الأحکام: ۱/ ۹۵، المادة: ۹۵، ترتیب الالائی: ص ۳۹۷، قواعد الفقہ: ص ۶۲، القاعدة: ۵۰، شرح القواعد: ص ۴۵۹، جمہرۃ القواعد: القاعدة: ۳۸۱، القواعد الكلية: ص ۳۳۵)

مثال: بکرنے زید کو حکم دیا کہ عمرو کا مال ضائع کر دے، زید نے عمرو کے مال کو ضائع کر دیا تو وہ ضامن ہوگا، کیوں کہ امر یعنی بکرنے کا حکم تصرف باطل ہے، اور اس کی تعمیل، موجب ضمان ہوگی۔**قاعدہ (۵۴): ﴿الْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا﴾****ترجمہ:** کاموں کا حکم ان کے مقاصد کے مطابق ہوتا ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ۱/ ۱۱۳، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/ ۳۵، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۹۱، ترتیب الالائی: ص ۴۱۱، القواعد الفقهية: ص ۱۰۰، ۱۳۸، ۴۴۱ قواعد الفقہ: ص ۶۲، القاعدة: ۵۱، شرح القواعد: ص ۴۷، جمہرۃ القواعد: ۲/ ۶۵۶، القاعدة: ۳۹۷)

مثال: کوئی بھی کام ہو، اس پر مرتب ہونے والا حکم، اس کام کے مقصد کے مطابق ہوتا ہے، مثلاً بقصد علامت دراہم پر اللہ کا نام لکھنا مکروہ نہیں ہے اور بقصد تہاون (حقیر و ہچ سچھنا) مکروہ ہے۔**نوٹ:** قاعدہ ”کسی بھی امر کا حکم اس کے مقصد کے مطابق ہوتا ہے“ کا اطلاق امور مباحہ پر ہوتا ہے، نہ کہ امور محرّمہ پر۔ کیوں کہ حرام اور ناجائز کام حسن مقصد سے جائز نہیں ہوتا۔**قاعدہ (۵۵): ﴿الْأَمْرُ لِلْجُوبِ مَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً خِلَافَهُ﴾****ترجمہ:** امر، وجوب کے لئے ہوتا ہے، جب تک کہ خلاف وجوب کوئی قرینہ موجود نہ ہو۔

(رد المحتار: ۱/ ۳۹۹، قواعد الفقہ: ص ۶۲، القاعدة: ۴۹)

مثال: ”نور الانوار“ میں امر کی بحث میں یہ بات مذکور ہے کہ امر، اطلاق کی صورت میں وجوب پر ہی محمول ہوتا ہے اور قیام قرآن کی صورت میں مجازاً غیر وجوب پر بھی محمول ہوتا ہے، جیسے فرمان

باری تعالیٰ: ﴿إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ . جب قرآن کریم پڑھا جائے تو کان لگا کر سنو اور خاموش رہو! تاکہ تم پر رحم کیا جائے۔

فائدہ: آیت میں امر وجوب کے لیے ہے۔

قاعدہ (۵۶): ﴿الْإِنْسَانُ مِنْ جِنْسٍ قَوْمِ أَبِيهِ لَا مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أُمِّهِ﴾

ترجمہ: انسان اپنے باپ کے قوم کی جنس میں شمار ہوتا ہے، نہ کہ اپنی ماں کی۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۲۲۰، باب ما یصدق المستأمن فیہ من أهل الحرب وما لا یدقق، قواعد الفقہ: ص ۶۳، القاعدة: ۵۳)

مثال ۱: اکثر عباسی خلفاء کی مائیں باندیاں تھیں، اس کے باوجود وہ عباسی شمار ہوتے ہیں، اس

کی وجہ یہی ہے کہ انسان اپنے باپ کی قوم میں شمار ہوتا ہے۔ (شرح السیر: ص ۲۱۰)

مثال ۲: ایک شخص یہ کہے کہ: ”آمنونی علی جنسی“ کہ تم مجھ کو امان دو میری جنس پر، تو

باپ کی نسل مراد ہوگی، یہ ایسے ہی ہے جیسے ابراہیم بن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قریش میں شمار کیے جاتے ہیں، حالانکہ ان کی والدہ (ماریہ قبطیہ) قبطیہ تھیں، ایسے ہی حضرت اسماعیل علیہ الصلوٰۃ والسلام اپنے والد حضرت ابراہیم علیہ السلام کی طرف منسوب کیے جاتے ہیں نہ کہ والدہ حضرت ہاجرہ کی طرف۔

(شرح کتاب السیر الکبیر: ۱/۲۲۰، فتاویٰ معاصرۃ للقرضاوی: ۳/۳۵۴)

قاعدہ (۵۷): ﴿إِنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يُقَدَّرُ حُكْمًا إِذَا كَانَ يُتَصَوَّرُ حَقِيقَةً﴾

ترجمہ: شے اسی وقت حکماً مقدر ہوتی ہے، جب وہ حقیقتاً متصور ہو۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۵۶، باب بیان الوقت الذی یتمکن المستأمن فیہ من الرجوع إلى أهله والوقت الذی لا یتمکن فیہ من الرجوع، قواعد الفقہ: ص ۶۳، القاعدة: ۵۴)

مثال ۱: کفار اگر صرف ”لا إله إلا الله“ پڑھ لیں تو یہ ان کے مسلمان ہونے کے لیے کافی ہے،

لیکن اگر یہود و نصاریٰ صرف ”لا إله إلا الله“ پڑھیں تو یہ کلمہ ان کے مسلمان ہونے کے لیے کافی نہیں

ہوگا، اس لیے کہ ان کے حق میں اسلام کی دلیل اقرارِ رسالتِ محمد صلی اللہ علیہ وسلم ہے، معلوم ہوا کہ کافر کو حکماً مسلمان مان لیا گیا، کیوں کہ حقیقت یعنی اقرارِ رسالتِ محمد صلی اللہ علیہ وسلم موجود ہے۔

(شرح کتاب السیر الکبیر: ۱۰۶/۱)

مثال ۲:

دار الحرب میں امان طلب کرنے والے شخص نے اسلام قبول کیا اور اس کی اولادِ صغار دار الحرب میں ہوں، تو وہ باپ کے تابع ہو کر مسلمان نہیں ہوں گی، اگر اس مستامن مسلم کا انتقال ہوا اور ان بچوں کا چچا انہیں دار الحرب سے دار الاسلام اپنے باپ کی قبر کی زیارت کے لئے لے آیا تو چچا کو اس بات کا حق ہے کہ وہ انہیں دار الحرب واپس کر دے، کیوں کہ جس وقت چچا انہیں زیارت کے لئے لے آیا، ان کے لئے بطریق تبعیت اسلام کا حکم ثابت نہیں ہوگا؛ کیوں کہ جب باپ کی حیات میں ان بچوں کے لئے بطریق تبعیت حکم اسلام ثابت نہیں ہوا تو مرنے کے بعد بھی ثابت نہ ہوگا۔ ”لأن الشيء إنما يقدر حكماً إذا كان يتصور حقيقة“ (شرح السیر: ۵۶/۵)

قاعدہ (۵۸): ﴿إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ﴾

ترجمہ: تمام اعمال کا حکم نیتوں پر موقوف ہے۔

(صحیح البخاری: ۲/۱، باب بدء الوحي، شرح السیر الکبیر: ۱۵۰/۳، باب ما يكره في دار الحرب وما لا يكره، الأشباه للسيوطي: ۳۵/۱، قواعد الفقہ: ص ۵۲، القاعدة: ۱)

مثال:

کسی شخص کو راستہ میں ایک درہم ملا، اس نے اس کو اس نیت سے اٹھالیا کہ اصل مالک کے ملنے پر اسے واپس کر دوں گا، گھر جا کر اسے محفوظ مقام پر رکھا اور وہ درہم بلا تعدی (زیادتی) ضائع ہو گیا تو شخص مذکور ضامن نہیں ہوگا، کیوں کہ اس نے بہ نیتِ امانت اس درہم کو لیا تھا اور ضیاعِ امانت کا حکم یہ ہے کہ اگر وہ بلا تعدی ضائع ہو تو امین ضامن نہیں ہوتا۔

البتہ اسی درہم کو اگر وہ شخص اس نیت سے اٹھائے کہ اصل مالک کو واپس نہیں کروں گا تو ضیاع کی صورت میں ضامن ہوگا، کیوں کہ اس نے بہ نیتِ غصب اٹھایا ہے اور غاصب شئی مغضوب کے ضائع ہونے پر ضامن ہوا کرتا ہے۔

قاعدہ (۵۹): ﴿إِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْعَادَةُ إِذَا أَطْرَدَتْ أَوْ غَلَبَتْ﴾**ترجمہ:** جب عادت عام ہو یا غالب ہو تو معتبر ہوتی ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۳۳۳، قواعد الفقه: ص ۶۳، القاعدة: ۵۵، القواعد الكلية: ص ۲۶۶، القواعد الفقهية: ص ۱۵۶، درر الحکام: ۵۰/۱، المادة: ۴۱)

مثال: اگر کسی آدمی نے دراہم یا دنانیر کے عوض ایسے شہر میں بیچ کی جہاں بہت سے ایسے دراہم و دنانیر رواج پذیر ہوں، جن کی مالیت مختلف ہو تو بیچ، اس درہم یا دینار کی طرف منصرف ہوگی جو رواجاً غالب ہوگا اور ثمن میں وہی درہم یا دینار لازم ہوگا۔**قاعدہ (۶۰): ﴿إِنَّمَا يُبْنَى الْحُكْمُ عَلَى الْمَقْصُودِ لَا عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ﴾****ترجمہ:** حکم مبنی بر مقصود ہوتا ہے، نہ کہ مبنی بر ظاہر لفظ۔

(قواعد الفقه: ص ۶۳، القاعدة: ۵۶، شرح القواعد الفقهية: ص ۲۳۳)

مثال: اگر مصلی کے بچہ کا نام تکئی ہو اور وہ نماز میں مشغول اپنے باپ سے پوچھے ”یا اُبت اُأخِذُ الْكِتَابَ“ (ابو جان! کیا میں کتاب لوں؟) باپ نے بقصد جواب قرآن کریم کی یہ آیت پڑھی: ﴿يَسْحَى خِذَ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ (اے تکئی! کتاب کو مضبوطی کے ساتھ) چوں کہ یہ قرأت بقصد جواب ہے، لہذا نماز جائز ہونے کی بجائے باطل ہوگی، کیوں کہ حکم مبنی بر مقصود ہوتا ہے، نہ کہ مبنی بر ظاہر لفظ۔

(الأشباه: ص ۱۱۵)

قاعدہ (۶۱): ﴿الْإِثَارُ فِي الْقُرْبِ مَكْرُوهٌ وَفِي غَيْرِهَا مَحْبُوبٌ﴾**ترجمہ:** عبادتوں میں ایثار مکروہ ہے اور ان کے علاوہ میں محبوب۔

(الأشباه للسيوطي: ۲۶۱/۱، قواعد الفقه: ص ۶۴، القاعدة: ۵۸)

مثال: وضو کے پانی میں ایثار، ستر عورت کے لئے کپڑے میں ایثار اور صف اول میں نماز کے لئے ایثار مکروہ ہے، لیکن اگر اپنے سے بڑی عمر والے یا کسی اہل علم کی تعظیم کے لیے اس طرح کا ایثار ہو تو بلا

کراہت جائز ہے۔ (شامی: ۳۱۰/۲)

قاعدہ (۶۲): ﴿”أَيُّ“ كَلِمَةُ جَمْعٍ تَتَنَاوَلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْفِرَادِ﴾

ترجمہ: ”ای“ ایسا کلمہ ہے، جو مخاطبین میں سے ہر ایک کو بطور انفراد شامل ہوتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۸/۳، باب من النفل یفضل فیہ بعضهم علی بعض بالتقدم، قواعد الفقہ: ص ۶۴، القاعدة: ۵۹)

مثال ۱: امیر المومنین نے اپنی افواج کو مخاطب کر کے یوں کہا کہ: ”تم میں سے جو شخص اس قلعہ میں پہلے داخل ہوگا، اسے ایک ہزار درہم ملیں گے۔“ تو اس اعلان کے بعد جتنے لوگ داخل ہوں گے، ان میں سے ہر ایک کو ایک ایک ہزار درہم ملیں گے، کیونکہ کلمہ ”آئی“ مخاطبین میں سے ہر کو بطور انفراد شامل ہوتا ہے اور ہر داخل ہونے والا دوسرے سے قطع نظر کر کے پہلا ہے بمنزلہ ”مَنْ“۔

مثال ۲: کسی استاذ نے اپنے طلباء سے یہ کہا کہ: ”مسابقہ میں جس طالب علم کا پہلا نمبر آئے گا میں اسے ہزار روپے دوں گا“، اب دو طلباء نے پہلے نمبر پر کامیابی حاصل کی تو دونوں ایک ایک ہزار روپے کے مستحق ہونگے۔

قاعدہ (۶۳): ﴿الْإِيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَلْفَاظِ﴾

ترجمہ: ایمان (تسمیں) الفاظ پر مبنی ہوتی ہیں۔ (الأشباہ والنظائر: ص ۷۲، ترتیب اللآلی فی

سلک الأمالی: ص ۴۱۳، قواعد الفقہ: ص ۶۵، القاعدة: ۶۰، رد المحتار: ۵/۴۲۲)

مثال: اگر کسی آدمی نے یہ قسم کھائی کہ میں اپنے لئے ایک پیسہ کی چیز نہیں خریدوں گا، اب اس قسم کے بعد وہ اپنے لئے سو روپے کی کوئی چیز خرید لے تو حاث نہیں ہوگا، کیونکہ قسمیں الفاظ پر مبنی ہوتی ہیں۔ (الأشباہ)

قاعدہ (۶۴): ﴿الْبَاطِلُ لَا يُفِيدُ مَلِكَ التَّصَرُّفِ﴾

ترجمہ: عقد باطل مفید ملک تصرف نہیں ہوتا۔

(جمہرہ: ۲/۶۲۸، رقم: ۴۶۰، الجوہرۃ النیرۃ: ۱/۴۶۶، ہدایہ: /، باب بیع الفاسد)

مثال ۱: مجنون وصبی غیر ممیز کا بیع و شراء کرنا، یا مردار اور خون پر عقد بیع کرنا، بیع باطل ہے، جو مفید ملک تصرف نہیں ہوگی۔ (الموسوعة الفقهية: ۲۳۶/۳)

مثال ۲: اگر مشتری بیع باطل میں بائع کی اجازت کے بغیر، بیع پر قبضہ کر لے، تو وہ غاصب کہلائے گا۔ (درر الحکام: ۱۰۸/۱)

فائدہ: اگر مشتری بیع باطل میں بائع کی اجازت سے بیع پر قبضہ کر بھی لے، تو وہ اس بیع کا مالک نہیں ہوگا، بلکہ وہ بیع اس کے پاس امانت ہوگی۔

(درر الحکام شرح مجلة الأحكام: ۱۰۸/۱، المادة: ۱۱۰، الجوهرية النيرة: ۴۶۲/۱)

قاعده (۶۵): ﴿بَرَاءَةُ الْأَصِيلِ تُوجِبُ بَرَاءَةَ الْكَفِيلِ﴾
ترجمہ: اصل کی برأت کفیل کی برأت کو مستلزم ہے۔

(جمهرة: ۶۷۰/۲، الهداية: ۱۱۸/۲، كتاب الكفالة، حاشية القدوري: ص ۱۳۰، رقم الحاشية: ۱)

مثال: اگر مدیون دائن کے قرض کو ادا کر دے، یا دائن اسے اپنے دین سے بری کر دے، تو کفیل بری الذمہ ہوگا، کیوں کہ کفیل اسی دین کا ضامن تھا جو مدیون (اصل) کے ذمہ میں تھا، جب مدیون نے اپنے مافی الذمہ کو ادا کر دیا، یا وہ اس سے بری کر دیا گیا، تو اس کے ذمہ میں کوئی شے باقی ہی نہ رہی، جو کفیل کی طرف لوٹے۔

قاعده (۶۶): ﴿حَالَةُ الْبَقَاءِ أَسْهَلُ مِنْ حَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ﴾
ترجمہ: حالت بقا، حالت ابتدا سے آسان ہے۔

(شرح السير الكبير: ۵۹/۳، باب دخول المسلمين دار الحرب بالخیل ومن يسهم له منهم في الغصب والإجارة والعارية والحبس، درر الحکام: ۵۶/۱، المادة: ۵۶، قواعد الفقه: ص ۶۵، القاعدة: ۶۱، ترتيب الآلي: ص ۴۲۹، شرح القواعد: ص ۲۸۷، جمهرة القواعد: القاعدة: ۴۸۴، الأشباه لابن نجيم: ص ۳۲۳)

مثال: فاسق انسان کو قاضی بنانا درست نہیں ہے، لیکن اگر کسی کو اس کے صلاح وتقویٰ کے پیش نظر قاضی بنایا گیا اور بعد میں وہ فاسق ہو گیا تو معزول نہیں ہوگا، کیوں کہ بقا، ابتدا سے آسان ہے۔

(الأشباه: ص ۳۲۳)

لیکن ”تنویر الابصار“ میں مذکور ہے: لو کان عدلاً ففسق بأخذها استحق العزل، یعنی اگر کوئی قاضی بوقت تقلید قضا عادل تھا پھر اخذ رشوت کے سبب فاسق ہوا، تو وہ وجوباً مستحق عزل ہوگا اور یہی قول مفتی بہ ہے۔ (تنویر مع الدر والرد: ۳۶/۸)

قاعدہ (۶۷): ﴿الْبِنَاءُ عَلَى الظَّاهِرِ وَاجِبٌ حَتَّى لَمْ يَتَبَيَّنْ خِلَافُهُ﴾

ترجمہ: ظاہر پر بنا، واجب ہے، جب تک اس کے خلاف ظاہر نہ ہو۔

(شرح السیر الکبیر: ۲۱۱/۱، باب الأمان، ۱۴۴/۲، باب من یکره قتله من أهل الحرب ومن لا یکره، قواعد الفقہ: ص ۶۵، القاعدة: ۶۲)

مثال ۱: کوئی کافر حربی اس حال میں آیا کہ اس کے ساتھ ہتھیار ہو، مگر اس کی ظاہری حالت ایسی نہ ہو کہ وہ لڑائی کا ارادہ رکھتا ہے اور وہ امان کے لئے آواز دے تو وہ آمن ہوگا اور اگر یہی کافر حربی اپنی تلوار کو میان سے کھینچ کر مسلمانوں کی طرف بڑھے اور امان کے لئے آواز دے تو وہ آمن نہیں ہوگا، بلکہ وہ مسلمانوں کا غلام ہوگا، کیوں کہ اس کی ظاہری حالت یہ ہے کہ وہ مقابل بن کر آیا ہے۔

مثال ۲: کسی شخص نے کسی کو عمداً زخمی کر دیا، اور وہ زخمی شخص برابر بستر مرگ پر پڑا رہا حتیٰ کہ اسی حالت میں اس کا انتقال ہو گیا، تو جارج پر قصاص لازم ہوگا، کیوں کہ ظاہر یہی ہے کہ یہی زخم اس کے فوت ہونے کا سبب بنا، ہاں اگر وہ زخمی صحت یاب ہو گیا پھر اس کا انتقال ہوا تو اب جارج پر قصاص لازم نہیں ہوگا۔ (ہدایہ: ۵۵۰/۲، باب ما یوجب القصاص وما لا یوجبہ)

مثال ۳: حضرت اسامہ بن زیدؓ نے میدان جنگ میں ایک کافر پر حملہ کر دیا، اس نے فوراً ”لا الہ الا اللہ“ پڑھ دیا، مگر حضرت اسامہؓ نے اسے قتل کر دیا، جب آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم کو خبر ہوئی تو حضرت اسامہؓ نے کہا کہ جان بچانے کی خاطر اس نے کلمہ پڑھا تھا نہ کہ صدق دل سے، آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: کیا تم نے اس کے دل کو چیر کر دیکھ لیا تھا، کہ صدق دل سے پڑھا ہے یا خوف سے؟ معلوم ہوا کہ: البناء علی الظاہر واجب الخ۔

(بخاری شریف: ۶۱۲/۲، باب بعث النبی صلی اللہ علیہ وسلم أسامة بن زید إلى الحرقات من جهينة، مسلم

شریف: ۶۸، ۶۷/۱، باب تحريم قتل الکافر بعد قوله: لا إله إلا الله، فتاویٰ رحیمیہ: ۱۹/۲)

مثال ۴: رئیس المنافقین عبداللہ بن ابی جس کا نفاق بدیہی اور ایذا رسانی علانیہ تھی، مگر جب اس کی وفات ہوئی تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے اس کے بیٹے کو اس کے کفن کے لیے اپنا مبارک کرتا عطا فرمایا، اور اس کے منہ میں اپنا لعاب دہن بھی ڈال دیا، کیوں کہ وہ ظاہراً کلمہ پڑھتا تھا، گرچہ اس کے دل میں کفر بھراتھا۔ ولأن البناء علی الظاهر واجب الخ . (فتاویٰ رحیمیہ: ۲/۲۱)

قاعدہ (۶۸): ﴿الْبَيِّنَةُ حُجَّةٌ مُتَعَدِيَةٌ وَالْإِقْرَارُ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ﴾

ترجمہ: بینہ، دلیل متعدی ہے اور اقرار، دلیل قاصر۔

(درر الحکام: ۱/۷۷، المادة: ۷۸، القواعد الكلية: ص ۳۵۰، شرح القواعد: ۳۹۵، القواعد الفقهية: ص ۳۶۱،

قواعد الفقه: ص ۶۶، القاعدة: ۶۴، شرح السير الكبير: ۲/۲۳۳، باب المفاداة بالأسراء وغيرهم من الأموال)

مثال: اگر کسی وارث نے اپنے مورث پر قرض کا اقرار کیا اور دیگر ورثاء اس کے منکر ہیں، تو ایک وارث کا اقرار دیگر وارثین کے حصص میراث کی طرف متعدی نہیں ہوگا اور انہیں ان کا حصہ میراث پورا پورا ملے گا، لیکن جب مورث پر قرض کا ہونا بینہ سے ثابت ہو تو یہ قرض تمام ورثاء کے حصص کی طرف متعدی ہوگا، کیوں کہ اقرار، دلیل قاصر اور بینہ، دلیل متعدی۔

بینہ: کسی چیز کے ثبوت یا عدم ثبوت پر دو گواہوں کے ہونے کو کہتے ہیں۔

قاعدہ (۶۹): ﴿الْبَيِّنَتَانِ حُجَّتَانِ فَعِنْدَ إِمْكَانِ الْعَمَلِ بِالْبَيِّنَتَيْنِ يَجِبُ الْعَمَلُ

بِهِمَا وَإِلَّا يَرْجَحُ﴾

ترجمہ: دو بینے دلیل ہیں، اگر دونوں پر عمل ممکن ہو تو دونوں پر عمل کیا جائے گا، ورنہ ایک کو دوسرے پر ترجیح دی جائے گی۔

(شرح السير الكبير: ۴/۱۰۹، باب فداء العبد الغصب والعارية وغير ذلك، قواعد الفقه: ص ۶۶، القاعدة: ۶۸)

مثال: ایک عورت یہ دعویٰ کرے کہ فلاں شخص نے میری عزت و ناموس زبردستی لوٹ لی اور ملزم یہ کہے کہ نہیں، اس نے اپنی رضامندی سے مجھے اپنے اوپر قابو دیا اور دونوں کے پاس بینہ موجود ہو تو عورت کا بینہ اولیٰ ہوگا، کیوں کہ یہ بینہ اکراہ ہے اور بینہ اکراہ، بینہ طوع (رضامندی) سے اولیٰ ہوتا ہے۔

”شرح السیر“ ۳/ ۱۴۹ پر ترجیح بینات کی تقریباً انیس صورتیں بیان کی گئی ہیں، مناسب معلوم

ہوتا ہے کہ وہ یہاں ذکر کر دی جائیں:

- (۱) پینۃُ اکراہ، پینۃُ طوع سے اولیٰ ہے۔
- (۲) پینۃُ برأۃ، پینۃُ اقرار سے اولیٰ ہے۔
- (۳) پینۃُ وفا، پینۃُ برأت سے اولیٰ ہے۔
- (۴) پینۃُ بیع، پینۃُ رہن سے اولیٰ ہے۔
- (۵) پینۃُ قرض، پینۃُ مضاربۃ سے اولیٰ ہے۔
- (۶) پینۃُ امانت، پینۃُ شراء سے اولیٰ ہے۔
- (۷) پینۃُ جنون، وعۃ (نقص عقل) پینۃُ عقل سے اولیٰ ہے۔
- (۸) پینۃُ عینین، پینۃُ عکس سے اولیٰ ہے۔
- (۹) پینۃُ ہبہ، پینۃُ عاریت سے اولیٰ ہے۔
- (۱۰) پینۃُ صحت، پینۃُ مرض الموت سے اولیٰ ہے۔
- (۱۱) پینۃُ مالک، پینۃُ غاصب سے اولیٰ ہے۔
- (۱۲) پینۃُ رب الدین (قرض خواہ) پینۃُ ورثہ سے اولیٰ ہے۔
- (۱۳) پینۃُ صحت، پینۃُ فساد سے اولیٰ ہے۔
- (۱۴) پینۃُ قرض، پینۃُ ہبہ سے اولیٰ ہے۔
- (۱۵) پینۃُ دعویٰ شراء، پینۃُ ہبہ سے اولیٰ ہے۔
- (۱۶) پینۃُ ہبہ بالعوض، پینۃُ رہن سے اولیٰ ہے۔
- (۱۷) پینۃُ بسیار (کشادہ دستی) پینۃُ اعسار (تنگ دستی) سے اولیٰ ہے۔
- (۱۸) وہ پینۃ جو زیادتی کو ثابت کرے، وہی مقدم ہے۔
- (۱۹) پینۃ اثبات، پینۃ نفی پر مقدم ہے۔

قاعدہ (۷۰): ﴿الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ﴾**ترجمہ:** بینہ، مدعی پر اور قسم، منکر پر لازم ہے۔

(درر الحکام: ۷۴/۱، المادة: ۷۶، القواعد الفقہیة: ص ۲۴۰، قواعد الفقہ: ص ۲۶، القاعدة: ۲۶، شرح القواعد: ص ۳۳۹، جملہ القواعد: ۲/۸۱۰، القاعدة: ۱۳۹۰، القواعد الکلیة: ص ۳۳۹)

توضیح: اصل، انسان کے ذمہ کا بری ہونا ہے اور چوں کہ منکر اصل سے استدلال کرتا ہے، اس لئے اس کا قول، یمین کے ساتھ معتبر ہوگا۔**مثال:** زید کہے کہ عمرو کے ذمہ میرے ہزار روپے ہیں اور عمرو اس کا منکر ہے، تو چوں کہ عمرو اصل یعنی ظاہر سے استدلال کر رہا ہے، لہذا یمین (قسم) کے ساتھ اسی کا قول معتبر ہوگا۔**قاعدہ (۷۱): ﴿الْبَيِّنَةُ لِإثْبَاتِ خِلَافِ الظَّاهِرِ وَالْيَمِينُ لِإِبْقَاءِ الْأَصْلِ﴾****ترجمہ:** خلاف ظاہر کو ثابت کرنے کے لئے بینہ ہوتا ہے اور یمین اصل کو باقی رکھنے کے لئے۔

(درر الحکام: ۷۶/۱، المادة: ۷۷، قواعد الفقہ: ص ۲۶، القاعدة: ۲۵)

مثال: کسی شخص کے پاس کوئی مال ہو تو ظاہر یہی ہے کہ وہ اس کا مالک ہے اور اس کا اس مال کا مالک نہ ہونا خلاف ظاہر ہے، اب اگر کوئی شخص یہ دعویٰ کرے کہ یہ مال اس کا نہیں بلکہ میرا ہے، تو اسے اپنے اس دعویٰ کو ثابت کرنے کے لئے بینہ پیش کرنا لازم ہے (کیوں کہ یہ خلاف ظاہر کا دعویٰ کرنے کی وجہ سے مدعی ہے اور مدعی پر بینہ لازم ہے) اب اگر مدعی کے پاس اپنے اس دعویٰ کو ثابت کرنے کے لئے بینہ نہیں ہے تو اس کو طلب یمین کا حق ہوگا، یعنی مال پر قابض شخص سے قسم کا مطالبہ کرے گا، کیوں کہ اصل (ظاہر) کو باقی رکھنے کے لئے قسم کھانا ضروری ہے۔**قاعدہ (۷۲): ﴿الْبَيِّنَةُ لِمَنْ يُثَبِّتُ الزِّيَادَةَ﴾****ترجمہ:** اس شخص کا بینہ معتبر ہوتا ہے، جو زیادتی کو ثابت کرے۔

(قواعد الفقہ: ص ۲۶، القاعدة: ۷۷، شامی: ۷/۱۸۲)

مثال: اگر موجر (کرایہ دینے والا) اور مستاجر (کرایہ لینے والا) میں اشتراط (شرط کے لازم کرنے) میں اختلاف ہو جائے تو موجر کا قول معتبر ہوگا، جیسے ہر اس شخص کا قول معتبر ہوتا ہے، جو اصل عقد ہی کا انکار کرے اور اگر موجر و مستاجر دونوں اپنے اپنے دعویٰ پر بینہ پیش کریں تو مستاجر کا بینہ معتبر ہوگا، کیوں کہ یہ بینہ زیادتی کو ثابت کر رہا ہے۔ (درمختار مع شامی: ۱۸/۵)

قاعدہ (۷۳): ﴿التَّابِعُ تَابِعٌ لَا يُفْرَدُ بِالْحُكْمِ﴾

ترجمہ: تابع تابع ہی ہوتا ہے، حکم میں علیحدہ نہیں ہوتا۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۴۰۰، درر الحکام شرح مجلة الأحكام: ۵۲/۱، المادة: ۴۸، ترتيب اللآلي: ص ۴۵۹، القواعد الفقهية: ص ۱۴۵، قواعد الفقه: ص ۶۷، القاعدة: ۶۹، شرح القواعد: ص ۲۵۷، جمهرة القواعد: القاعدة: ۵۴۵، القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۳۰۴)

مثال: اگر آدمی حاملہ اونٹنی کو بیچ دے تو جنین (پیٹ کے اندر کا بچہ) تبعاً بیچ میں داخل ہوگا اور اسے اس کی ماں سے جدا کر کے نہیں بیچا جائے گا، اسی طرح اگر کسی نے زمین بیچ دی تو اس میں لگے ہوئے درخت بیچ میں داخل ہوں گے، کیوں کہ زمین اصل ہے اور درخت اس کے تابع ہیں، لہذا وہ تابع ہونے کے اعتبار سے بیچ میں داخل ہوں گے، تابع کا الگ سے ان کی قیمت طلب کرنا درست نہیں۔

قاعدہ (۷۴): ﴿التَّابِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُتَبَوِّعِ﴾

ترجمہ: تابع متبوع پر مقدم نہیں ہوگا۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۴۹۵، قواعد الفقه: ص ۶۷، القاعدة: ۷۰، ترتيب اللآلي: ص ۴۶۷، القواعد الكلية: ص ۳۰۷)

مثال: مقتدی کا اپنے امام سے پہلے تکبیر تحریمہ کہنا، اسی طرح دیگر ارکان میں اس سے سبقت کرنا شرعاً درست نہیں، کیوں کہ وہ تابع ہے اور تابع، متبوع پر مقدم نہیں ہوتا۔

قاعدہ (۷۵): ﴿التَّابِعُ يَسْقُطُ بِسُقُوطِ الْمُتَبَوِّعِ﴾

ترجمہ: تابع متبوع کے ساقط ہونے سے ساقط ہو جاتا ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۴۰۳، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۲۲۳/۱، ترتيب اللآلي: ص ۴۶۳، قواعد الفقه: ص ۶۷، القاعدة: ۱، القواعد الفقهية: ص ۱۹۷، جمهرة القواعد: ۶۸/۲، القاعدة: ۵۶۴، القواعد الكلية: ص ۳۰۶)

مثال: جب ایامِ جنون میں پاگل کی نمازیں فوت ہو گئیں اور اسے عدمِ قضا کا حکم دیا گیا تو سننِ مؤکدہ کی قضا بھی ساقط ہو جائے گی، کیوں کہ وہ تابع ہیں اور متبوع یعنی اصل فرائض کی قضا ساقط ہونے سے ان کی قضا بھی ساقط ہو گئی۔

قاعدہ (۷۶): ﴿تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ﴾

ترجمہ: تاخیر بیان بوقتِ ضرورت، جائز نہیں ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۴/۲۲، باب ما جاء في الغلول، قواعد الفقہ: ص ۶۷، القاعدة: ۷۶)

مثال: آقائے اپنے غلام کو دوسرے کا مال خرید و فروخت کرتے ہوئے دیکھا اور اس وقت کچھ نہیں کہا، بلکہ خاموش رہا تو غلام ماذون فی التجارة ہوگا۔

قاعدہ (۷۷): ﴿التَّاسِيسُ أَوْلَى مِنَ التَّكْيِدِ﴾

ترجمہ: تاسیس کلام اس کی تاکید سے اولیٰ ہے۔

(القواعد الكلية: ۲۸۸، ترتيب الآلی: ۱/۴۶۸)

فائدہ: یعنی کسی کلام کو ابتداءً واستقلالاً تسلیم کرنا، اسے کلامِ اول کی تاکید قرار دینے سے بہتر ہے۔

مثال: کسی آدمی نے اپنی بیوی سے کہا: ”أنت طالق، طالق، طالق“۔ تو طالق ثانی

وثالث کو مستقل طلاق پر محمول کرتے ہوئے، تین طلاق واقع ہوں گی، نہ یہ کہ اسے طالق اول کی تاکید قرار دے کر صرف ایک طلاق واقع ہوگی۔ البتہ اگر تاکید کی نیت کی گئی تو دیانۃً تصدیق کی جائے گی، اور صرف

ایک ہی طلاق واقع ہوگی۔ (القواعد الكلية: ۲۸۹، شامی: ۴/۳۹۰، کتاب الطلاق)

قاعدہ (۷۸): ﴿التَّاقِيْتُ إِلَى مُدَّةٍ لَا يَعْشُ فِيهَا الْإِنْسَانُ غَالِبًا تَابِيْدُ﴾

ترجمہ: کسی عقد کو ایسی مدت کے ساتھ مقرر کرنا، جس میں غالباً انسان زندہ نہیں رہتا ہے،

تابید عقد (ہمیشہ کے لئے عقد کرنا) ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۲۴۰، قواعد الفقہ: ص ۶۸، القاعدة: ۷۸)

مثال:

اگر کوئی آدمی دو سو سال کی مدت تک کرایہ کا معاملہ کر لے تو یہ عقدِ اجارہ فاسد ہوگا۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۲۴۰)

قاعدہ (۷۹): ﴿تَبَدُّلُ سَبَبِ الْمَلِكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ﴾

ترجمہ:

سببِ ملک کا بدل جانا، ذات کے بدل جانے کے قائم مقام ہے۔

(درر الحکام شرح مجلة الأحكام: ۹۸/۱، المادة: ۹۸، قواعد الفقه: ص ۶۸، القاعدة: ۷۹، ترتيب

اللائي: ص ۴۷۶، جملہ قواعد، المادة: ۵۵۳، شرح القواعد: ص ۶۷۷)

مثال:

کسی آدمی نے اپنی زمین کسی اجنبی کو ہبہ کر دی، پھر اس سے اس ہبہ کو لوٹا لیا، پھر وہی زمین اسی اجنبی کے ہاتھ بیچ دی، اب شفع کو حق شفعہ کی وجہ سے اس زمین کو خریدنے کا حق ہوگا۔ اگر ہبہ بیچ میں تبدیل نہ ہوتا تو شفع کو یہ حق شفعہ حاصل نہ ہوتا، چوں کہ یہ زمین سببِ ملک کے بدل جانے کی وجہ سے دوسری زمین بن گئی اور اب اسے فروخت کیا جا رہا ہے تو شفع اس کو خریدنے کا زیادہ حق دار ہے۔

اس قاعدہ کی مثال حضرت بریرہؓ کی وہ حدیث بھی ہو سکتی ہے، جس میں آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے یہ الفاظ موجود ہیں: ”لَكَ صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ“ کہ وہ گوشت تمہارے لئے صدقہ ہے اور ہمارے لئے ہدیہ ہے کہ تم اس گوشت کی مالک بن گئی علی سبیل الصدقہ اور ہم اس کے مالک بنیں گے علی سبیل الہدیہ اور سببِ ملک کے بدل جانے سے ذات بدل جاتی ہے۔

قاعدہ (۸۰): ﴿التَّبَرُّعُ فِي الْمَرَضِ وَصِيَّةٌ﴾

ترجمہ:

مرض الموت میں صدقہ کرنا وصیت ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱۲۰/۵، باب الوصية في سبيل الله والمال يعطى، قواعد الفقه: ص ۶۸، القاعدة: ۷۵)

مثال:

اگر مریض مرض الموت میں اپنے مال میں سے کسی اجنبی کو کوئی چیز صدقہ کر دے تو وہ ثلث مال میں سے جاری ہوگا اور اگر وارث کے لئے کوئی چیز صدقہ کرے تو یہ جائز نہیں ہوگا، کیوں کہ مرض الموت میں صدقہ کرنا وصیت ہے اور وارث کے حق میں وصیت کرنا جائز نہیں ہے۔

قاعدہ (۸۱): ﴿تَجِبُ مُوَافَقَةُ الشَّهَادَتَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَمُوَافَقَةُ الشَّهَادَاتِ الدَّعْوَى مَعْنَى﴾

ترجمہ: دو شہادتوں کا لفظاً و معنی اور شہاداتِ دعویٰ کا معنی موافق ہونا ضروری ہے۔

(الدر مختار مع الشامی: ۲۱۷/۸، کتاب الشہادات، باب الاختلاف فی الشہادة، بیروت، قواعد

الفقہ: ص ۶۸، القاعدة: ۷۷، شرح السیر الكبير: ۱۶۹/۵، باب ما یصدق فیہ المسلم علی اسلام الکافر)

مثال جزء اول: دو شاہد جو بھی شہادت دیں، ان دونوں کی شہادتیں باعتبار لفظ و معنی باہم موافق ہونا ضروری ہے، ورنہ یہ شہادت قابل قبول نہ ہوگی، ہاں! دونوں شہادتیں لفظاً تو مختلف ہوں، مگر باعتبار معنی باہم موافق ہوں تو قبولیتِ شہادت پر اس کا کوئی اثر مرتب نہیں ہوگا، مثلاً ایک شاہد اپنی شہادت میں لفظ نکاح کو ذکر کرے اور دوسرا تزویج کو تو قبولیتِ شہادت پر کوئی اثر نہیں پڑیگا، کیوں کہ اختلاف لفظ، اختلاف معنی پر دال نہیں ہے۔

مثال جزء ثانی: کسی آدمی نے غصب کا دعویٰ کیا اور دوسروں نے اس کے اقرار کی شہادت دی تو یہاں شہادتِ دعویٰ معنی موافق ہے، معنی ملکِ غیر میں۔

قاعدہ (۸۲): ﴿تَحْكُمُ الْمَكَانِ أَصْلُ فِي الشَّرْعِ﴾

ترجمہ: جگہ کا حکم لگانا شرعاً دلیل ہے۔

(شرح السیر الكبير: ۴/۲، باب من الأمان الذي يشك فیہ، قواعد الفقہ: ص ۶۸، القاعدة: ۷۶)

مثال: اگر دار الحرب میں کسی آدمی کو دیکھے اور اس کا حال معلوم نہ ہو تو اس کی طرف تیر اندازی مباح ہے، جب تک کہ معلوم نہ ہو کہ وہ مسلمان یا ذمی ہے (یہاں دار الحرب کی وجہ سے حربی کا حکم لگایا گیا، جب تک کہ اس کے خلاف ظاہر نہ ہو)۔

اور اگر کسی شخص کو دار الاسلام میں دیکھے تو اس کی طرف تیر اندازی حلال نہیں ہوگی، جب تک کہ یہ معلوم نہ ہو کہ وہ حربی ہے (یہاں دار الاسلام کی وجہ سے مسلمان ہونے کا حکم لگایا گیا، جب تک کہ اس کے خلاف ظاہر نہ ہو)۔

قاعدہ (۸۳): ﴿تَخْصِيصُ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا

عَدَاهُ فِي مُتَفَاهِمِ النَّاسِ وَعُرْفِهِمْ لَا فِي خِطَابَاتِ الشَّرْعِ﴾

ترجمہ: لوگوں کے مفہوم و عرف میں کسی چیز کو خصوصاً ذکر کرنا، اس کے ماسوا میں حکم کے نہ پائے

جانے پر دل ہے، البتہ خطابات شرع میں ایسا نہیں ہے۔ (قواعد الفقه: ص ۶۸، القاعدة: ۷۸)

مثال ۱: کوئی آدمی کسی سے یوں کہے کہ: آپ کے میرے ذمہ ایک ہزار روپے سے زیادہ

نہیں، تو اس کا یہ کلام ایک ہزار روپے کا اقرار ہے، اس سے زائد کا نہیں۔

مثال ۲: غایۃ البیان میں مرقوم ہے کہ عورت پر غسل جنابت کرتے وقت اپنی چوٹی کھولنا

ضروری نہیں، یہ تخصیصِ مرآۃ مرد کے لیے نفی حکم پر دل ہے، لہذا مرد کے لیے چوٹی کھولنا ضروری ہے۔

(عقود رسم المفتی: ص ۱۶۹)

قاعدہ (۸۴): ﴿تَخْصِيصُ الْعَامِ بِالنِّيَّةِ فِي الْإِيمَانِ مَقْبُولٌ دِيَانَةً لَا قَضَاءً﴾

ترجمہ: قسموں میں نیت سے عام کی تخصیص دیانۃً تو مقبول ہے، قضاءً نہیں۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۷۱، قواعد الفقه: ص ۶۹، القاعدة: ۷۹)

مثال: کسی آدمی نے کہا: ”ما أكلت طعاماً“ میں نے کوئی کھانا نہیں کھایا اور دل میں یہ

نیت کی کہ میں نے گھر میں کوئی کھانا نہیں کھایا، تو اس کا نیت کے ساتھ ”عام“ (گھر میں یا گھر کے باہر کھانا

کھانا) کو خاص کرنا دیانۃً جائز ہے، لیکن اگر وہ یوں کہے: ”كل امرأة أتزوجها فهي طالق“ ہر وہ

عورت جس سے میں شادی کروں، وہ مطلقہ ہے؛ پھر یہ کہے کہ میں نے فلاں شہر کی عورتوں کی نیت کی تو اس

کی یہ تخصیص قضاءً مقبول نہ ہوگی اور جس گاؤں و شہر کی عورت سے بھی شادی کرے گا، وہ مطلقہ ہوگی۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۷۱)

قاعدہ (۸۵): ﴿التَّخْلِيَةُ تَسْلِيمٌ﴾

ترجمہ: تخلیہ تسلیم ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۲۹۶، قواعد الفقه: ص ۶۹، القاعدة: ۸۰، رد المحتار: ۷/۷۳، بدائع الصنائع: ۷/۲۳۷، فصل في حكم البيع، ايضاح النوادر: ۲۶)

مثال ۱: بائع، بیع اور مشتری کے درمیان تخلیہ کر دے تو یہی تخلیہ تسلیم بیع شمار ہوگا، بشرطیکہ بیع مشتری کے سامنے اس حال میں ہو کہ اگر وہ اسے لینا چاہے تو بلا روک ٹوک لے سکے اور بائع یوں کہہ دے کہ میں نے تیرے اور بیع کے درمیان تخلیہ کر دیا، نیز بیع علیحدہ ہو اور حق غیر کے ساتھ مشغول نہ ہو۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۲۹۶)

مثال ۲: کسی شیء پر قبضہ کا مطلب شریعت میں یہ نہیں، کہ حقیقی معنی میں بائع بیع کو مشتری کے یہاں منتقل کر دے، بلکہ اس کے لئے صرف اتنا کافی ہے کہ بیع کو اپنے مال سے اس طور پر الگ کر دے، کہ مشتری جب چاہے اسے اپنی مرضی سے اٹھا کر لے جائے، یا اس میں کوئی تصرف کرے، اور اس سلسلے میں اس پر کسی طرح کی کوئی رکاوٹ نہ آئے، تو اب اس بیع پر مشتری کا قبضہ تسلیم کر لیا جائے گا، لہذا اس کے لئے کسی دوسرے کے ہاتھ اس کو فروخت کرنا شرعاً جائز ہو جائے گا، مگر اس علیحدہ (تخلیہ) کرنے میں قدرے تفصیل ہے، چونکہ اب اس طرح کی بیع بکثرت ہونے لگی ہے، اور لوگ اس طریقہ کار کو شرعی طور پر نہیں کرتے ہیں، اس لئے ہر صورت کا حکم مختصراً علیحدہ ذکر کیا جا رہا ہے۔

۱۔ کیلی اشیاء یعنی کسی مخصوص پیمانے یا برتن سے ناپ کر بیچی جانے والی اشیاء: جیسے دودھ، تیل وغیرہ کو ناپ کر کے الگ کرنا، مشتری کے قبضے کے ثبوت کے لئے کافی ہو جائے گا، جیسے فون پر بات ہوئی اور مشتری نے کہا: بندے کو دس لیٹر دودھ چاہیے، اور بائع نے اس کو قیمت وغیرہ بتلا کر پکی بات کر کے، اس کو ناپ کر کے الگ کر دیا، تو الگ کرتے ہی اس پر مشتری کا قبضہ شمار ہوگا، اب مشتری اس چیز کو کسی دوسرے سے بھی فروخت کر سکتا ہے۔

۲- وزنی اشیاء: جیسے سونا، چاندی، پیتل، تانبا، رانگ، المونیم، لوہا وغیرہ، جب وزن کر کے الگ کر دی جائیں تو مشتری کا قبضہ شمار کیا جائے گا، اور اس کے لئے ان اشیاء کو دوسرے کے ہاتھ فروخت کرنا جائز ہوگا۔

۳- ذرائع یعنی پیمائشی اشیاء: جیسے کپڑے وغیرہ پیمائش کر کے الگ کرنا مشتری کے قبضے کے لیے کافی ہوگا۔
نوٹ: ان تینوں صورتوں میں جب بائع ان بیچی ہوئی چیزوں کو الگ کر دے، اور مشتری کو مکمل اختیار ہو کہ وہ ان چیزوں کو اٹھا سکتا ہے، پھر وہ چیزیں بائع کی رکھی ہوئی جگہ سے چوری ہو جائیں، یا جل جائیں، یا ٹوٹ پھوٹ جائیں تو بائع پر کوئی ضمان نہیں آئے گا، اور مشتری بائع سے دوبارہ اس کا مطالبہ نہیں کر سکے گا۔

(بدائع الصنائع: ۴/۲۳۷)

قاعدہ (۸۶): ﴿التَّرْجِيحُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ﴾

ترجمہ: ترجیح کثرتِ عدد سے ثابت نہیں ہوتی۔

(شرح السير الكبير: ۱/۹۷، باب الشهيد وما يصنع به، قواعد الفقه: ص ۶۹، القاعدة: ۸۱، ترتيب اللآلي: ص ۵۱۱، القواعد الفقهية: ص ۱۴۵، جبهة القواعد: ۲/۶۸۴، القاعدة: ۵۷۶، حسامي: ص ۱۹۸)

مثال: جب ایک آیت دوسری آیت سے معارض ہو، تو اسے تیسری آیت (جو اس کی مؤید ہے) کے ذریعہ ترجیح نہیں دی جائے گی، اسی طرح ایک حدیث، جو دوسری حدیث سے معارض ہو، اسے تیسری حدیث (جو اس کی مؤید ہے) کے ذریعہ ترجیح نہیں دی جائے گی، بلکہ ایک آیت کی ترجیح دوسری آیت پر اور ایک حدیث کی ترجیح دوسری حدیث پر، اس میں موجود قوت کے سبب ہوگی، مثلاً آیت مفسرہ راجح ہوگی آیت مجملہ پر اور حدیث مشہور راجح ہوگی خبر واحد پر۔ (حسامی: ص ۱۹۸)

قاعدہ (۸۷): ﴿تَرْكُ الْإِحْسَانِ لَا يَكُونُ إِسَاءَةً﴾

ترجمہ: احسان کو ترک کرنا گناہ نہیں ہوتا۔ (شرح السير الكبير: ۳/۱۱۰، باب ما يحمل عليه

الفيء وما يركبه الرجل من الدواب، قواعد الفقه: ص ۷۰، القاعدة: ۸۲)

مثال: کوئی آدمی جنگل میں کسی خاتون اور اس کے بچے کے پاس سے گذرا، جب کہ وہ ان دونوں کو شہر کی طرف منتقل کرنے پر قادر تھا، لیکن اس نے ایسا نہیں کیا اور اس خاتون اور اس کے بچے کو کوئی گزند پہونچ گئی، تو شخص مذکور ضامن نہیں ہوگا، کیوں کہ ترک احسان گناہ نہیں ہے کہ اس پر ضامن واجب ہو۔ لیکن احسان اولیٰ ہے، کیوں کہ اللہ تبارک و تعالیٰ کا ارشاد ہے: ﴿وَاللّٰهُ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ . اللہ تعالیٰ احسان کرنے والوں کو محبوب رکھتے ہیں، اس لیے بندہ کو ہر وہ کام کر لینا چاہئے، جو اسے اللہ تعالیٰ کے یہاں محبوب بنائے۔

قاعدہ (۸۸): ﴿تَرْكُ الْقِيَّاسِ بِالْتَّعَامُلِ جَائِزٌ فِي الْمُعَامَلَاتِ﴾

ترجمہ: معاملات میں بر بناء تعامل ناس ترک قیاس جائز ہے۔

(جمہرة القواعد الفقهية: ۸/۲۸۵، رقم: ۵۷۹، ہدایہ: ۱۰۰/۲)

مثال: استصناع (آرڈر دے کر کسی چیز کو بنوانا) بیع معدوم ہونے کی وجہ سے خلاف قیاس ہے، لیکن تعامل کی بناء پر قیاس کو ترک کر دیا گیا، اور استصناع کو جائز کہا گیا۔

مثال: حمام میں اجرت پر نہانا، غسل خانہ میں ٹھہرنے اور پانی خرچ کرنے کی مقدار مجہول ہونے کی بناء پر خلاف قیاس ہے، لیکن تعامل کی بناء پر اسے جائز قرار دیا گیا۔ (الفقه الحنفی فی ثوبہ الجدید: ۳۰۳/۴، تکملة فتح الملہم: ۱/۳۲۰، الموسوعة الفقهية: ۳۱/۱۵۱، الہدایہ: ۱۰۰/۲)

قاعدہ (۸۹): ﴿التَّصَرُّفُ عَلَى الرَّعِيَّةِ مَنُوطٌ بِالْمَصْلَحَةِ﴾

ترجمہ: رعایا کے حق میں تصرف، مصلحت کے ساتھ وابستہ ہوتا ہے۔

(الأشباع لابن نجيم: ص ۴۰۸، الأشباع للسيوطي: ۱/۲۶۹، درر الحکام: ۱/۵۷، المادة: ۵۸، قواعد الفقه: ص ۷۰، رقم القاعدة: ۸۳، ترتيب الآلي: ص ۵۱۸، القواعد الفقهية: ص ۸۶، ۱۲۲، شرح القواعد: ص ۳۰۹، القواعد الكلية: ص ۳۵۲)

مثال: جس مقتول کا ولی قصاص نہ ہو سلطان وقت کے لیے اس کے قاتل کو معاف کرنا درست نہیں ہے، بلکہ وہ محض قصاص اور صلح کا مختار ہے، اس لیے کہ سلطان کے تصرف میں رعایا کی مصلحت

ہوتی ہے اور اس میں کوئی مصلحت وشفقت نہیں کہ واجب القتل شخص کو معاف کر دیا جائے۔

(الأشباہ: ص ۱۲۵)

قاعدہ (۹۰): ﴿التَّصَرُّفُ عَلَى الْغَيْرِ لَا يُجُوزُ إِلَّا بِوَكَالَةٍ أَوْ بِوِلَايَةٍ﴾

ترجمہ: غیر کے حق میں تصرف بدون وکالت یا ولایت جائز نہیں ہے۔

(جمہرۃ: ۲/۲۸۸، رقم: ۲۰۱)

مثال: کوئی شخص کسی خاتون کا نہ وکیل ہے نہ ولی، اور بدون وکالت و ولایت اس کا نکاح کسی

کے ساتھ کر دے، تو یہ نکاح جائز نہیں ہوگا۔ یا کوئی شخص کسی کی بیوی کو اس کی توکیل و تفویض کے بغیر طلاق

دیدے، تو وہ طلاق بھی واقع نہیں ہوگی۔ (شامی: ۴/۲۳۱، کتاب النکاح، مطلب فی الوکیل والفضولی فی

النکاح، شامی: ۴/۲۱۵، کتاب الطلاق، باب تفویض الطلاق، سنن ابن ماجہ: ص ۱۵۱، باب طلاق العبد)

قاعدہ (۹۱): ﴿التَّصْرِیحُ بِمُوجِبِ الْعَقْدِ كَالْتَصْرِیحِ بِلَفْظِ الْعَقْدِ﴾

ترجمہ: موجب عقد (حکم عقد) کی صراحت کرنا، لفظ عقد کی صراحت کرنے کی مانند ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۷۰، القاعدة: ۸۴)

مثال: اسلامی فوج نے کافروں پر لشکر کشی کی اور انہیں دعوت اسلام دی، مگر انہوں نے اسلام کو

قبول کرنے سے انکار کیا اور یہ کہا کہ ہم تمہیں اتنا اتنا مال دیتے ہیں بشرطیکہ آپ لوگ ہم سے لڑائی نہیں

کریں گے اور ہمارے ملک سے واپس چلے جائیں گے، تو ان کا یہ کہنا کہ ہم تمہیں اس قدر مال دیتے ہیں

اس شرط پر کہ تم ہم سے لڑائی نہیں کرو گے، یہ حکم مصالحت یعنی ترک القتال من الجانبین ہے اور قاعدہ ہے

کہ: ”حکم عقد کی صراحت کرنا، لفظ عقد کی صراحت کرنے کی مانند ہے، لہذا مصالحت ہو جائے گی۔

قاعدہ (۹۲): ﴿التَّعَاقُدُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ لَا يُجُوزُ﴾

ترجمہ: معصیت پر ایک دوسرے کے ساتھ معاملہ کرنا درست نہیں ہے۔

(جمہرۃ: ۲/۲۸۹، رقم: ۲۱۰)

مثال: گانا بجانا، نوحہ، طبلہ اور موسیقی وغیرہ پر عقدِ اجارہ شرعاً جائز نہیں ہے، اس لیے کہ گانا بجانا اور موسیقی وغیرہ اسلام میں حرام اور گناہِ کبیرہ ہے، اور گناہ پر اجرت لینا جائز نہیں۔ اسی طرح زکوٰۃ پر چڑھانے کی اجرت لینا بھی حرام ہے۔

(المبسوط للسرخسي: ۱۶/۳۷، ۳۸، باب الإجارة الفاسدة، الاختيار لتعليل المختار: ۲/۳۱۸، فصل فساد الإجارة، ردالمحتار: ۹/۷۵، كتاب الإجارة، مطلب في الاستئجار على المعاصي، البحر الرائق: ۸/۳۲۳، كتاب الإجارة، باب الإجارة الفاسدة، الفتاوى الولوالجية: ۳/۳۳۳، كتاب الإجارة، الفصل الأول فيما تجوز الإجارة وفيما لا تجوز إلى آخره، نصب الرأية: ۲/۳۳۱، باب الإجارة الفاسدة، سنن أبي داود: ص ۲۸۶، كتاب البيوع، باب في عسب الفعل، صحيح البخاري: ۱/۳۰۵، كتاب الإجارة، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: ۲/۲۸۶، رقم الحديث: ۴۶۵۴، المبسوط للسرخسي: ۱۶/۲۱، باب الإجارة الفاسدة، فتح القدير: ۹/۱۰۰، كتاب الإجازات، باب الإجارة الفاسدة، رد المحتار: ۹/۷۵، كتاب الإجارة، باب الإجارة الفاسدة، قبيل مطلب في الاستئجار على المعاصي، مجمع البحرين: ۳۸۶، فصل فيما يجوز من الإجارة وما يفسد منها)

فائدہ: کسی حرام کام کے لیے عقدِ اجارہ کرنا شرعاً جائز نہیں ہے۔

(الموسوعة الفقهية: ۸/۳۶۴)

قاعدہ (۹۳): ﴿التَّعَامُلُ بِخِلَافِ النَّصِّ لَا يُعْتَبَرُ﴾

ترجمہ: خلافِ نصِ تعامل غیر معتبر ہے۔ (جمہور القواعد الفقہیہ: ۲/۶۸۹، رقم المادة: ۶۱۲)

مثال: آٹا پسینے کی اجرت میں آٹا لینا درست نہیں، اسی طرح اگر کاشتکار کھیت کاٹنے کے لیے مزدوروں کو اس شرط پر مقرر کر لے، کہ تم لوگ میرے دھان کاٹ کر، میرے گھر لا دو، گاہنے کے بعد جتنا دھان ہوگا اس کا ساتواں یا دسواں حصہ اجرتاً تم کو دیدوں گا، اسی طرح سروا (سلا) چنوانے کے لیے مزدوروں کو اس شرط پر مقرر کر لے کہ جتنا کچھ چنوں گے، اس کا نصف یا تہائی حصہ اجرت میں دیدوں گا، درست نہیں ہے، خواہ کسی علاقے میں اس طرح کا تعامل مروج ہو۔ کیوں کہ یہ تعامل خلافِ نص (حدیثِ قفیر طحان) ہے۔

(فتاویٰ محمودیہ: ۲۵/۱۷۹، ۱۸۲، مکتبہ محمودیہ ہاپوڑ روڈ میرٹھ، یو پی، فتاویٰ حقانیہ: ۶/۲۶۹)

قاعدہ (۹۴): ﴿التَّعْرِيفُ بِالِاسْمِ وَالنَّسَبِ كَالْتَّعْرِيفِ بِالِإِشَارَةِ﴾**ترجمہ:** اسم و نسب کے ذریعے تعریف، اشارہ سے تعریف کی طرح ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۲۰/۲، باب الخيار فی الأمان، قواعد الفقہ: ص ۷۰، القاعدة: ۸۵)

مثال:

اگر طالبِ امان شخص یوں کہے کہ مجھے امان دو میرے چچا زاد بھائی پر، جب کہ اس کے کئی چچا زاد بھائی ہوں اور آمن نے امان دیدیا، تو مستامن کو ان میں سے کسی ایک کو اختیار کرنے کا حق حاصل نہیں ہوگا۔

اور اگر طالبِ امان شخص یوں کہے کہ مجھے امان دو میرے چچا زاد بھائی پر، جب کہ اس کے دو چچا زاد بھائی ہوں اور دونوں کا نام زید ہو اور مستامن اور آمن دونوں کا اس بات پر اتفاق ہو کہ انہوں نے ان دونوں میں سے کسی ایک کو متعین نہیں کیا تو دونوں مامون ہوں گے، کیوں کہ نسب اور اسم کے ساتھ تعریف کرنا، اشارہ کے ذریعے تعریف کرنے کی طرح ہے۔ (شرح السیر: ۲۶۶/۱)

قاعدہ (۹۵): ﴿تَعْلِيقُ الْإِطْلَاقِ بِالشَّرْطِ صَحِيحٌ كَالْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ﴾**ترجمہ:** اطلاق کو شرط پر معلق کرنا صحیح ہے، مثلاً عتق اور طلاق۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۸۲/۲، باب ما یجب من السلب بالقتل وما لا یجب، قواعد الفقہ: ص ۷۱، القاعدة:

۸۷، شرح السیر الکبیر: ۱۹۵/۱، ۱۱۷/۱، باب الأمان علی الشرط)

مثال:

خلیفۃ المسلمین اسلامی افواج سے کہے: اگر تمہارا امیر مرجائے یا قتل کیا جائے تو فلاں شخص تمہارا امیر ہوگا تو یہ صحیح ہے اور اس کی دلیل وہ روایت ہے کہ ”جنگ موتہ“ کے دن آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا تھا کہ: ”اگر ”زید“ قتل کئے گئے تو تمہارے امیر حضرت جعفرؓ ہوں گے اور اگر حضرت جعفرؓ قتل کئے گئے تو تمہارے امیر حضرت عبداللہ ابن رواحہ ہوں گے۔ (شرح السیر: ۶۲/۲، رد المحتار: ۱۰۲/۸، کتاب القضاء)

مثال: مرد اپنی بیوی سے کہے: اگر تو گھر میں داخل ہوگی تو تجھے طلاق ہے اور آقا اپنے غلام سے کہے: اگر

زید سفر سے واپس آ گیا تو تو آزاد ہے۔ طلاق کو دخولِ دار پر اور عتق کو قدومِ زید پر معلق کرنا درست ہے۔

قاعدہ (۹۶): ﴿التَّعْيِينُ بِالْعُرْفِ كَالْتَّعْيِينِ بِالنَّصِّ﴾**ترجمہ:**

تعیین بالعرف تعین بالنص کی مانند ہے۔ (درر الحکام: ۵۱/۱، المادة: ۴۵، قواعد

الفقہ: ص ۷۱، القاعدة: ۸۸، القواعد الفقهية: ص ۵۶، شرح القواعد الفقهية: ص ۲۴۱)

مثال:

اگر کسی آدمی نے یہ قسم کھائی کہ وہ گوشت نہیں کھائے گا تو اس کی یہ قسم گائے، بکری

اور مرغی وغیرہ کے گوشت پر واقع ہوگی، کیوں کہ عرف میں اسی کو گوشت کہتے ہیں۔

رہا لحم سمک (مچھلی کا گوشت) تو وہ قسم میں داخل نہیں ہوگا، کیوں کہ عرف میں اس کو گوشت نہیں

کہا جاتا ہے، اور قاعدہ ہے کہ: ”تعیین بالعرف، تعین بالنص کی مانند ہے“۔ اس لیے اس کی قسم اسی شے پر

واقع ہوگی جس کو عرف میں گوشت کہا جاتا ہے۔

قاعدہ (۹۷): ﴿التَّعْيِينُ مَتَى كَانَ مُفِيدًا يَجِبُ اِعْتِبَارُهُ﴾**ترجمہ:**

جب تعین مفید ہو تو اس کا اعتبار کرنا واجب ہے۔

(شرح السير الكبير: ۲/۲۴۴، باب الإجارة لا يكون تسمية صحيحة، قواعد الفقہ: ص ۷۱، القاعدة: ۸۹، الأشباه

والنظائر لابن نجيم الحنفي: ص ۲۱۱، كتاب الوكالة، دار الكتب العلمية بيروت، ۱۳۴/۱، الوكالة، ہندی)

مثال ۱:

جب مؤکل اپنے وکیل پر کسی قسم کی قید لگائے اور وہ قید، قید مفید ہو تو مطلقاً اس کا اعتبار

کیا جائے گا اور اگر وہ قید من وجہ نافع اور من وجہ ضار ہو، تو اگر مؤکل نے اس قید کو نفی کے ساتھ مؤکد کیا تو

معتبر ہوگی، ورنہ نہیں۔

(شرح السير: ۲/۱۲۴، الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي: ص ۲۱۱، كتاب الوكالة، دار الكتب العلمية

بيروت، ۱۳۴/۱، الوكالة، ہندی)

مثال ۲:

رب المال نے مضارب کے لیے شہر کی تعین کی اور کہا کہ اسی شہر میں تجارت کی جائے،

یا سامان متعین کر دیا کہ اسی کو فروخت کیا جائے، تو مضارب کے لیے رب المال کے حکم کو پورا کرنا ضروری

ہوگا، کیوں کہ قاعدہ ہے: التعین متى كان مفيداً يجب اعتباره ۵۔ (ہدایہ: ۳/۲۴۴، كتاب المضاربة)

قاعدہ (۹۸): ﴿تَقَرَّرُ الْوُجُوبُ بِاعْتِبَارِ الْآخِرِ الْوَقْتِ﴾**ترجمہ:** تقرر وجوب میں آخر وقت معتبر ہوتا ہے۔ (شرح السیر الکبیر: ۱/۱۷۰، باب صلاة

القوم الذین یخرجون إلى العسکر ویریدون العدو، قواعد الفقه: ص ۷۲، القاعدة: ۹۰)

مثال: مقیم نے ظہر کا وقت گزر جانے سے پہلے سفر کیا اور ظہر کی نماز نہیں پڑھی تو وہ صرف

دو ہی رکعت پڑھے گا، اسی طرح اگر مسافر ظہر کا وقت گزر جانے سے پہلے مقیم ہو گیا اور ظہر کی نماز نہیں پڑھی

تو پوری چار رکعت پڑھے گا، کیوں کہ آخر وقت میں بندہ کی حالت کا اعتبار ہوتا ہے کہ وہ اس اخیر جزء میں

کس حال میں ہے، حالت سفر میں ہے یا حالت اقامت میں، جیسی حالت ہوگی ویسا وجوب مقرر ہوگا۔

قاعدہ (۹۹): ﴿تَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِدَلِيلٍ﴾**ترجمہ:** بلا دلیل مطلق کو مقید کرنا جائز نہیں ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۴/۵، باب الموادعة، قواعد الفقه: ص ۷۲، القاعدة: ۹۱)

مثال: آیت وضو ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى

المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ مطلق ہے، اس میں فرضیت نیت کی قید لگانا

درست نہیں ہے، اسی طرح کفارہ ظہار میں رقبہ (غلام) مطلق ہے، اس کو صفت مؤمنہ کی قید سے مقید کرنا

درست نہیں ہے، لہذا کفارہ ظہار میں مؤمن و کافر ہر دو غلام کا آزاد کرنا درست ہے۔

قاعدہ (۱۰۰): ﴿الْتَنَاقُضُ غَيْرُ مَقْبُولٍ إِلَّا فِيمَا كَانَ مَحَلَّ الْخِفَاءِ﴾**ترجمہ:** تناقض صرف محل خفایں مقبول ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۷۲، القاعدة: ۹۲، القواعد الفقهية: ص ۳۰۹)

مثال: کسی آدمی نے کہا کہ یہ میری رضاعی بیٹی ہے، پھر اپنی خطا کا اعتراف کیا کہ اس دعویٰ

میں مجھ سے خطا ہوگئی، تو دعویٰ خطا میں اس کی تصدیق کی جائے گی اور اس کے لئے اس لڑکی سے نکاح کرنا

جائز ہوگا، یہ حکم اس شرط کے ساتھ مشروط ہے کہ وہ اپنے اقرار پر ثابت قدم نہ رہا ہو۔

قاعدہ (۱۰۱): ﴿التَّنَاقُضُ فِي الدَّعْوَى لَا يَمْنَعُ قَبُولَ الْبَيِّنَةِ﴾

ترجمہ: دعویٰ میں تناقض، قبولِ بینہ کو مانع نہیں ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۷۲، القاعدة: ۹۳، شرح السیر الکبیر: ۱۰۱/۲، باب الاسترقاق علی المسلمین)

مثال: ایک مرد اور عورت دارالاسلام میں آئے اور دو مسلمانوں نے گواہی دی کہ یہ دونوں

امان لے کر آئے، اس مرد اور عورت نے ان دونوں گواہوں کی تکذیب کی، اور تکذیبِ شاہدین کے بعد امان کا دعویٰ کیا اور دو مسلمانوں نے اس کی شہادت بھی دی تو ان دونوں کی شہادت قبول ہوگی۔

قاعدہ (۱۰۲): ﴿التَّخْصِصُ لَا يُوجِبُ التَّخْصِصَ﴾

ترجمہ: تخصیص موجبِ تخصیص نہیں ہوتی ہے۔

(ترتیب اللآلئ فی سلك الأمالی: ص ۵۵۸، قواعد الفقہ: ص ۷۲، القاعدة: ۹۴)

مثال: احناف کے نزدیک کلامِ شارع میں مفہومِ مخالف معتبر نہیں ہے، اس لیے آپ صلی اللہ

علیہ وسلم کا یہ فرمان: ”الماء من الماء“ اکسال کی صورت میں عدم وجوبِ غسل پر دال نہیں ہے۔

نوٹ: بلا انزال جماع کرنے یا باہر مٹی گرانے کو ”اکسال“ کہتے ہیں۔

قاعدہ (۱۰۳): ﴿التَّوَصُّلُ إِلَى الْمَبَاحِ بِالْمَحْظُورِ لَا يَجُوزُ﴾

ترجمہ: ممنوع کے ذریعے مباح تک رسائی جائز نہیں ہے۔

(جمہرۃ: ۶۹۸/۲، رقم: ۶۷۳، تفسیر قرطبی: ۲۸۷/۱۶، أحكام القرآن لابن العربی: ۱۷۰۸/۴)

مثال: مسلمان مشرکین کے قلعہ کا محاصرہ کئے ہوئے ہوں اور اس قلعہ میں مسلمان قیدی بھی

ہوں، اور کفار، مسلمان قیدیوں کو مسلمانوں کی تیر اندازی سے بچنے کے لیے ڈھال بنالیں، تو مسلمانوں کے لیے ایسی صورت میں مشرکین کے قلعہ پر تیر اندازی کرنا شوافع اور مالکیہ کے نزدیک جائز نہیں ہے۔

(أحكام القرآن لابن العربی: ۱۷۸۰/۴، تفسیر قرطبی: ۲۸۷/۱۶)

اسی طرح بزرگانِ دین سے مصافحہ کے لیے بھیڑ بھاڑ کر کے ان کو تکلیف پہنچانا جائز نہیں ہے،

کیوں کہ مصافحہ سنت ہے اور تکلیف کا پہنچانا حرام ہے۔ اسی طرح لوگوں کا علاج کرنا مباح ہے، مگر اس فن کی

تختیصل اور اس میں مہارت پیدا کیے بغیر کسی کا علاج کرنا ممنوع ہے، اور ممنوع کے ذریعے مباح تک رسائی درست نہیں ہے۔ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: ”من تطب ولم یعلم منه طب قبل ذلک فهو ضامن“۔

(رواہ ابن ماجہ: ۲/۲۴۸، المستدرک: ۴/۲۱۲) (مستفاد من موسوعة القواعد الفقهية: ۷/۲۵۴)

قاعدہ (۱۰۴): ﴿الْثَّابِتُ بِالْذَّلَالَةِ كَالْثَّابِتِ بِالْإِفْصَاحِ﴾

ترجمہ: قرینہ سے ثابت ہونے والا افصاح سے ثابت ہونے والے کی مانند ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۲۵۳، باب ما یکون أمانا وما لا یکون، قواعد الفقه: ص ۷۳، القاعدة: ۹۹، ترتیب اللآلی: ص ۵۷، جمهرة القواعد، القاعدة: ۶۹۷)

افصاح: مراد کو ظاہر کرنا، فصاحت سے بولنا۔

مثال: میاں بیوی میں جھگڑا ہو رہا ہو اور درمیان کلام شوہر نے الفاظِ کنایہ استعمال کیا تو طلاق واقع ہو جائے گی، کیوں کہ دلالت سے ثابت ہونے والی شئی بذریعہ افصاح ثابت ہونے والی شئی کی مانند ہے، یعنی شوہر کا غصہ میں ہونا یا جھگڑے کی حالت میں ہونا، اس بات پر دال ہے کہ الفاظِ کنایہ سے اس نے طلاق ہی کی نیت کی ہے، لہذا وقوع طلاق کے لئے شوہر کی نیت ضروری نہیں ہے، بلکہ دلالت طلاق واقع ہوگی، کیوں کہ الفاظِ کنایہ سے وقوع طلاق کے لئے نیت یا دلالت ضروری ہوتی ہے اور یہاں دلالت موجود ہے۔ قائل

قاعدہ (۱۰۵): ﴿الْثَّابِتُ بِالْبُرْهَانِ كَالْثَّابِتِ بِالْمُعَايَنَةِ﴾

ترجمہ: برہان سے ثابت ہونے والی شئی، معائنہ سے ثابت ہونے والی شئی کی مانند ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۲۰۸، ۱/۲۲۵، ۱/۲۲۶، باب ما یصدق فیہ المسلم علی اسلام الکافر، فتح القدیر:

۷/۱۷۵، أشرف الهدایة: ۹/۱۵۸، باب الکفالة)

مثال: مسلمانوں نے دارالاسلام میں کسی حربی کو پایا اور وہ حربی کہے کہ میں امان لے کر داخل ہوا ہوں تو اس کی تصدیق نہیں کی جائے گی اور اگر کوئی مسلمان یہ کہے کہ میں نے اس کو امان دی تو اس کی

بھی تصدیق نہیں کی جائے گی، لیکن اگر دوسرے دو مسلمان اس بات کی گواہی دیں کہ ہاں اس مسلمان نے اس حربی کو امان دی ہے تو اب وہ آمن ہوگا، کیوں کہ ثابت بالبرہان، ثابت بالعیان کی مانند ہوتا ہے۔

قاعدہ (۱۰۶): ﴿الثَّابِتُ بِالضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا﴾

ترجمہ: جو چیز ضرورۃً ثابت ہو، وہ بقدرِ ضرورت ہی ثابت ہوتی ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۷۰/۲، باب أمن الرسول والمستأمن، ترتيب اللآلی: ص ۵۷۲، القواعد الفقہیہ: ص ۷۷،

قواعد الفقہ: ص ۷۴، القاعدة: ۱۰۰، جمہرۃ القواعد: ۹۱۵/۲، القاعدة: ۲۱۱۹، الأشباه لابن نجیم: ص ۳۰۹)

مثال: کوئی شخص بھوک سے اس قدر نڈھال ہو کہ جان جانے کا خطرہ ہو اور بھوک مٹانے

کے لئے کوئی شے مباح موجود نہ ہو تو اس کے لئے شے حرام کا استعمال اسی قدر جائز ہوگا، جس سے وہ اپنی

جان بچا سکے، اور اگر اس مقدار سے زائد تناول کرتا ہے تو گناہ گار ہوگا۔ (الأشباه: ص ۳۰۹)

قاعدہ (۱۰۷): ﴿الثَّابِتُ بِالْعُرْفِ كَالثَّابِتِ بِالنَّصِّ﴾

ترجمہ: جو چیز عرفاً ثابت ہو وہ اس چیز کی طرح ہے جو نص سے ثابت ہے۔

(شرح کتاب السیر الکبیر: ۱۲۰/۱، شرح القواعد الفقہیہ: ص ۲۴۱، قواعد الفقہ: ص ۷۴)

مثال ۱: اگر کوئی شخص کپڑا فروشوں کے علاقے میں کوئی دکان خریدے، تو اس کے لیے اس

دکان میں حدادی (لوہاری)، طبخی، یا ہر ایسا کام کرنا جو اس کے پڑوسی کے لیے تکلیف کا سبب ہو، جائز

نہیں ہے۔ (شرح القواعد الفقہیہ: ۲۴۱، تحت المادة: ۴۵)

مثال ۲: زندہ مرغیوں کو وزن کر کے فروخت کرنا یہ بھی عرف کی وجہ سے جائز ہے۔

(فتاویٰ قاضی: ص ۱۰۲، کتاب البیوع)

قاعدہ (۱۰۸): ﴿الثَّابِتُ بَيِّقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ﴾

ترجمہ: جو چیز یقین سے ثابت ہو وہ شک سے زائل نہیں ہوگی۔

(بدائع الصنائع: ۵۲/۳، کتاب الإجارة، دار الكتاب دیوبند)

مثال: جب با وضو شخص کو اپنے پیٹ میں کوئی چیز محسوس ہو، اور اس پر یہ امر مشتبه ہو کہ پیٹ سے کوئی چیز خارج ہوئی یا نہیں؟ جس سے اس کا وضو ٹوٹ گیا، ایسے شخص کا حکم یہ ہوگا کہ وہ با وضو ہے، کیوں کہ با وضو ہونا امر یقینی ہے اور محدث ہونا مشکوک ہے۔ جب کہ اصول یہ ہے کہ یقین شک سے زائل نہیں ہوتا۔

(الأشياء لابن نجيم: ۲۲۱/۱)

قاعدہ (۱۰۹): ﴿الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ بِاتِّفَاقِ الْخَصْمَيْنِ﴾

ترجمہ: ثابت بالبینہ، ثابت باتفاق فریقین کی مانند ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۵۲، ۲۳۷، ترتیب اللالی: ص ۵۷۴، القواعد الفقہیہ: ص ۲۴۰، ۳۷۷، قواعد الفقہ: ص ۷۳، القاعدة: ۹۸، جمہرۃ القواعد: القاعدة: ۶۷۶)

مثال: زید نے عمرو پر دو ہزار روپے قرض کا دعویٰ کیا، اور عمرو اس کا منکر ہے، اگر زید اپنے اس دعویٰ پر دو گواہوں کو پیش کرے تو عمرو پر دو ہزار روپے کی ادائیگی واجب ہوگی، کیوں کہ ثابت بالبینہ، ثابت باتفاق خصمین کی مانند ہے۔

قاعدہ (۱۱۰): ﴿الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ فِي الْبَيْعِ يُفْسِدُهُ﴾

ترجمہ: عقد بیع میں بیع موجود و معدوم دونوں کو جمع کرنا اسے فاسد کر دیتا ہے۔

(جمہرۃ القواعد: ۲/۷۰۲، رقم: ۶۹۷)

مثال ۱: کھیت میں بیج ڈالنے سے پہلے اس کی پیداوار اور موجودہ اجناس (غلہ) دونوں کو ایک ساتھ بیچنا شرعاً ناجائز ہے۔ (فتاویٰ محمودیہ: ۲۳/۱۲۶)

مثال ۲: کسی بیج میں آزاد و غلام کو جمع کرنا یا زندہ اور مردہ بکری کو جمع کرنا مفسد بیع ہے۔

(مختصر القدوری: ۷۹)

قاعدہ (۱۱۱): ﴿جَنَایَةُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ﴾

ترجمہ: چوپایوں کا جرم قابل ضمان نہیں ہے۔

(سنن ابن ماجہ: ص ۱۹۲، أبواب الديات، باب الجبار، السنن الكبرى للبيهقي: ۵۹۵/۸، رقم الحديث:

۱۷۸۶، درر الحکام شرح مجلة الأحکام: ۱/۹۵، المادة: ۹۴، ترتیب اللالی فی سلك الأمالی: ص ۶۰۰،

القواعد الكلية والضوابط الفقہیہ: ص ۳۰۲، قواعد الفقہ: ص ۷۴، القاعدة: ۱۰۲، شرح القواعد: ص ۴۵۷،

جمہرۃ القواعد: ۲/۷۰۳، المادة: ۷۰۳)

مثال ۱: جانور جس مال یا نفس کو ضائع کر دے اس کا تاوان لازم نہیں ہوگا، مثلاً جانور خود سے چھوٹ گیا اور کسی بچی کو روند دیا تو کوئی ضمان واجب نہ ہوگا، البتہ اگر کسی نے اس کو ہانکا اور وہ ادھر ادھر اچھلا کودا اور کسی کو روند دیا تو ہانکنے والا ضامن ہوگا۔

مثال ۲: بسا اوقات بہت سے لوگ کسی پارکنگ (Parking) میں اپنی گاڑیاں ترتیب سے کھڑی کرتے ہیں، جہاں انہیں پارکنگ کا حق حاصل ہوتا ہے، اگر کسی گاڑی کا اسٹینڈ ٹوٹ جانے یا تیز ہوا وغیرہ چلنے کی وجہ سے وہ اپنی قریبی گاڑی پر گر جاتی ہے، جس کی وجہ سے یکے بعد دیگرے سب یا اکثر گاڑیاں گر جاتی ہیں، جس میں گاڑی مالکوں کا نقصان ہو جاتا ہے، اس صورت میں اس شخص پر کوئی ضمان واجب نہیں ہوگا، جس کی گاڑی گرنے کی وجہ سے دوسری گاڑیاں گر گئیں۔

(الموسوعة الفقهية: ۲۸/۲۸، شرح المجلة لسليم رستم باز: ص ۵۳۳، المادة: ۹۳۹۵، الفقه الإسلامي وأدلته: ۵/۵۸۳، كتاب الجنایات، ما لا يمكن الاحتراز عنه لا ضمان عليه، مجمع الضمانات: ص ۴۰۶، درر الحکام شرح مجلة الأحكام: ۲/۶۳۳، ۶۳۴، المادة: ۹۳۹)

قاعده (۱۱۲): ﴿الْجُنُونُ إِذَا وُجِدَ مَرَّةً فَهُوَ لَا زِمَ أَبَدًا﴾

ترجمہ: جب جنون ایک بار پایا جائے تو وہ ہمیشہ لازم ہوگا۔

(شرح السير الكبير: ۵/۱۰۳، باب ما يصدق فيه الرجل، قواعد الفقه: ص ۷۴، القاعدة: ۱۰۳)

مثال: کسی آدمی کے بارے میں یہ بات معلوم ہو کہ وہ ایک بار پاگل ہوا تھا اور اس کی بیوی یہ کہے کہ اس نے گزشتہ رات مجھے تین طلاق دی تھی، نیز شوہر کہے کہ گزشتہ رات مجھے جنون عود کرا یا تھا اور میں نے تین طلاقیں بحالت جنون دی تھی، تو شوہر کا قول یمین کے ساتھ معتبر ہوگا، کیوں کہ جب جنون ایک بار پایا جائے تو وہ ہمیشہ لازم ہوتا ہے، اسی لئے جب جنون حالت صغریا حالت کبر میں پایا جائے تو اس کو عیب لازم قرار دیا گیا ہے۔ (شرح السير: ۱/۲۱۸)

قاعده (۱۱۳): ﴿الْجَوَازُ أَصْلٌ فِي الْبَيْعِ وَالْحُرْمَةُ تَثْبُتُ بِعَارِضٍ﴾

ترجمہ: بیع میں اصل جواز ہے اور حرمت کسی عارض کی وجہ سے ثابت ہوتی ہے۔

(المبسوط: ۱۲/۱۳۴)

مثال:

ایک تولہ سونے کی بیج دو تولہ سونے کے عوض، اسی طرح ایک کونٹل گیہوں کی بیج دو کونٹل گیہوں کے عوض، فی نفسہ جائز ہے، مگر قدر میں مماثلت کے نہ پائے جانے کی وجہ سے جائز نہیں ہے۔

فائدہ:

یہاں عارض انعدام مماثلت فی القدر ہے، جو معیار شرعی ہے۔

قاعدہ (۱۱۴): ﴿الْجَوَازُ الشَّرْعِيُّ يُنَافِي الضَّمَانَ﴾**ترجمہ:**

جواز شرعی، ضمان (تاوان) کے منافی ہے۔

(درر الحکام شرح مجلۃ الأحکام: ۱/۹۲، المادة: ۹۱، ترتیب اللآلی: ص ۲۰۹، قواعد الفقہ: ص ۷۵،

القاعدة: ۱۰۵، شرح القواعد: ص ۴۴۹، جمہرۃ القواعد: رقم القاعدة: ۷۰۶)

مثال:

اگر کسی شخص نے اپنی مملوکہ زمین میں کنواں کھودا اور اس میں کوئی آدمی یا حیوان گر کر ہلاک ہو گیا تو اس پر ضمان (تاوان) واجب نہیں ہوگا، کیوں کہ اس کا اپنی زمین میں کنواں کھودنا شرعاً جائز ہے اور جواز شرعی ضمان کے منافی ہے۔

قاعدہ (۱۱۵): ﴿جِهَالَةُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ تُفْسِدُ الْعَقْدَ﴾**ترجمہ:**

معقود علیہ (بیع) کی جہالت عقد کو فاسد کر دیتی ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۴/۵۲، باب ما یتبايع أهل الإسلام بينهم مما يأخذونه من الأطعمة والأعلاف، قبیل باب

هدية أهل الحرب، ترتیب اللآلی: ص ۶۱۲، قواعد الفقہ: ص ۷۵، القاعدة: ۱۰۶، جمہرۃ القواعد: ص ۷۰۴)

مثال ۱:

بائع یہ کہے کہ میں نے ان دو کپڑوں میں سے ایک کپڑا، سو روپے کے عوض بیچ دیا اور مشتری کہے میں نے خرید لیا، تو یہ بیع فاسد ہوگی، کیوں کہ معقود علیہ (بیع) مجہول ہے، اور یہ حکم اس وقت ہوگا جب کہ دونوں کپڑے متفاوت ہوں، کیوں کہ اس صورت میں جہالت بیع، جھگڑے کی باعث ہوگی، لیکن اگر ان دونوں کپڑوں میں کسی قسم کا تفاوت نہ ہو تو بیع جائز اور صحیح ہوگی۔

اسی طرح اگر کوئی دکاندار گراہک سے یوں کہے کہ میں نے یہ کپڑا آپ کو بیچ دیا، اس کی اصل قیمت یا اس قیمت کے عوض جتنے میں فلاں شخص نے اسے خریدا، اور مجلس بیع میں اس کی اصل قیمت یا فلاں

نے جس قیمت میں اسے خریدا، کی تعیین نہیں کی، تو یہ بیع جہالتِ ثمن کی وجہ سے فاسد ہوگی۔ البتہ اگر مجلس بیع میں ثمن کی یہ جہالت ختم ہو جائے، خواہ ایجاب کے بعد ہی ہو، تو بیع صحیح ہوگی۔

(درالحکام: ۱/۲۱۸، تحت المادة: ۲۳۸)

قاعدہ (۱۱۶): ﴿الْجَيْدُ وَالرَّدِي فِي الرَّبْوِيَةِ سَوَاءٌ﴾

ترجمہ: اموالِ ربویہ میں عمدہ اور ردی دونوں برابر ہیں۔

(شرح السير الكبير: ۸۱/۴، باب ما يظهر عليه أهل الشرك فيحرزونه من أموال المسلمين ثم يصيبه المسلمون، قواعد الفقه: ص ۷۵، القاعدة: ۱۰۷)

مثال ۱: ایک کوئٹل عمدہ گیہوں کی بیع، دو کوئٹل ردی گیہوں کے عوض، تحقق ربوا کی وجہ سے حرام ہے، کیوں کہ اموالِ ربویہ میں وصفِ عمدہ و ردی معتبر نہیں ہے۔

(ہدایہ: ۶۱/۳، باب الربا، الفقه الحنفی فی ثوبہ الجدید: ۲۴۰/۳، مکتبۃ دار القلم دمشق)

مثال ۲: حضرت ابو ہریرہؓ سے یہ روایت مروی ہے کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے کسی شخص کو خیبر پر عامل بنایا، کسی وقت وہ خیبر سے واپس آئے تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے لیے کچھ حنّیب (ایک قسم کی عمدہ کھجور) لے کر آئے، تو حضور صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: کیا خیبر کی ساری کھجوریں ایسی اچھی ہوتی ہیں؟ اس نے کہا نہیں یا رسول اللہ! ساری کھجوریں ایسی نہیں ہوتیں، لیکن ہوتا یہ ہے کہ ہم دو صاع کے عوض اس قسم کی ایک صاع خریدتے ہیں، یعنی عام قسم کی دو صاع کھجور لے دے کر یہ اعلیٰ قسم کی ایک صاع کھجور لیتے ہیں، اور تین صاع دے کر دو صاع لیتے ہیں، تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: ایسا نہ کرو، بلکہ ایسا کرو کہ ملی جلی اچھی بری کو ملا کر ان کو دراہم سے پیچو، پھر دراہم سے حنّیب کو خرید لو۔

اس حدیث سے معلوم ہوا کہ اموالِ ربویہ میں جید اور ردی دونوں برابر ہیں، اسی لیے آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے بر براء تحققِ ربوا صحابیٰ مذکور کو ان کے اس عمل سے منع کیا، اور اس کا متبادل طریقہ یہ بتلادیا کہ دو صاع ادنیٰ درجہ کی کھجوریں دراہم کے عوض بیچ دو، پھر ان دراہم سے حنّیب خرید لو تو یہ جائز ہوگا، کیوں کہ

جب دراہم سے جنیب خریدی جائیں گی، تو جنس مختلف ہونے کی وجہ سے تقاضل جائز ہوگا، نیز یہ حدیث اس بات پر بھی دال ہے کہ غرض صحیح کے لیے حیلہ کو اختیار کرنا جائز ہے، بلکہ خود نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے طریقہ حیلہ تعلیم فرمایا۔ (انعام الباری: ۶/۳۷۵)

وعن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على خيبر فجاءه بتمر جنيب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ”أَكُلْ تمر خيبر هكذا؟“ قال: لا والله يا رسول الله، إنا لنأخذ الصّاع من هذا بالصّاعين والصّاعين بالثلاثة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ”لا تفعل بعِ الجَمْع بالدراهم ثمّ اتبع بالدراهم جنيباً“. (صحيح البخاري: ۱/۲۹۳، سنن النسائي: ۲/۱۹۲)

قاعدہ (۱۱۷): ﴿الْحَاجَةُ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُورَةِ عَامَّةً أَوْ خَاصَّةً﴾

ترجمہ: حاجت ضرورت کا درجہ اختیار کرتی ہے، خواہ وہ عام ہو یا خاص۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۳۲۲، الأشباه للسوطي: ۱/۱۹۰، الأشباه لابن الملقن: ۲/۳۲۶، قواعد الفقه: ص ۷۵، القاعدا: ۱۰۸، ترتيب اللآلي: ص ۲۲۵، القواعد الفقهية: ص ۱۰۷، ۱۰۹، شرح القواعد: ص ۲۰۹، درر الحکام: ۱/۴۲، المادة: ۳۲، القواعد الكلية: ص ۲۱۵)

مثال: بیع سلم میں بیع معدوم ہوتی ہے، اس لئے قیاس تو یہ ہے کہ وہ جائز نہ ہو، کیوں کہ معدوم کی بیع شرعاً درست نہیں، بقولہ علیہ السلام: ”لا تبع ما ليس عندك“۔ مگر مفلسوں کی حاجت روائی کے لئے اس کو جائز قرار دیا گیا۔ (الأشباه: ص ۱۱۵)

قاعدہ (۱۱۸): ﴿الْحَاجَةُ تُوجِبُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْبَدْلِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْأَصْلِ﴾

ترجمہ: تعذر اصل کے وقت حاجت، انتقال الی البدل کو واجب کرتی ہے۔

(جمہورہ: ۱/۷۰۹، رقم: ۷۳۱)

مثال ۱: کسی شخص کو نکاح کی ضرورت ہو اور وہ مہر، نفقہ وغیرہ کی استطاعت نہ رکھنے کی وجہ سے

نکاح پر قادر نہ ہو، تو اسلام نے اس کے لیے نکاح کا متبادل روزہ قرار دیا ہے، حضرت عبداللہ ابن مسعودؓ فرماتے ہیں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ارشاد فرمایا: ”یا معشر الشباب! من استطاع منکم الباءة فلیتزوج، فإنہ أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم یستطع فعلیہ بالصوم فإنہ له وجاء“۔ متفق علیہ۔ (مشکوٰۃ المصابیح: ص ۲۶۷، کتاب النکاح)

مثال ۲: اگر کسی شخص سے کوئی مثلی چیز تلف ہو جائے، اور اب وہ مثلی چیز بازار میں مفقود ہو جائے، تو ایسی صورت میں اس کا بدل، اس کی قیمت قرار پائے گی، اور اسی کی واپسی لازم ہوگی۔
(الموسوعة الفقهية: ۲۲۶/۱)

قاعدہ (۱۱۹): ﴿الْحُدُودُ تَنْدَرُءُ بِالشُّبُهَاتِ﴾

ترجمہ: حدود (سزائیں) شبہات سے ٹل جاتی ہیں۔ (الأشباہ لابن نجیم: ص ۴۱۸، الأشباہ للسيوطی: ۲۴۲/۱، قواعد الفقہ: ص ۷۶، القاعدة: ۱۱۱، ترتیب اللآلی: ص ۶۳۳)

مثال: کسی آدمی نے اپنی بیوی کی باندی سے یہ خیال کر کے وطی کر لی کہ یہ میرے لئے حلال ہے، تو اس پر حد زنا قائم نہیں کی جائے گی۔ (الأشباہ: ص ۱۴۹)

توضیح: شریعت اسلامیہ کی طرف سے بعض جرائم کی سزائیں مقرر ہیں، انہیں حدود سے تعبیر کیا جاتا ہے، اور وہ صرف چار ہیں: حد زنا، حد قذف، حد شرب خمر اور حد سرقت۔ دیگر جرائم کی سزائیں شرعاً مقرر نہیں بلکہ مفوض الی رأی الحاکم ہیں، انہیں تعزیر کہا جاتا ہے۔

قاعدہ (۱۲۰): ﴿الْحَرْبُ خُدْعَةٌ﴾

ترجمہ: جنگ محض ایک چال بازی ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۹۹/۵، باب المرتد یشیب الحد وغیرہ، قواعد الفقہ: ص ۷۶، القاعدة: ۱۱۲)

مثال ۱: مجاہد کے لئے جائز ہے کہ وہ اپنے حربی ساتھی کو بحالت جنگ چال بازی سے کام لے،

اور اس کو مجاہد کی جانب سے دھوکہ دہی نہیں کہا جائے گا۔ (شرح السیر: ۷۳/۱)

ہاں! جب محاربین میں سے کوئی شخص مسلمانوں کے پاس اپنا مال امانت رکھے تو مسلمانوں کے لئے حلال نہیں کہ وہ اس کے مال امانت میں سے کوئی چیز لے لے، کیوں کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: ”الْعَهْدُ وَفَاءٌ وَلَا غَدْرَ فِيهِ“ عہد کو پورا کرنا ضروری ہے، اس میں غداری درست نہیں ہے۔

مثال ۲: حضرت سعید بن ذی حُذَّان سے ذکر کیا گیا وہ فرماتے ہیں کہ مجھ کو اس شخص نے خبر دی جس نے حضرت علی سے سنا، وہ فرماتے ہیں کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے ارشاد فرمایا: جنگ محض ایک چالبازی کا نام ہے، اور اس حدیث میں دلیل ہے اس بات پر کہ مجاہد کے لیے میدانِ کارزار میں اپنے مد مقابل کے ساتھ چالبازی کرنے میں کوئی حرج نہیں ہے، اور یہ چالبازی غدر اور دھوکہ دہی میں شمار نہ ہوگی۔ اور بعض علماء اس حدیث کے ظاہر سے استنباط کرتے ہوئے یہ فرماتے ہیں کہ بحالتِ جنگ کذب کی رخصت ہے، اور وہ اپنا مستدل حضرت ابو ہریرہؓ کی اس حدیث کو بناتے ہیں، کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: کہ کذب صرف تین مواقع میں مناسب ہے: ”(۱) دو شخصوں کے مابین صلح، (۲) قتال، (۳) آدمی کا اپنے اہل کو خوش کرنا۔“

ذکر عن سعید بن ذی حُذَّان قال : أخبرني من سمع علياً رضي الله تعالى عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”الحرب خدعة“ أو خدعة بالنصب، وكلاهما لغة : وفيه دليل على لا بأس للمجاهد أن يخادع قرنه في حالة القتال، وإن ذلك لا يكون غدراً منه ، وأخذ بعض العلماء بالظاهر فقالوا : يرخص في الكذب في هذه الحالة ، واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يصلح الكذب إلا في ثلاث ، في الصلح بين اثنين ، وفي القتال وفي إرضاء الرجل أهله ، والمذهب عندنا أنه ليس المراد الكذب المحض ، فإن له ذلك رخصة فيه . (شرح السير: ۸۵/۱)

قاعدہ (۱۲۱): ﴿الْحُرُّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ فَلَا يُضْمَنُ بِالْغَصَبِ وَلَوْ صَبِيًّا﴾

ترجمہ: آزاد انسان پر قبضہ ثابت نہیں ہوتا، لہذا اس کو غصب کرنے کی صورت میں ضمان (تاوان) واجب نہیں ہوگا، خواہ وہ بچہ ہی ہو۔

(قواعد الفقہ: ص ۷۶، القاعدة: ۱۱۴، الأشباه لابن الملحق: ۴/۲۶۶، الأشباه لابن نجيم: ص ۲۲۸، الأشباه للسيوطي: ۱/۲۷۷، ترتيب الآلي: ص ۶۳۹)

مثال ۱: اگر کسی شخص نے آزاد بچے کو غصب کیا اور وہ بچہ اچانک یا بخار میں مبتلا ہو کر غاصب

کے پاس مر گیا تو غاصب پر ضمان واجب نہیں ہوگا۔ (الأشباه: ص ۶۶، مكتبة إشاعة الإسلام دہلی الہند)

مثال ۲: اگر کسی شخص کی آزاد بیوی خود سے بھاگ گئی یا کسی شخص نے اسے اغواء کر لیا، تو شوہر پر اس کی

طلب وتلاش لازم نہیں ہوگی، کیوں کہ حرہ (آزاد) کے گم ہونے پر ضمان نہیں آتا، کہ طلب وتلاش لازم ہو، بخلاف لونڈی کے، کہ اگر وہ کسی کے نکاح میں ہو اور بھاگ جائے تو زوج پر تلاش لازم ہے، اس واسطے کہ اس کے گم ہونے میں زوج پر ضمان لازم ہے، کذا في حاشية المدني۔

فلو تسلمها فهرت لم يلزمه طلبها الخ .

(شامي: ۴/۲۳۵، دار الكتاب ديوبند، غاية الأوطار اردو: ۲/۶۷، كتاب النكاح، باب المهر)

توضیح: لوگوں میں اصل حریت ہے۔ (شرح السير: ۴/۷۱)

قاعدہ (۱۲۲): ﴿حُرْمَةُ الْمَلِكِ بِاعْتِبَارِ حُرْمَةِ الْمَالِكِ﴾

ترجمہ: شئی مملوکہ کی حرمت، حرمت مالک کے اعتبار سے ہوتی ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۷۶، القاعدة: ۱۱۳، شرح السير الكبير: ۱/۱۴۷، ۱۴۸، باب الجهاد ما يسمع منه وما لا يسمع، ۸۹/۱)

مثال: حربی شرعاً محترم نہیں ہے، اس لئے اس کی مملوکہ شئی بھی محترم نہیں ہے، یہی وجہ ہے کہ

حربی کے اموال کو لینا جائز ہے۔

مسلم محترم ہے، اس لئے اس کی مملوکہ شئی بھی محترم ہے اور یہی وجہ ہے کہ اس کے مال کو بلا سبب

شرعی لے لینا جائز نہیں ہے۔

قاعدہ (۱۲۳): ﴿الْحَقُّ إِذَا كَانَ مِمَّا لَا يَتَجَزَّى فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لِكُلِّ عَلَى الْكَمَالِ﴾

ترجمہ: حق جب ان چیزوں میں سے ہو جو تجزی کو قبول نہیں کرتیں، تو ہر صاحب حق کے لئے

پورا پورا حق ثابت ہوگا۔ (الاشباہ لابن نجيم: ص ۲۲۴، قواعد الفقه: ص ۷۷، القاعدة: ۱۱۵)

مثال: جو حق پوری جماعت کے لئے ثابت ہو، وہ حق پوری جماعت کے مابین مشترک

ہوگا، مگر بعض مسائل میں؛ مثلاً نابالغ بچے اور بچی پر ولایتِ انکاح تمام اولیاء کے لئے ثابت ہے، اور یہ

ایسا حق ہے جو تجزی کو قبول نہیں کرتا، اس لیے ہر ولی کے لئے یہ حق پورا پورا ثابت ہوگا۔ (الاشباہ: ص ۲۲۴)

قاعدہ (۱۲۴): ﴿الْحَقُوقُ لَا تَسْقُطُ بِتَقَادُّمِ الزَّمَانِ وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ﴾

ترجمہ: حقوق، تقادمِ زمانی (زمانہ کا پرانا ہونا) سے ساقط نہیں ہوتے، گرچہ مدت طویل

ہو جائے۔

(القواعد الفقهية: ص ۳۰۸، قواعد الفقه: ص ۷۷، القاعدة: ۱۱۶، شرح السير الكبير: ۵/۱۴۳، باب عشور

أهل الحرب والمسلمين وأهل الذمة)

فائدہ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فأعط كل ذي حق حقه". ہر

صاحب حق کو اس کا حق دینا واجب ہے۔ (بخاری شریف: ۱/۲۶۴)۔ آپ کا یہ فرمان قیدِ زمانی سے مطلق ہے،

لہذا تقادمِ زمان کے سبب کسی صاحب حق کا حق ساقط نہیں ہوتا۔

مثال ۱: اگر کسی شخص کا آپ پر کوئی قرض یا کوئی اور حق ہے تو محض تقادمِ زمانی کی وجہ سے وہ حق

ساقط نہیں ہوگا، بلکہ آپ پر اس کی ادائیگی واجب ہوگی اور نہ ادا کرنے کی صورت میں کل قیامت کے دن

وہ حق، صاحب حق کو آپ سے دلویا جائے گا۔

مثال ۲: ایک شخص نے کسی کا مال چوری کر لیا اور اس چوری شدہ مال پر کئی دن گزر گئے، تو چونکہ

یہ بندہ کا حق ہے، لہذا مالِ مسروق کا لوٹنا نا ضروری ہوگا، تقادمِ زمان کی وجہ سے یہ حق ساقط نہ ہوگا۔

(الدر المختار مع التنوير: ۶/۴۰، باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها)

قاعدہ (۱۲۵): ﴿الْحَقُّ مَتَى ثَبَتَ لَا يَبْطُلُ بِالتَّأخِيرِ وَلَا بِالْكَتْمَانِ﴾**ترجمہ:** حق جب ثابت ہوتا ہے تو تاخیر اور کتمان (چھپانا) سے باطل نہیں ہوتا۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۲۱/۵، باب عشور أهل الحرب والمسلمین وأهل الذمة، قواعد الفقه: ص ۷۷، القاعدة: ۱۱۷)

مثال: صاحب مال نے تین سال تک زکوٰۃ وصول کرنے والے سے اپنے مال کو چھپائے رکھا،

پھر عاشر (زکوٰۃ وصول کرنے والا) کو وہ مال معلوم ہوا تو گزشتہ تین سالوں کی زکوٰۃ وصول کرے گا، کیوں کہ

زکوٰۃ بیت المال کا حق ہے اور حق، تاخیر اور کتمان سے ساقط نہیں ہوتا ہے۔ (شرح السیر: ۲۹۲/۲)

قاعدہ (۱۲۶): ﴿الْحَقُّ الْوَاحِدُ يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ فِي مَحَلِّينِ﴾**ترجمہ:** ایک حق دو محل میں ثابت ہو سکتا ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۷۸، القاعدة: ۱۱۹، شرح السیر الکبیر: ۱۵۷/۵، باب من له من الأمر أن يقبل وأن يقسم وأن

يجعل الأرض أرض خراج)

مثال: قرض خواہ اپنا قرض اصل مقرض اور قلیل دونوں سے طلب کر سکتا ہے، کفالہ سے اصل

کا ذمہ بری نہیں ہوتا۔

قاعدہ (۱۲۷): ﴿الْحَقُوقُ الْمُبَرَّدَةُ لَا يَجُوزُ الْاِعْتِيَاضُ عَنْهَا﴾**ترجمہ:** حقوق مجردہ کا عوض لینا جائز نہیں ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۷۸، القاعدة: ۱۱۸، جمهرة القواعد: القاعدة: ۷۲۳، ۸۰۲)

مثال ۱: حقوق مجردہ ایسے حقوق کو کہتے ہیں، جو ذاتی حق سے خالی ہوں، یعنی جن کا ثبوت

بلا استحقاق، محض مصلحت کی بنا پر ہو، جیسے حق شفیع، اگر شفیع (جسے حق شفیع حاصل ہے) مال کے عوض اپنے

حق شفیع سے سبک دوش ہو تو یہ مصالحت باطل ہے۔

اسی طرح اگر ایک بیوی، دوسری بیوی سے اپنی شب باشی کی باری کے عوض مال پر مصالحت

کرے، تو وہ کسی مال کی حق دار نہیں ہوگی، کیوں کہ حقوق مجردہ کا عوض لینا جائز نہیں ہے۔

فائدہ:

وہ تمام حقوق جن کی مشروعیت اصالتاً نہیں بلکہ صاحب حق سے کسی ضرر کو دور کرنے کے لیے ہوتی ہے، مثلاً حق شفعہ وغیرہ، اس طرح کے حقوق پر عوض کا لینا شرعاً جائز نہیں ہے، البتہ جو حقوق نصوص شرعیہ سے ثابت ہوں اور ان سے مالی منفعت متعلق بھی ہو چکی ہو، اور عرف میں ان کا عوض لینا مروج و معروف بھی ہو چکا ہو، نیز ان کی حیثیت محض دفع ضرر کی نہ ہو اور نہ وہ شریعت کے عمومی مقاصد و مصالح سے متصادم ہوں، ایسے حقوق پر عوض حاصل کرنا جائز اور درست ہے۔

(نئے مسائل اور فقہ اکیڈمی کے فیصلے: ص ۱۱۸)

قال النبی صلی اللہ علیہ وسلم: ”من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له“.

(سنن أبي داود: ص ۴۳۷، بحوث في قضايا فقهية معاصرة للشيخ المفتي تقي العثماني: ص ۱۲۱، ۱۲۲، الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي: ۴/ ۲۸۶۱)

قاعدہ (۱۲۸): ﴿الْحَقِيقَةُ تُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الْحَالِ وَتُتْرَكُ بِدَلَالَةِ

الِاسْتِعْمَالِ وَالْعَادَةِ﴾

ترجمہ: دلالت حال اور دلالت استعمال و عادت سے حقیقت متروک ہوتی ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۷۸، القاعدة: ۱۲۰، شرح القواعد: ص ۲۳۱، درر الحکام: ۴۸/۱، المادة: ۴۰، أصول الشاسی: ص ۲۸)

مثال: اگر کسی شخص نے یہ قسم کھائی کہ وہ گوشت نہیں کھائے گا، تو خنزیر اور آدمی کے گوشت کو کھانے سے وہ حائل نہیں ہوگا، اس لئے کہ لوگوں کا تعامل اس پر واقع نہیں ہے، کیوں کہ عادتاً ان دونوں کا گوشت نہیں کھایا جاتا۔

اور اگر کسی شخص نے کسی کو گوشت خریدنے کا وکیل بنایا، درانحالانکہ موکل مسافر ہے، تو اس کی توکیل پکے پکے گوشت پر واقع ہوگی اور اگر موکل حالت اقامت میں ہے تو اس کی یہ توکیل کچے گوشت پر واقع ہوگی۔ (اصول الشاسی: ص ۲۸)

قاعدہ (۱۲۹): ﴿الْحَقِيقَةُ تَتْرَكُ لِتَعَذُّرِهَا عَقْلًا أَوْ عَادَةً أَوْ لَتَعَسَّرِهَا﴾

ترجمہ: حقیقت عقلاً یا عادتاً اس کے معذور یا متعسر ہونے کی وجہ سے متروک ہوتی ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۷۸، القاعدة: ۱۲۱، القواعد الفقہیہ: ص ۲۷۲)

مثال:

کسی شخص کا اپنے سے عمر میں بڑے انسان کے متعلق یہ کہنا: ”ہذا إِبْنِي“ یہ میرا بیٹا ہے۔ یا کسی کا یہ کہنا: ”میں اس ہانڈی کو نہیں کھاؤں گا“، یا کسی کا یہ کہنا: ”میں اس درخت کو نہیں کھاؤں گا“، ان تینوں اقوال میں ان کے معنی حقیقی معذور یا متعسر ہونے کی وجہ سے متروک ہیں، اور پہلے قول میں محبت، دوسرے قول میں ہانڈی میں پک رہی چیز اور تیسرے قول میں درخت کا پھل مراد ہوگا۔

قاعدہ (۱۳۰): ﴿حُكْمُ التَّيَمُّمِ مَا خُوِذَ مِنْ حُكْمِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ﴾

ترجمہ:

حکم تیمم حکم مسح علی الخفین سے ماخوذ ہے۔ (قواعد الفقہ: ص ۷۸، القاعدة: ۱۲۲)

مثال:

وقت سے پہلے تیمم کرنا، ایک تیمم سے دو نمازیں پڑھنا جائز ہے، دوران نماز تیمم کا استعمال ماء پر قادر ہونا مفسدِ صلوٰۃ ہے، جیسا کہ دوران نماز مدت مسح علی الخفین کا پورا ہونا مفسدِ صلوٰۃ ہے۔

قاعدہ (۱۳۱): ﴿حُكْمُ الشَّيْءِ قَدْ يَدُورُ مَعَ خَصَائِصِهِ﴾

ترجمہ:

کبھی کسی چیز کا حکم، اس کے خصائص کے ساتھ دائر ہوتا ہے۔ (قواعد الفقہ: ص ۷۹،

القاعدة: ۱۲۳، القواعد الفقہیہ: ص ۷۷، جمہرة القواعد الفقہیہ: القاعدة: ۸۳، ۸۵۲)

مثال:

حضرت امام ابوحنیفہ رحمۃ اللہ علیہ فرماتے ہیں کہ: ”جب مصلی اپنی نماز میں مصحف سے دیکھ کر قرأت کرے تو اس کی نماز درست نہیں ہوگی، کیوں کہ نماز میں دیکھ کر قرأت کرنے کی کراہت، اس عبادت کی خصوصیتوں میں سے ہے، جب اس نے اس عبادت کے ممنوعاتِ خاصہ میں سے ایک کا ارتکاب کیا تو اس کی نماز فاسد ہوگئی۔“

قاعدہ (۱۳۲): ﴿الْحُكْمُ عَلَى الْغَالِبِ دُونَ النَّادِرِ﴾

ترجمہ:

مدار حکم غالب ہوتا ہے، نہ کہ نادر۔

(جمہرة: ۲/۲۲۴، رقم: ۸۴۱، درر الحکام: ۵۰/۱، شرح المجلة: ص ۳۷، القواعد الكلية والضوابط الفقہیہ:

ص ۲۶۷، قواعد الفقہ: ص ۹۱)

مثال:

عموماً انسان پندرہ سال کی عمر میں بالغ ہو جاتا ہے، لہذا بلوغت کا حکم پندرہ سال پر لگ جائے گا، اگرچہ وہ سولہ یا سترہ سال کی عمر میں بالغ ہو، کیوں کہ یہ نادر ہے، اور اس کا اعتبار نہیں ہوگا، اسی طرح ماں سات سال کی عمر تک بچہ کی پرورش کی حق دار ہوگی، کیوں کہ عموماً سات سال کی عمر میں بچہ کھانے پینے، پہننے اور استنجاء کرنے میں دوسرے کا محتاج نہیں رہتا، اگر وہ آٹھ سال کی عمر تک بھی مستغنی نہ ہوا، تو بھی ماں کو پرورش کا حق نہ حاصل ہوگا، کیوں کہ یہ نادر ہے، اور حکم کا مد ار غالب ہوتا ہے، نہ کہ نادر۔

(در الاحکام: ۵۰/۱، المادة: ۴۲)

قاعده (۱۳۳): ﴿الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ إِذَا كَانَ عَلَىٰ خِلَافِ الْقِيَاسِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ﴾

ترجمہ: جب حکم، اصل (مقیس علیہ) میں خلاف قیاس ثابت ہو، تو اس پر قیاس کرنا درست نہیں ہے۔

(جمہرة القواعد: ۲/۲۴، رقم: ۸۴۲، در الاحکام: ۳۳/۱، المادة: ۱۵، شرح المجلة لسليم رستم باز: ۲۶)

مثال:

بیع سلم و استصناع کا جواز خلاف قیاس ہے، کیوں کہ یہ معدوم کی بیع ہے، لہذا اس پر قیاس کرتے ہوئے درختوں پر پھل آنے سے پہلے، پھل کی بیع کرنا جائز نہیں ہے، کیوں کہ بیع سلم و استصناع کا جواز خلاف قیاس ہے۔ (در الاحکام شرح مجلة الأحکام: ۳۳/۱)

قاعده (۱۳۴): ﴿الْحُكْمُ فِي الْمَنْصُوصِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ لَا بِالْعِلَّةِ﴾**ترجمہ:**

منصوص میں حکم نص سے ثابت ہوتا ہے، نہ کہ علت سے۔ (المبسوط: ۱۳۴/۱۲)

مثال:

اشیاء ستہ یعنی گہیوں، جو، نمک، کھجور، سونا اور چاندی میں تحققِ ربا کا حکم، آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے فرمان: ”الحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والملح بالملح، والتمر بالتمر، والذهب بالذهب، والفضة بالفضة، مثلاً بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد ربا“ سے ثابت ہے۔ نہ کہ علتِ قدر و جنس سے۔

قاعدہ (۱۳۵): ﴿الْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ عَدَمًا وَوُجُوبًا﴾

ترجمہ: حکم عداً ووجوباً اپنی علت پر دائر ہوتا ہے۔

(القواعد الفقهية: ص ۲۷۲، جمهرة القواعد الفقهية: ۷۱۶/۲، رقم: ۱۱۸)

مثال ۱: شراب حرام اور نجس ہے، لیکن جب یہ شراب سرکہ بن جائے تو وہ پاک و حلال ہے، اسی طرح شیرہ انگور پاک و حلال ہے، لیکن جب وہ شراب بن جائے تو ناپاک و حرام ہے۔

(القواعد الفقهية لعلی أحمد الندوي: ص ۳۸۸)

مثال ۲: نابالغ بچہ، بیہوش اور مجنون، احکام شرعیہ کے مکلف نہیں ہیں، لیکن جب یہ علل زائل

ہو جائیں گی، تو وہ احکام شرعیہ کے مکلف ہوں گے۔ (القواعد الفقهية: ص ۳۸۸)

قاعدہ (۱۳۶): ﴿الْخَاصُّ مُبَيَّنٌ فَلَا يُلْحَقُهُ الْبَيَانُ﴾

ترجمہ: خاص واضح ہوتا ہے، اس لئے بیان اس کو لاحق نہیں ہوگا۔

(قواعد الفقه: ص ۷۹، القاعدة: ۱۲۵)

مثال: اللہ تعالیٰ کا فرمان: ﴿فَاقْرَأْ مَا تيسر من القرآن﴾ جو کچھ تمہیں قرآن کریم میں سے آسان لگے اسے پڑھو، خاص ہے، لہذا آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد: ”لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب“ بلا قرأت سورہ فاتحہ کوئی نماز درست نہیں۔ اس خاص کیلئے بیان نہیں ہو سکتا، یعنی سورہ فاتحہ کی قرأت کو فرض قرار نہیں دیا جاسکتا، کیوں کہ خاص واضح ہوتا ہے اور واضح کیلئے کسی وضاحت کی ضرورت نہیں ہوتی۔

قاعدہ (۱۳۷): ﴿خَبَرُ الْوَاحِدِ إِذَا وَرَدَ مُخَالَفًا لِنَفْسِ الْأَصُولِ لَمْ يُقْبَلْ﴾

ترجمہ: خبر واحد جب نفس اصول کے مخالف بن کر وارد ہو تو قبول نہیں ہوتی۔

(قواعد الفقه: ص ۷۹، القاعدة: ۱۲۶، أصول الشاشي: ص ۷۶)

مثال:

ضمانِ عُدوان (زیادتی کا تاوان) کی دو ہی صورتیں ہیں: اگر ضائع کردہ شئی مثلی ہے تو اس کا ضمان، مثلِ صوری سے واجب ہوتا ہے، مثلاً اگر انڈا توڑ دیا تو اس کا ضمان انڈے سے واجب ہوگا، اور ضمان میں ادا کیا جانے والا انڈا مضمون انڈے کا مثلِ صوری و معنوی ہے۔ اور اگر ضائع کردہ شئی کی مثلِ صوری نہ ہو تو اس کا ضمان مثلِ معنوی (قیمت) سے واجب ہوتا ہے، یہ ایک اصول ہے۔

اب حضرت ابو ہریرہ رضی اللہ عنہ کی ایک روایت یہ ہے، کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: ”لَا تَصْرُؤُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخَطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمَرٍ أَوْ مَكَانَ اللَّبَنِ“ اونٹنیوں اور بکریوں کے تھنوں کو نہ باندھو، پس جس شخص نے اس طرح کی اونٹنی یا بکری خریدی تو دودھ دوہنے کے بعد اس کو دو باتوں میں سے ایک کا اختیار ہوگا، اگر وہ اس سے راضی ہے تو اس کو روک لے اور اگر وہ اس کو ناپسند کرے تو اس کو واپس کر دے، اور دودھ کی جگہ ایک صاع چھوہارے دے۔

اس روایت میں ایک صاع کھجور کا، دودھ کا ضمان ہونا معلوم ہوتا ہے، جب کہ ایک صاع کھجور، دودھ کا مثلِ صوری ہے اور نہ مثلِ معنوی۔ نیز یہ خلافِ عقل و قیاس بھی ہے کہ خریدار نے جو دودھ دوہا، وہ چاہے جتنا بھی ہو، اس کا ضمان محض ایک صاع کھجور واجب ہو، اس لئے ہمارے اصحاب نے اس خبر واحد کو ترک کر دیا۔ (اصول الشاشی: ص ۷۶)

قاعدہ (۱۳۸): ﴿خَبَرُ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ لِلْعَمَلِ بِهِ فِي بَابِ الدِّينِ﴾

ترجمہ: خبر واحد، بابِ دین میں اس کے مطابق عمل کے لئے حجت ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۸۷/۴، باب ما لا یكون لأهل الحرب من إحداث الكنائس والبيع وبيع الخمر، قواعد الفقہ: ص ۷۹، القاعدة: ۱۲۷، أصول الشاشی: ص ۷۸)

مثال:

آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ہلالِ رمضان کے ثبوت میں ایک اعرابی کی شہادت کو قبول فرمایا، کیوں کہ ثبوتِ ہلالِ رمضان سے ایک امرِ دینی (روزہ) ثابت ہوتا ہے۔ (اصول الشاشی: ص ۷۸)

فائدہ: خبر واحد، دینی امر میں اس شرط کے ساتھ دلیل شرعی ہے کہ خبر دینے والا فاسق و متہم نہ ہو، کیوں کہ محض خبر، دلیل شرعی نہیں بن سکتی۔ (شرح السیر)

قاعدہ (۱۳۹): ﴿خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يَنْفَكُ عَنِ الشُّبْهَةِ﴾

ترجمہ: خبر واحد شبہ سے جدا نہیں ہوتی ہے۔

(شرح السیر الكبير: ۴۲/۲، باب أمان الرسول، قواعد الفقه: ص ۸۰، القاعدة: ۱۲۸)

مثال ۱: امان کے بعد خبر واحد سے عہد نہیں ٹوٹے گا۔ (شرح السیر)

مثال ۲: زوجین کا آپس میں نکاح ہوا، پھر کچھ دن گزرنے کے بعد ایک عورت آکر یہ شہادت دے کہ میں نے ان دونوں کو دودھ پلایا ہے، تو اس کی شہادت قبول نہیں کی جائے گی، کیوں کہ یہ خبر واحد ہے جس میں شبہ ہے، لہذا مذکورہ قاعدہ کی بناء پر حرمت ثابت نہیں ہوگی۔

(الفقه الحنفی فی ثوبہ الجدید: ۱۵۷/۲، ثبوت الرضاع)

قاعدہ (۱۴۰): ﴿الْخِرَاجُ بِالْضَمَانِ﴾

ترجمہ: خراج ضمان کے سبب ہے۔

(رواہ أبو داود والنسائی وابن ماجہ وابن حبان من حدیث عائشة رضی اللہ عنہا، الأشباه والنظائر لابن نجیم: ص ۲۶۹، الأشباه للسيوطي: ۲۹۵/۱، الاختيار لتعليق المختار: ۵۳/۱، القواعد الفقهية لعلي أحمد الندوي: ص ۷۳، ۲۴۰، ۲۹۵، درر الحکام: ۸۸/۱، المادة: ۸۵، ترتيب اللآلي: ص ۶۸۰، قواعد الفقه: ص ۸۰، القاعدة: ۱۲۹، شرح القواعد: ۴۲۹، القواعد الكلية: ص ۳۱۱)

مثال: یہاں خراج سے مراد منافع عبد ہیں۔ یہ قاعدہ درحقیقت جوامع الکلم میں سے ہے، جب تک ہم اس کے پس منظر کو نہیں دیکھیں گے، تب تک اس کا صحیح مفہوم سمجھ میں نہیں آسکتا۔

پس منظر: حضرت عائشہ رضی اللہ تعالیٰ عنہا فرماتی ہیں کہ ایک آدمی نے ایک غلام خریدا، کچھ عرصہ تک وہ غلام اس کے پاس رہا، اس کے بعد مشتری اس کے کسی عیب پر مطلع ہوا تو اس نے دربار رسالت میں اپنی شکایت درج کرائی، آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے اس بیع کو رد فرمادیا، یعنی بائع کو یہ حکم دیا کہ

تم اس غلام کو واپس لے لو اور اس کی قیمت خریدار کو لوٹا دو، بائع نے کہا: اے اللہ کے رسول صلی اللہ علیہ وسلم! اس نے میرے غلام سے منافع حاصل کیا تو اس کا کیا؟ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: ”الخراج بالضمان“ منافع عبد ضمان کے سبب ہیں، یعنی خریدار نے جو منافع حاصل کیے، اس کا سبب یہ رہا کہ یہ غلام اس کی ضمانت میں تھا، اگر ہلاک ہو جاتا تو اس کے مال میں سے ہی ہلاک ہوتا، ٹھیک اسی طرح اس کی ضمانت میں رہتے ہوئے اس نے جو منافع حاصل کئے، وہ اسی ضمانت کے سبب حاصل کئے ہیں؛ لہذا ان منافع کو حاصل کرنے کے سبب اس پر کوئی شئی واجب نہیں ہوگی۔ (شرح الأشباہ والنظائر: ص ۳۷۸)

قاعدہ (۱۴۱): ﴿الْخَصْمُ إِذَا سَكَتَ عَنِ الْجَوَابِ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي جَعَلَهُ مُنْكَرًا وَإِذَا سَكَتَ عَنِ الْيَمِينِ بَعْدَ مَا طُلِبَ مِنْهُ جَعَلَهُ نَاكِلاً﴾

ترجمہ: جب قاضی کی مجلس میں مد مقابل، جواب سے خاموش رہے تو قاضی اسے منکر حق قرار دے گا، اور جب طلب یمین کے بعد خاموش رہے تو اسے قسم سے باز رہنے والا قرار دے گا۔

(شرح السیر الکبیر: ۹۷/۲، باب أهل الحصن يؤمنه الرجل من المسلمين على جعل أو غير جعل، قواعد الفقه: ص ۸۰، القاعدة: ۱۳۰)

مثال: جب مدعی کے پاس اپنے دعویٰ کو ثابت کرنے کے لئے گواہ موجود نہ ہوں اور قاضی کے مدعی علیہ سے سوال کرنے پر وہ خاموش رہے، تو اس کی اس خاموشی کو انکار حق پر محمول کیا جائے گا، اور اگر قاضی اس سے یمین طلب کرے اور وہ خاموش رہے تو اس کو قسم سے باز رہنے والا قرار دے کر اس کے خلاف فیصلہ کیا جائے گا، یعنی مدعی کے حق میں فیصلہ ہوگا، قاضی تین مرتبہ مدعی علیہ سے قسم کو طلب کرے اور ہر مرتبہ یہ کہے کہ اگر اس نے قسم نہ کھائی تو وہ اس کے خلاف فیصلہ کرے گا، پھر تین مرتبہ طلب یمین کے بعد اس کے خلاف فیصلہ کر دے۔ (شرح السیر: ۱/۳۳۰)

قاعدہ (۱۴۲): ﴿الْخَطَا فِيمَا لَا يَشْتَرُطُ التَّعْيِينَ لَا يَضُرُّ﴾

ترجمہ: جن چیزوں میں تعین شرط نہیں، ان میں خطا مضرت نہیں۔

(الأشباہ والنظائر للسيوطي: ۲/۴۵، قواعد الفقه: ص ۸۰، القاعدة: ۱۳۱)

مثال:

ظہر کی نماز میں کسی شخص نے یوں نیت کی کہ میں ظہر کی تین رکعتیں پڑھتا ہوں یا پانچ رکعتیں پڑھتا ہوں، تو عدد رکعات کی تعیین میں خطا سے نماز کی صحت میں کوئی خلل واقع نہیں ہوگا، کیوں کہ عدد رکعات کی تعیین نیت نماز میں شرط نہیں ہے، اور جس چیز میں تعیین شرط نہیں، اس میں خطا مضر نہیں۔

قاعدہ (۱۴۳): ﴿خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا﴾

ترجمہ: بہترین امر، درمیانی ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۸۵/۲، باب من الشریکة فی النفل وما یؤخذ بحساب، ۳/۵، باب المودعة، قواعد الفقہ: ص ۸۰، القاعدة: ۱۳۲)

مثال ۱:

جب وراثت میت اور وصی (وہ شخص جس کو وصیت کی جائے) کے درمیان اعداد میں اختلاف ہو تو درمیانی عدد کو اختیار کیا جائے گا، مثلاً وصی کہے فلاں کے لئے دو ہزار روپے کی وصیت کی گئی اور وراثت کہے ایک ہزار کی، تو درمیانی عدد یعنی پندرہ سو کو اختیار کیا جائے گا۔

مثال ۲:

اگر کوئی شخص مملکت اسلامیہ کی طرف سے وصولی صدقات کے لیے مقرر ہے، تو وہ معطین صدقات سے ایسا متوسط مال وصول کرے، جس میں فقراء کا فائدہ ہو اور مالکین کا بھی نقصان نہ ہو۔ (شامی: ۱۹۶/۳، باب زکاة الغنم)

قاعدہ (۱۴۴): ﴿دَرءُ الْمَفَاسِدِ أَوْلَىٰ مِنْ جَلْبِ الْمَنَافِعِ﴾

ترجمہ: دفع مفاسد اولیٰ ہے تحصیل منافع سے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجیم: ص ۳۲۲، درر الحکام: ۴۱/۱، المادة: ۳۰، قواعد الفقہ: ص ۸۱، القاعدة: ۱۳۳، جمہرۃ القواعد الفقہیة: ۳۳/۲، رقم القاعدة: ۸۹۱، ترتیب اللالی: ص ۶۹۱، القواعد الفقہیة: ص ۱۷۰، شرح القواعد: ص ۲۰۵، القواعد الکلیة: ص ۱۸۲)

توضیح:

قاعدہ کی وضاحت یہ ہے کہ جب مفاسد اور مصالح کے درمیان تعارض ہو تو دفع مفاسد اولیٰ ہے تحصیل مصالح سے، کیوں کہ شریعت نے مامورات سے زیادہ منہیات پر توجہ دی ہے۔ جیسا کہ ارشاد خداوندی ہے: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ۷) اور

آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا فرمان ہے: ”فَإِذَا أَمَرَ تَكْمَ بِشَيْءٍ فَخَذُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَإِذَا نَهَيْتَكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَانْتَهُوا“ . (شروح سنن ابن ماجہ: ۵۴/۱، کتاب المقدمة، رقم الحديث: ۲، بیت الأفكار الدولية الأردن)

مثال: شرب خمر کی حرمت اسی قاعدہ پر مبنی ہے، فرمان باری تعالیٰ ہے: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ . تجھ سے پوچھتے ہیں حکم شراب کا اور جوے کا کہہ دے ان دونوں میں بڑا گناہ ہے اور فائدے بھی ہیں لوگوں کو۔ (البقرة: ۲۱۹)

قاعدہ (۱۴۵): ﴿دَعْوَى السَّبَبِ كَدَعْوَى الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالسَّبَبِ﴾

ترجمہ: دعویٰ سبب، سبب سے ثابت حکم کے دعویٰ کی مانند ہے۔

(شرح السير الكبير: ۳/۵، باب الموادعة، قواعد الفقه: ص ۸۱، القاعدة: ۱۳۴)

مثال: کسی شخص نے کسی پر سببِ رقیّت کا دعویٰ کیا اور وہ اس کا منکر ہے تو اس کی رقیّت کا فیصلہ نہیں کیا جائے گا، جب تک کہ مدعی کے پاس بیّنہ نہ ہو، کیوں کہ سبب کا دعویٰ سبب سے ثابت حکم (رقیت) کے دعویٰ کی مانند ہے اور رقیّت بلا بیّنہ ثابت نہیں ہوتی ہے۔ (شرح السير: ۲۷/۳)

مثال: کسی شخص نے کسی کی گاڑی خریدنے کا دعویٰ کیا، تو یہ دعویٰ درحقیقت ملکیت کا دعویٰ ہے، جو بلا بیّنہ ثابت نہیں ہوگا۔

قاعدہ (۱۴۶): ﴿الدَّلَالَةُ فِي الْمَقَادِيرِ الَّتِي لَا يَسُوغُ الاجْتِهَادُ فِي

إثبات أصلها متى اتفقت في الأقل واضطربت في الزيادة يُؤخذ بالأقل

فِيمَا وَقَعَ الشَّكُّ فِي إِبْتَاتِهِ وَالْأَكْثَرِ فِيمَا وَقَعَ الشَّكُّ فِي إسْقَاطِهِ﴾

ترجمہ: جن مقداروں کے اصل کو ثابت کرنے کے لئے اجتہاد کی گنجائش نہ ہو، جب ان میں

دلالت، اقل مقدار پر متفق ہو اور اکثر مقدار میں متردد ہو، تو اقل مقدار معتبر ہوگی جہاں اثبات واجب میں

شک واقع ہو۔ اور اکثر مقدار معتبر ہوگی جہاں اسقاط واجب میں شک ہو۔

(قواعد الفقه: ص ۸۱، القاعدة: ۱۳۵)

مثال:

امام ابوحنیفہ رحمۃ اللہ علیہ فرماتے ہیں کہ مال غنیمت میں گھڑ سوار مجاہد کو دو حصے اور پایادہ کو ایک حصہ ملے گا، کیوں کہ احادیث و دھوڑوں پر متفق ہیں اور زائد میں متردد، تو ہم نے اقل مقدار کو اختیار کیا۔ اسی طرح کفارہ یمین میں ہمارے اصحاب اکثر مقدار کے قائل ہیں، یعنی دس مسکینوں میں سے ہر مسکین کو نصف صاع، کیوں کہ اقل مقدار کو اختیار کرنے سے کفارہ کے ساقط ہونے میں ہی شبہ پیدا ہوتا ہے، اس لئے احتیاطاً اکثر مقدار کو اختیار کیا گیا۔

مثال کا جزء اول، وقوع شک فی الاثبات اور جزء ثانی، وقوع شک فی الاسقاط کے قبیل سے ہے۔ قائل

قاعدہ (۱۴۷): ﴿دَلِيلُ الشَّيْءِ فِي الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ يَقُومُ مَقَامَهُ﴾

ترجمہ: امورِ باطنہ میں دلیلِ شیء، شیء کے قائم مقام ہوتی ہے۔

(درر الحکام: ۱/۶۸، المادة: ۶۸، ترتیب الالائی: ص ۷۰۴، قواعد الفقہ: ص ۸۱، القاعدة: ۱۳۶، القواعد الفقهية: ص ۳۷۰، شرح القواعد: ص ۳۲۵)

مثال:

کوئی شخص اپنی بیوی کو یہ کہنا چاہتا تھا کہ ”آپ تشریف فرما ہوں“، اور غلطی سے اس کی زبان سے ”تم طلاق والی ہوں“ صادر ہوا، تو طلاق واقع ہو جائے گی، کیوں کہ اس کا عاقل و بالغ ہونا عملِ ارادی بلا سہو و غفلت کے قائم مقام ہے، اس لئے کہ بھول و غفلت ایک پوشیدہ امر ہے، جس پر اطلاع ممکن نہیں۔

قاعدہ (۱۴۸):

﴿الذَّرَائِعُ إِلَى الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ تَشْبَهُ مَعَانِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ﴾

ترجمہ: حلال و حرام کے ذرائع، معانی حلال و حرام کے مشابہ ہوتے ہیں۔

(جمہرہ: ۲/۷۹، رقم: ۹۱۴)

مثال ۱:

اجنبیہ عورت کے ساتھ خلوت اختیار کرنا بدکاری کا ذریعہ ہے (جو حرام ہے)، لہذا خلوتِ اجنبیہ بھی حرام ہے۔

مثال ۲:

مدارس و مکاتب کا قائم کرنا حفاظتِ دین کا ذریعہ ہے، اور حفاظتِ دین ضروری ہے، اس لئے مدارس و مکاتب کا قیام بھی ضروری ہے۔ (المقاصد الشرعية: ص ۴۴-۴۵)

قاعدہ (۱۴۹): ﴿ذِكْرُ بَعْضِ مَا لَا يَتَجَزَّى كَذِكْرِ كُلِّهِ﴾

ترجمہ: جو چیز تجزی کو قبول نہیں کرتی، اس کے بعض کا ذکر کل کی مانند ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۴۹۹، درر الحکام: ۱/۶۱، المادة: ۲۳، ترتيب الآلي: ص ۷۵، القواعد الفقهية: ص ۱۳۸، ۱۴۵، قواعد الفقه: ص ۸۲، القاعدة: ۱۳۷، شرح القواعد الفقهية: ص ۳۲۱، القواعد الكلية: ص ۲۹۳)

مثال: اگر کوئی آدمی اپنی بیوی کو آدھی طلاق دے تو ایک طلاق واقع ہوگی، اور اگر اپنی بیوی

کے آدھے جسم کو طلاق دے تو وہ پوری مطلقہ ہوگی، کیوں کہ جو چیز تجزی کو قبول نہیں کرتی، اس کے بعض

حصہ کو ذکر کرنا، کل کو ذکر کرنے کی مانند ہے۔ (شرح الأشباه: ۱/۴۰۲)

قاعدہ (۱۵۰): ﴿الذَّمِّي يَلْتَزِمُ أَحْكَامَ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى

الْمُعَامَلَاتِ﴾

ترجمہ: معاملات میں ذمی، احکام مسلمانین کا التزام کرتا ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱/۲۱۶، ۱/۱۲۸، باب الأمان، ۵/۳۶، باب الشروط في المودعة وغيرها، ۱/۲۳۹، قواعد الفقه: ص ۸۲، القاعدة: ۱۳۸، الأشباه: ص ۵۰۹)

مثال ۱: ذمی کا حکم مسلمانوں کی طرح ہے، مگر جو احکام از قبیل تعظیم ہیں، ذمی ان کا حق دار نہ

ہوگا۔ اسی طرح ذمی کو عبادات کا حکم نہیں دیا جائے گا اور نہ عبادتیں اس کی طرف سے صحیح ہوں گی، کیوں کہ

صحت عبادت کے لئے ایمان شرط ہے اور وہ اس کے حق میں مفقود ہے۔ (الأشباه: ص ۵۰۹)

مثال ۲: اگر کوئی کافر دارالاسلام میں عہد ذمہ لیکر رہ رہا ہو، اور اس نے کسی حربیہ مستامنہ سے زنا کر لیا،

تو اس پر حد زنا قائم کی جائے گی، جیسا کہ اگر کوئی مسلم کسی مسلمان عورت سے زنا کرتا، تو اس پر بھی حد زنا قائم کی

جائی۔ (ہدایہ: ۲/۵۱۷، کتاب الحدود، باب الوطي الذي يوجب الحد والذي لا يوجبہ)

قاعدہ (۱۵۱): ﴿الْعَدَدُ إِذَا قُوبِلَ بِذِي الْعَدَدِ يَنْقَسِمُ الْآحَادُ عَلَى الْآحَادِ﴾

ترجمہ: جب عدد و العدد کے مقابل ہو تو وہ ایک، ایک پر منقسم ہوگا۔

(شرح السير الكبير: ۲/۱۶۹، باب من النفل الذي يصير لهم ولا يبطل، قواعد الفقه: ص ۸۲، القاعدة: ۱۳۹)

مثال: جب کوئی شخص اپنے ملازم سے یوں کہے کہ ان دس فقیروں کو دس روپے دیدے، تو ہر فقیر کو ایک ایک روپیہ دیا جائے گا۔ (شرح السیر: ۵۲/۲)

قاعدہ (۱۵۲): ﴿الرَّخْصُ لَا تُنَاطُ بِالشَّكِّ﴾

ترجمہ: رخصتیں شک سے متعلق نہیں ہوتی ہیں۔ (موسوعة القواعد الفقهية: ۴/۲۰۰)

مثال: کسی شخص کو یہ شک ہو کہ اگر میں مردار نہ کھاؤں تو ہلاک ہو جاؤں گا، اس شک کی بناء پر اسے مردار کھانے کی رخصت نہ ہوگی۔ (موسوعة القواعد الفقهية: ۴/۲۰۰)

قاعدہ (۱۵۳): ﴿الرَّخْصُ لَا تُنَاطُ بِالْمَعَاصِي﴾

ترجمہ: رخصتیں معصیوں سے متعلق نہیں ہوتی ہیں۔

(الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/۳۰۰، جمهرة: ۲/۷۴۰، رقم: ۹۲۷، موسوعة القواعد الفقهية: ۴/۲۰۲)

مثال ۱: سفر معصیت میں مسافر کو نماز میں قصر، روزہ میں افطار، تین دن تک مسح علی الخفین اور ترک جمعہ وغیرہ کی رخصتیں حاصل نہیں ہوں گی۔

مثال ۲: کوئی شخص کسی معصوم الدم مسلمان کو قتل کرنے کا حکم دے، اور نہ کرنے پر جان سے مار ڈالنے کی دھمکی دے، یا والدین، یا ان میں سے کسی ایک کو مارنے کا حکم دے، تو اسے اپنی جان بچانے کی خاطر کسی معصوم الدم مسلمان کو قتل کرنے اور والدین یا ان میں سے کسی ایک کو مارنے کی رخصت حاصل نہیں ہوگی، کیوں کہ بلاوجہ شرعی مسلمان کا قتل کرنا، اسی طرح والدین کو تکلیف پہنچانا حرام ہے۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۴/۳۹۷)

مثال ۳: اگر کوئی شخص کسی نشہ آور چیز کو پی لے یا کھالے، جس کی بناء پر اس کی عقل زائل ہو جائے، تو اس نشہ کی بناء پر اس سے نماز ساقط نہیں ہوگی۔ (موسوعة القواعد الفقهية: ۴/۲۰۲)

نوٹ: یہ قاعدہ امام شافعی کے مسلک کے موافق ہے۔

قاعدہ (۱۵۴): ﴿الرَّسُولُ مُعَبَّرٌ وَسَفِيرٌ فَكَلَامُهُ كَكَلَامِ الْمُرْسَلِ﴾

ترجمہ: قاصد معبر و سفیر ہوتا ہے، اس لیے اس کا کلام مرسل (بھیجنے والا) کے کلام کی مانند ہوتا

ہے۔ (ترتیب الالائی: ۲/۴۳۲، قواعد الفقہ: ص ۹۱)

مثال ۱: امیر لشکر کسی شخص کو بر بناء ضرورت، قاصد بنا کر اہل قلعہ کے پاس بھیجے اور وہ قاصد جا

کر کہے: میں تمہارے پاس امان لے کر آیا ہوں، اور اہل قلعہ امان پر صلح کر لیں اور دروازہ کھول دیں، تو وہ

مامون ہوں گے۔ (حاشیۃ قواعد الفقہ: ص ۹۱)

مثال ۲: اللہ کے رسول صلی اللہ علیہ وسلم نے جو پیغامات بندوں کو پہنچائے، اس پر امت کو عمل

کرنا واجب ہے، کیوں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم اللہ کے پیغمبر ہیں، اور آپ کا کلام گویا کلام خداوندی ہے،

ارشاد باری تعالیٰ ہے: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ . (سورة النجم: ۳، ۴)

مثال ۳: امام یاسپہ سالار اپنے وزیر یا قاصد کو رعیت یا لشکر کے پاس کوئی پیغام دیکر بھیجے، تو رعیت

اور لشکر کو اس پر عمل کرنا واجب ہے، کیوں کہ وزیر یا قاصد امام یاسپہ سالار کا پیغمبر ہے۔

(موسوعة الفقهية: ۷/۳۶۸)

قاعدہ (۱۵۵): ﴿الزِّيَادَةُ الْحَاصِلَةُ فِي الْمَبِيعِ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ

كَالْثَمَرَةِ وَأَشْبَاهَهَا هِيَ لِلْمُشْتَرِي﴾

ترجمہ: عقد بیع میں، بیع کے بعد قبضہ سے پہلے بیع میں حاصل زیادتی مثلاً پھل وغیرہ مشتری کی

ہوگی۔ (جمہرۃ: ۲/۴۳۲، رقم: ۹۵۱)

مثال: کسی شخص نے کوئی غلام یا باندی خریدا، اور قبضہ سے پہلے اس غلام یا باندی نے کوئی

کمائی کی، تو وہ کمائی مشتری کی ہوگی، اسی طرح کسی شخص نے کوئی کھیت خریدا، اور قبضہ سے پہلے اس میں غلہ

برآمد ہوا، تو یہ غلہ بھی مشتری کا ہوگا۔ (الموسوعة الفقهية: ۲۴/۷۳)

قاعدہ (۱۵۶): ﴿الزِّيَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ نَسْخٌ فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِأَيَّةٍ نَاصَةٍ أَوْ حَدِيثٍ مَشْهُورٍ نَاصٍ﴾

ترجمہ: کتاب اللہ پر زیادتی نسخ ہے، تو وہ صرف آیت صریحہ یا حدیث مشہور صریح سے ہی درست ہوگا۔ (قواعد الفقه: ص ۸۳، القاعدة: ۱۴۲)

مثال ۱: اللہ تبارک وتعالیٰ کا ارشاد ہے: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾۔ اے ایمان والو! جب تم نماز کا ارادہ کرو تو دھوؤ اپنے چہروں کو اور اپنے ہاتھوں کو کہنیوں سمیت، اور مسح کرو اپنے سروں کا، اور دھوؤ اپنے پیروں کو ٹخنوں سمیت۔ (النساء: ۶)

اس آیت کریمہ میں مطلقاً وضو کا حکم دیا گیا ہے، اخبارِ آحاد کے ذریعہ پے درپے، ترتیب اور نیت کو شرط قرار دینا، آیت کے اطلاق کو مقید کرنا ہے، جو نسخ ہے، اور یہ اخبارِ آحاد سے درست نہیں ہے، یہی وجہ ہے کہ احناف کے نزدیک مذکورہ چیزیں (ولاء، ترتیب اور نیت) سنت ہیں اور ان کے ترک کے باوجود بھی وضو ہو جائے گا۔

مثال ۲: بعض لوگوں نے اللہ تعالیٰ کے فرمان: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ سے والدین اور ان اقرباء کے لیے جو وارث نہیں ہوا کرتے ہیں، کے واسطے وجوبِ وصیت پر استدلال کیا ہے، جب کہ یہ آیت حدیث مشہور: ”لا وصية لوارث“ سے منسوخ ہے، اور حدیث مشہور سے نسخ کتاب جائز ہے۔ جیسا کہ امام بخاریؒ نے حضرت عطا و ابن عباسؓ سے اپنی صحیح میں اس حدیث کی تخریج فرمائی، حضرت ابن عباسؓ فرماتے ہیں: کہ لڑکے کے مال میں والدین کے لیے وصیت ہوا کرتی تھی، تو اللہ تعالیٰ نے اس سے اچھے حکم کے ذریعہ اسے منسوخ کر دیا، کہ لڑکے کے لیے لڑکی کا دو گنا، اور والدین میں سے ہر ایک کے لیے سدس مقرر فرمایا، نیز سنن میں حضرت ابو امامہؓ کی اسناد سے یہ روایت منقول ہے، کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: ”اللہ تعالیٰ نے ہر صاحبِ حق کو اس کا حق عطا کر دیا، اس لیے وارث کے لیے کوئی وصیت درست نہیں ہے۔“

وأخرج البخاري في صحيحه عن عطاء وابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال: كان المال للولد ، فكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله ذلك بأحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وروى في السنن مسندا إلى أبي أمامة رضي الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث “ . وأخرجه الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسن ، وهذا الحديث مشهور تلقته الأمة بالقبول ونسخ الكتاب جائز عندنا بمثله . (شامي: ۱۰/۳۳۶، ۳۳۷، كتاب الوصايا ، بيروت)

قاعدہ (۱۵۷): ﴿الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ فِي مَعْنَى النَّسْخِ﴾

ترجمہ: نص پر زیادتی نسخ کے معنی میں ہے۔ (شرح السير الكبير: ۸۵/۲، باب أهل الحصن

يؤمنه الرجل المسلم من المسلمين على جعل أو غير جعل ، قواعد الفقه: ص ۸۳، القاعدة: ۱۴۳)

مثال: وضو کے مطلق حکم پر، پے در پے، ترتیب اور نیت کی شرط لگانا، نص پر زیادتی ہے، جو نسخ کے معنی میں ہے اور نسخ اخبار آحاد سے جائز نہیں ہے۔

قاعدہ (۱۵۸): ﴿السَّاقِطُ لَا يَعُودُ﴾

ترجمہ: شئی ساقط دوبارہ نہیں لوٹے گی۔

(درر الحکام: ۵۴/۱، المادۃ: ۵۱، قواعد الفقه: ص ۸۳، القاعدة: ۱۴۴، ترتیب اللآلی: ص ۷۴۱، القواعد

الفقهية: ص ۳۷۳، شرح القواعد: ص ۲۶۵، جمهرة القواعد: ۷۴۲/۲، القاعدة: ۹۶۰)

مثال: قرض خواہ نے اپنے مقروض کو قرض سے بری کر دیا اور اس نے اس ابراء کو قبول

کر لیا، تو اب دین مدیون کے ذمہ سے ساقط ہو گیا، اور وہ دوبارہ نہیں لوٹے گا، خواہ مقروض اس دین کا اقرار ہی کرے۔

ترکہ میت میں ایک تہائی تک اس کی وصیت جاری ہوتی ہے، اس سے زائد میں نہیں، کیوں کہ اس سے زائد ورثاء کا حق ہے، لیکن اگر ورثاء نے اس مقدار زائد میں نفاذ وصیت کی اجازت دے دی تو ان کا حق ساقط ہو گیا اور شی ساقط لوٹ کر نہیں آتی، اس لئے انہیں اپنی اس اجازت سے حق رجوع حاصل نہیں ہوگا۔

قاعدہ (۱۵۹): ﴿السَّكَرَانُ مِنْ مُحَرَّمٍ كَالصَّاحِي﴾

ترجمہ: حرام کردہ شئی سے مدہوش ہونے والا، باہوش کی مانند ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۲۲/۴، باب من یکرہ قتله من أهل الحرب ومن لا یکرہ، قواعد الفقہ: ص ۸۳، القاعدة: ۱۴۵، شرح الأشباہ: ۱۸/۲، ہدایہ: ۵۲۹/۲، کتاب الحدود، باب حد الشرب)

مثال: حرام شئی سے نشہ میں مست انسان کے تمام اقوال ایسے ہی صحیح ہیں جیسے ہوش مند انسان کے، اسی لیے سکران کی طلاق، اعتاق، بیع و شراء اور اقرار وغیرہ سب درست ہیں۔

(المحیط البرہانی فی الفقہ النعمانی: ۳۴۸/۳، کتاب الطلاق، الفصل الثالث فی بیان من یقع طلاق ومن لا یقع طلاقہ، مکتبۃ دار احیاء التراث العربی بیروت)

فائدہ: نشہ کی حد میں علماء کے اقوال مختلف ہیں: حضرت امام اعظم ابو حنیفہ رحمۃ اللہ علیہ کے نزدیک نشہ کی حد یہ ہے کہ آدمی اس حد تک نشہ میں ہو کہ وہ بات کو نہ سمجھ سکے، نہ قلیل نہ کثیر، اور نہ وہ مرد و عورت کے مابین تمیز کر سکے، اور حضرات صاحبینؒ فرماتے ہیں کہ عرف میں سکران اس شخص کو کہا جاتا ہے جو بیہودہ گوئی کرے، اور اس کا کلام مختلط ہو، طہارت، ایمان اور حدود میں علماء نے سکر کی اسی تعریف کو ترجیح دی۔

علامہ شامیؒ فرماتے ہیں کہ محقق ابن ہمامؒ نے اپنے مقالہ ”التحریر“ میں یہ صراحت فرمائی کہ سکر کے سلسلہ میں امام صاحب سے جو تعریف منقول ہے اس کا اعتبار صرف وجوب حد میں ہوگا، کیوں کہ اگر ارض و سماء کے مابین تمیز پر قادر ہے، تو اس کے سکر میں ایک قسم کا نقصان ہے، جس کی وجہ سے حد واجب نہیں ہوگی، البتہ وجوب حد کے علاوہ دیگر احکام میں امام صاحب کے نزدیک اسی سکر کا اعتبار ہوگا جو صاحبین کی تعریف میں گزر چکا۔

والسکران الذي يحد هو الذي لا يعقل منطقاً لا قليلاً ولا كثيراً ولا يعقل الرجل من المرأة ، وقال العبد الضعيف : هذا عند أبي حنيفة وقالوا : هو الذي يهذي ويختلط كلامه لأنه هو السکران في العرف وإليه مال أكثر المشائخ وله انه يؤخذ في أسباب الحدود بأقصاها درءاً للحد ونهاية السکران يغلب السرور على العقل فيسلبه التمييز بين شيء وشيء وما دون ذلك لا يعرى عن شبهة الصحو ، والمعتبر في القدح المسکر في حق الحرمة ما قالاه بالإجماع أخذاً بالاحتياط والسکران فيه كالصاحي عقوبة عليه .

(ہدایہ: ۵۲۹/۲، کتاب الحدود ، باب حد الشرب ، شامی: ۱۲۶/۹، کتاب الطلاق ، مطلب في تعريف السکران وحكمه ، دار الثقافة والتراث دمشق سوريا)

نوٹ: نشر کی تعریف میں یہ تفصیل لوگوں کو بتلانی چاہئے، کیوں کہ عامۃً لوگ اس سے غافل ہیں۔

(شرح الأشباہ: ۱۸/۲)

قاعدہ (۱۶۰): ﴿السُّؤَالُ مُعَاذٌ فِي الْجَوَابِ﴾

ترجمہ: سوال، جواب میں دوبارہ لوٹایا جاتا ہے۔

(الأشباہ والنظائر لابن نجيم: ص ۴۷۳، الأشباہ للسيوطي: ۳۰۶/۲، درر الحکام: ۶۵/۱، المادة: ۶۶، ترتيب الآلي: ص ۷۴، القواعد الفقهية: ص ۹۰، قواعد الفقه: ص ۸۲، القاعدة: ۱۲۶، شرح القواعد: ص ۳۳۵، جهرة القواعد: القاعدة: ۸۷، القواعد الكلية: ص ۲۹۵)

مثال: کسی آدمی نے کہا کہ زید کی بیوی طلاق والی ہے اور اس کا غلام آزاد ہے اور اس پر بیت اللہ کی طرف چلنا واجب ہے اگر وہ گھر میں داخل ہوا، اس کے جواب میں زید نے کہا: ہاں! تو وہ ان تمام چیزوں کی قسم کھانے والا ہوگا، لہذا دخول دار کے بعد اس کی بیوی مطلقہ اور اس کا غلام آزاد ہوگا اور اس پر حج بھی لازم ہوگا، کیوں کہ جواب، سوال میں ذکر کردہ تمام چیزوں پر مشتمل ہوتا ہے۔

(شرح الاشباہ والنظائر: ۳۸۰/۲)

قاعدہ (۱۶۱): ﴿الشَّرَائِعُ لَا تَلْزِمُ إِلَّا بَعْدَ السَّمَاعِ﴾**ترجمہ:** احکام شرعیہ سماع کے بعد ہی لازم ہوتے ہیں۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۴۰/۵، باب عشور أهل الحرب والمسلمین وأهل الذمة، قواعد الفقه: ص ۸۴، القاعدة: ۱۴۸)

مثال: جو مسلمان دارالحرب میں مقیم ہو اور اسے اس بات کا علم نہ ہو کہ اس کے مال میں زکوٰۃ

واجب ہے تو اس پر زکوٰۃ کا ادا کرنا لازم نہیں ہے، کیوں کہ زکوٰۃ، ایک حکم شرعی ہے اور وہ بلا سماع لازم نہیں ہوتا، ہاں؛ اگر مسلمان دارالاسلام میں رہتے ہوئے احکام شرعیہ سے جاہل رہے تو یہ اس کا یہ عذرِ جہل قابلِ قبول نہیں ہوگا۔

قاعدہ (۱۶۲): ﴿الشَّرْطُ إِذَا كَانَ مُفِيدًا يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ**مُفِيدًا لَا يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ﴾****ترجمہ:** شرط جب مفید ہو تو اس کی رعایت واجب ہوگی اور اگر مفید نہ ہو تو اس کی رعایت واجب نہیں ہوگی۔

(شرح السیر الکبیر: ۲۱۱/۱، باب الأمان، قواعد الفقه: ص ۸۴، القاعدة: ۱۴۹، جمهرة القواعد: القاعدة: ۹۹۹)

مثال ۱: اگر کسی شہر والوں نے ہم سے یہ عہد لیا کہ ہم ان کی نہر کا پانی نہیں پیئیں گے اور ہم نے

ان سے یہ عہد کر بھی لیا، تو اب یہ دیکھا جائے گا کہ ہمارا ان کی نہر سے پانی پینا ان کے لئے مضر ہے یا نہیں، اگر ہے تو ہم پر اس عہد کو پورا کرنا لازم ہوگا، اور اگر نہیں ہے تو ان کو معلوم کیے بغیر، ہم خود بھی پی سکتے ہیں اور اپنے جانوروں کو بھی پلا سکتے ہیں۔ (شرح السیر: ۲۰۲/۱)

مثال ۲: رب المال نے مضارب کو بطور مضارب بت مال دیا اس شرط پر کہ وہ صرف نقد

خرید و فروخت کرے گا، تو مضارب کے لیے درست نہیں ہے کہ وہ ادھار کے عوض خرید و فروخت کرے، بلکہ وہ صرف نقد کے بدلہ ہی خرید و فروخت کا مکلف ہے، کیوں کہ یہ ایسی شرط ہے جو مفید ہے اور اس کی رعایت واجب ہے۔

اور اگر رب المال مضارب سے یوں کہے کہ ادھار کے بدلہ خرید و فروخت کرنا، نہ کہ نقد کے بدلہ، اور مضارب نے نقد خرید و فروخت کر کے اس شرط کی مخالفت کی، تو یہ جائز ہے، کیوں یہ شرط، شرط مفید نہ ہونے کی وجہ سے اس کی رعایت واجب نہیں ہے۔ (بدائع الصنائع: ۵۵/۸، کتاب المضاربة، بیروت)

ملاحظہ: جس شے پر کسی شے کا وجود منحصر ہو اور وہ اس شے کی حقیقت میں داخل نہ ہو اسے شرط کہتے ہیں۔

قاعدہ (۱۶۳): ﴿شَرَطُ صِحَّةِ الصَّدَقَةِ التَّمْلِيكِ﴾

ترجمہ: صحت صدقہ کی شرط تملیک ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۸۵، القاعدة: ۱۵۰، شرح السیر الکبیر: ۱۱۶/۵، باب الوصیة فی سبیل اللہ والمال یعطى)

مثال: اگر کوئی تنظیم اموال زکوٰۃ جمع کر کے اس سے ہاؤسنگ کالونی بنا کر، اسے اپنی ہی ملک میں باقی رکھ کر مستحقین زکوٰۃ کو محض رہنے کے لیے دیدے، تو اس سے زکوٰۃ ادا نہیں ہوگی، جب تک کہ ان کو ان مکانات کا مالک نہ بنایا جائے، کیوں کہ ادائیگی زکوٰۃ کے صحیح ہونے کے لیے مستحقین کو مالک بنانا ضروری ہے۔

مثال: زید نے عمر کو دس روپے صدقہ دیا اور اسے اس کا مالک بنا دیا، تو صدقہ کی ادائیگی صحیح ہوگی، جب تک عمر کو دس روپے کا مالک نہیں بنایا جاتا، تصدق صحیح نہیں ہوگا۔

قاعدہ (۱۶۴): ﴿شَرَطُ الْوَاقِفِ كَنْصِ الشَّارِعِ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ وَ فِي الْمَفْهُومِ وَالِدَّلَالَةِ﴾

ترجمہ: شرط واقف، نص شارع کی مانند ہے، اس کے مطابق عمل کے واجب ہونے اور مفہوم ودالالت میں۔

(الأشباه والنظائر: ۱۰۶/۲، قواعد الفقہ: ص ۸۵، القاعدة: ۱۵۲، ترتيب اللآلی: ص ۶۷۸، الدر المختار مع

الشامی: ۶/۲۳۹، کتاب الوقف، مطلب فی قولهم: شرط الواقف كنص الشارع)

نوٹ: یہاں مفہوم سے مراد ”ما يفهم من اللفظ“ یعنی مفہوم لفظ ہے، نہ کہ وہ مفہوم، جو منطوق کا مقابل ہے، یہ ایک اصولی بحث ہے، جو طلباء اصول خوب سمجھتے ہیں۔

مثال: واقف نے وقف میں کسی شخص کو نگران مقرر کیا اور یہ شرط لگائی کہ قاضی اسے معزول نہیں کرے گا، تو اس کی اس شرط کی رعایت کی جائے گی، ہاں اگر ناظر (نگراں) خائن ہو تو قاضی کو اسے معزول کرنے کا حق حاصل ہوگا۔

غرض یہ کہ واقف کی شرط کی اتباع واجب ہے، مگر جب مقصود وقف فوت ہوتا ہو تو ایسی صورت میں شرط واجب الاتباع نہیں ہوگی۔ (شرح الأشباہ والنظائر: ۱۰۶/۲)

قاعدہ (۱۶۵): ﴿الشَّرْكَهُ الْخَاصَّةُ لَا تَمْنَعُ الْمَلِكَ فِي الْمَلِكِ الْمُشْتَرَكِ بِخِلَافِ الشَّرْكَهِ الْعَامَّةِ﴾

ترجمہ: شرکت خاص، ملک مشترک میں ثبوت ملک کو مانع نہیں ہے، برخلاف شرکت عام کے، کہ وہ ملک مشترک میں ثبوت ملک کو مانع ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۸۵، القاعدة: ۱۵۴، شرح السير الكبير: ۱۵۹/۲، باب ما يبطل فيه النفل وما لا يبطل، ۴۴/۴، باب من الشهادات في الغنائم والفيء)

مثال: جب شرکاء عادیہ کم ہوں تو ان کے درمیان شرکت، شرکت خاص ہوگی اور یہ ملک مشترک میں ان کے ثبوت ملک کو مانع نہیں ہوگی؛ جیسا کہ مال میراث میں وراثت کی شرکت، ثبوت ملک کو مانع نہیں، اور جب شرکاء عادیہ زیادہ ہوں تو یہ شرکت، شرکت عام ہوگی اور ملک مشترک میں ان کی ملک کے ثبوت کے لیے مانع ہوگی، جیسا کہ مال بیت المال میں مسلمانوں کی شرکت اور مال غنیمت میں مجاہدین کی شرکت، ان کی ملک کے ثبوت کے لیے مانع ہے۔

قاعدہ (۱۶۶): ﴿شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ لَا تَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ﴾

ترجمہ: ذمیوں کی شہادت مسلمانوں کے خلاف حجت نہیں ہوتی ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱۱۰/۲، ۱۸۸/۴، باب ما لا يكون لأهل الحرب من إحداث الكنائس والبيع وبيع الخمر، شرح السير الكبير: ۱۴۴/۱، باب المرأة من أهل الحرب، قواعد الفقہ: ص ۸۵، القاعدة: ۱۵۵)

مثال: کسی غلام نے زنا کیا اور دو ذمی یہ گواہی دیں کہ اس کے آقا نے اس کو زنا سے پہلے ہی آزاد کر دیا تھا، یعنی اس نے بحالت حریت زنا کیا، لہذا اس کی سزا رجم (سنگ سار کرنا) ہونا چاہیے، تو ان کی اس شہادت سے غلام کا محض ہونا ثابت نہیں ہوگا اور اسے سنگ سار نہیں کیا جائے گا، کیوں کہ اس شہادت سے عبد مسلم کو ضرر پہنچ رہا ہے۔ البتہ ان کی شہادت سے بلا تعیین زمان غلام کا آزاد ہونا ثابت ہوگا، کہ اس سے عبد مسلم کا فائدہ ہے، نقصان نہیں۔

قاعدہ (۱۶۷): ﴿الشَّهَادَةُ بِأَكْثَرِ مِنَ الْمُدَّعَىٰ بِاطِلَّةٍ بِخِلَافِ الْأَقْلَىٰ﴾

ترجمہ: مدعی سے زیادہ کی شہادت باطل ہے، بخلاف اقل کے۔

(الدر المختار مع الشامی: ۲۱۵/۸، کتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، قواعد الفقه: ص ۸۶، القاعدة: ۱۵۶)

مثال: جب کسی شخص کے حق میں ملک بالسبب کی شہادت دی جائے تو وہ قبول ہوگی، کیوں کہ ملک بالسبب مطلق ملک سے کم تر ہے۔ (رد المحتار: ۴/۳۰۵)

قاعدہ (۱۶۸): ﴿الشَّهَادَةُ عَلَىٰ حُقُوقِ الْعِبَادِ لَا تُقْبَلُ بِلا دَعْوَىٰ بِخِلَافِ حُقُوقِ اللَّهِ﴾

ترجمہ: بندوں کے حقوق میں شہادت بلا دعویٰ قبول نہیں کی جاتی، برخلاف حقوق اللہ کے۔

(الدر المختار مع الشامی: ۲۱۵/۸، کتاب الشهادات، باب الاختلاف في الشهادة، قواعد الفقه: ص ۸۶، القاعدة: ۱۵۷)

مثال: دو گواہوں نے گواہی دی کہ زید نے بکر پر زنا کی تہمت رکھی، لہذا زید پر حد قذف قائم کی جائے، تو ان کی یہ شہادت قابل قبول نہیں ہوگی، جب تک کہ خود بکر کی طرف سے حد قذف کا مطالبہ نہ ہو۔ اور اگر چار گواہوں نے زید کے خلاف زنا کی گواہی دی، تو ان کی یہ شہادت بلا دعویٰ قبول ہوگی اور زید پر حد زنا قائم کی جائے گی، یعنی محض ہونے کی صورت میں رجم (سنگ سار) کیا جائے گا اور غیر محض ہونے کی صورت میں سوڈے مارے جائیں گے۔

فائدہ: کوئی بھی انسان محض اس وقت ہوتا ہے، جب اس میں یہ شرطیں پائی جائیں (۱)

عقل ہونا (۲) بالغ ہونا (۳) مسلمان ہونا (۴) آزاد ہونا (۵) نکاح صحیح کیا ہوا ہونا (۶) دخول کرنا۔

قاعدہ (۱۶۹): ﴿الشَّهَادَةُ عَلَى النَّفْسِ لَا تُقْبَلُ﴾**ترجمہ:** نفی پر شہادت نہیں قبول کی جائے گی۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۱۰۰، باب ما یصدق فیہ الرجل، قواعد الفقہ: ص ۸۶، القاعدة: ۱۵۸)

مثال: جب شاہد یہ کہیں کہ ہم نے جو کچھ سنا، اس کے علاوہ مشہود فیہ (جس کے حق میں گواہی دی جائے) نے کچھ نہیں کہا، تو ان کا یہ قول قابل قبول نہ ہوگا، کیوں کہ یہ شہادت علی النفس ہے، جو قبول نہیں کی جاتی۔**قاعدہ (۱۷۰): ﴿الشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ ثَبَتَ بِجَمِيعِ لَوَازِمِهِ﴾****ترجمہ:** جب کوئی چیز ثابت ہوگی تو اپنے جمیع لوازم کے ساتھ ثابت ہوگی۔

(ترتیب الالائی: ۲/۷۷، جمہرۃ: ۲/۸۵۵، رقم: ۱۶۷۳، درر الحکام: ۱/ المادۃ: ۴۹، القواعد

الکلیۃ: ۳۰۶، شرح المجملۃ لسلیم رسم باز: ص)

مثال ۱: جان بچانے کے لیے مجبوری و اضطرار کی صورت میں انسان کو خون استعمال کر لینے کی اور اس کا انجکشن لگا لینے کی، تدویٰ بالمحرم کے قاعدے کے مطابق شرعاً گنجائش ہے، جب ضرورتاً اپنا خون کسی کو عطیہ کرنے کی رخصت و گنجائش ہے، اور کبھی یہ ضرورتیں اچانک بھی پیدا ہو جاتی ہیں، اور خون کی بہت زیادہ مقدار کی متقاضی ہو جاتی ہیں، جیسے فسادات، ٹرین حادثات وغیرہ، جن میں بسا اوقات بہت زیادہ افراد زخمی ہو جاتے ہیں، اور ان کی جان بچانے کے لیے ان سب کو خون چڑھانا ضروری ہو جاتا ہے، اور پھر اس میں بھی مریض کے خون کا گروپ (Blud group) اور جو خون چڑھایا جاتا ہے اس خون کا گروپ بالکل یکساں ہونا ضروری ہوتا ہے، ورنہ بجائے نفع کے نقصان کا اندیشہ ہو جاتا ہے، اس لیے اچانک پیش آمدہ ضروریات کے لیے ہر گروپ کا خون فراہم رکھنا بھی ضروری ہو جاتا ہے، اور مقدار کی تعیین و تحدید نامعلوم ہونے کی وجہ سے کافی مقدار میں محفوظ رکھنا ضروری ہوگا، اس لیے فراہمی کے اور محفوظ رکھنے کے جو مناسب طریقے ہوں گے، شرعاً ان کی بھی رخصت ہوگی، کیونکہ فقہ کا قاعدہ ہے: ”الشیء

إذا ثبت ثبت بجميع لوازمه“۔ جب کوئی چیز ثابت ہوتی ہے تو اپنے جمیع لوازم کے ساتھ ثابت ہوتی ہے۔ (ترتیب الالائی فی سلک الأمالی: ۸۷۷/۲، المادة: ۱۵۱)، اس لیے خون کا عطیہ جمع کرنے والے اداروں میں خون کا عطیہ دینا تاکہ بوقت ضرورت، ضرورت مند کے کام آئے، شرعاً اس کی بھی گنجائش و رخصت ہے۔ (منتجات نظام الفتاوی: ۳۵۶/۱، ۳۵۷)

مثال ۲: جو شخص کسی گھر کا مالک ہوگا، وہ گھر کے متصل راستے کا بھی مالک ہوگا، کیوں کہ گھر کے لیے راستہ ضروری ہے، اسی طرح جو شخص کوئی زمین یا پلاٹ خریدے گا، وہ اس کے علو و سفلی (اوپر نیچے) دونوں کا مالک ہوگا، اور اس کے لیے کنواں وغیرہ کھودنا، یا کئی منزل لے گھر بنانا جائز ہوگا۔

(القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۳۰۶)

قاعدہ (۱۷۱): ﴿الشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ مُقَدَّرًا فِي الشَّرْعِ لَا يُعْتَبَرُ إِلَى تَقْدِيرِ الْآخَرِ﴾
ترجمہ: جب کوئی شے، شرعاً ایک مقدار کے ساتھ مقدر ہو تو تقدیر آخر کا اعتبار نہیں کیا جائے گا۔

(جمهرة القواعد الفقهية:، رقم القاعدة: ۱۰۲۳، قواعد الفقه: ص ۸۶، القاعدة: ۱۵۹)

مثال: امام محمد رحمۃ اللہ علیہ فرماتے ہیں کہ اگر لوگ کیلی چیزوں کو وزن سے اور وزنی چیزوں کو کیل سے بیچنے کے عادی ہوں تو اشیاء مستنصوہ میں ان کی عادات کا اعتبار نہیں ہوگا۔

فائدہ: جن چیزوں کو پیانہ سے ناپا جاتا ہے، انہیں مکیلات اور جن کو وزن سے تولا جاتا ہے، انہیں موزونات سے تعبیر کرتے ہیں، جب مکیلات اور موزونات کی بیچ ان کے ہم جنس کے عوض ہو، اور عوضین (بیع و ثمن) میں کمی بیشی کی جائے تو ربوا کا تحقق ہوگا اور یہ بیع حرام ہوگی۔

قاعدہ (۱۷۲): ﴿إِسْمُ الشَّيْءِ يُعْمُ كُلُّ مَوْجُودٍ﴾

ترجمہ: اسم شے ہر موجود کو شامل ہوتا ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱/۱۳۶، باب ما يصدق المستأمن فيه من أهل الحرب وما لا يصدق، قواعد الفقه:

ص ۸۷، القاعدة: ۱۶۱)

مثال: اگر حربیوں نے مسلمانوں سے ان الفاظ کے ساتھ امان طلب کیا: ”آمنونا علی ما

لنا من شيء“ (ہمیں امان دو ہماری تمام چیزوں پر) تو ان کی تمام چیزیں، ان کے اس کلام میں داخل ہوں گی، کیوں کہ اسم شی ہر موجود کو شامل ہوتا ہے۔

قاعدہ (۱۷۳): ﴿الصَّرِيحُ إِذَا صَادَفَ مَحَلَّهُ لَمْ تُؤْثِرِ النِّيَّةُ مِنْهُ﴾

ترجمہ: صریح جب اپنے محل کو پالے تو نیت مؤثر نہیں ہوتی۔ (جمہرہ: ۷۵۹/۲، رقم: ۱۰۴۶)

مثال: جب کوئی آدمی اپنی بیوی کو ”أنت طالق“ کہہ دے، تو طلاق واقع ہو جائے گی، اور عدم ایقاع کی نیت مفید و کارآمد نہ ہوگی۔

قاعدہ (۱۷۴): ﴿الصَّرِيحُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ قَضَاءً لَا دِيَانَةً بِخِلَافِ

الْكِنَايَةِ﴾

ترجمہ: صریح قضاء و دیانۃ محتاج نیت نہیں ہے، بخلاف کنایہ۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۲۲۹/۶)

مثال جزء اول (صریح): اگر کوئی شخص اپنی بیوی سے کہے: ”تجھے طلاق ہے“، تو فوراً طلاق واقع ہو جائے گی، اور شوہر کے قول: ”میری نیت قید سے رہائی کی تھی“، کا اعتبار نہیں ہوگا۔

مثال جزء ثانی (کنایہ): اگر کوئی شخص اپنی بیوی سے یوں کہے: ”أخرجني، اذهبي، قومي“، تو ان الفاظ سے جب تک طلاق کی نیت نہیں کرے گا، طلاق واقع نہیں ہوگی۔

(غاية الأوطار: ۱۳۲/۲، كتاب الطلاق، باب الكنايات، موسوعة القواعد الفقهية: ۲۳۰/۶)

قاعدہ (۱۷۵): ﴿الصَّغِيرُ مُؤَاخَذٌ بِضَمَانِ الْفِعْلِ﴾

ترجمہ: ضمان فعل میں صغیر (نابلغ) کا مؤاخذہ ہوگا۔

(جمہرہ: ۷۶۰/۲، رقم: ۱۰۴۹، قواعد الفقہ: ۱۳، رقم: ۸، درر الحکام: ۶۰۴/۲، شرح المجلة لسليم رستم)

باز: ص ۵۱۰، الموسوعة الفقهية: ۲۲۵/۱

مثال ۱: اگر بچہ چھت کے اوپر سے پیشاب کر دے، اور کسی دوسرے کا کپڑا خراب کر دے، تو اس پر اس کے مال میں ضمان لازم ہوگا، اور اگر اس کا اپنا مال نہ ہو، تو اس کی حالت یسر کا انتظار کیا جائے

گا۔ اسی طرح اگر کسی بچہ نے کوئی پتھر چلایا اور وہ پتھر کسی شخص کے مکان میں لگے شیشے کو جا لگا، جس کی وجہ سے وہ پھوٹ گیا، تو بچہ پر اس نقصان کا ضمان لازم ہوگا۔ (درر الحکام: ۲/۶۰۲/۶۰۵)

مثال ۲: اگر کوئی بچہ کسی کا مال ضائع کر دے، تو اس کا ضمان اس بچہ کے مال سے دیا جائے گا،

اگر اس کے پاس مال ہو، ورنہ اس کی حالت یسر کا انتظار کیا جائے گا۔ (موسوعة القواعد الفقهية: ۵/۲۱۲)

قاعدہ (۱۷۶): ﴿الْصَّفَةُ لَا يَجُوزُ إِفْرَادُهَا بِالْعَقْدِ﴾

ترجمہ: صفت (کوالٹی) کو عقد سے الگ کرنا جائز نہیں ہے۔ (جمہرة: ۲/۷۱۱، رقم: ۱۰۵۸)

مثال: کسی شخص نے کسی حاملہ باندی یا جانور کو اس کے حمل کے استثناء کے ساتھ فروخت کیا، تو یہ بیع جائز نہیں ہوگی، کیوں کہ حمل وصف (تابع) ہے، اور عقد میں وصف کا افراد جائز نہیں ہے۔

(مختصر القدوری مع حاشیہ: ص ۷۹، رقم الحاشیہ: ۳، باب بیع الفاسد)

قاعدہ (۱۷۷): ﴿الصَّنَاعَةُ الْمُحَرَّمَةُ لَا قِيَمَةَ لَهَا شَرْعًا﴾

ترجمہ: حرام پیشہ شرعاً مقوم نہیں ہے۔ (جمہرة القواعد الفقهية: ۲/۷۲۲، رقم: ۱۰۶۷)

مثال: ڈھول تاشہ، ناچنا، گانا بجانا، نوح خوانی، فوٹو گرافی، فلمی اداکاری اور ماڈلنگ وغیرہ کے

پیشے حرام ہیں، اور شرعاً مقوم نہیں ہیں، یعنی ان پر اجرت لینا جائز نہیں ہے۔ (رحمانی)

(شامی: ۵/۷۹، کتاب الإجارة، باب الإجارة الفاسدة)

قاعدہ (۱۷۸): ﴿الصِّلْحُ عَنْ إِفْرَارِ بَيْعٍ﴾

ترجمہ: اقرار بالمال کی صورت میں صلح کرنا بیع ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۳۸۷، قواعد الفقه: ص ۸۷، القاعدة: ۱۶۳)

مثال: جب صلح بالمال، اقرار بالمال پر واقع ہو تو اس میں معنی بیع کے پائے جانے کی وجہ سے

بیع کا اعتبار کیا جائے گا اور جو احکام بیع پر مرتب ہوتے ہیں، وہی اس صلح پر بھی مرتب ہوں گے، یعنی خیار

وغیرہ۔ (الأشباه والنظائر: ص ۳۸۷)

قاعدہ (۱۷۹): ﴿صُورَةُ الْمُبِيحِ إِذَا وُجِدَتْ مَنَعَتْ وَجُودَ مَا يَنْدَرُ بِالشُّبُهَاتِ﴾

ترجمہ: جب دلیل مبیح (مباح کرنے والی دلیل) صورتہ موجود ہو تو اس شے کے وجود کو مانع ہوگی، جو شبہات سے ٹل جایا کرتی ہے۔ (قواعد الفقه: ص ۸۷، القاعدة: ۱۶۴)

مثال: کسی شخص نے اپنے اہل و عیال میں روزہ کی حالت میں صبح کی، پھر سفر کیا اور قصداً روزہ کو توڑ دیا، تو احناف کے نزدیک اس پر کفارہ واجب نہیں ہوگا، کیوں کہ صورتہ مبیح (سفر کرنا) پایا گیا، گرچہ اس مبیح نے اس کے لئے افطار کو مباح نہیں کیا، اس پر قضا لازم ہوگی کفارہ نہیں۔

قاعدہ (۱۸۰): ﴿الضَّرَرُ الْأَشَدُّ يُزَالُ بِالضَّرَرِ الْأَخْفِ﴾

ترجمہ: سخت ترین ضرر کو ہلکے ضرر سے دور کیا جائے گا۔

(الأشباه والنظائر: ۱/۵۳۱، القاعدة الخامسة: الضرر يزال، مكتبة فقيه الأمت ديوبند، درر الحکام: ۱/۴۰،

المادة: ۲۷، قواعد الفقه: ص ۸۸، القاعدة: ۱۶۵، القواعد الفقهية: ص ۲۵۰، ۲۷۶، شرح القواعد: ص ۱۹۹،

شرح السير الكبير: ۵/۱۴، باب من الرهن يأخذه المسلمون والمشركون منهم)

مثال: اگر باپ اپنے نابالغ بچے کا نفقہ روک دے تو اس کو قید کیا جائے گا، کیوں کہ باپ کا ضرر بچہ کے ضرر سے ہلکا ہے، اور وہ اس طرح کہ عدم انفاق سے بچہ کا ضیاع لازم آتا ہے، جو اشد ضرر ہے، جب کہ حبس والد سے والد کو جو ضرر لاحق ہوتا ہے، وہ ایسا نہیں ہے، یعنی اخف ہے، تو ضرر اشد کو دور کیا جائے گا ضرر اخف کو برداشت کر کے، یعنی عدم انفاق کی صورت میں باپ کو قید کیا جائے گا، تاکہ وہ نابالغ کا نفقہ دیدے۔

اسی طرح اگر کوئی خاتون مرگئی اور اس کے پیٹ میں زندہ بچہ ہو اور پیٹ چیر کر اس کو نکالنے کی صورت میں اس کے زندہ رہنے کی امید ہو، تو ماں کا پیٹ چاک کر کے اس کو نکالا جائے گا۔

اس مسئلہ میں بھی دو ضرر ہیں: (۱) پیٹ چاک کرنا، جو میت کی بے حرمتی ہے (۲) اگر چاک نہ کیا جائے تو اس بچہ کا مرجانا۔ یہاں ضرر ثانی، ضرر اول سے اشد ہے، اس لیے ضرر اول کا ارتکاب کر کے ضرر ثانی کو دفع کیا جائے گا۔

قاعدہ (۱۸۱): ﴿الضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِالضَّرَرِ﴾

ترجمہ: ضرر کو ضرر سے دور نہیں کیا جائے گا۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۳۱۱، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/ ۸۷، درر الحکام: ۱/ ۴۰، المادة: ۲۵،

قواعد الفقه: ص ۸۸، القاعدة: ۱۶۶، القواعد الكلية: ص ۸۵، ترتيب اللآلي: ص ۸۰، شرح القواعد: ص ۱۹۵)

مثال: آقا کو اپنے غلام یا باندی کی شادی کرانے پر مجبور نہیں کیا جائے گا، خواہ شادی نہ کرانے میں دونوں کا نقصان ہی کیوں نہ ہو، کیوں کہ شادی کرانے میں آقا کا نقصان ہے اور نہ شادی کرانے میں غلام یا باندی کا نقصان ہے اور قاعدہ ہے کہ: ”ضرر سے ضرر کو دور نہیں کیا جائے گا“۔

اسی طرح اگر دو آدمی بھوک سے اتنے بے تاب ہیں کہ جان چلی جانے کا خطرہ ہے تو ان میں کا

ایک، دوسرے کے بدن کے کسی حصہ کو نہیں کھا سکتا۔ (شرح الأشباه والنظائر: ۱/ ۲۵۵)

قاعدہ (۱۸۲): ﴿الضَّرَرُ لَا يَكُونُ قَدِيمًا﴾

ترجمہ: ضرر، قدیم نہیں ہوتا ہے۔

(درر الحکام: ۱/ ۲۳، المادة: ۷، قواعد الفقه: ص ۸۸، القاعدة: ۱۶۷، القواعد الفقهية: ص ۳۷۶، شرح

القواعد: ص ۱۰۱، القواعد الكلية: ص ۱۸۶)

توضیح: جس شے کا ضرر قابل برداشت نہ ہو، اس کا قدیم ہونا معتبر نہیں ہوگا۔

مثال: اگر کسی شخص کے مکان کے گندے پانی کی گذرگاہ عام راستہ پر ہو، جس سے راہگیروں کو تکلیف پہنچتی ہو، تو اس ضرر و نقصان سے لوگوں کو بچایا جائے گا اور اس کے گذرنے کا انتظام کسی اور طریق سے کیا جائے گا، خواہ یہ گذرگاہ کتنی ہی قدیم ہو، عدم دفع ضرر عن المارین میں اس کی قدامت معتبر نہیں ہوگی۔

قاعدہ (۱۸۳): ﴿الضَّرَرُ يُدْفَعُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ﴾

ترجمہ: بقدر امکان ضرر کو دور کیا جائے گا۔

(درر الحکام: ۱/ ۴۲، المادة: ۳۱، ترتيب اللآلي: ص ۸۱۰، القواعد الفقهية: ص ۲۵، قواعد الفقه: ص ۸۸،

القاعدة: ۱۶۸، شرح القواعد: ص ۲۰۷، جمهرة القواعد: القاعدة: ۱۵۱۸، القواعد الكلية: ص ۱۸۴)

مثال: اگر کسی شخص کے پاس کوئی چور آئے، تو وہ بقدر امکان اس کا دفاع کرے، اگر چور ایسا ہے کہ اس کو لاٹھی سے دفع کر سکتا ہے تو شرعاً تلوار سے دفاع کی اجازت نہیں ہوگی۔

قاعدہ (۱۸۴): ﴿الضَّرَرُ يُزَالُ﴾

ترجمہ: ضرر دور کیا جائے گا۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۳۰۵، قواعد الفقه: ص ۸۸، القاعدة: ۱۶۹، درر الحکام: ۳۷/۱، المادة: ۲۰، ترتيب الآلي: ص ۸۰۱، القواعد الفقهية: ص ۱۶۹، شرح القواعد: ص ۱۷۹، القواعد الكلية: ص ۱۶۳)

مثال: اس قاعدہ فقہیہ پر بہت سے ابواب فقہیہ ہیں، اسی قاعدہ کی بنا پر بیچ میں عیب نظر آنے پر مشتری کو ردِ بیچ کا اختیار ہوتا ہے۔ اور پڑوسی کو جارِ سوء (براپڑوسی) کے ضرر سے بچانے کے لیے حقِ شفعہ حاصل ہوتا ہے۔ (شرح الأشباه: ۲۵۰/۱)

قاعدہ (۱۸۵): ﴿الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ﴾

ترجمہ: ضرورتیں، ممنوعات کو مباح کرتی ہیں۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۳۰۷، المبسوط للسرخسي: ۱۶۱/۱۰، كتاب الاستحسان، شرح السير الكبير: ۱۳۴/۵، باب الحبيس في سبيل الله، قبيل باب العشور من أهل الحرب، جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۷۵، رقم القاعدة: ۱۰۷۷، ۱۰۸۰، ترتيب الآلي: ص ۸۰۳، قواعد الفقه: ص ۸۹، القاعدة: ۱۷۰، القواعد الفقهية: ص ۲۷۰، شرح القواعد: ص ۱۸۵، درر الحکام: ۳۷/۱، المادة: ۲۱، القواعد الكلية: ص ۲۱۳)

مثال: سخت بھوک سے جان جانے کا اندیشہ ہو تو مردار کھانا جائز ہے، اسی طرح کسی کو زبان سے کلمہ کفر کے اجراء پر مجبور کیا گیا کہ اگر ایسا نہیں کرے گا تو جان سے مار دیا جائے گا، تو اسے شرعاً کلمہ کفر جاری کرنے کی رخصت حاصل ہوگی۔ (الأشباه: ص ۱۰۸)

ضرورت کی لغوی تعریف:

از روئے لغت ضرورت کا مادہ ”ضر“ ہے، یہ لفظ ضاد کے زبر کے ساتھ بھی پڑھنا منقول ہے اور پیش کے ساتھ بھی، بعض اہل لغت نے ان دونوں میں کوئی فرق نہیں کیا ہے، بعض حضرات کا خیال یہ ہے

کہ پیش کے ساتھ اسم ہے اور زبر کے ساتھ مصدر..... یہ لفظ نقصان کے معنی میں ہے اور نفع کی ضد ہے، اس مادہ سے نکلنے والے تمام ہی الفاظ میں یہ معنی ملحوظ ہیں، ”ضرر“ کے معنی اپاہج کے ہیں، ”ضراء“ کا لفظ قرآن میں ”سراء“ کے مقابلہ میں استعمال کیا گیا ہے، یہاں ”ضراء“ سے جانی و مالی نقصان مراد ہے، اس لیے ”ضر“ کے معنی دبلا پے کے بھی کیے گئے ہیں، کہ یہ بھی نقص جسمانی ہی ہے، پھر ابوالدقیس نے ”ضرر“ کا معنی خوب بیان کیا ہے کہ ”کل ما كان من سوء حال و فقر أو شدة في بدن“ نقصان، تنگی اور مشقت انسان کو ہمیشہ حاجت مند بناتی ہے، اب بات اسی مناسبت سے تنگی و مشقت سے انسان کے احتیاج تک پہنچی اور ضرورت کے معنی ہی حاجت کے ٹھہرے، جس کی جمع ہے ”ضرورات“ کہ ”الضرورة، الحاجة وتجمع على الضرورات“۔

ضرورت کی اصطلاحی تعریف:

علامہ ابواسحاق شاطبی رحمہ اللہ فرماتے ہیں:..... ”فأما الضرورية فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامته بل على فساد وتهارج وفوت حياة وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبین“..... ضروری احکام سے مراد وہ احکام ہیں جو دین و دنیا کے مصالح کے بقاء کے لیے ناگزیر ہوں، اس طور پر کہ اگر وہ مفقود ہو جائیں تو دنیا کی مصلحتیں صحیح طریقے پر قائم نہ رہ سکیں، بلکہ فساد و بگاڑ اور زندگی سے محرومی کا باعث بن جائیں، یا ان کے فقدان سے نجات اور آخرت کی نعمت سے محرومی اور کھلا ہوا نقصان و خسران اٹھانے کا باعث ہو۔ (الموافقات للشاطبي: ۲/۲۲۲)

ضرورت کی اس تعریف اور ضرورت کی وہ تعریف جو اضطرار کے ہم معنی ہے، کے درمیان دو اساسی فرق ہیں، ایک یہ ہے کہ دوسرے معنی کے لحاظ سے ضرورت محض ہلاکتِ نفس سے حفاظت کے لیے کسی فعل کے ارتکاب پر مجبور ہو جانے کا نام ہے، اور وہ بھی اس طور پر کہ نوبت اضطرار کے درجہ کو پہنچ جائے، اس طرح ضرورت کا دائرہ بہت محدود ہو جاتا ہے۔

ضرورت کی جو تعریف علامہ شاطبی رحمہ اللہ وغیرہ نے کی ہے، اس صورت میں ضرورت کا تعلق حیاتِ انسانی کے تمام شعبوں سے قائم ہو جاتا ہے، اور ان صورتوں کو بھی شامل ہو جاتا ہے، جب کہ ہلاکت کا اندیشہ تو نہ ہو لیکن شدید ضرر و مشقت درپیش ہو، حقیقت یہ ہے کہ اگر صاحبِ ہدایہ اور دوسرے فقہاء کے اطلاقات اور خود اصولیین کے یہاں ضرورت کی تعبیرات پر غور کیا جائے تو اندازہ ہوتا ہے کہ قرآن کے حکم اضطرار کو سامنے رکھ کر فقہاء نے ایک اصول قرار دیتے ہوئے ضرورت کو ایک وسیع تر اصطلاح کی حیثیت سے استعمال کیا ہے۔

اس دوسری تعریف کا خلاصہ یہ ہے کہ شریعت کے بنیادی مقاصد پانچ ہیں: حفظِ دین، حفظِ نفس، جسم، جان و عزت اور آبرو، حیثیتِ عرفی اور عزتِ نفس بھی شامل ہے، حفظِ نسل، حفظِ مال، حفظِ عقل، ان مقاصدِ خمسہ کا نفسِ حصول اور بقاء جن امور پر موقوف ہو وہ ضرورت ہیں، اس طرح ضرورت صرف جان بچانے ہی کا نام نہیں، بلکہ زندگی کے تمام شعبوں کی اساسیات ضرورت میں شامل ہیں۔

نیز اب ضرورت اضطرار کی طرح محض وقتی اور ہنگامی حکم ہی نہ ہوگی بلکہ مختلف شعبہائے حیات سے متعلق بنیادی احکام بھی ضرورت میں داخل ہیں، جیسے حفظِ دین سے متعلق ضروریات میں عقائد، اسلام کے ارکان اربعہ، دعوت الی اللہ، جہاد۔

حفظِ نفس کی ضروریات میں حالتِ اضطرار و اکراہ میں محرمات کی اجازت، ضروری خورد و نوش اور لباس و رہائش کا انتظام، قصاص، دیت، خودکشی کی ممانعت، نکاح جو افزائشِ نسل کا ذریعہ ہے، کی اجازت۔

حفظِ عقل کی ضروریات میں مسکرات کی حرمت۔

حفاظتِ نسل کی ضروریات میں حدِ زنا کا اجراء اور زنا کی حرمت۔

حفاظتِ مال کی ضروریات میں کسبِ معاش کی اجازت، چوری اور خیانت کی حرمت، مال کا قابلِ ضمان ہونا، سود کی حرمت، یہ سارے احکام داخل ہیں۔

غرض فقہاء کے یہاں ضرورت محض کیفیتِ اضطرار کا نام نہیں، بلکہ زندگی کے مختلف شعبوں سے متعلق اساسیات اور ان کے تحفظ کے لیے دیئے گئے مستقل اور عارضی احکام سبھی ضرورت میں داخل ہیں۔

ضرورت وحاجت میں فرق:

ضرورت اور حاجت کے درمیان بنیادی طور پر یہی فرق ملحوظ ہے کہ جن احکام کے ذریعہ نظامِ حیات کو مختل ہونے سے محفوظ رکھا جاتا ہے، وہ ضرورت ہے، اور جو ضرورت کے درجہ کے احکام میں پیدا ہونے والی مشقت کے ازالہ یا احتیاطی پیش بندی کے طور پر دیئے گئے ہوں وہ حاجت ہیں، لیکن اکثر اوقات عملی طور پر ضرورت اور حاجت کے درمیان کسی قطعی حدِ فاصل کا قائم کرنا دشوار ہو جاتا ہے۔

ضرورت کے درجات:

ضرورت کے پانچ درجات ہیں: (۱) ضرورت (۲) حاجت (۳) منفعت (۴) زینت (۵)

فضول۔

ضرورت: ضرورت کا اس درجہ ہونا کہ اگر وہ ممنوع کو نہ کھائے تو ہلاک ہو جائیگا یا ہلاکت کے قریب ہو جائیگا، اس درجہ کی ضرورت حرام کو مباح قرار دیتی ہے۔

حاجت: وہ بھوکا انسان کہ جس کے پاس کھانے کی کوئی چیز نہیں ہے، لیکن اگر وہ نہ کھائے تو ہلاک نہیں ہوگا، بلکہ صرف تکلیف و مشقت میں مبتلا ہوگا، اس درجہ کی ضرورت حرام کو مباح نہیں کرتی ہے، البتہ روزہ کی حالت میں افطار مباح ہوتا ہے۔

منفعت: کسی انسان کو گیہوں کی روٹی، بکرے کا گوشت اور مرغن کھانا کھانے کی خواہش ہو۔

زینت: کسی کو حلویا مٹھائی کھانے کی خواہش ہو۔

فضول: حرام یا مالِ مشتبہ کھانے کی گنجائش نکالنا۔

ضرورت کے ان پانچ درجات میں سے صرف پہلے درجہ کی ضرورت ہی ممنوعات کو مباح کرتی

ہے، دوسری حاجتیں ممنوعات کو مباح نہیں کریں گی۔ ”فتاٰمل وتدبر“۔

مناسب معلوم ہوتا ہے کہ افادہ عام کی خاطر، ضرورت وحاجت سے متعلق ”اسلامک فقہ اکیڈمی انڈیا“ کی تجاویز نقل کر دی جائیں۔

ضرورت وحاجت سے متعلق تجاویز

پہلی تجویز

۱- بنیادی طور پر پانچ مصالح ہیں، جن کا حصول احکام شرعیہ کا مقصود ہے، دین، حیات وزندگی (بشمول عزت وآبرو) نسل، عقل اور مال کا تحفظ، جو امور ان مصالح کے حصول کے لیے اس قدر ناگزیر ہو جائیں کہ ان کے فقدان کی وجہ سے ان مصالح کے فوت ہو جانے کا یقین غالب ہو وہ ضرورت ہیں، ضرورت فقہاء کے یہاں ایک مستقل اصطلاح ہے جس میں ”اضطرار“ بھی داخل ہے۔ تاہم یہ اصطلاح بمقابلہ اضطرار کے عام اور وسیع مفہوم کی حامل ہے۔

۲- حاجت ایسی کیفیت ہے جس میں انسان مصالح پہنچگانہ کے حاصل کرنے میں ایسے قابل لحاظ مشقت و حرج میں مبتلا ہو جائے جن سے بچنا شریعت کا مقصود ہے، البتہ فقہاء کے یہاں کبھی ضرورت پر حاجت اور کبھی حاجت پر ضرورت کا اطلاق کر دیا جاتا ہے۔

۳- ضرورت وحاجت دونوں کا تعلق بنیادی طور پر مشقت سے ہے، مشقت کا ایک درجہ وہ ہے جو تمام ہی احکام شرعیہ میں لازم ہوتا ہے، اس کا اعتبار تبدیلی احکام میں نہیں ہے، اور مشقت کبھی اس درجہ شدید ہو جاتی ہے کہ اگر اس کی رعایت نہ کی جائے تو ضرر شدید لاحق ہو جانے کا یقین یا غالب گمان ہو یہ ضرورت ہے، کبھی اس سے کم درجہ کی مشقت ہوتی ہے، لیکن شریعت نے جس طرح کی مشقتوں کا انسان کو پابند کیا ہے وہ اس کے مقابلہ میں غیر معمولی ہوتی ہے، یہ کیفیت حاجت ہے، پس ضرورت وحاجت کی حقیقت میں بنیادی فرق مشقت کی کمی وزیادتی کا ہے۔

۴- ضرورت وحاجت کے احکام میں بھی فقہاء نے فرق کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ ضرورت کے ذریعہ ایسے منصوص احکام سے استثناء کی گنجائش ہوتی ہے جن کی ممانعت قطعی ہو اور جو بذات خود ممنوع ہو، حاجت اگر عمومی نوعیت کی نہ ہو تو اس کے ذریعہ ان ہی احکام میں استثناء کی گنجائش پیدا ہوتی ہے، جن کی ممانعت بذات خود مقصود نہ ہو، بلکہ دوسری محرمات کے سد باب کے لیے ان سے منع کیا جاتا ہے۔

۵۔ حاجت اگر عمومی نوعیت کی ہو اور لوگ عام طور پر اس میں مبتلا ہوں تو یہ ضرورت کے درجہ میں آجاتی ہے، اور اس سے نصوص میں تخصیص واستثناء کی گنجائش ہو جاتی ہے۔

۶۔ ضرورت و حاجت کی بنیاد مشقت پر ہے، اور مشقت ایک اضافی چیز ہے، اس لیے ضرورت و حاجت کی تعیین میں علاقہ و مقام، احوالِ زمان، لوگوں کی قوت برداشت، مسلم اکثریتی ممالک اور ان ممالک کے لحاظ سے جہاں مسلمان اقلیت میں ہوں، فرق واقع ہو سکتا ہے، اس لیے ہندوستان اور اس جیسے ممالک میں جہاں مسلمان اس موقف میں نہیں ہیں کہ قانون سازی کے کام میں مؤثر کردار ادا کر سکیں، ضرورت و حاجت کی تعیین میں اس پہلو کو پیش نظر رکھنا ضروری ہے۔

۷۔ کسی امر کے بارے میں یہ متعین کرنا کہ وہ موجودہ حالات میں ضرورت یا حاجت کا درجہ رکھتا ہے، یہ نہایت نازک، احتیاط اور دقت نظر کا متقاضی ہے، اس لیے ہر عہد کے علماء، اربابِ افتاء کا فریضہ ہے کہ وہ اپنے زمانے کے حالات کو پیش نظر رکھ کر طے کریں کہ اب کون سے امور ہیں جو ضرورت و حاجت کے درجہ میں آگئے ہیں، اور ان کی وجہ سے احکام میں تخفیف ہو سکتی ہے، نیز یہ بھی ضروری ہے کہ ایسے نازک مسئلے میں افراد و اشخاص کے بجائے ایک مقتدر جماعت ہی فیصلہ کرے، تاکہ دفعِ حرج کے نام پر اباحت کا راستہ کھلنے نہ پائے۔

۸۔ محرمات کی کسی خاص صورت کو نص کے ذریعے صراحۃً یا دلالتاً حرمت سے مستثناء کر دیا گیا ہو، تو اس صورت میں حرمت باقی نہیں رہتی ہے، اور اس صورت سے فائدہ اٹھانا واجب ہے، اس کے علاوہ جن صورتوں میں نص کے ذریعے یا فقہاء کے اجتہاد کے ذریعے رخصت و سہولت ثابت ہوتی ہے، وہاں صرف رفعِ اثم ہوتا ہے۔

۹۔ ضرورت و حاجت کی بناء پر جو سہولت دی جاتی ہے، اصولی طور پر ان کی حیثیت استثنائی ہوتی ہے۔

دوسری تجویز

ضرورت کی بناء پر اباحت و رخصت کا حکم حرام لعینہ از قبیل حق العبد، قتلِ نفس اور زنا کے ماسوا حقوق العباد، معاملات اور تمام ابوابِ فقہیہ پر اثر انداز ہوں گے اور اس کی تاثیر کے حدود درجہ ذیل تفصیلات کے مطابق مختلف ہوں گے۔

۱- احکام اگر مامورات کے قبیل سے ہوں اور ان کے عدم امتثال سے صرف حق شارع متاثر ہوتا ہو جیسے کلمہ کفر وغیرہ، تو حالت اضطرار میں فی نفسہ حرام ہوتے ہوئے بھی ان امور کے ارتکاب کی رخصت ہوگی، یعنی بقاء حرمت کے باوجود رفع اثم ہوگا۔

۲- اگر احکام از قبیل منہیات ہوں اور ان کی خلاف ورزی سے صرف حق شارع متاثر ہوتا ہو جیسے اکل میتہ، لحم خنزیر، شرب خمر وغیرہ، تو بحالت اضطرار یہ چیزیں مباح ہو جاتی ہیں، یعنی رفع اثم اور رفع حرمت دونوں ہو جاتے ہیں، اور محظور پر عمل واجب ہوگا۔

۳- اگر احکام از قبیل منہیات ہوں اور ان کی خلاف ورزی سے حق العبد متاثر ہوتا ہو جیسے ناحق قتل، زنا، اتلاف مال مسلم، تو اس کی دو صورتیں ہیں:

(الف) اگر حق العبد کی تلافی ممکن ہو جیسے اتلاف مال مسلم، کہ اس کی تلافی بصورت ضمان ممکن ہے تو اضطرار کی صورت میں بقاء حرمت کے ساتھ رخصت ہوگی۔

(ب) لیکن اگر تلف شدہ حق العبد کی تلافی ممکن نہ ہو جیسے قتل و زنا، تو اس کی رخصت بصورت اضطرار بھی حاصل نہ ہوگی اور اس پر عمل کرنا حرام ہوگا۔

تیسری تجویز

محرمات کی اباحت میں ضرورت کی طرح کبھی کبھی حاجت بھی مؤثر ہوتی ہے اور بعض حالات میں حاجت کو ضرورت کے قائم مقام قرار دیا جاتا ہے، البتہ اس کے لیے حدود و قیود ہیں، جن کو ملحوظ رکھنا ضروری ہے:

(الف) حاجت کے وقت محرمات کی اباحت میں دفع مضرت مقصود ہو، جلب منفعت مقصود نہ ہو، محض جلب منفعت کی غرض سے کسی حرام کی اجازت نہیں دی جاسکتی۔

(ب) حاجت کی بناء پر غیر عادی مشقت کو دفع کرنا مطلوب ہو، وہ مشقت حاجت معتبرہ کے حدود میں نہیں آتی ہے، جو عام طور پر انسانی اعمال اور شرعی احکام میں پائی جاتی ہے۔

(ج) مقصد کے حصول کے لیے کوئی جائز متبادل طریقہ موجود نہ ہو، یا موجود تو ہو مگر مشقت شدیدہ سے خالی نہ ہو۔

(د) حاجت کی بناء پر جو حکم ثابت ہوگا وہ بقدر حاجت ہی ثابت ہوگا، اس سے زیادہ اس میں توسع پیدا کرنے کی اجازت نہ ہوگی۔

(ھ) کسی مفسدہ کو دور کرنے میں کوئی اس سے بڑا مفسدہ لازم نہ آئے۔

(و) حاجت واقعی ہو، محض موہوم نہ ہو۔

چوتھی تجویز

اباحتِ محظورات کے سلسلے میں ضرورتِ معتبرہ کے لیے درج ذیل شرطوں کا پایا جانا ضروری ہے:

۱/..... ضرورت بالفعل موجود ہو، مستقبل میں پیش آنے والی ضرورتوں کا اندیشہ و خطرہ معتبر نہیں۔

۲/..... کوئی جائز مقدار متبادل نہ ہو۔

۳/..... ہلاکت و ضیاع کا خطرہ یقینی ہو، یا مظنون ظن غالب ہو۔

۴/..... محرمات کے استعمال یا ارتکاب سے ضررِ شدید کا ازالہ یقینی اور نہ استعمال کی صورت میں اس کا وقوع یقینی ہو۔

۵/..... بقدرِ ضرورت استعمال کیا جائے۔

۶/..... اس کا ارتکاب اس کے مصالح یا اس سے بڑے مفسدہ کا سبب نہ ہو۔

پانچویں تجویز

۱- ضرورت و حاجت، جس کی وجہ سے شریعت بہت سے احکام میں رخصت و سہولت دیتی ہے، اس کے پیچھے متعدد اسباب ہوتے ہیں، یہ وہ اسباب ہیں جن کو فقہاء و علماء اسبابِ رخصت اور اسبابِ تخفیف کے عنوان سے ذکر کیا کرتے ہیں۔

معروف قول کے مطابق یہ اسباب سات ہیں: سفر، مرض، اکراہ، نسیان، جہل، عسر و عمومِ بلوی اور نقص۔

۲- عرف و عمومِ بلوی پر مبنی ہونے والے احکام میں اکثر و بیشتر ضرورت و حاجت اور رفعِ حرج ملحوظ

ہوتا ہے، اگرچہ فقہی طور پر عرف و عمومِ بلوی اور اس پر مبنی ہونے والے احکام کا دائرہ کچھ وسیع ہے۔

چھٹی تجویز

۱- شرکاء سیمینار کا اس بات پر اتفاق ہے کہ کسی معاملہ میں عمومی حرج و تنگی اور حاجت عامہ پیدا ہونے کی صورت میں بعض اوقات اسے ضرورت و اضطرار کا درجہ دیدیا جاتا ہے اور سماج کو غیر معمولی ضرر اور تنگی لاحق ہونے کی صورت میں ممنوع و حرام چیز مباح قرار پاتی ہے۔

۲- جن چیزوں کی حرمت نصوص شرعیہ سے ثابت ہے اگر ان میں سے کسی کے بارے میں حاجت عامہ اور عمومی حرج وضیق پیدا ہو تو انہیں ضرورت کا درجہ دیکر منصوص حرمت سے استثناء بہت ہی نازک اور ذمہ داری کا کام ہے، تمام اجتماعی اور ملی حاجات ایک درجہ کی نہیں ہوتیں، ان کا دائرہ اور ناگزیریت ایک دوسرے سے مختلف ہوتی ہے، اس لیے اجتماعی حاجتوں کا شرعی حکم متعین کرنے سے پہلے ان میں سے ہر ایک کا انتہائی گہرا مطالعہ ضروری ہے۔

۳- جب کوئی اجتماعی حاجت اس درجہ اہمیت حاصل کر لے کہ اس سے لوگوں کا بچنا انتہائی دشوار ہو اور اس کا کوئی جائز عمل متبادل موجود نہ ہو، یا قانونی جبر کی وجہ سے اس سے چارہ کار نہ ہو تو اس کی بناء پر منصوص حرمت پائے جانے کے باوجود اجتماعی حاجت موجود رہنے تک جواز کی گنجائش پیدا ہوتی ہے۔

۴- کسی اجتماعی حاجت کے بارے میں اس طرح کا فیصلہ کرنے سے پہلے اس کا انتہائی گہرا اور عمیق جائزہ ضروری ہے، اس جائزے میں حسب ضرورت ماہرین قانون، ماہرین سماجیات وغیرہ سے مدد لی جائے، اجتماعی حاجت شعبہ زندگی سے متعلق ہے، اس سے تعلق رکھنے والے افراد سے ضروری معلومات حاصل کرنے کے بعد ہی مقاصد شریعت اور احکام شریعت پر نظر رکھنے والے، خدا ترس، اصحاب بصیرت، علماء اور فقہاء اس بات کا فیصلہ کر سکتے ہیں، کہ کوئی اجتماعی حاجت اس درجہ کو پہنچ گئی ہے، کہ اسے نظر انداز کرنے میں فوری طور پر، یا مستقبل میں ملت کو غیر معمولی ضرر لاحق ہونے کا خطرہ ہے، لہذا اس کے جواز کا فیصلہ کیا جانا چاہیے۔

۵۔ جن معاملات میں اجتماعی حاجت کی بنیاد پر نصوص میں تخصیص یا استثناء کا مسئلہ درپیش ہے ان کا فیصلہ علماء اور اصحاب افتاء انفرادی طور پر نہ کریں، بلکہ علماء اور فقہاء کی معتد بہ تعداد پورے غور و خوض کے بعد مقاصد شریعت، احکام شریعت، فقہی اصول وقواعد کی روشنی میں باہمی مشورے سے اس کا فیصلہ کرے، اجتماعی فیصلہ ہی ایسے نازک معاملات میں محتاط اور قابل اطمینان ہوتا ہے۔ (جدید فقہی مباحث: ۱۳/۵۶۵ تا ۵۶۸)

قاعدہ (۱۸۶): ﴿الْضَّرُورَاتُ تَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا﴾

ترجمہ: ضرورتیں بقدر ضرورت ہی ثابت ہوتی ہیں۔

(قواعد الفقہ: ص ۸۹، القاعدة: ۱۷۱، شرح القواعد: ص ۱۸۷، جمہورۃ القواعد، القاعدة: ۱۰۷۸، ۲۱۱۹،

القواعد الكلية: ص ۲۲۰)

مثال: جس شخص کو مردار کھانے کی اجازت دی گئی، وہ صرف اتنی مقدار کھا سکتا ہے، جس سے

جان بچ جائے، نہ کہ اس سے زائد۔

قاعدہ (۱۸۷): ﴿الْضَّرُورَاتُ لَا تُبَيِّحُ إِتْلَافَ مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ ضَمَانٍ﴾

ترجمہ: ضرورتیں بدون ضمان، مال غیر کے اتلاف کو مباح نہیں کرتیں۔

(جمہورۃ القواعد الفقہیہ: ۲/۷۵، رقم: ۱۰۷۹، مجلہ: ص ۳۳۲)

مثال: اگر کسی شخص کو شدت بھوک کی وجہ سے ہلاکت کا خطرہ ہو، تو وہ بقدر ضرورت مال غیر کو

استعمال کر سکتا ہے، لیکن اس پر اس کا ضمان واجب ہوگا۔ (شرح القواعد الفقہیہ: ص ۲۱۳)

قاعدہ (۱۸۸): ﴿ضَمَانُ الْفِعْلِ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْفَاعِلِ وَضَمَانُ الْمَحَلِّ لَا﴾

ترجمہ: فاعل کے متعدد ہونے سے ضمان فعل متعدد ہوتا ہے، ضمان محل نہیں۔

(قواعد الفقہ: ص ۸۹، القاعدة: ۱۷۳)

مثال: دو محرّم مل کر ایک شکار کو قتل کریں تو جزاء صید (شکار کی قیمت) متعدد ہوگی، یعنی ہر ایک

پر پوری پوری قیمت کا تصدق واجب ہوگا (یہ ضمان فعل کی مثال ہے)۔

اور اگر دو غیر محرّم حرم کے شکار کو قتل کریں، تو جزاء صید متعدد نہیں ہوگی (یہ ضمان محل کی مثال ہے)۔

قاعدہ (۱۸۹): ﴿الْضَّمَانَاتُ تَجِبُ إِمَّا بِأَخْذٍ أَوْ بِشَرْطٍ وَإِلَّا لَمْ تَجِبْ﴾

ترجمہ: ضمانات یا تو واجب ہوتے ہیں بسبب اخذ یا بسبب شرط، ورنہ نہیں۔

(قواعد الفقه: ص ۸۹، القاعدة: ۱۷۲)

مثال: غصب کردہ شیء غاصب کے پاس ہلاک ہو جائے تو ضمان واجب ہوگا (یہ اخذ کی مثال ہے)۔ اور اگر زید کہے کہ: ”میں نے یہ سائیکل ہزار روپے کے عوض بیچ دی“ اور عمرو کہے: ”میں نے قبول کیا“، تو یہ قبول عقد بھی ضمان کا سبب ہوگا (یہ شرط کی مثال ہے)۔

قاعدہ (۱۹۰): ﴿الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ﴾

ترجمہ: عادت کو حکم بنایا جاتا ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ۳۲۸/۱، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱۹۳/۱، شرح السير الكبير: ۱۲۳/۱،

باب الأمان، درر الحکام: ۴۴/۱، المادة: ۳۶، ترتيب اللآلي: ص ۸۲۱، قواعد الفقه: ص ۹۰، القاعدة:

۱۷۶، شرح القواعد: ص ۲۱۹، القواعد الكلية: ص ۲۲۹)

توضیح: کبھی اثبات حکم شرعی کے لئے عادت کو حکم بنایا جاتا ہے۔

مثال: اسی قاعدہ پر ماء جاری کی تعریف متفرع ہے، کہ جس کو لوگ ماء جاری شمار کریں، وہ ماء

جاری ہے؛ اسی طرح اگر حیض اور نفاس میں دم، اکثر حیض دس دن اور اکثر نفاس چالیس دن سے زائد پر بند ہو، تو عورت اپنی عادت کی طرف رجوع کرے گی اور جتنے ایام، ایام عادت تھے، اتنے ایام حیض یا نفاس کے شمار ہونگے، اور ان کے ماسوا استحاضہ ہوگا۔ (الأشباه: ۲۶۹/۱)

قاعدہ (۱۹۱): ﴿الْعَارِضُ إِذَا ارْتَفَعَ مَعَ بَقَاءِ حُكْمِ الْأَصْلِ جُعِلَ كَأَن لَّمْ يَكُنْ﴾

ترجمہ: جب عارض بقاء حکم اصل کے باوجود مرتفع ہو، تو اس کو ایسا قرار دیا جائے گا گویا وہ تھا ہی نہیں۔

(قواعد الفقه: ص ۹۰، القاعدة: ۱۷۸، شرح السير الكبير: ۸۲/۳، باب دفع الفرس باشتراط السهم وإعادته

وإيداعه في دار الحرب، ۲۲/۴، باب الشركة في الغنيمة)

مثال: جب اموالِ زکوٰۃ کا نصاب سال کے دونوں جانب، یعنی نفْسِ وجوب اور وجوبِ ادا کے دن کی ابتدا اور انتہا میں پورا ہو اور درمیان سال میں کم ہو، تو یہ درمیان سال میں نقصانِ نصاب، وجوبِ زکوٰۃ کے لئے مانع نہیں ہے۔

قاعدہ (۱۹۲): ﴿الْعَامُ قَطْعِيٌّ كَالْخَاصِّ يُوجِبُ الْحُكْمَ فِيمَا يَتَنَوَّلُهُ قَطْعًا﴾
ترجمہ: عام، خاص کی مانند قطعی ہوتا ہے اور وہ جن افراد کو شامل ہوتا ہے، ان میں حکمِ قطعی کو ثابت کرتا ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۹۱، القاعدة: ۱۸۰، شرح السير الكبير: ۱/۲۶۷، باب ما يجب من السلب بالقتل وما لا يجب، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار: ۱/۱۶۱، الفصل الثاني، دار الكتب العلمية بيروت)

مثال: آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا فرمان: ”استنزهوا من البول“ تم پیشاب سے بچو۔ یہ حکم پیشاب سے بچنے میں عام ہے، لہذا پیشاب انسان کا ہو یا ماکول اللحم وغیر ماکول اللحم کا، اس سے بچنا قطعی طور پر لازم ہے۔ البتہ یہ بات یاد رہے کہ عام مخصوص منہ البعض، خواہ تخصّص معلوم ہو یا مجہول قطعی نہیں بلکہ ظنی ہوتا ہے، اور اس سے استدلال کرنا ساقط نہیں ہوتا۔

قاعدہ (۱۹۳): ﴿عِبَارَةُ الرَّسُولِ كَعِبَارَةِ الْمُرْسَلِ﴾

ترجمہ: بیانِ قاصد، بیانِ مرسل کی مانند ہوتا ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱/۲۵۳، باب ما يكون أمانا وما لا يكون، ۳۹/۲، باب أمان الرسول، قواعد الفقہ: ص ۹۱، القاعدة: ۱۸۲، القواعد الفقهية: ص ۷۳۴)

مثال: جب امیر لشکر اپنے کسی قاصد کو اپنا پیغام دے کر قلعہ کے امیر کے پاس بھیج دے اور قاصد یوں کہے کہ امیر لشکر نے میری زبانی آپ کو امان کا پیغام بھیجا ہے، اس لئے آپ قلعہ کا دروازہ کھول دیجئے، آپ کی پوری قوم آمن ہوگی؛ اب اس کے اس پیغام کو سن کر امیر نے قلعہ کا دروازہ کھول دیا تو اس کو اور اس کی قوم کو امان حاصل ہوگا۔ ”لأنَّ عِبَارَةَ كُلِّ مُبْلَغٍ تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ عِبَارَةِ الْمُبْلَغِ“ .

(شرح السير: ۱/۲۹۱)

تنبیہ: اس طرح کا قاعدہ ماقبل میں قاعدہ نمبر: (۱۵۴) گذر چکا ہے۔

قاعدہ (۱۹۴): ﴿الْعِبْرَةُ فِي الْعُقُودِ لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي لَا لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي﴾**ترجمہ:** عقود میں مقاصد و معانی معتبر ہوتے ہیں، نہ کہ الفاظ و مبانی۔

(درر الحکام: ۲۱/۱، المادة: ۳، قواعد الفقه: ص ۹۱، القاعدة: ۱۸۳، شرح القواعد: ص ۵۵، جمهرة

القواعد: ۷۷۷/۲، القاعدة: ۱۱۶۱، القواعد الكلية: ص ۱۲۱، القواعد الفقهية: ص ۵۵)

مثال: کفالہ میں برأت کی شرط لگانے سے وہ حوالہ ہوگا، جیسے حوالہ میں عدم برأت کی شرط

لگانے سے وہ کفالہ ہو جاتا ہے۔

کفالہ: مطالبہ دین میں کفیل کے ذمہ کو مکفول عنہ کے ذمہ سے ملانا ”کفالہ“ کہلاتا ہے۔**کفیل:** جس نے اپنے ذمہ کو مکفول عنہ کے ذمہ سے ملایا۔**مکفول عنہ:** جس کے ذمہ سے اپنے ذمہ کو ملانا پایا گیا، اس کو ”اصیل“ بھی کہتے ہیں اور

”مکفول عنہ“ بھی۔

مکفول لہ: دین کا مطالبہ کرنے والا، اسے ”دائن“ بھی کہتے ہیں۔**مکفول بہ:** جس چیز کے ادا کرنے اور سپرد کرنے کی ذمہ داری قبول کی۔**حوالہ:** تحول بمعنی انتقال سے ماخوذ ہے، شرعاً حوالہ نام ہے اپنے ذمہ دین کا دوسرے کے ذمہ

منتقل کرنا۔

محال لہ: قرض خواہ۔**محال علیہ:** جس نے حوالہ کو قبول کیا۔**محال بہ:** وہ مال، جس کو اپنے ذمہ سے دوسرے کے ذمہ منتقل کیا گیا۔

قاعدہ (۱۹۵): ﴿الْعِبْرَةُ لِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا لِحُصُوصِ السَّبَبِ﴾**ترجمہ:** اعتبار عموم لفظ کا ہوتا ہے، نہ کہ خصوص سبب کا۔

(جمہرۃ: ۷۷۸/۲، رقم: ۱۱۶۳، القواعد الكلية: ۲۹۲)

مثال:

حدیث میں ہے کہ اللہ کے رسول صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: ”جس شخص نے اس چیز کی طرف سبقت کی جس کی طرف کسی مسلمان نے سبقت نہیں کی تو وہ چیز اسی کی ہے“۔ (ابوداؤد، رقم الحدیث: ۲۹۴۷)

علامہ مناویؒ فرماتے ہیں کہ یہ حدیث افتادہ زمین کو قابل کاشت بنانے کے بارے میں آئی ہے، لیکن بعض علماء فرماتے ہیں کہ یہ حدیث ہر چشمہ، کنواں اور معادن کو شامل ہے، جس شخص نے ان میں سے کسی چیز کی طرف سبقت کی وہ اسی کا حق ہے، اس بات میں کوئی شبہ نہیں کہ لفظ کے عموم کا اعتبار ہوتا ہے، سبب کے خاص ہونے کا اعتبار نہیں ہوتا ہے، اسی پر حقوق مجردہ (تصنیف وتالیف) کو قیاس کیا گیا ہے۔

(فقہی مقالات: ۱/۲۲۵)

قاعدہ (۱۹۶): ﴿الْعِبْرَةُ لِلْغَالِبِ الشَّائِعِ لَا لِلنَّادِرِ﴾**ترجمہ:** غالب و عام کا اعتبار ہوتا ہے، نہ کہ نادر و کم یاب کا۔

(درر الحکام: ۵۰/۱، المادة: ۴۱، قواعد الفقه: ص ۹۱، القاعدة: ۱۸۳، القواعد الفقهية: ص ۱۳۰، ۲۲۷،

شرح القواعد: ص ۲۳۵، جمہرۃ القواعد: القاعدة: ۸۴۱، القواعد الكلية: ص ۲۶۷، شرح السير

الکبیر: ۱۹۵/۴، باب ما یحل للمسلمین أن یدخلوه دار الحرب من التجارات)

مثال:

فرمان باری تعالیٰ: ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾۔ اور تم سدھاتے رہو یتیموں کو جب تک کہ وہ پہونچیں نکاح کی عمر کو، پھر اگر تم ان میں ہوشیاری دیکھو تو ان کے مال ان کے حوالہ کردو۔ (سورۃ النساء: ۶)

اللہ تبارک و تعالیٰ نے یتیموں کے والیوں اور کفیلوں کو حکم دیا کہ جب وہ سنِ رشد (پندرہ سال کی عمر) کو پہنچ جائیں تو ان کے اموال ان کے حوالہ کردو، خواہ ان میں سمجھ داری کے آثار نمایاں ہوں یا نہ ہوں؛ کیوں کہ عموماً وغالباً اس عمر میں بچہ اپنے نفع و نقصان کو سمجھنے لگتا ہے۔ ہاں! بعض بچے اس عمر کو پہونچنے کے باوجود بھی اپنے نفع و نقصان کو نہیں سمجھتے، لیکن یہ شاذ و نادر ہے اور نادر معدوم کے حکم میں ہوتا ہے۔

قاعدہ (۱۹۷): ﴿الْعُرْفُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ﴾**ترجمہ:** منصوص علیہ میں عرف غیر معتبر ہوتا ہے۔ (قواعد الفقہ: ص ۹۲، القاعدة: ۱۸۵)**مثال:** اموال ربویہ (گیہوں، جو، نمک، کجھور، سونا اور چاندی) ”الحنطة بالحنطة،

والشعير بالشعير، والملح بالملح، والتمر بالتمر، والذهب بالذهب، والفضة بالفضة، مثلاً بمثل، یداً بید، فمن زاد أو استزاد فقد ربا“ میں ان کے کیلی یا وزنی ہونے میں عرف کا اعتبار نہیں ہوگا، ہاں! اموال ربویہ مذکورہ کے علاوہ دیگر اموال کے کیلی یا وزنی ہونے میں عرف کا اعتبار ہوگا۔

وضاحت: واضح ہو کہ عرف کا غیر معتبر ہونا صرف انہی اموال ربویہ میں نہیں، بلکہ ہر منصوص علیہ (جس کے متعلق نص موجود ہے) میں وہ غیر معتبر ہوگا، کیوں کہ نص کے مقابلہ میں عرف کا اعتبار نہیں ہوتا۔

(القواعد الفقهية: ص ۹۲)

قاعدہ (۱۹۸): ﴿الْعُرْفُ يَسْقُطُ إِعْتِبَارُهُ عِنْدَ وُجُودِ التَّسْمِيَةِ بِخِلَافِهِ﴾**ترجمہ:** عرف کا اعتبار ساقط ہوتا ہے، جب اس کے خلاف تسمیہ موجود ہو۔

(شرح السیر الکبیر: ۲/۵، باب الموادعة، قواعد الفقہ: ص ۹۲، القاعدة: ۱۸۶)

مثال: اگر بائع نے کسی چیز کو دس درہم کے بدلہ بیچا، درانحالاکہ بائع و مشتری دونوں ایسے شہر

میں ہیں جہاں مختلف دراہم کا چلن ہے، اور یہ دراہم مالیت و رواج میں مختلف ہیں، تو بیع ان میں سے اغلب درہم کی طرف منصرف ہوگی، کیوں کہ وہی متعارف ہے، اور مطلق متعارف کی طرف منصرف ہوتا ہے، لیکن اگر بائع ان دراہم میں سے کسی ایک درہم کا متعین طور پر ذکر کر دے، جو اغلب کے سوا ہے، مثلاً یوں کہے کہ میں نے یہ چیز تمہارے ہاتھ بیچ دی پاکستانی دس درہم کے عوض، تو اب بیع اغلب درہم کی طرف منصرف نہیں ہوگی بلکہ پاکستانی دراہم کی ادائیگی ہی لازم ہوگی، کیوں کہ متعین درہم کے ذکر کی وجہ سے عرف کا اعتبار ساقط ہو گیا۔ (شرح الأشباه والنظائر: ۲/۱۱)

قاعدہ (۱۹۹): ﴿الْعَفْوُ إِنَّمَا يُسْقِطُ مَا كَانَ مُسْتَحَقًّا لِلْعَافِي خَاصَّةً﴾

ترجمہ: معافی صرف معاف کنندہ کے حق کو ساقط کرتی ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۶/۵، باب من الرهن يأخذ المسلمون والمشرکون منهم، قواعد الفقہ: ص ۹۳، القاعدة: ۱۹۱)

مثال: قتل خطا میں دیت (خون بہا) اولیاءِ مقتول کا حق ہے، اگر وہ اپنے اس حق کو معاف

کردے تو وہ ساقط ہو جائے گا، لیکن اگر رہزنوں نے کسی کا قتل کیا تو ولیِ مقتول کے ان کو معاف کر دینے سے، وہ حد شرعی سے نہیں بچ سکیں گے، بلکہ رہزنوں کو قتل کیا جائے گا، کیوں کہ رہزنوں کی یہ سزا اللہ کا حق بن کر واجب ہوتی ہے، اور بندہ کو اس بات کا اختیار نہیں ہے کہ وہ اللہ کے حق کو ساقط کر دے۔

قاعدہ (۲۰۰): ﴿الْعَقْدُ إِذَا دَخَلَهُ فَسَادٌ قَوِيٌّ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَوْ جَبَ

فَسَادُهُ، شَاعَ فِي الْكُلِّ﴾

ترجمہ: جب عقد میں متفق علیہ فسادِ قوی داخل ہو جائے، تو وہ فسادِ عقد کا موجب ہوگا، اور

پورے عقد میں عام ہوگا۔ (جمہرۃ: ۲/۸۰، رقم: ۱۱۸۵، جمہرۃ: ۱/۳۷۸)

مثال: مذبوحہ اور میتہ کو ایک ساتھ ملا کر بیچنا، یا عصیرِ عنب و خمر کو ایک ساتھ فروخت کرنا، امام

صاحب کے نزدیک بیعِ فاسد ہے، جب کہ صاحبین کے نزدیک مذبوحہ و عصیر میں یہ بیع درست ہوگی، اور میتہ و خمر میں فاسد ہوگی۔ (جمہرۃ القواعد: ۱/۳۷۹)

قاعدہ (۲۰۱): ﴿الْعَقْدُ الْفَاسِدُ لَا يَصَحُّ وَإِنْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِفَسَادِهِ﴾

ترجمہ: عقدِ فاسد جائز نہیں ہے، گرچہ مالک اس کے فساد سے راضی ہو۔

(جمہرۃ: ۲/۸۳، المادة: ۱۲۰۳)

مثال ۱: اگر کوئی شخص شراب یا خنزیر کے بدلہ کپڑا فروخت کرے، یا مدتِ مجہولہ کے ساتھ بیعِ سلم

کرے، تو یہ عقد، عقدِ فاسد ہے، اور بائع و مشتری پر رفعِ فساد کے لیے اس کا فسخ کرنا واجب ہے، اگرچہ

بائع اس فساد پر راضی ہو۔ (حاشیۃ الہدایۃ: ۲/۶۳۰، کتاب البیوع، فصل فی احکامہ)

مثال ۲: عبد مکاتب کی بیع، بیع فاسد ہے، اگرچہ مکاتب اس بیع پر راضی ہو۔

(ہدایہ: ۵۰/۲، باب بیع الفاسد)

مثال ۳: بہت سی جگہوں پر یہ معاملہ عام ہے کہ مادہ جانور کو ادھیاء پر دیتے ہیں، اور اس کا دودھ اور ہونے والا بچہ دونوں کے مابین برابر تقسیم کرتے ہیں، شرعاً یہ اجارہ فاسد ہے، اگرچہ متعاقدین اس پر راضی ہوں، البتہ جواز کی صورت یہ ہے کہ جس شخص کا جانور ہے وہ اس کی بازاری قیمت لگا کر اس کا نصف حصہ فریق آخر کے ہاتھ بیچ دے، پھر اس قیمت کو معاف کر دے، اب یہ دونوں اس جانور میں برابر کے شریک ہوں گے، اور اس کی کل منفعت دودھ اور بچے وغیرہ بھی ان دونوں کے درمیان مشترک ہوں گے، اور اگر وہ اس جانور یا اس سے حاصل بچوں کو فروخت کریں گے، تو قیمت میں بھی دونوں نصف نصف کے حقدار ہوں گے۔

(الفتاویٰ الہندیہ: ۳۳۵/۲، فتاویٰ قاضیخان علی ہامش الہندیہ: ۳۳۰/۲، فتاویٰ محمودیہ: ۵۹۳/۱۶، ایضاح النواذر: ص ۱۲۱)

قاعدہ (۲۰۲): ﴿الْعَقْدُ الْفَاسِدُ يُفِيدُ الْمَلِكَ عِنْدَ الْقَبْضِ﴾

ترجمہ: عقد فاسد قبضہ کی صورت میں مفید ملک ہوتا ہے۔

(جمہرہ: ۷۸۳/۲، رقم المادہ: ۱۲۰۶، درر الحکام: ۱۰۸/۱، المادہ: ۱۰۹)

مثال: ہوا میں پرندے کی بیع، تالاب میں مچھلیوں کی بیع اور تھن میں دودھ کی بیع، غیر مقدور التسليم ہونے اور غرر کے پائے جانے کی وجہ سے عقد فاسد ہے، لیکن اگر مشتری ان پر قبضہ کر لے، تو یہ عقد فاسد اس کے لیے مفید ملک ہوگا۔

(قدوری: ص ۷۸، باب البیع الفاسد، الموسوعة الفقهية: ۹۸/۹، شامی: ۱۲۹/۷، ہدایہ: ۶۲/۲، فصل فی احکامہ)

قاعدہ (۲۰۳): ﴿الْعُقُودُ كُلُّهَا تَفْسُدُ بِالْاِكْرَاهِ﴾

ترجمہ: تمام عقود و معاملات بصورتِ اکراہ فاسد ہوتے ہیں۔

(جمہرہ القواعد الفقهية: ۷۸۸/۱، رقم: ۱۲۲۰)

مثال:

اگر کسی شخص کو کسی شے کے بیچنے یا خریدنے پر مجبور کیا گیا، تو یہ معاملہ فاسد ہوگا، کیوں کہ تمام عقود مالیہ میں طرفین کی رضا مندی شرط ہے، جو یہاں مفقود ہے۔

(الجمہرة النيرة: ۵۶۴/۲، فتاویٰ حقانیہ: ۲۵/۶)

قاعدہ (۲۰۴): ﴿الْعَمْدُ وَالْخَطَا فِي ضَمَانِ الْأَمْوَالِ سَوَاءٌ﴾**ترجمہ:**

ضمان اموال میں عمد و خطا دونوں برابر ہیں۔

(جمہرة القواعد: ۷۹۰/۲، رقم: ۱۲۵۲، جمہرة: ۳۴۴/۱)

مثال:

کسی شخص نے دوسرے کے مال کو عمد یا نطاً تلف کر دیا، تو وہ ضامن ہوگا۔

(جمہرة القواعد: ۳۴۴/۱، الموسوعة الفقهية: ۲۷۳/۱۳)

قاعدہ (۲۰۵): ﴿الْعَمَلُ بِغَالِبِ الرَّأْيِ وَأَكْبَرِ الظَّنِّ فِي الْأَحْكَامِ وَاجِبٌ﴾**ترجمہ:**

احکام میں غالب رائے اور اکبر ظن کے مطابق عمل واجب ہوتا ہے۔

(جمہرة القواعد الفقهية، رقم: ۱۲۵۸، القواعد الفقهية: ص ۳۰۶)

مثال ۱:

اگر کوئی شخص سفر کی حالت میں ہو، پانی ختم ہو جائے، اور کوئی ایسا شخص موجود نہ ہو جو پانی کا پتہ بتلا سکے، اور غالب رائے یہ ہو کہ پانی قریب ہے، تو تیمم کرنا جائز نہیں، اور اگر غالب رائے یہ ہو کہ پانی ایک میل یا اس سے زیادہ دور ہے تو تیمم کرنا جائز ہے۔ (بدائع الصنائع: ۱۶۹/۱)

مثال ۲:

اگر کسی معاملہ میں جواز یا عدم جواز مشتبہ ہو، یا اس میں تحقق ربا اور عدم تحقق ربا میں شبہ ہو، اور غالب گمان یہ ہو کہ وہ معاملہ جائز نہیں، یا اس میں ربا کا تحقق ہوتا ہے، تو اس طرح کے معاملہ کو ترک کرنا واجب ہے۔ (موسوعة القواعد الفقهية: ۴/۹۲)

قاعدہ (۲۰۶): ﴿عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْحُقُوقِ يُبْدَأُ بِالْأَهَمِّ﴾**ترجمہ:**

کئی حقوق کے جمع ہونے کی صورت میں اہم سے آغاز کیا جائے گا۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۴۴/۴، باب من یکرہ لہ أن یغزو ومن لا یکرہ ذلک، قواعد الفقہ: ص ۹۲، القاعدة: ۱۸۷،

شرح السیر الکبیر: ۱۰۹/۵، باب ما یختلف فیہ أهل الحرب وأهل الذمة من الشهادات والوصایا)

مثال: قضاء دین، جہاد کے لئے نکلنے سے اس لئے قضاء دین کے بعد ہی جہاد کو نکلے، اچھا ہے، اسی طرح اگر کوئی آدمی سفر حج کے لئے نکلے اور اپنی واپسی تک کا خرچ گھر والوں کو نہ دے تو اس کا یہ عمل مکروہ ہے، کیوں کہ اہل وعیال کا خرچ دینے کے بعد اگر اتنی رقم بچ جاتی ہے، جس سے حج کر سکتا ہے تو ہی حج کی ادائے گی لازم ہے، ورنہ نہیں۔

قاعدہ (۲۰۷): ﴿رَدُّ الْقِيَمَةِ عِنْدَ تَعَذُّرِ رَدِّ الْعَيْنِ كَرَدِّ الْعَيْنِ﴾

ترجمہ: جب عین شی کا واپس کرنا ناممکن ہو تو اس کی قیمت کا واپس کرنا، عین کو واپس کرنے کی مانند ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۵، باب من الرهن يأخذہ المسلمون والمشرکون.. الخ، قواعد الفقہ: ص ۹۳، القاعدة: ۱۹۰، جملہ القواعد ۲/۹۱، القاعدة: ۱۲۶۰)

مثال: اگر کسی شخص نے اپنی کوئی چیز کسی کے پاس رہن رکھی اور وہ شی مرہون اس کے پاس سے ضائع ہوگئی، اور وہ اس کی قیمت راہن کو دیدے، تو یہ ایسا ہی ہے جیسے اس نے عین شی واپس کی، چنانچہ وہ اس ادائیگی قیمت سے بری الذمہ ہو جائے گا۔

قاعدہ (۲۰۸): ﴿عِنْدَ التَّعْرِيفِ بِالْإِشَارَةِ يَسْقُطُ إِعْتِبَارُ النَّسْبَةِ﴾

ترجمہ: تعریف بالاشارہ کے وقت نسبت کا اعتبار ساقط ہوتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۲/۲۱۴، باب الاستثناء فی النفل والخاص منه، قواعد الفقہ: ص ۹۳، القاعدة: ۱۸۸)

مثال ۱: مجلس عقد میں عورت کے وکیل نے اس کی غیر حاضری میں اس کے نام میں غلطی کی، مثلاً فاطمہ بنت زید کی جگہ خالدہ بنت زید کہا، تو عدم تمیز کے سبب نکاح درست نہ ہوگا، لیکن اگر عورت خود مجلس نکاح میں موجود ہو اور اس کی طرف اشارہ کر کے خالدہ بنت زید کہے، تو نکاح صحیح ہوگا، نام کی غلطی اس صورت میں مضرت نہیں ہوگی، کیوں کہ اشارہ نسبت (نام) سے قوی تر ہونے کی وجہ سے نسبت کا اعتبار ساقط ہوگا۔ ”غلط و کیلہا بالنکاح فی اسم أبیہا بغیر حضورہا لم یصح للجهالة، إلا إذا كانت حاضرة وأشار إليها فیصح“۔

(ردالمحتار: ۳/۹۶، ۹۷، کتاب النکاح، مطلب فی عطف الخاص علی العام، بیروت)

مثال ۲: امیر المسلمین نے یوں کہا: جس شخص کا تیرا سبز جبہ کو جا لگے وہ اسی کا ہے، پھر ایک شخص کا تیرا س کو جا لگا اور وہ جبہ کے بجائے کھال نکلی تو وہ اسی کی ہوگی، کیوں کہ امیر نے استحقاق کی بنیاد، تعیین بالاشارہ پر رکھی ہے، نہ کہ اسم اور نسبت پر۔

قاعدہ (۲۰۹): ﴿الْعَوَضُ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَعْوَضِ﴾

ترجمہ: جو حکم معوض کا ہے، وہی عوض کا ہوگا۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۸۷، باب أسر العبد وغیرہ ثم یرجع إلى مولاه أو لا یرجع، قواعد الفقہ: ص ۹۳، القاعدة: ۱۹۲)

مثال: اگر معوض جائز ہے تو عوض بھی جائز ہوگا، اگر معوض حرام ہے تو عوض بھی حرام ہوگا، جیسے نکاح جائز و مباح ہے تو مہر بھی جائز ہوگا، اور زنا حرام ہے تو اس کا عوض (اجرت) بھی حرام ہوگا۔

قاعدہ (۲۱۰): ﴿الْغَرَرُ لَا يَضُرُّ فِي التَّبَرُّعَاتِ﴾

ترجمہ: تبرعات و احسانات میں غرر مضر نہیں ہے۔ (جمہرہ: ۲/۹۵، رقم: ۱۲۸۰)

مثال ۱: اگر کوئی شخص اپنے تالاب میں موجود مچھلیاں کسی کو ہبہ کر دے، تو یہ جائز ہے، اب موہوب لہ کے لیے ان مچھلیوں کو پکڑنا درست ہے، اور نہ پکڑ پائے تو واہب پر کوئی ضمان لازم نہیں ہوگا۔

مثال ۲: عبد آبق کو مالک ہبہ کر دے، تو موہوب لہ کے لیے جائز ہے جہاں پائے اس کو پکڑ لے، اور نہ پکڑ سکے تو بھی واہب پر کوئی ضمان نہیں، کیوں کہ موہوب لہ کا اس میں کوئی نقصان نہیں ہے۔

(جمہرہ القواعد: ۱/۳۱۳)

قاعدہ (۲۱۱): ﴿الْغَرْمُ بِالْغَنَمِ﴾

ترجمہ: تاوان نفع کے مطابق ہوتا ہے۔ (ذمہ داری حق استفادہ کی وجہ سے عائد ہوتی ہے)

(درر الحکام: ۱/۹۰، المادة: ۸۷، القواعد الفقہیہ: ص ۳۰۵، ۳۷۴، ترتیب اللآلی: ص ۸۷۱، شرح القواعد:

ص ۴۳۷، قواعد الفقہ: ص ۹۴، القاعدة: ۱۹۵، شرح السیر الکبیر: ۱/۲۲۶، قبیل باب وما جاء في الغلول)

مثال: چند لوگوں نے مل کر کوئی کاروبار شروع کیا، اور اس میں نقصان ہوا، تو یہ نقصان ہر

شریک پر اس کے حصہ نفع کے مطابق لازم ہوگا، یعنی جس کا حصہ نفع پچاس فیصد (50%) ہے، تو اس کا

نقصان بھی پچاس فیصد (50%)، اور جس کا تیس فیصد (30%) ہے تو اس کا نقصان بھی تیس فیصد (30%)، اور جس کا بیس فیصد (20%) ہے تو اس کا نقصان بھی بیس فیصد (20%) ہوگا۔

زید، بکر اور عمرو نے ایک ہزار روپے جمع کر کے ایک کاروبار شروع کیا، اس میں زید کے پانچ سو، بکر کے تین سو اور عمرو کے دو سو روپے ہیں، اور حصہ نفع بھی ترتیب وار پچاس فیصد (50%) تیس فیصد (30%) اور بیس فیصد (20%) ہے۔ یعنی سو روپے منافع میں زید کے پچاس روپے، بکر کے تیس روپے اور عمرو کے بیس روپے ہیں، ٹھیک اسی طرح نقصان بھی بقدر حصہ نفع ان تینوں پر لازم ہوگا۔

فائدہ: حضرت الاستاذ (قاضی مجاہد الاسلام صاحب) نے اسی قاعدہ سے استشہاداً فرمایا کہ: ”مرد پر حق زوجیت سے استفادہ کی بناء پر اس کی بیوی کے نفقہ کی ذمہ داری عائد ہوتی ہے۔“

(مباحث فقہیہ: ص ۲۵۹)

قاعدہ (۲۱۲): ﴿الْغَضَبُ لَيْسَ بِمُوجِبٍ لِلْمَلِكِ بِنَفْسِهِ﴾

ترجمہ: غضب بنفسہ موجب ملک نہیں ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۹/۵، باب الموادعة، قواعد الفقہ: ص ۹۴، القاعدة: ۱۹۶)

مثال: اگر غاصب نے مغضوب منہ سے کسی چیز کو غضب کیا تو یہ غضب کرنا اس کے لئے شئی مغضوب میں ملک کو ثابت نہیں کرے گا، بلکہ اس پر واجب ہے کہ عین مغضوب، مغضوب منہ کو واپس کر دے۔ ہاں! جب غاصب نے شئی مغضوب کو ضائع کر دیا، یا وہ خود ضائع ہو گئی تو اس پر اس کا تاوان واجب ہوگا، اور وہ وقت غضب سے ہی اس کا مالک شمار ہوگا، اس صورت میں غضب کو سبب ملک قرار دینا ضرورتاً ثابت ہے، تاکہ دونوں بدل (ضمان اور شئی مغضوب) کا اجتماع ملک واحد میں نہ ہو۔

قاعدہ (۲۱۳): ﴿غَيْرُ الْجَائِزِ لَا يَحْتَمِلُ الْجَوَازَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي﴾

ترجمہ: امر ناجائز قضاء قاضی کے سبب جواز کا احتمال نہیں رکھتا ہے۔

(جمہرة القواعد: ۹۶/۲، رقم: ۱۱۹۰)

مثال:

اگر کسی مقدمہ میں قاضی نے سود کے جواز کا فیصلہ کر دیا، تو اس کا یہ فیصلہ رد و باطل ہوگا،

کیوں کہ سود کی حرمت نص قطعی سے ثابت ہے۔ (اسلامی عدالت: ص ۳۵۹)

قاعدہ (۲۱۴): ﴿الْغَلْبَةُ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الصَّرُورَةِ فِي إِفَادَةِ الْإِبَاحَةِ﴾

ترجمہ:

کسی امر کا عموم و غلبہ، افادہ اباحت میں بمنزلہ ضرورت ہوتا ہے۔

(جمہورہ: ۷۹۶/۲، رقم: ۱۲۸۵)

مثال ۱:

کسی پھلدار درخت پر کچھ پھل نکل آئے اور کچھ نہیں، تو احناف کے نزدیک ان پھلوں

کی بیع جائز نہیں ہے، لیکن فی زمانہ تعامل اور ضرورت کی بناء پر بعض فقہاء نے اسے جائز قرار دیا ہے۔

(جدید فقہی مسائل: ۲۳۵/۲-۲۳۴)

مثال ۲:

دور حاضر کے اکثر علماء کرام کا اس پر اتفاق ہو گیا ہے کہ اب کرنسی نوٹ قرض کی دستاویز

کی حیثیت نہیں رکھتی، بلکہ اس پر مروجہ سکوں کے احکام جاری ہوں گے۔ (حاشیہ فتاویٰ محمودیہ: ۳۸۶/۹)

شیخ الاسلام مولانا مفتی محمد تقی عثمانی دامت برکاتہم فرماتے ہیں: ”وَجِبَ زَكَاةُ الْمَسْئَلَةِ فِي مَرْجَبِهِ

سکوں کا حکم سامان تجارت کی طرح ہے، یعنی جس طرح سامان تجارت کی مالیت اگر ساڑھے باون تولہ

چاندی تک پہنچ جائے تو ان پر زکوٰۃ واجب ہوتی ہے، بعینہ یہی حکم مروجہ سکوں اور موجودہ کرنسی نوٹوں کا ہے۔

(فقہی مقالات: ۳۱/۱)

مثال ۳:

انگریزی ادویات میں الکحل بھی استعمال ہوتا ہے، اور الکحل میں شراب یا دیگر محرم

اشیاء کا استعمال یقینی یا ظن غالب ہو، تو شدید ضرورت کے بغیر انہیں استعمال کرنا درست نہیں، ویسے

انگریزی ادویات کا استعمال مرخص ہے۔ (جامع الفتاویٰ: ۳۳۷/۳، بحوالہ فتاویٰ حقانیہ: ۳۹۷/۲)

قاعدہ (۲۱۵): ﴿الْفَرَائِضُ أَفْضَلُ مِنَ النَّوَافِلِ﴾

ترجمہ:

فرائض، نوافل سے افضل ہیں۔ (الأشباہ والنظائر لابن نجيم: ص ۳۸۶، الأشباہ لابن

الملقن: ۳۱۶/۱، الأشباہ للسيوطي: ۳۱۲/۱، قواعد الفقہ: ص ۹۵، القاعدة: ۱۹۸)

مثال: جب صاحبِ نصاب شخص پر زکوٰۃ کی ادائیگی واجب ہو اور وہ بجائے زکوٰۃ ادا کرنے کے صدقات اور خیرات کر رہا ہے تو وہ غیر افضل پر عمل پیرا ہے، کیوں کہ زکوٰۃ کی ادائیگی فرائض میں سے، اور صدقات و خیرات نوافل میں سے ہیں، اور فرائض نوافل سے افضل ہوتے ہیں، مگر بعض نوافل فرائض سے افضل ہیں؛ مثلاً پہلے سلام کرنا کہ وہ نوافل میں سے ہے اور جواب دینا واجبات میں سے ہے، لیکن ابتداء بالسلام، جواب سلام سے افضل ہے، اسی طرح قبل از وقت وضو کرنا کہ یہ مستحب و نفل ہے اور بوقت ادائیگی وضو کرنا واجب ہے، مگر قبل از وقت کرنا افضل ہے۔

قاعدہ (۲۱۶): ﴿فَرَضُ الْعَيْنِ لَا يُتْرَكُ بِالنَّافِلَةِ أَوْ بِمَا هُوَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ﴾

ترجمہ: فرض عین، نفل یا فرض کفایہ کی وجہ سے متروک نہیں ہوگا۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/ ۱۷۲، باب ما ینبغي للمسلمین نصرته وبمن یدأون، قواعد الفقہ: ص ۹۵، القاعدة: ۱۹۹)

مثال: مسلمانوں کا لشکر دشمن کی سرزمین میں داخل ہوا اور ان کو یہ خبر ملی کہ دشمن مسلم ملک میں داخل ہوا اور مسلمانوں میں ان کے دفاع کی طاقت نہیں ہے تو ان پر واجب ہے کہ وہ اپنا غزوہ چھوڑ کر مسلمانوں کی مدد کریں، کیوں کہ مسلم لشکر کا دار الحرب میں داخل ہونا از قبیل نفل یا فرض کفایہ ہے اور مسلمانوں کو دشمنوں سے بچانا فرض عین ہے اور نفل یا فرض کفایہ کے لئے فرض عین کو ترک کرنا درست نہیں ہے۔

تنبیہ: اسی طرح کا ایک قاعدہ (۲۹۶) آگے آ رہا ہے۔

قاعدہ (۲۱۷): ﴿فَسَادُ السَّبَبِ شَرْعًا لَا يَمْنَعُ ثُبُوتَ الْمَلِكِ بَعْدَ تَمَامِهِ﴾

ترجمہ: شرعاً فسادِ سبب، ثبوتِ ملک کے لئے مانع نہیں ہے اس کے پورے ہو جانے کے بعد۔

(شرح السیر الکبیر: ۴/ ۳، باب المسلم یخرج من دار الحرب ومعہ مال فیما یرصد فیہ وما لا یرصد، قواعد

الفقہ: ص ۹۵، القاعدة: ۲۲۰)

مثال: جب مشتری بیع فاسد میں مبیع پر قبضہ کر لے تو وہ اس کا مالک ہوگا اور وہ بیع میں تصرفات کا حق دار بھی ہوگا، مثلاً اگر وہ اس کو کسی اور کے ہاتھ بیچ دے تو یہ جائز ہوگا، کیوں کہ اس نے اپنی ملک کی بیع کی ہے۔

قاعدہ (۲۱۸): ﴿فِعْلُ الْقَاضِي حُكْمٌ كَأَمْرِ الْقَاضِي﴾**ترجمہ:** قاضی کا فعل اس کے قول کی طرح حکم کا درجہ رکھتا ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۹۵، القاعدة: ۲۰۱)

مثال: قاضی اپنے لئے فیصلہ کا اختیار نہیں رکھتا ہے اور چونکہ اس کا فعل بھی اس کا حکم اور فیصلہ

ہی ہے، تو وہ اس یتیم لڑکی کا نکاح اپنی ذات سے نہیں کر سکتا، جس کا کوئی ولی نہیں ہے اور نہ اپنے بیٹے کے ساتھ اور نہ ان لوگوں کے ساتھ، جن کی گواہی قاضی کے حق میں قابل قبول نہیں ہے۔ (الأشباہ: ص ۳۳۹)

قاعدہ (۲۱۹): ﴿فِعْلُ الْوَكِيلِ كَفِعْلِ الْمُوَكَّلِ﴾**ترجمہ:** وکیل کا فعل موکل کے فعل کے مانند ہوتا ہے۔

(جمہرة القواعد: ۲/۸۰۰، رقم: ۱۳۱۸)

مثال ۱: وکیل نے کوئی سامان خریدا اور موکل کے حوالہ کرنے سے پہلے اس سامان میں کوئی عیب

پایا، تو موکل کی اجازت کے بغیر بائع کو وہ سامان لوٹا سکتا ہے، کیوں کہ وکیل کا فعل موکل کا فعل ہے۔

(شرح المجلة: ص ۸۰۲، المادة: ۱۴۸۹، درر الحکام: ۳/۶۰۰)

مثال ۲: موکل نے اپنے وکیل کو موٹر سائیکل خریدنے کے لیے بازار بھیجا، اور بعد از خرید واپسی

میں ایکسیڈنٹ میں اس موٹر سائیکل کا کچھ نقصان ہو گیا، تو یہ نقصان موکل کا ہوگا، نہ کہ وکیل کا۔

(درر الحکام: ۳/۶۰۵، تحت المادة: ۱۴۹۲)

قاعدہ (۲۲۰): ﴿قَضَاءُ الْقَاضِي فِي الْمُجْتَهِدَاتِ يَكُونُ نَافِذًا﴾**ترجمہ:** قاضی کا فیصلہ مجتہد فیہ مسائل میں نافذ ہوگا۔

(شرح السير الكبير: ۷۱/۷، باب ما يجب من طاعة الوالي وما لا يجب، ۲/۱۳۸، دار الكتب العلمية بيروت،

قواعد الفقہ: ص ۹۷، القاعدة: ۲۰۶، جمہرة القواعد: القاعدة: ۲۰۶۳)

مثال: دو گواہوں کی گواہی سے شخص غائب کے خلاف فیصلہ کرنا مجتہد فیہ ہے (بعض ائمہ کے

نزدیک قضا علی الغائب درست نہیں ہے) لیکن اگر قاضی بیٹہ کے موجود ہونے اور ضرورتِ داعیہ کی وجہ

سے اس کے خلاف فیصلہ کرتا ہے تو اس کا فیصلہ نافذ ہوگا، بشرطیکہ قاضی خود مجتہد ہو۔ (الأشباہ: ص ۳۳۴)

قاعدہ (۲۲۱): ﴿الْقَاضِي لَا يَمْلِكُ أَنْ يَقْضِيَ لِنَفْسِهِ﴾

ترجمہ: فیصل اپنے حق میں فیصلہ کا مختار نہیں ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۶۵/۲، باب نفل الأمير، قواعد الفقہ: ص ۹۷، القاعدة: ۲۰۷)

مثال: امیر نے اعلان کیا کہ جو شخص کسی کو قتل کرے گا تو مقتول کے اسباب (ساز و سامان)

اسی کے ہوں گے، اس کے بعد خود امیر نے کسی کو قتل کیا تو وہ مقتول کے اسباب کا مستحق نہیں ہوگا، قیاس یہی ہے، ہاں! استحسانا مستحق ہوگا۔ (شرح السیر: ۲/۴۸)

قاعدہ (۲۲۲): ﴿الْقُدْرَةُ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْخَلْفِ

تُسْقِطُ إِعْتِبَارَ الْخَلْفِ﴾

ترجمہ: خلیفہ (یعنی کسی چیز کا قائم مقام) کے ذریعہ حصول مقصود سے پہلے اصل پر قادر ہونا، اعتبارِ خلف کو ساقط کر دیتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۹۴/۲، باب الاسترقاق علی المسلمین، قواعد الفقہ: ص ۹۷، القاعدة: ۲۰۸)

مثال ۱: تیمم وضوء کا خلیفہ ہے، ایک شخص نے تیمم کیا، لیکن ابھی نماز نہیں ادا کی تھی کہ پانی مل گیا

اور وضو پر قادر ہو گیا تو اس تیمم سے نماز درست نہیں ہوگی۔

مثال ۲: حربیہ دار الحرب میں مسلمان ہوئی اور اس کا شوہر کافر ہی رہا تو دونوں کا نکاح علی حالہ

باقی رہے گا، تاوقتیکہ اس کو تین حیض نہ آجائیں، جب تین حیض گزر جائیں تو دونوں کے مابین فرقت واقع ہوگی (یعنی مضی ثلاث حیض عرض اسلام کے قائم مقام ہے) اس لئے کہ دونوں کے دار الحرب میں ہونے کی وجہ سے امام المسلمین کافر شوہر پر اسلام پیش کرنے پر قادر نہیں ہے۔

اگر تین حیض آنے سے پہلے ہی دونوں دارالاسلام آئیں تو مرد کافر، مسلمانوں کا مال غنیمت ہوگا،

لیکن دونوں کے مابین نکاح باقی رہے گا اور فرقت واقع نہیں ہوگی، خواہ تین حیض گزر جائیں، جب تک کہ شوہر پر اسلام پیش نہیں کیا جاتا۔

اب عرضِ اسلام کے بعد دو صورتیں ہوں گی:..... اگر اس نے اسلام کو قبول کیا تو نکاح علی حالہ رہے گا، اور اگر انکار کیا تو فرقت واقع ہوگی، کیوں کہ مضي ثلاث حیض ایقاع فرقت میں عرضِ اسلام کے قائم مقام تھا، لیکن جب وقوعِ فرقت (یعنی حصول مقصود بالخلف) سے پہلے امام المسلمین عرضِ اسلام (اصل) پر قادر ہوا ان دونوں کے دارالاسلام کی طرف چلے آنے کی وجہ سے، تو اعتبار خلف (یعنی مضي ثلاث حیض) ساقط ہوگا۔

قاعدہ (۲۲۳): ﴿قَدْ يُتَحَمَّلُ الْيَسِيرُ فِيمَا لَا يُتَحَمَّلُ فِيهِ الْكَثِيرُ﴾
ترجمہ: کبھی کسی ایسی چیز میں یسر کا تحمل کیا جاتا ہے، جس میں کثیر کا تحمل نہیں کیا جاتا۔

(جمہرۃ: ۸۰۵/۲، رقم: ۱۳۵۰)

مثال: اگر ادویات میں ملایا گیا الکحل انگور اور کھجور کے علاوہ دیگر اشیاء سے کشید کیا گیا ہو، تو شیخین کے نزدیک ان ادویات کا استعمال ضرورۃً جائز ہوگا، بشرطیکہ وہ حد سکر کو نہ پہنچا ہو۔

(فتاویٰ حقانیہ: ۴۴/۶)

فائدہ: یہاں الکحل کم ہونے کی بناء پر جائز ہے، لیکن اگر اتنا زیادہ ہو جو سکر کی حد تک پہنچ جاتا ہو، تو جائز نہیں ہے۔

قاعدہ (۲۲۴): ﴿الْقَدِيمُ يُتْرَكُ عَلَى قَدَمِهِ﴾
ترجمہ: قدیم کو اپنی پرانی حالت پر چھوڑا جائے گا۔

(درر الحکام: ۲۴/۱، المادة: ۶، جمہرۃ القواعد الفقہیۃ: ۸۰۷/۲، رقم القاعدة: ۱۳۱۶، القواعد الفقہیۃ:

ص ۳۱۸، ۳۷۵، قواعد الفقہ: ص ۹۸، القاعدة: ۲۱۱، ترتیب اللآلی: ص ۸۸۳، شرح القواعد: ص ۹۵)

مثال: کوئی پرانا راستہ ہو یا پانی کا گٹر ہو تو اسے اپنی پرانی حالت پر ہی برقرار رکھا جائے گا، جب تک کہ عام لوگوں کو اس سے تکلیف نہ ہو۔

قاعدہ (۲۲۵): ﴿قَدْ يَثْبُتُ الشَّيْءُ تَبَعًا وَحُكْمًا وَإِنْ كَانَ يَبْطُلُ قَصْدًا﴾
ترجمہ: کبھی کوئی شئی تبعاً و حکماً ثابت ہو جاتی ہے، اگرچہ وہ مستقلاً و قصداً باطل ہوتی ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۹۷، القاعدة: ۲۰۹، ترتیب اللآلی: ص ۸۸۹، جمہرۃ القواعد الفقہیۃ: القاعدة: ۱۳۵۲،

۱۳۵۴، ۱۳۵۶، وکذا فی شرح السیر الکبیر: ۱۳۹/۲، دار الکتب العلمیۃ بیروت، ۱۴۴/۲، باب النفل فی

دار الحرب، رد المحتار: ۴۳۱/۶، البحر الرائق: ۳۳۴/۵)

مثال: دار کی بیج میں فضاء دار، زمین کی بیج میں شرب ارض (یعنی زمین کی سیرابی کی باری) وغیرہ کی بیج درست ہے، اگرچہ کوئی شخص محض فضاء دار یا محض شرب ارض کی بیج کرے، تو درست نہیں ہے۔

قاعدہ (۲۲۶): ﴿قَدْ يَثْبُتُ الْفَرْعُ مَعَ عَدَمِ ثُبُوتِ الْأَصْلِ﴾

ترجمہ: کبھی بدون ثبوتِ اصل، فرع ثابت ہو جاتی ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۹۸، القاعدة: ۲۱۰، شرح القواعد: ص ۴۱۱، درر الحکام: ۸۱/۱، المادة: ۸۱، القواعد الكلية: ص ۳۰۹)

مثال: اگر کوئی شخص یوں کہے کہ زید کے عمرو کے ذمہ ایک ہزار روپے ہیں اور میں اس کا ضامن ہوں، اور عمرو اس کا انکار کرے تو یہ ہزار روپے کفیل پر واجب ہوں گے، جب زید بھی اس کا دعویٰ کرے، اصل (عمرو) پر واجب نہیں ہوں گے۔

قاعدہ (۲۲۷): ﴿الْقَلْبُ حَكْمٌ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ يُوجِبُ الْعَمَلَ بِالظَّاهِرِ﴾

ترجمہ: جس چیز کے متعلق دلیل ظاہر نہ ہو، وہاں قلب فیصل ہوتا ہے، ظاہر کے مطابق عمل کو واجب کرتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۲۳۰، باب ما ینبغی للمسلمین نصرته وبمن یدأون، قواعد الفقه: ص ۹۸، القاعدة: ۲۱۴)

مثال: اکثر مجاہدین کا یہ خیال ہو کہ سرحدی مسلمان ان کی مدد نہیں کریں گے، بلکہ ان کے مد مقابل ہوں گے تو مجاہدین پر واجب ہے کہ وہ اہل حرب کی لڑائی سے واپس ہوں اور اکبر رائے پر عمل کریں، کیوں کہ جہاں دلیل ظاہری نہ ہو، وہاں قلب ہی فیصل ہوتا ہے۔

قاعدہ (۲۲۸): ﴿قَوْلُ الْمُتَّهَمِ لَا يَكُونُ حُجَّةً﴾

ترجمہ: متہم کا قول دلیل نہیں ہوتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۲۰۸، باب الأمان، قواعد الفقه: ص ۹۹، القاعدة: ۲۱۷)

مثال ۱: کوئی حربی مسلمانوں کے درمیان پایا گیا اور وہ کہے کہ میں امان لے کر داخل ہوا ہوں تو اس کی تصدیق نہیں کی جائے گی، کیوں کہ وہ متہم ہے۔ (شرح السیر الکبیر: ۱/۹۸)

مثال ۲: دائمی منع حمل کی تدابیر کا استعمال مردوں کے لیے کسی بھی حال میں درست نہیں ہے، عورتوں کے لیے بھی منع حمل کی مستقل تدابیر ممنوع ہیں، سوائے ایک صورت کے۔ کہ جب ماہر قابل اعتماد اطباء کی رائے میں اگلا بچہ پیدا ہونے کی صورت میں جان جانے یا کسی عضو کے تلف ہو جانے کا ظن غالب ہو، تو اس صورت میں عورت کا آپریشن کر دینا تاکہ استقرار حمل نہ ہو سکے جائز ہے۔

(نئے مسائل اور فقہ اکیڈمی کے فیصلے: ج ۱۵۷، ۱۵۸)

اگر عورت کے والدین یا خود عورت مجرب و ماہر طبیب ہوں تو ان کی رائے بھی اس باب میں قابل اعتبار ہے، کیوں کہ ان میں بھی وہ علت موجود ہے جو اور ڈاکٹروں میں ہے، مگر بہتر یہی ہے کہ دیگر ڈاکٹروں سے رجوع کیا جائے، کیوں کہ آدمی اپنے حق میں تخفیف کا متہم ہو سکتا ہے۔ اور متہم کا قول دلیل نہیں ہوتا۔

قاعدہ (۲۲۹): ﴿الْقِيَاسُ حُجَّةٌ لِّتَعْدِيَةِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ﴾

ترجمہ:

نص سے ثابت حکم کو متعدی کرنے کے لیے قیاس حجت ہے۔ (المبسوط: ۱۲/۱۳۲)

مثال:

اشیاء ستہ میں حرمتِ ربا کا ثبوت نص سے ثابت ہے، اور ان کے علاوہ دیگر اشیاء میں اس حکم کے تعدیہ کے لیے قیاس، جس کی بنیاد علتِ قدر و جنس پر ہے، دلیل ہے۔

قاعدہ (۲۳۰): ﴿الْقِيَمَةُ تَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ يَوْمَ التَّلْفِ﴾

ترجمہ:

قیمت، یوم تلف میں واجب فی الذمہ ہوتی ہے۔ (جمہورۃ: ۲/۸۱۲، رقم: ۱۴۰۶)

مثال:

اگر کسی شخص نے کسی کی مثلی یا قیمی چیز تلف کر دیا، اور وہ مثلی یا قیمی چیز بازار سے مفقود ہوگئی، تو امام مالک اور امام ابو یوسف کے نزدیک وہ یوم التلف (جس دن مثلی یا قیمی چیز کو تلف کیا) کی

قیمت کا ضامن ہوگا۔ (الموسوعة الفقهية: ۱/۲۲۶)

قاعدہ (۲۳۱): ﴿الْكِتَابُ كَالْخَطَابِ﴾**ترجمہ:** تحریر کلام کے مثل ہے (یعنی لکھنا بولنے کے حکم میں ہے)۔

(شرح السیر الکبیر: ۴۲/۵، باب الشروط فی المودعة وغیرها، قبیل باب إثبات النسب من أهل الحرب من السبایا، قواعد الفقه: ص ۹۹، القاعدة: ۲۱۹، ترتیب اللآلی: ص ۹۱، درر الحکام: ۶۹/۱، المادة: ۶۹، شرح القواعد: ص ۳۲۹، القواعد الكلية: ص ۲۵۵)

مثال: خرید و فروخت اور طلاق وغیرہ بلا تلفظ، محض تحریر سے درست ہوتے ہیں، لیکن اگر یہ بات دو گواہوں کی گواہی سے ثابت ہو جائے کہ یہ تحریر فلاں کی نہیں ہے اور نہ وہ اپنی تحریر ہونے کا اقرار کرے، تو محض تحریر کی بنیاد پر ان چیزوں کے عقد و فسخ کو درست نہیں قرار دیا جائے گا، کیوں کہ ایک خط کبھی دوسرے خط کے مشابہ ہوتا ہے، اس وجہ سے اس میں احتمال خطا ہے۔ (الأشباه والنظائر: ص ۳۰۵)

قاعدہ (۲۳۲): ﴿كَسْرُ عَظْمٍ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ﴾**ترجمہ:** میت کی ہڈی کو توڑنا ایسا ہی ہے جیسے زندہ انسان کی ہڈی کو توڑنا۔

(شرح السیر الکبیر: ۹۲/۱، باب دواء الجراحة، قواعد الفقه: ص ۱۰۰، القاعدة: ۲۲۲)

مثال: اگر کسی آدمی کو کسی عضو کی ضرورت ہو اور وہ مردہ انسان کے عضو کو نکال کر اپنے جسم میں پیوند کاری کرنا چاہے تو شرعاً اس کی اجازت نہیں ہوگی، کیوں کہ مردہ کے کسی عضو کو کاٹ کر اپنا علاج کرنا ایسا ہی ہے جیسا کہ زندہ انسان کے کسی عضو کو کاٹ کر اپنا علاج کرنا، اور یہ شرعاً درست نہیں ہے۔

قاعدہ (۲۳۳): ﴿كُلُّ أَجَلٍ كَانَ مَعْرُوفًا بَيْنَ التَّجَارِ فَهُوَ جَائِزٌ﴾**ترجمہ:** ہر وہ میعاد جو تجارتوں کے مابین معروف ہو، وہ جائز ہے۔

(جمہرہ: ۸۱۲/۲، رقم: ۱۴۱۴)

مثال: اگر تجارت کوئی چیز کسی شمن کے عوض بیچ دے، اور نقد و ادھار کی کوئی صراحت نہ کرے، اور اس بازار کا عرف یہ ہو کہ بائع ہر جمعہ کو متعین شمن لیتا ہے، تو یہ عقد جائز ہے۔

(القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۵۲)

قاعدہ (۲۳۴): ﴿كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ مَحْمُولٌ عَلَى مُرَادِهِ﴾

ترجمہ: متکلم کا کلام اس کی مراد پر محمول ہوتا ہے۔

(جمہرة القواعد الفقهية: ۸۷۷/۲، رقم: ۱۸۱۷)

مثال: اگر کوئی شخص اپنی بیوی سے کہے کہ: ”تو اپنے خاندان والوں کے پاس چلی جا“۔ تو اس سے طلاق واقع نہیں ہوگی، مگر جب کہ اس کا ارادہ یا نیت طلاق کا ہو، تو طلاق واقع ہو جائے گی۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۲/۲۳۰)

اسی طرح دیگر کنایات طلاق اس قاعدہ کی مثال ہیں، کہ اگر ان الفاظ سے طلاق مراد ہو، تو طلاق واقع ہوتی ہے، ورنہ نہیں۔ كما في كتب الفقه .

قاعدہ (۲۳۵): ﴿كُلُّ تَصَرُّفٍ جَرَّ فَسَادًا أَوْ دَفَعَ صَلاَحًا فَهُوَ مَنْهِي عَنْهُ﴾

ترجمہ: ہر ایسا تصرف جو باعثِ فساد، یا دفعِ صلاح ہو وہ منہی عنہ ہے۔

(جمہرة القواعد: ۸۲۱/۲، رقم: ۱۲۵۴، القواعد الفقهية: ص ۱۷۷)

مثال: بلا کسی فائدہ دینی و دنیوی، مال کو ضائع کرنا ممنوع ہے۔ (القواعد الفقهية: ص ۱۷۷)

اسی طرح شادی بیاہ کے موقع پر آتش بازی (پٹاخے پھوڑنا)، عید بارات کے موقع پر مسجروں اور گھروں پر چراغاں کرنا، اور اس جیسے دیگر فضول مالی تصرفات، سب اس قاعدہ کے تحت داخل ہیں۔

قاعدہ (۲۳۶): ﴿كُلُّ جِهَالَةٍ تُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ فَهِيَ مُفْسِدَةٌ لِلْعَقْدِ،

وَأِنْ عُرِفَ ذَلِكَ فَهُوَ جَائِزٌ﴾

ترجمہ: ہر ایسی جہالت جو مفضی الی المنازعہ ہو وہ مفسدِ عقد ہے، اور اگر وہ لوگوں کے مابین

معروف ہو، تو جائز ہے۔ (المبسوط للسرخسي: ۱۵۵/۱۲)

مثال ۱: آج کل مدارس اور کالجوں میں طلباء سے کھانے کی جو فیس اصول کی جاتی ہے، گویا ان

کے ساتھ کھانے کی بیع کا معاملہ کیا جاتا ہے، اور بیع کے اس معاملہ میں مقدارِ طعام اور اس کی انواع و اقسام معلوم و متعین نہ ہونے کی وجہ سے شرعاً یہ معاملہ ناجائز ہونا چاہیے، مگر چونکہ مقدارِ طعام اور اس کی انواع و اقسام کی جہالت، عرف و رواج کی وجہ سے مفضی الی المنازعہ نہ رہی، اس لیے بیع کی یہ صورت جائز ہے۔

اسی طرح آج کل بڑی بڑی ہوٹلوں میں بیچ طعام کی یہ صورت بھی مروج ہو چکی ہے، کہ مثلاً پچاس روپے دو اور پیٹ بھر کر کھانا کھاؤ، اس میں بھی مقدار طعام وغیرہ مجہول ہوتی ہے، مگر یہ جہالت، عرف و رواج کی وجہ سے مفضی الی المنازعہ نہ رہی، اس لیے یہ صورت بھی جائز ہے۔

(ترمذی: ۲۳۳/۱۔ صحیح مسلم: ۷/۶، رقم الحدیث: ۳۷۸۷، تکملة فتح الملهم: ۳۱۹/۱، الدر المختار مع الشامی: ۱۲/۷، کتاب البیوع، مطلب: شرائط البیع أنواع أربعة، الموسوعة الفقهية: ۱۶/۹)

مثال ۲: تعاملِ ناس بدونِ نکیر اصول شرعیہ میں ایک بڑا اصول ہے، کیوں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد کہ مسلمان جس چیز کو حسن قرار دیں وہ اللہ کے نزدیک بھی حسن ہے، اسی طرح آپ علیہ الصلاۃ والسلام کا ارشاد کہ میری امت گمراہی پر اتفاق نہیں کر سکتی، تعاملِ ناس کی نظیر، اجرت پر حمام میں نہانے کے لیے داخل ہونا ہے۔ کہ یہ تعاملِ ناس کی وجہ سے ہی جائز ہے، گرچہ اس میں حمام میں ٹھرنے (اور استعمال ہونے والے پانی) کی مقدار مجہول ہے، مگر یہ جہالت عرف و رواج کی وجہ سے مفضی الی المنازعہ نہ رہی اس لیے عقدِ اجارہ کی یہ صورت جائز ہے۔

وتعامل الناس من غیر نکیر منکر أصل من الأصول کبیر لقوله صلی الله علیه وسلم: ﴿ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن﴾. وقال صلی الله علیه وسلم: ﴿لا تجتمع أمتي على ضلالة﴾. وهو نظير دخول الحمام بأجر. فإنه جائز لتعامل الناس، وإن كان مقدار المكث فيه بأجر جائز لتعامل الناس وإن لم يكن له مقدار.

(۱۶۶، ۱۶۵/۱۲)

قاعدہ (۲۳۷): ﴿كُلُّ جَهَالَةٍ تُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ الْمَانِعَةِ عَنِ التَّسْلِيمِ وَالتَّسَلُّمِ يَجِبُ إِزَالَتُهَا بِالْإِعْلَامِ﴾

ترجمہ: ہر ایسی جہالت جو مفضی الی المنازعہ اور تسلیم و تسلم سے مانع ہو، اعلام کے ذریعہ اس کا

ازالہ واجب ہے۔ (المبسوط: ۱۲/۱۷۷، کتاب البیوع)

مثال: آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ہر ایسی چیز کی خرید و فروخت سے منع فرمایا جو بوقت عقد انسان کے پاس موجود نہیں ہے، البتہ آپ نے بیعِ سلم کی اجازت دی ہے، بشرطیکہ اس میں ایسی جہالت نہ ہو، جو مفضی الی المنازعہ اور مانع عن التسليم والتسلم ہے، اسی لیے حضرت امام صاحب نے بیعِ سلم کی صحت کے لیے تقریباً سات شرطیں ذکر کی ہیں: (۱) جنس کا معلوم ہونا، (۲) نوع کا معلوم ہونا، (۳) قدر کا معلوم ہونا، (۴) صفت کا معلوم ہونا، (۵) وقت ادا نیگی کا معلوم ہونا، (۶) مکان ادا نیگی کا معلوم ہونا، (۷) رأس المال کی اس مقدار کا معلوم ہونا جس سے عقدِ سلم متعلق ہے۔ (مبسوط سرخی)

قاعدہ (۲۳۸): ﴿كُلُّ سَبَبٍ يُفْضِي إِلَى الْفَسَادِ نُهَى عَنْهُ﴾

ترجمہ: ہر ایسا سبب جو مودی الی الفساد ہو ممنوع ہے۔ (جمہرہ: ۸۲۸/۲، رقم: ۱۴۹۷)

مثال ۱: حمل، یا حمل الحمل کی بیع ممنوع ہے، کیوں کہ یہ بیع مفضی الی الفساد ہے، کہ ہو سکتا ہے

وہ جانور کوئی بچہ ہی نہ جنے، یا جننے سے پہلے ہی مر جائے۔ (الموسوعة الفقهية: ۱۴۶/۹، بیع منہی عنہ)

مثال ۲: کسی شخص نے کسی کپڑا فروش کو، کپڑے کا آرڈر دیا، لیکن کپڑے کی نوعیت اور کوالٹی کو

بیان نہیں کیا، تو یہ جہالت بھی مفضی الی الفساد ہے، اس لیے یہ معاملہ ممنوع ہے۔

اسی طرح کوئی تاجر کسی سامان کو فروخت کر رہا ہے، لیکن اس کو یہ علم نہیں کہ وہ سامان اس کی دکان

میں ہے بھی یا نہیں؟ تو یہ معاملہ بھی مفضی الی الفساد ہونے کی وجہ سے ممنوع ہے۔

(القواعد والضوابط الفقهية لأحكام المبيع: ص ۱۹۱)

قاعدہ (۲۳۹): ﴿كُلُّ شَرْطٍ يُخَالِفُ مُوجِبَ الْعَقْدِ مُفْسِدٌ لِلْعَقْدِ﴾

ترجمہ: ہر ایسی شرط جو موجبِ عقد کے مخالف ہو، مفسدِ عقد ہوتی ہے۔

(جمہرہ: ۸۲۸/۲، رقم: ۱۵۰۳، ہدایہ، باب بیع الفاسد، المبسوط: ۳۶/۱۶، باب الإجارة الفاسدة)

مثال: کسی شخص نے اپنی فور وہیلر گاڑی اس شرط کے ساتھ بیچ دی کہ عقد بیع کے بعد، جب

تک کہ میری نئی گاڑی شوروم سے نہیں آجاتی، میں اسے استعمال کروں گا، یا اپنا کوئی مکان اس شرط کے

ساتھ فروخت کیا کہ جب تک میرے نئے مکان کی تعمیر مکمل نہیں ہوتی، میں اس میں رہوں گا، اس طرح کا معاملہ ممنوع و فاسد ہے، کیوں کہ بائع کا عقد بیع کے بعد بیع کے استعمال کی شرط حکم عقد (ملک مشتری) کے خلاف ہے۔ (مختصر القدوری: ص ۷۹)

قاعدہ (۲۴۰) ﴿كُلُّ شَفْعٍ مِّنَ النَّفْلِ صَلَوةٌ﴾

ترجمہ: نفل کی ہر دو رکعت ایک مستقل نماز ہے۔

(رد المحتار: ۴۵۶/۲، کتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، مطلب: قولهم كل شفيع من النفل صلاة الخ، قواعد الفقه: ص ۱۰۰، رقم القاعدة: ۲۲۵)

مثال: نفل کی ہر دو رکعت مستقل نماز ہے، چنانچہ اگر کوئی شخص دوسری دو رکعتوں کے لئے کھڑا ہوا، تو پہلی دو رکعتوں کی تحریمہ پر دوسری دو رکعتوں کی تحریمہ کا بنا کرنے والا ہوگا، یہی وجہ ہے کہ علماء نے اس بات کی صراحت کر دی ہے کہ اگر کوئی شخص نفل کی چار رکعت کی نیت کرے تو اس پر چار رکعتوں کی تحریمہ واجب نہیں ہے، بلکہ صرف دو رکعتوں کی واجب ہے، دو رکعتوں کے پورا ہونے کے بعد تیسری رکعت کے لئے کھڑا ہونا مستقل نئی تحریمہ کے درجہ میں ہے، اور دوسری دو رکعتوں کے فاسد ہونے سے پہلی دو رکعتیں فاسد نہیں ہوں گی، اور تیسری رکعت میں ثناء پڑھنا بھی مستحب ہے۔

قاعدہ (۲۴۱): ﴿كُلُّ صَلَوةٍ أُدِّيَتْ مَعَ كَرَاهَةٍ التَّحْرِيمِ تُعَادُ﴾

ترجمہ: ہر وہ نماز جو کراہت تحریمی کے ساتھ ادا کی گئی، اس کا اعادہ واجب ہے۔

(الدر المختار مع رد المحتار: ۴۵۵/۲، باب قضاء الفوائت، مكتبة دار الكتاب ديوبند، ۵۲۰/۲، باب قضاء الفوائت، مطلب في تعريف الإعادة، دار الكتب العلمية بيروت، البحر الرائق: ۱۳۹/۲، الفتاوى الهندية: ۱۰۹/۱، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: ص ۴۴۰، قواعد الفقه: ص ۱۰۰، رقم القاعدة: ۲۲۶)

مثال: جس شخص نے نماز میں سورہ فاتحہ پڑھنا چھوڑ دیا اور سجدہ سہونہ کیا تو اس پر نماز کا اعادہ واجب ہے، اور جب اس نماز کا اعادہ کیا جائے، تو اس صورت میں وہ لوگ جو پہلی جماعت میں شامل نہیں تھے شریک ہو سکتے ہیں یا نہیں اس میں اختلاف ہے، شرکت کی صورت میں صحت صلاۃ کا قول راجح و اوسع ہے اور عدم صحت کا

قول احوط ہے، اور اگر کراہت امر خارجی کے سبب سے ہو تو نماز کا اعادہ واجب نہیں ہے، مثلاً قرأت کی دو رکعتوں میں سورت کو خلاف ترتیب پڑھا (جیسے پہلی رکعت میں سورہ قریش اور دوسری رکعت میں سورہ فیل پڑھ لی) یا ریشمی کپڑا پہن کر نماز پڑھی تو اعادہ واجب نہیں ہے۔

ما في ”الدر المختار“: (لها واجبات) لا تفسد بتركها وتعاد وجوباً في العمد والسهو إن لم يسجد له ، وإن لم يعدها يكون فاسقاً آثماً ، وكذا كل صلاة أدت مع كراهة التحريم تجب إعادتها ، والمختار أنه جابر للأول لأن الفرض لا يتكرر .

(۱۴۶/۲، مطلب واجبات الصلاة)

ما في ”فتح القدير“: ولا إشكال في وجوب الإعادة إذ هو الحكم في كل صلاة أدت مع كراهة التحريم ويكون جابراً للأول لأن الفرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأول وهو لازم ترك الركن لا الواجب .

(۳۰۸/۱، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة)

ما في ”البحر الرائق“: وعن السرخسي: من ترك الاعتدال تلزمه الإعادة ، ومن المشايخ من قال تلزمه ويكون الفرض هو الثاني ولا إشكال في وجوب الإعادة إذ هو الحكم في كل صلاة أدت مع كراهة التحريم يكون جابراً للأول لأن الفرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأول وهو لازم ترك الركن لا الواجب .

(۵۲۳/۱، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة)

ما في ”حاشية الطحطاوي“: وإن تركه الواجب عمداً ثم ووجب عليه إعادة الصلاة تغليظاً عليه لجبر نقصها فتكون مكملة وسقط الفرض بالأولى وقيل تكون الثانية فرضاً فهي المسقطه .

(ص ۴۶۲، باب سجود السهو، المسائل المهمة فيما ابتلت به العامة: ۸۱/۲، ۸۲)

قاعدہ (۲۴۲): ﴿كُلُّ صَلَوَتَيْنِ لَا يَجُوزُ بِنَاءُ أَحَدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فِي

حَقِّ الْمُنْفَرِدِ لَا يَجُوزُ بِنَاءُ أَحَدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فِي حَقِّ إِمَامِهِ﴾

ترجمہ: ہر دو ایسی نمازیں کہ ان میں سے ایک کی بنا دوسری پر منفرد کے حق میں جائز نہیں ہے، ان میں سے ایک کی بنا دوسری پر اپنے امام کے حق میں بھی جائز نہیں ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۰۱، رقم القاعدة: ۲۲۷)

مثال: فرض پڑھنے والے کی اقتدا نفل پڑھنے والے کے پیچھے درست نہیں ہے، کیوں کہ فرض کی بنا تحریمہ نفل پر بحالت افراد جائز نہیں ہے۔

کھڑے ہو کر نماز پڑھنے والے کی اقتدا بیٹھ کر نماز پڑھنے والے کے پیچھے جائز ہے، کیوں کہ منفرد کھڑے ہو کر پڑھی ہوئی نماز کی بنا بیٹھ کر پڑھی ہوئی نماز پر کر سکتا ہے، لہذا یہ بات اس کے امام کے حق میں جائز ہوگی، یعنی ”اقتداء القائم خلف القاعد“ (کھڑے ہونے والے کی اقتدا بیٹھ کر نماز پڑھنے والے کے پیچھے) صحیح اور درست ہے۔

قاعدہ (۲۴۳): ﴿كُلُّ عَقْدٍ لَهُ مُجِيزٌ حَالٌ وَقُوْعُهُ تَوَقُّفٌ عَلَى الْإِجَازَةِ وَالْأَفْلَاحِ﴾

ترجمہ: ہر وہ عقد جس کا بوقت وقوع عقد کوئی اجازت دینے والا موجود ہو، وہ اجازت پر موقوف ہوگا، یعنی اجازت دینے پر نافذ ہوگا، ورنہ نہیں۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۰۱، القاعدة: ۲۲۸، جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۸۳۹، رقم القاعدة: ۱۵۷۱)

مثال: نابالغ نے اپنا نکاح خود سے کیا، وہاں نہ کوئی والی تھا اور نہ کوئی حاکم، لیکن جس مقام پر عقد ہوا وہ سلطان وقت کی ولایت میں داخل ہے تو یہ عقد موقوف ہوگا، اور بلوغ کے بعد اس بچی کی اجازت سے نافذ ہوگا۔

لیکن اگر یہی واقعہ ایسے مقام پر پیش آئے جو سلطان وقت کی ولایت میں داخل نہیں، مثلاً دار

الحرب، یا سمندر، یا بیابان میں تو یہ عقد موقوف نہ ہوگا بلکہ باطل ہوگا۔ (رد المحتار: ۳۲/۲)

قاعدہ (۲۴۴): ﴿كُلُّ عَيْبٍ حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَهُوَ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ﴾

ترجمہ: ہر وہ عیب جو قبضہ سے پہلے پیدا ہو، وہ بائع کے ضمان میں ہوگا۔

(جمہرۃ: ۸۴۱/۲، رقم: ۱۵۸۳)

مثال:

اگر کسی شخص نے شوروم جا کر الیکٹرانک سامان مثلاً: فریج، واشنگ مشین، پنکھا، کولر، گیزر اور پریس وغیرہ کا سودا کیا، ابھی ان چیزوں پر قبضہ نہیں کیا، اور شوروم کے مالک سے کہا کہ آپ یہ چیزیں مجھے چیک کر کے دیدیں، کہ ان میں کوئی عیب و نقص تو نہیں، اس کے کہنے پر اس نے ان چیزوں کو چیک کرنا شروع کیا، اور بوقت چیکنگ ان اشیاء میں کوئی عیب ظاہر ہوا، یا چیک کرتے وقت کوئی ٹوٹ پھوٹ ہوگئی، تو یہ نقصان شوروم کے مالک کا سمجھا جائے گا، نہ کہ خریدار کا، اور خریدار کو یہ اختیار ہوگا کہ وہ ان چیزوں کو لے، یا رد کر دے۔ (الہدیۃ: ۴۲/۳) (رحمانی)

قاعدہ (۲۴۵): ﴿كُلُّ قُرْبَةٍ كَانَتْ عَلَى سَبِيلِ الْإِبَاحَةِ اسْتَوَى فِيهِ

الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ﴾

ترجمہ: ہر وہ عبادت جو بطور اباحت ثابت ہو، اس میں امیر اور فقیر دونوں برابر ہیں۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۳۲/۵، باب الحبیس فی سبیل اللہ، قواعد الفقہ: ص ۱۰۱، القاعدۃ: ۲۲۹)

مثال:

کسی آدمی نے اپنے بہت سے گھوڑے جہاد کے لئے وقف کئے، اور کسی آدمی کو ان گھوڑوں کو مجاہدین کے مابین تقسیم کے لئے وکیل بنایا تو وکیل کے لئے جائز ہے کہ وہ ان گھوڑوں کو مجاہدین کے درمیان تقسیم کرے، خواہ مجاہدین مالدار ہوں یا فقراء، کیوں کہ یہ اباحت (مباح کر دینا) ہے، تملیک (مالک بنانا) نہیں ہے۔

قاعدہ (۲۴۶): ﴿كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا فَهُوَ رِبًا حَرَامٌ﴾

ترجمہ: ہر وہ قرض جو نفع کو کھینچ لائے، وہ ربوا حرام ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۰۲، القاعدۃ: ۲۳۰، جمہرۃ القواعد الفقہیۃ، المادۃ: ۱۶۰۲، السنن الکبری للبیہقی:

۵/۵۷۳، جمع الجوامع: ۵/۳۸۱، رقم الحدیث: ۱۵۸۲۰، کنز العمال: ۶/۹۹، رقم الحدیث: ۱۵۵۱۲،

اعلاء السنن: ۱۴/۵۶۶، الدر المختار مع الشامی: ۷/۳۹۵، کتاب البیوع، باب المزابحۃ، فقہ السنۃ: ۳/۱۹۲،

مثال:

کسی آدمی نے اپنی کوئی چیز رہن رکھ کر قرض وصول کیا، تو مرتہن کے لئے جائز نہیں ہے کہ وہ رہن رکھی ہوئی چیز سے کسی قسم کا فائدہ اٹھائے۔

حارث ابن اسامہ نے اپنی ”مسند“ میں حضرت علیؑ سے یہ حدیث مرفوعاً روایت کی ہے: ”کل قرض جر منفعة فهو ربا“۔ ”ہر وہ قرض جو نفع کو کھینچ لائے، وہ ربا ہے“۔

آج کل ہمارے زمانے میں سرمایہ دار حضرات اپنی رقم ضرورت مندوں کو بطور قرض دیتے ہیں اور ہر ماہ اس پر کچھ فیصد روپے وصول کرتے ہیں، یہ سود ہے، جو حرام ہے اور نظام معیشت کو تباہ و برباد کرنے والا ہے۔

اسی طرح بعض حضرات اپنا روپیہ بینک میں جمع ہی اس لئے کرتے ہیں کہ وہ کچھ سالوں کے بعد دو گنا ہو کر ملے، یا اس پر کچھ شرح سود حاصل ہو تو یہ بھی حرام ہے۔

بعض لوگ جو ریٹائرڈ ہوتے ہیں، وہ اپنی پوری پنشن کی رقم بینک میں جمع کر دیتے ہیں اور ہر ماہ اس سے ملنے والے سود پر اپنا گزارہ کرتے ہیں، اور اسے ایک اچھی ترکیب خیال کرتے ہیں کہ پوری رقم محفوظ ہے اور ملنے والے شرح سود سے خرچ پورا ہو رہا ہے، تو یہ لوگ پنشن خور نہیں بلکہ سود خور ہیں، کہ پنشن خور اس وقت ہوتے جبکہ پنشن کی رقم کھا رہے ہوتے جب کہ وہ تو محفوظ ہے، اور جو حاصل ہو رہا ہے وہ سود ہے، تو حرام مال پیٹ میں جا رہا ہے، جب کہ حکم باری تعالیٰ ہے: ﴿يَا أَيُّهَا الرِّسَالُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾۔ بواسطہ رسل امت کو حکم دیا گیا کہ حلال کھاؤ اور نیک کام کرو! جیسی غذا پیٹ میں جائے گی ویسے ہی اعمال سرزد ہوں گے، اللہ تعالیٰ ہمیں اکل طیب کی توفیق دے، اور مال طیب کے اسباب ہر کسی کو عطا فرمائے۔ آمین (رد المحتار: ۱۸/۴)

قاعدہ (۲۴۷): ﴿كُلُّ لَعِبٍ فِيهِ قِمَارٌ فَهُوَ حَرَامٌ﴾

ترجمہ: ہر ایسا کھیل جس میں جوا ہو، وہ حرام ہے۔

(جمہرۃ القواعد الفقہیۃ: ۲/۸۴۷، رقم المادۃ: ۱۶۱۳)

مثال:

زید و عمر نے ملکر بارہ ٹیموں سے پچاس پچاس روپے جمع کئے، بعدہ انہوں نے ان ٹیموں کا آپس میں مقابلہ کروایا، جن میں سے چھ ٹیمیں کامیاب اور چھ ناکام ہوئیں، پھر ان چھ میں سے تین کامیاب اور تین ناکام ہوئیں، پھر ان تین کامیاب ٹیموں میں قرعہ اندازی کی گئی، جس میں دو چھٹیاں اچھالی گئیں، جن دو ٹیموں کا نام نکلا ان میں آپس میں مقابلہ ہوا، اور جس ایک ٹیم کی چھٹی بچ گئی اسے بائے (جیت) ملا اور وہ فائنل میں پہنچ گئی، پھر بذریعہ قرعہ اندازی جو دو ٹیمیں منتخب کی گئی تھیں، ان میں سے کامیاب ہونے والی ٹیم کا فائنل مقابلہ تیسری ٹیم (جسے قرعہ اندازی کی وجہ سے بائے ملا تھا) سے کرایا گیا، اب فائنل جیتنے والی ٹیم کو اول انعام کے طور پر تین سو (300) روپے، جبکہ ہارنے والی ٹیم کو دوسرے انعام کے طور پر ڈیڑھ سو (150) روپے دیئے گئے، اور ٹورنامنٹ کھیلنے کے لیے گیند وغیرہ پچاس (50) روپے کے لائے گئے، اور زید و عمر نے سو (100) روپے بطور محتانہ وصول کئے، اس طرح سے ٹورنامنٹ کے لیے جمع کردہ چھ سو (600) روپے تقسیم کئے گئے، ٹورنامنٹ (Tournament) کی یہ صورت جو اور قمار پر مشتمل ہونے کی وجہ سے شرعاً حرام ہے۔

وفي ”الموسوعة الفقهية الكويتية“ : ومن اللعب المحرم عند الفقهاء : كل لعبة فيها قمار لأنها من الميسر الذي أمر الله باجتنابه في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ (سورة المائدة : ۹۰)

(۳۵/۲۶۹، ۵/۳۲۴، مکتبہ زکریا دیوبند، سہارنپور، فتاویٰ حقانیہ: ۴/۴۳۷)

قاعدہ (۲۴۸): ﴿كُلُّ مَا أُوجِبَ نَقْصَانُ الثَّمَنِ فِي عَادَةِ التَّجَارِ فَهُوَ عَيْبٌ﴾**ترجمہ:**

ہر وہ چیز جو تاجروں کے عرف و عادت میں ثمن میں نقصان ثابت کرے وہ عیب ہے۔

(جمہرۃ القواعد الفقہیہ: ۲/۸۴۹، رقم: ۱۶۲۸، الہدایۃ: ۲/۴۰، باب خيار العيب، القواعد والضوابط الفقہیہ

لأحكام المبيع في الشريعة الإسلامية: ص ۲۷۱، درر الحکام: ۱/۳۴۲، المادة: ۳۳۸، شرح المجلة لسليم رستم باز)

مثال ۱:

کسی شخص نے بغیر دیکھے گیہوں خریدا، پھر بعد میں اسے دیکھا تو وہ رودی نکل آیا، تو اسے

خیار عیب حاصل ہوگا، اگر وہ چاہے تو پوری قیمت میں لے لے، یا لوٹا دے۔ (درر الحکام: ۱/۳۴۳)

مثال ۲:

کسی شخص نے بکرے کا گوشت خریدا، بعد از تحقیق معلوم ہوا کہ وہ گائے کا ہے، تو اسے خیارِ عیب حاصل ہوگا، اگر وہ چاہے تو پوری قیمت میں لے لے، یا لوٹا دے۔ (درر الحکام: ۳۴۴/۱)

فائدہ:

بیع میں عیب وہ کہلاتا ہے جو تاجروں کے نزدیک نقصانِ قیمت کا موجب ہو۔ یا عیب وہ کہلائے گا کہ اس کے پائے جانے پر بیع کی غرض و مقصود فوت ہوتی ہو، یا عیب وہ شئی کہلائے گی جس کا ازالہ بلا مشقت ممکن نہ ہو، ان تمام صورتوں میں چونکہ بیع کی مالیت میں کمی واقع ہوگی، اور نقصان فی المالیت، نقصان فی القیمۃ کو لازم ہے۔ (ملتی و مجمع الأنهر، بحوالہ درر الحکام: ۳۴۳/۱)

قاعدہ (۲۴۹): ﴿كُلُّ مَا حَرَّمَ بَيْعُهُ حَرَّمَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ﴾

ترجمہ:

ہر ایسی چیز جس کی بیع حرام ہے اس سے انتفاع بھی حرام ہے۔

(جمہرۃ: ۲/۲۶۸، رقم: ۴۵۶)

مثال:

شراب کی خرید و فروخت حرام بنصِ قطعی ہے، اس کی بیع باطل ہے، اور اس سے کسی قسم کا فائدہ اٹھانا بھی جائز نہیں ہے، چاہے ادویات کے ذریعہ ہی کیوں نہ ہو۔ (فتاویٰ حنائی: ۴۲/۴۳)

قاعدہ (۲۵۰): ﴿كُلُّ مَا حَرَّمَ فِيهِ التَّفَاضُلُ حَرَّمَ فِيهِ النَّسَاءُ﴾

ترجمہ:

ہر ایسی چیز جس (کی نقد بیع) میں کمی بیشی حرام ہے، اس میں ادھار بھی حرام ہے۔

(جمہرۃ القواعد: ۲/۸۵۱، رقم: ۱۶۴۶)

مثال:

کھجور اور گیہوں میں تفاضل جائز نہیں، لہذا اس میں ادھار بھی جائز نہیں ہے۔

(مستفاد من الہدایۃ: ۳/۷۹)

وضاحت:

مکیلات کی بیع میں اتحادِ جنس یا اتحادِ قدر کے وقت نساء (ادھار) حرام ہے۔ (احسن الفتاویٰ: ۷/۱۳) جب کہ تفاضل کے لیے اتحادِ مع الجنس ضروری ہے، اگر کوئی ایک ہی پایا جائے تو تفاضل جائز ہے، اور نساء حرام ہے، جیسا کہ علامہ حصفیؒ فرماتے ہیں: ”وعلته أي علة تحريم الزيادة القدر المعهود بكيال أو وزن مع الجنس، فإن وجدا حرم التفاضل والنساء، فلم يجوز قفيز بر بقفيز منه متساوياً وأحدهما نساء وإن عدما حلاً“۔

(الدر المختار مع الشامی: ۷/۳۰۵، باب الربا، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر: ۳/۱۲۰، کتاب البیوع، باب الربا)

قاعدہ (۲۵۱): ﴿كُلُّ مَا لَا يَخْتَلِفُ بِالْمُسْتَعْمِلِ فَالتَّقْيِيدُ بَاطِلٌ﴾

ترجمہ: ہر وہ چیز، جو استعمال کرنے والے کے سبب نہیں بدلتی ہے، اس میں قید لگانا باطل ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۰۲، رقم القاعدة: ۲۳۱)

مثال: زید نے عمرو کا مکان کرایہ پر لیا، عمرو نے یہ قید لگائی کہ آپ ہی اس میں رہیں گے، تو

زید کے لئے اختیار ہے کہ وہ خود رہے یا بلا اجازت عمرو کسی دوسرے کو اس میں رہائش دے، کیوں کہ مکان ایسی چیز ہے جو مستعمل کے سبب نہیں بدلتی، لہذا عمرو کی طرف سے قید لگانا باطل ہوا، اور جب تقیید باطل ہے تو کرایہ دار کو اختیار ہے، خواہ وہ خود رہے یا کسی اور کو اس میں رہائش دے۔

قاعدہ (۲۵۲): ﴿كُلُّ مَا يَجُوزُ فَعَلُهُ بِغَيْرِ إِقْرَاعِ الْأُولَى لِلْإِمَامِ أَنْ يُقْرِعَ

تَطْيِيبًا وَنَفْيًا لِلتَّهْمَةِ﴾

ترجمہ: ہر وہ چیز جس کو بلا قرعہ اندازی کرنا جائز ہے، امام کے لئے بہتر ہے کہ وہ دل جوئی اور

نفی تہمت کے لئے قرعہ اندازی کریں۔

(شرح السير الكبير: ۲۶/۵، باب الشروط في المودعة وغيرها، قواعد الفقه: ص ۱۰۲، رقم القاعدة: ۲۳۲)

مثال: کسی آدمی کی کئی بیویاں ہوں تو اس پر لازم ہے کہ وہ حضر میں، یعنی اپنے مقام پر رہتے

ہوئے، شب باشی کے لئے باری لگائے، مثلاً آٹھ دن ایک کے یہاں تو دوسرے آٹھ دن دوسری کے یہاں، اسی طرح ایک ایک ہفتہ کی باری لگائے۔

رہی بات سفر کی تو شوہر پر لازم نہیں کہ ایک مرتبہ ایک کو لے جائے اور دوسری مرتبہ دوسری کو، بلکہ اسے اختیار ہے کہ جسے چاہے ساتھ لے جائے، لیکن قرعہ اندازی کر لے تو بہتر ہے، تاکہ سب عورتوں کی دل جوئی ہو اور ایک دوسری پر حسد نہ کریں، کیوں کہ ہمیں آپ صلی اللہ علیہ وسلم کی سیرت میں یہ بات ملتی ہے کہ جب آپ کسی سفر کا ارادہ فرماتے، تو اپنی ازواج مطہرات کے درمیان قرعہ اندازی کر لیا کرتے، اور جس کے نام قرعہ نکلتا اسے اپنی ہمراہی کا شرف عطا فرماتے۔

قاعدہ (۲۵۳): ﴿كَلِمَةُ كُلِّ تَوْجِبُ الْإِحَاطَةَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْفِرَادِ﴾

ترجمہ: کلمہ ”کُلُّ“ بطور انفراد، احاطہ کو ثابت کرتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۲۳۳/۱، باب ما یصدق المستأمن فیہ من أهل الحرب وما لا یصدق، ۱۳۹/۱، قواعد

الفقہ: ص ۱۰۳، القاعدة: ۲۳۶)

مثال: اللہ تبارک وتعالیٰ کا ارشاد: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ”ہر روح موت کا مزہ

چکھنے والی ہے“۔ اور آقا کے قول: ”کل مملوک لی فہو حر“۔ (میرا ہر غلام آزاد ہے)۔ میں کلمہ ”کل“ بطور انفراد احاطہ کے لیے ہونے کی بنا پر یہ ثابت ہو رہا ہے کہ ہر روح موت کا مزہ چکھے گی، اور آقا کے تمام غلام آزاد ہوں گے۔

قاعدہ (۲۵۴): ﴿كُلُّ مَنْ فَعَلَ فِعْلاً وَتَمَكَّنَتْ التُّهْمَةُ فِي فِعْلِهِ : حُكْمُ

بِفَسَادِ فِعْلِهِ﴾

ترجمہ: ہر ایسا شخص جس نے کسی فعل کو انجام دیا اور اس کے فعل میں تہمت پائی جائے، تو اس کے اس فعل کے فاسد ہونے کا حکم دیا جائے گا۔

(جمہرة القواعد الفقهية: ۸۶۹/۲، رقم: ۱۷۶۶، قواعد الفقہ: ص ۳۱، المادة: ۱۴)

مثال: وکیل بالسم نے ایسے شخص سے بیع سلم کیا، جس کی گواہی اس کے حق میں قابل قبول

نہیں، مثلاً اپنے باپ یا بیٹے وغیرہ سے بیع کی، تو وہ اس بیع میں متہم ہوگا، اور اس کی اس بیع کے فساد کا حکم دیا جائے گا۔ (قواعد الفقہ: ص ۳۱)

قاعدہ (۲۵۵): ﴿كُلُّ مَنْ قُبِلَ قَوْلُهُ فَعَلَيْهِ يَمِينٌ﴾

ترجمہ: ہر وہ شخص جس کا قول مقبول ہو، اس پر قسم لازم ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۰۲، رقم القاعدة: ۲۳۴)

مثال: زید نے کہا کہ عمرو کے ذمہ میرے ایک ہزار درہم ہیں اور عمرو اس کا انکار کرتا ہے تو

عمرو کا ہی قول قبول ہوگا، کیوں کہ عمرو موافق ظاہر کا دعویٰ کر رہا ہے (ظاہر یہی ہے کہ عمرو کا ذمہ بری ہے)، اور اصل و ظاہر کو باقی رکھنے کے لئے عمرو پر قسم لازم ہے۔

قاعدہ (۲۵۶): ﴿كُلُّ مَنْ كَانَ مُحْبُوسًا بِحَقِّ مَقْصُودٍ لِّغَيْرِهِ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ﴾

ترجمہ: ہر وہ شخص جو دوسرے کے حق مقصود کے سبب محبوس ہو، اس کا نفقہ اس غیر پر واجب ہے۔

(جمہور القواعد الفقہیہ: ۲/۸۷۰، رقم المادة: ۱۷۹، قواعد الفقہ: ص ۱۰۳، رقم القاعدة: ۲۳۵)

مثال: قاضی عام مسلمانوں کے نفع، عامل صدقات مملکت اسلامیہ، بیوی شوہر، اور غلام و باندی آقا کے حق مقصود کے سبب محبوس ہوتے ہیں، اس لئے ان کا نفقہ اصحاب حقوق پر لازم ہے، یعنی قاضی اور عامل صدقات کابیت المال پر، بیوی کا شوہر پر، اور غلام و باندی کا آقا پر۔ (ہدایہ: ۱/۴۱۲)

قاعدہ (۲۵۷): ﴿لَا بَأْسَ بِدَفْعِ الْمَالِ عَلَى سَبِيلِ الدَّفْعِ عَنِ الْبَعْضِ إِذَا خَافَ ذَهَابَ الْكُلِّ﴾

ترجمہ: جب پورے مال کے چلے جانے کا اندیشہ ہو، تو بعض مال کے بچانے کے لئے بعض مال کے دیدینے میں کوئی مضائقہ نہیں ہے۔ (قواعد الفقہ: ص ۱۰۴، رقم القاعدة: ۲۴۴)

مثال: آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے اپنے بعض اصحاب سے ارشاد فرمایا کہ تم اپنی جان کی حفاظت کے لئے اپنا مال دیدو، اور اپنے دین کی حفاظت کے لئے اپنی جان دیدو۔

نوٹ: آپ کا یہ ارشاد اس قاعدہ کے تحت آتا ہے کہ ضرر عظیم سے بچنے کے لئے ضرر خفیف کو برداشت کیا جائے گا۔ (شرح السیر: ۴/۴)

قاعدہ (۲۵۸): ﴿لَا تَرْجِيحَ بَكثَرَةِ عَدَدِ الرُّوَاةِ إِنَّمَا هُوَ بِفَقْهِ الرَّاوي﴾

ترجمہ: ترجیح، فقہ راوی کے سبب ہوتی ہے؛ نہ کہ عدد روایات کی کثرت کے سبب۔ کیوں کہ اللہ تعالیٰ کا فرمان ہے: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾۔ (سورہ ص: آیت ۲۴) نیز یہ فرمان: ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾۔ (سورہ نحل: آیت ۳۸)، اسی طرح یہ فرمان: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾۔ (سورہ یوسف: آیت ۱۰۹) سب اس پر دلال ہیں کہ ترجیح کثرت عدد سے نہیں، بلکہ فقہ راوی سے ہوتی ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۰۴، رقم القاعدة: ۲۴۵، شرح السیر الکبیر: ۱/۹۵، باب الشہید وما یصنع بہ)

مثال:

جب حضرت ابو ہریرہؓ نے یہ حدیث روایت فرمائی کہ: ”مَنْ حَمَلَ جَنَازَةً فَلْيَتَوَضَّأْ“ ”جو شخص جنازہ کو کندھا دے اس کو چاہئے کہ وضو کر لے“، تو حضرت عبداللہ ابن عباس نے ان سے عرض کیا: ابو ہریرہ! یہ تو بتلاؤ کہ اگر ہم میں سے کوئی شخص خشک لکڑیاں اٹھائے تو کیا اس پر وضو لازم ہوگا؟“، اسی لئے ہمارے نزدیک حامل جنازہ پر وضو کرنا لازم نہیں ہے۔ (نور الانوار: ص ۱۸۲)

قاعدہ (۲۵۹): ﴿لَا تَصِحُّ التَّسْمِيَةُ فِي شَيْءٍ مِّنَ الْعُقُودِ مَعَ جِهَالَةٍ﴾

ترجمہ: جہالت کے ساتھ کسی چیز کا تسمیہ عقود میں معتبر نہیں۔

(شرح السیر الکبیر: ۶/۵، باب الموادعة، قواعد الفقہ: ص ۱۰۵، القاعدة: ۲۴۷)

مثال ۱:

مسلمانوں نے حریوں سے اس شرط پر صلح کی کہ وہ حربی ہر سال سو کپڑے یا سو جانور مسلمانوں کو دیں گے تو یہ صلح فاسد ہوگی، کیوں کہ کپڑوں کی جنس الگ الگ ہوتی ہے، اسی طرح دابہ (جانور) کا اطلاق حقیقتاً اسی شے پر ہوتا ہے، جو زمین پر چلتی ہے اور حکماً اس کا اطلاق گھوڑوں، خچروں اور گدھوں پر ہوتا ہے، لہذا یہ صلح معتبر نہیں ہوگی۔

مثال ۲:

اگر کوئی شخص نکاح کے وقت یوں کہے: میں نے تجھ سے نکاح کیا حیوان کے بدلہ اور حیوان کی جنس بیان نہیں کی تو یہ تسمیہ جائز نہ ہوگا، اور اس پر مہر مثل واجب ہوگا۔

أما إذا لم يسم الجنس بأن يتزوجها على دابة لا تجوز التسمية ويجب مهر المثل .

(ہدایہ: ۳۵۲/۲، کتاب النکاح، باب المہر، مکتبہ بلال دیوبند)

قاعدہ (۲۶۰): ﴿لَا حُجَّةَ مَعَ إِحْتِمَالِ النَّاشِي عَنْ دَلِيلٍ﴾

ترجمہ: دلیل سے پیدا ہونے والے احتمال کی موجودگی میں کوئی شے حجت نہیں ہے۔

(درر الحکام: ۳/۱، المادة: ۷۳، قواعد الفقہ: ص ۱۰۵، رقم القاعدة: ۲۴۹، قواعد الفقہ: ص ۳۷۷،

شرح القواعد: ص ۳۶۱، جملہ القواعد: القاعدة: ۱۸۴۲، القواعد الكلية: ص ۱۵۶)

مثال:

اگر مورث مرض الموت میں اپنے کسی وارث کے لئے قرض کا اقرار کرے تو اس کا یہ اقرار درست نہیں، جب تک کہ باقی ورثاء اس کی تصدیق نہ کریں، کیوں کہ اس اقرار سے دیگر تمام وارثوں کو

ارث سے محروم کرنے کا احتمال مع الدلیل موجود ہے اور وہ دلیل مورث کا مرض الموت میں ہونا ہے، ہاں! اگر کسی وارث کے لئے دین کا اقرار، صحت و تندرستی کی حالت میں ہو تو یہ اقرار جائز ہے، اگرچہ یہاں بھی دیگر وارثوں کو اراث سے محروم کرنے کا احتمال موجود ہے، لیکن یہ احتمال، احتمال محض ہے، کسی دلیل کی طرف منسوب نہیں ہے، اور اس طرح کا احتمال صرف ایک وہم ہے، جو اقرار کے حجت بننے سے مانع نہیں ہے۔

قاعدہ (۲۶۱): ﴿لَا حُجَّةَ مَعَ التَّنَاقُضِ لَكِنْ لَا يَخْتَلُ مَعَهُ حُكْمُ

الْحَاكِمِ﴾

ترجمہ: تناقض کے ساتھ کوئی حجت نہیں ہے، لیکن اس تناقض سے حکم حاکم مختل نہیں ہوگا۔

(درر الحکام: ۱/۷۹، رقم المادة: ۸۰، جہرۃ القواعد الفقہیۃ: ۲/۸۸۰، رقم المادة: ۱۸۴۳، قواعد الفقہ: ص ۱۰۶، رقم القاعدۃ: ۲۵۰، شرح القواعد: ص ۲۰۵)

مثال: کسی مقدمہ میں شاہدین اپنی گواہی سے رجوع کر لیں تو ان کی شہادت حجت باقی نہیں رہے گی، مگر قاضی نے ان کی شہادت کی بنیاد پر جو فیصلہ کیا تھا وہ خلل پذیر نہیں ہوگا، البتہ شاہدین محکوم بہ کے ضامن ہوں گے، مثلاً قاضی نے ان دونوں کی شہادت کے سبب زید کے لئے عمر و پر ہزار درہم واجب کئے تھے، اور شاہدین نے رجوع کر لیا، تو اس سے عمر و کا ہزار درہم کا نقصان ہوا، ان ہزار درہم کا ضمان شاہدوں پر واجب ہوگا، اور زید سے وہ ہزار درہم واپس نہیں لیے جائیں گے جو قاضی کے فیصلے کی بنیاد پر اسے حاصل ہوئے۔

وضاحت: مثال مذکور میں ہزار درہم محکوم بہ ہے، زید محکوم ہے اور عمر و محکوم علیہ۔ فتنہ بر

قاعدہ (۲۶۲): ﴿لَا حَرَامَ مَعَ ضَرُورَةٍ وَلَا وَاجِبَ مَعَ التَّعْذُرِ وَالْاِسْتِحَالَةِ﴾

ترجمہ: بوقت ضرورت حرام، حرام نہیں رہتا، اور بوقت تعذر واجب، واجب نہیں رہتا۔

(موسوعة القواعد الفقہیۃ: ۳۹/۹)

مثال: ماکولات و مشروبات میں جتنی چیزیں حرام ہیں، بوقت ضرورت شرعیہ، بقدر ضرورت

ان کا تناول حلال و مباح ہوتا ہے۔

اسی طرح جب کسی واجب پر عمل کرنا مستعذر و محال ہو، تو وہ واجب، واجب باقی نہ رہے گا، مثلاً کوئی شخص بھوک سے اس قدر بے تاب ہو کہ اسے اپنی ہلاکت کا یقین یا غالب گمان ہو، اور تناول کے لیے کوئی مباح شے موجود نہ ہو تو اسے بقدر ضرورت تناول حرام کی اجازت ہوگی۔

اسی طرح اگر کوئی شخص قیام پر قادر نہ ہو، تو اس کے حق میں قیام فرض باقی نہیں رہے گا، اور اس کے لیے بیٹھ کر نماز پڑھنے کی اجازت ہوگی۔ (مستفاد من جمہرة القواعد الفقہیة: ۲۱۷/۱)

قاعدہ (۲۶۳): ﴿لَا رُجُوعَ فِيمَا تَبَرَّعَ عَنِ الْغَيْرِ﴾

ترجمہ: جو چیز کسی اور کی طرف سے تبرعاً دی گئی، وہ اس غیر سے وصول نہیں کی جاسکتی۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۰۶، رقم القاعدة: ۲۵۱، القواعد الفقہیة: ص ۳۷۸)

مثال: کسی شخص نے دوسرے کی بیوی پر اس کی اجازت کے بغیر یا قضاء قاضی کے بغیر کوئی مال خرچ کیا، تو وہ یہ مال شوہر سے وصول نہیں کر سکتا۔

اسی طرح اگر کسی شخص نے دوسرے کی طرف سے اس کے حکم کے بغیر قربانی کی یا زکوٰۃ دی، تو وہ قربانی کا خرچ اور زکوٰۃ میں دی ہوئی رقم اس دوسرے شخص سے وصول نہیں کر سکتا۔

قاعدہ (۲۶۴): ﴿لَا عِبْرَةَ بِالتَّوْهُمْ﴾

ترجمہ: توہم کا کوئی اعتبار نہیں ہے۔

(درر الحکام: ۳/۱، رقم المادة: ۷۴، القواعد الكلية والضوابط الفقہیة: ص ۱۶۱، قواعد الفقہ: ص ۱۰۷،

رقم القاعدة: ۲۵۴، شرح القواعد: ص ۱۶۱)

مثال: ایک شخص سہا ہوا مدہوشی کے عالم میں اپنے خالی مکان سے اس طرح نکلا کہ اس کے

ہاتھ میں خون میں لت پت چھری ہو، اور اسی مکان میں اسی وقت ایک ذبح کردہ انسان دیکھا گیا، تو اس میں کوئی شک نہیں کہ وہی شخص اس کا قاتل ہے، اور دیگر احتمالات وہمیه، جو اس کے قاتل نہ ہونے کو ثابت کریں، کی طرف کوئی التفات نہیں کیا جائے گا، کہ ممکن ہے کہ مقتول نے خودکشی کی ہو وغیرہ، کیوں کہ یہ محض

وہم ہے اور قرینہ قاطعہ یعنی شخص مذکور کے ہاتھ میں خون میں ملوث چھری کا موجود ہونا، اس کا حواس باختہ اور خوف کے عالم میں ہونا، کی موجودگی میں احتمالات و ہمیہ معتبر نہیں ہونگے۔

قاعدہ (۲۶۵): ﴿لَا عِبْرَةَ بِالذَّلَالَةِ فِي مُقَابَلَةِ الصَّرِيحِ﴾

ترجمہ: صریح کے مقابلہ میں دلالت کا کوئی اعتبار نہیں ہوتا۔

(شرح القواعد الفقہیہ: ص ۱۴۱، القواعد الکلیۃ: ص ۱۵۹، جملہ القواعد الفقہیہ: ۵۶۹/۱، موسوعۃ القواعد الفقہیہ: ۲۲۷/۶، درر الحکام شرح مجلۃ الأحکام: ۳۱/۱، المادۃ: ۱۳، شرح المجلۃ لسلم رستم باز: ص ۲۵)

مثال: اگر کوئی شخص کسی کے مکان میں اس کی اجازت سے داخل ہوا، اور گھر میں لگے ہوئے دسترخوان سے پانی کا گلاس لیکر پینے لگا، اور اس دوران گلاس اس کے ہاتھ سے گر کر ٹوٹ گیا، تو وہ ضامن نہیں ہوگا، ہاں! اگر صاحب مکان پانی پینے سے منع کر دے، اور وہ گلاس اٹھا کر پانی پینا شروع کر دے، اور اس دوران گلاس ٹوٹ جائے، تو وہ ضامن ہوگا، کیوں کہ پہلی صورت میں دلالت اذن شرب ہے، جب کہ دوسری صورت میں صراحتہ ممانعت ہے۔ (القواعد الکلیۃ والضوابط الفقہیہ: ص ۱۵۹)

قاعدہ (۲۶۶): ﴿لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطَاؤُهُ﴾

ترجمہ: جس گمان کا بانی برخطا ہونا ظاہر ہو، اس کا کوئی اعتبار نہیں ہوتا۔

(الأشباه والنظائر لابن نجیم: ص ۴۹۵، الأشباه والنظائر للسيوطی: ۳۳۸/۱، جملہ القواعد الفقہیہ: رقم القاعدة: ۱۸۴۷، القواعد الفقہیہ: ص ۳۰۹، قواعد الفقہ: ص ۱۰۷، رقم القاعدة: ۲۵۶، شرح القواعد: ص ۱۶۲، درر الحکام: ۷۲/۱، المادۃ: ۷۲)

مثال: اگر کسی شخص نے کسی کو کوئی رقم یہ گمان کر کے دی کہ وہ اس پر بطور دین واجب تھی، بعدہ اس کے خلاف ظاہر ہوا، یعنی اس نے جان لیا کہ اس پر دین نہیں تھا، تو اسے حق ہے کہ وہ دین میں ادا کردہ رقم واپس لے لے، کیوں کہ وہ ظن جس کی خطا ظاہر ہو معتبر نہیں ہوا کرتا، تو ایسے ظن کو بنیاد بنا کر جو رقم اس نے دین سمجھ کر ادا کی تھی، اس کو واپس لینے کا حق بھی اسے حاصل ہوگا۔

قاعدہ (۲۶۷): ﴿لَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ الْمُتَجَمِّينَ﴾

ترجمہ: نجومیوں کے قول کا کوئی اعتبار نہیں ہے۔ (رد المحتار: ۳/۳۶۲، کتاب الصوم، مطلب

في رؤية الهلال نهرا، بيروت، قواعد الفقه: ص ۱۰۸، القاعدة: ۲۵۷، ترتيب اللآلي: ص ۹۶۱)

مثال ۱: شمس الائمہ حلوانی سے منقول ہے کہ وجوب صوم اور افطار صوم میں رویت ہلال شرط ہے، اور اس میں نجومیوں اور حساب دانوں کا قول معتبر نہیں ہے، کیوں کہ شارع نے حساب کا اعتبار نہیں کیا، بلکہ اس کو بالکلیہ لغو قرار دیا ہے، آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا فرمان ہے: ”نحن أمة أمية لا نحتسب، الشهر هكذا أو هلكذا“ ہم اُمّی لوگ ہیں، حساب نہیں جانتے، مہینہ اس طرح ہے یا اس طرح۔

(درمختار: ۳/۳۵۵)

مثال ۲: آج کل معیاری اخبارات و رسائل میں ”ستاروں کے کھیل“ یا ”ستاروں کی دنیا“ کے نام سے کالم جاری ہوتے ہیں، جن میں غیبی حالات اور بھویشیے بتلائے جاتے ہیں، ہزاروں لوگ اس سے اپنی قسمت کا حال معلوم کرنے کی کوشش کرتے ہیں، بعض نجومی اور جوتشی لوگوں کے ہاتھ کی ریکھا (لکیر) میں دیکھ کر بھویشیے بتلاتے ہیں، یہ سب من گھڑت، اٹکل اور بے بنیاد باتیں ہیں، اور شرعاً حرام اور گناہ کبیرہ کا باعث ہیں، نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: ”جو آدمی کا ہن یا عراف کے پاس آ کر کچھ پوچھے، اور اس کی بات پر یقین کر لے، تو وہ محمد صلی اللہ علیہ وسلم پر نازل شدہ دین و قرآن سے مکمل طور پر تہی دست رہ گیا، اور اگر پوچھ لے اور یقین نہ بھی کرے، تب بھی اس جرم کی نحوست سے چالیس دن تک اس کی کوئی نماز مقبول نہ ہوگی“۔ کسی شاعر نے کیا خوب کہا ہے:

مت یقین کراپنے ہاتھوں کی ان لکیروں پر
قسمت ان کی بھی ہوتی ہے جن کے ہاتھ ہی نہیں ہوتے

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ”من أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد برئ

بما أنزل على محمد“ .

(الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للإمام السيوطي: ۲/۵۰۶، رقم الحديث: ۸۲۸۸)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ”من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلوٰة أربعين ليلة“. (مسلم شریف: ۲/۲۳۳، کتاب السلام، باب تحریم الکھانة واتیان الکھان)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ”من أتى امرأته الحائض أو أتاها في غير ما أتاها أو أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم ومراده إذا استحل ذلك الفعل“.

(کتاب المبسوط للإمام شمس الدین السرخسی: ۳/۱۵۲، کتاب الحيض)

قاعدہ (۲۶۸): ﴿لَا عُمُومَ لِدَلَالَةِ النَّصِّ وَلَا لِإِقْتِضَاءِ النَّصِّ﴾

ترجمہ: دلالت النص اور اقتضاء النص کو عموم حاصل نہیں ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۰۸، رقم القاعدة: ۲۵۸)

مثال: دلالت النص اور اقتضاء النص کو عموم حاصل نہیں ہوتا، کیوں کہ عموم اوصاف لفظ میں سے ہے، اور جب دلالت النص اور اقتضاء النص کو عموم حاصل نہیں، تو یہ دونوں تخصیص کا احتمال بھی نہیں رکھیں گے، چنانچہ اگر کوئی آدمی اپنی بیوی سے کہے: ”أنت طالق“۔ ”تو طلاق والی ہے“ یا ”طلقتک“۔ ”میں نے تجھ کو طلاق دی“، اور اپنے اس قول سے تین طلاق کی نیت کرے تو اس کی یہ نیت صحیح نہیں ہوگی، اس لئے کہ ”أنت طالق“ عورت کا وصف ہے، اور وصف مصدر کا تقاضہ کرتا ہے، کیوں کہ وہ اسی سے ماخوذ ہوتا ہے، گویا ”أنت طالق“ میں مصدر (طلاقاً) بطریق اقتضاء موجود ہے، اور جو چیز بطریق اقتضاء ثابت ہوتی ہے اس کو عموم نہیں ہوتا ہے۔ (اصول الشاشی: ص ۳۱، ۳۲)

دلالت النص: وہ ایسا معنی ہے، جس کا حکم منصوص علیہ کے لئے علت ہونا باعتبار لغت کے معلوم ہو، نہ کہ باعتبار اجتہاد واستنباط، گویا دلالت النص سے جو معنی معلوم ہوتے ہیں، وہی معنی حکم کی علت ہوتے ہیں، مثلاً ﴿لَا تَقُلْ لَهُمَا أُفْ﴾ والدین کو اف نہ کہو! یہاں حرمت تافیف کی علت معنی ایذاء ہے۔

اقتضاء النص: نص پر ایسی زیادتی کہ جس کے بغیر معنی نص صحیح نہ ہو، مثلاً ”أنت طالق“ میں جب تک ”طلاقاً“ مصدر کی زیادتی نہیں کی جائے گی، تب تک کلام صحیح نہ ہوگا۔

قاعدہ (۲۶۹): ﴿لَا قِيَامَ لِلدَّلَالَةِ مَعَ النَّصِّ﴾

ترجمہ: نص کے ساتھ دلالت کا کوئی گزارہ نہیں ہے۔ (شرح السیر الکبیر: ۵/۱۵۳، باب من

له من الأمراء أن يقبل وأن يقسم وأن يجعل الأرض أرض خراج، قواعد الفقه: ص ۱۰۸، رقم القاعدة: ۲۵۹)

مثال: جب کسی چیز کا جواز دلالتاً ثابت ہو، اور اسی چیز سے متعلق صراحۃً نہی موجود ہو، تو نص

کے مقابلہ میں دلالت کا کوئی اعتبار نہیں ہوگا۔

قاعدہ (۲۷۰): ﴿لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ﴾

ترجمہ: خالق کی نافرمانی میں مخلوق کی کوئی فرماں برداری درست نہیں۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۱۷۷، دار الکتب العلمیۃ بیروت، ۱/۶۹، باب ما يجب من طاعة الوالي وما لا يجب،

قواعد الفقه: ص ۱۰۶، رقم القاعدة: ۲۵۳)

فائدہ: یعنی ہر وہ صورت جس میں خالق کی نافرمانی ہوتی ہو، اس میں مخلوق کی فرماں برداری

نہیں کی جائے گی۔

مثال: امراء کے وہ احکام جن میں دینی اعتبار سے لوگوں کی بھلائی ہو، وہ معمول بہا

ہوں گے۔ اسی طرح وہ احکام جن کے متعلق یہ معلوم نہ ہو کہ ان پر عمل پیرا ہونے سے نفع ہوگا یا نقصان؟ وہ

بھی معمول بہا ہوں گے، کیوں کہ طاعتِ امراء کی فرضیت نص قطعی سے ثابت ہے، لیکن اگر ان کے احکام

کی تعمیل کرنے سے اللہ رب العزت کی نافرمانی لازم آتی ہو تو ان کے احکام معمول بہا نہیں ہوں گے، بلکہ

وہ مردود ہوں گے، کیوں کہ قاعدہ ہے: ”لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق“۔

اور قرآن کریم میں بھی اس بات کی طرف اشارہ موجود ہے کہ فرمان باری تعالیٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ”اے ایمان والو! بات مانو اللہ تعالیٰ کی اور

بات مانو رسول کی اور وُلاتِ امر کی“۔ میں اللہ اور اس کے رسول سے پہلے فعل ”أطيعوا“ مکرر آیا ہے، جو

مشیر ہے اس بات کی طرف کہ ان کی بات آپ کو ماننی ہی ہے، کیوں کہ ان کا حکم عین صواب اور منفعت

دین و دنیا پر مشتمل ہے، اور ”أولي الأمر منكم“ سے پہلے ”أطيعوا“ فعل نہیں ہے، بلکہ اس کا عطف ”الرسول“ پر ہے، جس میں یہ نکتہ ہے کہ امراء کے تمام اوامر قابل اطاعت نہیں، بلکہ صرف وہی احکام قابل اطاعت ہوں گے، جن سے اللہ اور اس کے رسول کی اطاعت ہوتی ہو، اس لیے کہ ولات امر کے اوامر میں خطا و صواب، طاعت و معصیت، دونوں کا احتمال ہے۔

قاعدہ (۲۷۱): ﴿لَا مَسَاحَ لِاجْتِهَادٍ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ﴾

ترجمہ: محل نص میں اجتہاد جائز نہیں ہے۔

(درر الحکام: ۳۲/۱، المادة: ۱۴، قواعد الفقہ: ص ۱۰۸، القاعدة: ۲۶۰، ترتیب اللآلی: ص ۹۸۸، القواعد

الفقهية: ص ۱۴۸، ۴۳۰، شرح القواعد: ص ۱۴۷، جمهرة القواعد: القاعدة: ۱۸۵۲، القواعد الكلية: ص ۳۶۱)

مثال: جس نص کے معنی واضح ہوں، اس میں اجتہاد جائز نہیں ہے، مثلاً فرمانِ باری

تعالیٰ: ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ”اللہ رب العزت نے بیع کو حلال فرمایا اور ربا کو حرام“۔ اب اجتہاد کر کے اس فرمان کو معنی آخر پر محمول کر کے حلتِ بیع اور حرمتِ ربا کے خلاف حکم لگانا جائز نہیں ہے۔

قاعدہ (۲۷۲): ﴿لَا يَبْقَى لِلْإِنْسَانِ الْمُلْكُ عَلَى نَفْسِهِ﴾

ترجمہ: انسان کے لیے اپنی ذات پر ملک باقی نہیں رہتی ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱۸۸/۵، باب خروج العبد بأمان من دار الحرب وخرجه مسلماً أو ذمياً، قواعد

الفقه: ص ۱۰۸، رقم القاعدة: ۲۶۱، القواعد الكلية: ص ۲۵۳)

مثال: جب انسان اپنی ذات کا مالک نہیں ہے، تو اس کے لئے اپنی آنکھ، خون اور گردہ وغیرہ

کو فروخت کرنا جائز نہیں ہے، کیوں کہ بیع کے صحیح ہونے کے لئے بیع کا مالک ہونا ضروری ہے، اور انسان اپنے کسی جزء کا مالک نہیں ہے۔

قاعدہ (۲۷۳): ﴿لَا يَتَمُ التَّبَرُّعُ إِلَّا بِالْقَبْضِ﴾

ترجمہ: تبرع (احسان کرنا، صدقہ کرنا) بدون قبضہ پورا نہیں ہوتا ہے۔

(درر الحکام: ۵۷/۱، المادة: ۵۷، شرح السير الكبير: ۱۸۵/۵، باب الاستبراء، ترتیب اللآلی فی سلك الأمالي

: ص ۴۸۱، القواعد الفقهية: ص ۱۴۸، قواعد الفقہ: ص ۱۰۸، رقم القاعدة: ۲۶۲، شرح القواعد: ص ۲۹۹)

مثال: زید نے عمرو کو کوئی چیز ہبہ کر دی، تو یہ ہبہ اس وقت تک پورا نہیں ہوگا، جب تک کہ عمرو اس پر قابض نہ ہو۔

قاعدہ (۲۷۴): ﴿لَا يَثْبُتُ شَيْءٌ مِنَ الْحُكْمِ بِبَعْضِ الْعِلَّةِ﴾

ترجمہ: جزاء علت سے جزاء حکم ثابت نہیں ہوگا۔ (شرح السیر الکبیر: ۵۷/۴، باب ما یکون إحرازاً منهم وما لا یکون، قواعد الفقه: ص ۱۰۹، رقم القاعدة: ۲۶۳)

مثال: احناف کے نزدیک علت ربو قدر وجنس ہے، اب اگر صرف قدر کا تحقق ہو اور جنس کا نہیں، یا جنس کا تحقق ہو قدر کا نہیں، تو حکم ربا ثابت نہیں ہوگا۔

قاعدہ (۲۷۵): ﴿لَا يَجْرِي الْعُمُومُ فِي مُقْتَضَى النَّصِّ﴾

ترجمہ: مقتضائے نص میں عموم جاری نہیں ہوتا ہے۔ (قواعد الفقه: ص ۱۰۹، رقم القاعدة: ۲۶۴)

مقتضی: نفس کلام میں وہ زیادتی جس کے بغیر کلام کے معنی صحیح نہ ہوتے ہوں۔

مثال: اگر کوئی آدمی یوں کہے کہ: ”إِن أَكَلْتُ فامرأتی طالق“ اگر میں کھانا کھاؤں تو میری بیوی طلاق والی ہے، اس قسم کے بعد طعام سے کسی خاص کھانے کی نیت کرے، مثلاً بریانی وغیرہ کی تو اس کی یہ نیت درست نہیں ہوگی، اور کسی بھی کھانے کے کھالینے سے اس کی بیوی مطلقہ ہو جائے گی، کیوں کہ اس کا کلام ”إِن أَكَلْتُ“ مصدر ”طعاماً“ کا مقتضی ہے، تو طعام علی سبیل الاقتضاء ثابت ہے، اور جو چیز اقتضاء ثابت ہوتی ہے اس میں عموم جاری نہیں ہوتا ہے، جب کہ تخصیص کے لئے تعیم ضروری ہے۔

قاعدہ (۲۷۶): ﴿لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِالْمَفْهُومِ فِي كَلَامِ النَّاسِ﴾

ترجمہ: لوگوں کے کلام میں مفہوم سے استدلال کرنا صحیح نہیں ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۰۹، رقم القاعدة: ۲۶۵)

فائدہ: جو چیز لفظ سے مفہوم ہوگی وہ دو حال سے خالی نہیں، یا تو لفظ صریح سے مفہوم ہوگی یا نہیں، پہلی کو منطوق اور دوسری کو مفہوم کہتے ہیں، یعنی جو چیز صراحت لفظ سے مفہوم نہ ہو، بلکہ دلالت لفظ سے مفہوم ہو اس کو مفہوم کہتے ہیں۔

مفہوم کی دو قسمیں: (۱) موافق (۲) مخالف**موافق:** لفظ سے مسکوت عنہ کا حال، موافق منطوق مفہوم ہو۔**مخالف:** لفظ سے مسکوت عنہ کا حال، مخالف منطوق مفہوم ہو۔ (نور الانوار: ص ۱۵۷)**مثال:** اگر کوئی شخص کہے: ”جاءني زيد“ میرے پاس زید آیا، اور اس نے عمرو کی آمد سے

خاموشی اختیار کی ہو، تو اس سے عمرو کے نہ آنے پر استدلال کرنا صحیح نہیں ہے۔ (نور الانوار: ص ۱۵۸)

قاعدہ (۲۷۷): ﴿لَا يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ فِي التَّابِعِ حُكْمٌ آخَرُ سِوَى**الثَّابِتِ فِيمَنْ هُوَ الْأَصْلُ﴾****ترجمہ:** تابع میں حکم اصل کے سوا کسی اور حکم کا ثابت ہونا جائز نہیں ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۹۶/۲، باب الاسترقاق علی المسلمین، قواعد الفقہ: ص ۱۰۹، رقم القاعدة: ۲۶۶)

مثال: مجاہدین امیر لشکر کے تابع ہوتے ہیں، اگر امیر نے کسی مقام پر اقامت کی نیت کی تو

تمام مجاہدین پوری نمازیں ادا کریں گے اور اگر امیر نے اقامت کی نیت نہیں کی تو تمام مجاہدین قصر ہی کریں

گے۔ یہی کچھ حال بیوی کا ہے جب کہ وہ اپنے شوہر کے ساتھ سفر میں ہو۔

قاعدہ (۲۷۸): ﴿لَا يَجُوزُ تَرْكُ الْوَاجِبِ لِلِاسْتِحْبَابِ﴾**ترجمہ:** استحباب کی خاطر ترک واجب جائز نہیں ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۲۳۲/۴، باب المفاداة بالأسراء وغيره من الأموال، قواعد الفقہ: ص ۱۰۹، رقم القاعدة: ۲۶۷)

مثال: کسی بھی عمل مستحب کے لئے واجب کا ترک کرنا جائز نہیں ہے، جیسے صف کی درستی قریب بواجب

یعنی سنت مؤکدہ ہے، اور قوم و امام دونوں مسجد میں موجود ہوں اور امام محراب سے قریب ہو، نیز تمام لوگ

صف لگا کر پہلے سے بیٹھے ہوئے ہوں، تو جب مکبر حی علی الفلاح کہے، اس وقت نماز کے لئے کھڑا ہونا مستحب

ہے، لیکن اگر یہ بات نہ ہو، جیسا کہ آج کل ہمارا حال ہے تو اس استحباب پر عمل نہیں کیا جائے گا، کیوں کہ حی علی

الفلاح پر کھڑے ہونے کی صورت میں تسویۃ الصفوف (صفوں کو سیدھا کرنا) نہیں ہو سکے گا، اور ادھر نماز

بھی شروع ہو جائے گی، تو استحباب پر عمل کرنے سے واجب ترک ہو جائے گا۔ یہی وجہ ہے کہ عموماً اقامت کے آغاز ہی سے لوگ صفوں میں کھڑے ہو کر صفوں کو سیدھی کرنے میں لگ جاتے ہیں۔

قاعدہ (۲۷۹): ﴿لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ مَقْصُودَيْنِ

بَلْفِظٍ وَاحِدٍ﴾

ترجمہ: ایک ہی لفظ سے جمع بین الحقیقت والمجاز جائز نہیں ہے، در انحالانکہ دونوں مقصود ہوں۔

(الحسامی: ص ۱۴، قواعد الفقہ: ص ۱۱۰، رقم القاعدة: ۲۶۸، شرح السیر الکبیر: ۱/۱۲۸، باب ما یصدق المستأمن فیہ من أهل الحرب وما لا یصدق)

مثال: فرمان باری تعالیٰ: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لِمَسْتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ

تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾۔ ”یا تم میں سے کوئی شخص پاخانہ سے آئے، یا تم نے اپنی بیویوں سے لمس کیا ہو اور اس کے بعد تم پانی نہ پاؤ تو تیمم کرو پاک مٹی سے“۔

آیت میں لفظ ”لمس“ کے معنی حقیقی مس بالید، اور معنی مجازی جماع (ہم بستری) ہیں۔ احناف نے معنی مجازی یعنی جماع کو مراد لیا، اس لئے ان کے نزدیک مس بالید ناقض وضو نہیں ہے، اگر مس بالید سے نقض وضو کو تسلیم کیا جاوے تو جمع بین الحقیقت والمجاز لازم آئے گا، جو درست نہیں ہے۔

تنبیہ: معنی مجازی جماع ہی کو کیوں مراد لیا گیا، اس کی تفصیل کتب اصول میں موجود ہے۔

قاعدہ (۲۸۰): ﴿لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ أَحَدٍ بِلَا سَبَبٍ شَرْعِيٍّ﴾

ترجمہ: کسی کے لئے کسی کا مال بلا سبب شرعی لینا جائز نہیں ہے۔

(درر الحکام شرح مجلة الأحكام: ۱/۹۸، المادة: ۹۷، جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۸۷۶، رقم القاعدة:

۱۸۹۹، القواعد الكلية: ص ۳۳۷، قواعد الفقہ: ص ۱۱۰، رقم القاعدة: ۲۶۹، شرح القواعد: ص ۴۶۵)

مثال: دوسرے کے مال کو لینے کے اسباب شرعیہ: بیع، ہبہ، ارث اور وصیت وغیرہ ہیں، اگر

ان میں سے کوئی سبب پایا گیا تو دوسرے کے مال کو لینا جائز ہوگا، ورنہ نہیں، آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد

ہے: ”لا یحل مال امرئ مسلم إلا بطیب نفس منه“۔ ”کسی مسلمان کا مال اس کی خوش دلی کے بغیر حلال نہیں ہے“۔ (سنن الدارقطنی: ۲۲/۳، کتاب البیوع، رقم الحدیث: ۲۸۶۲، مشکوٰۃ المصابیح:

ص ۲۵۵، کتاب الغصب والعاریۃ، جمع الجوامع: ۷/۹، تتمۃ حرف اللام الألف، رقم الحدیث: ۲۶۷۵۹)

مفتی اعظم حضرت مولانا شفیع صاحبؒ نے تو یہاں تک لکھا ہے کہ اگر مدرسہ والے کسی صاحب اثر و رسوخ کو لیکر چندہ کرتے ہیں اور ایک آدمی جو صرف پانچ روپے دینا چاہتا تھا، لیکن ان صاحب کے زیر اثر آکر اس نے دس روپے دیئے تو صرف پانچ روپے ہی حلال ہیں، کیوں کہ وہ خوش دلی سے دیئے گئے، اور دوسرے پانچ روپے محض دباؤ کی وجہ سے، جس میں خوش دلی نہیں، لہذا وہ حلال نہیں ہوئے۔

قاعدہ (۲۸۱): ﴿لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَلِكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ﴾

ترجمہ: دوسرے کی ملک میں اس کی اجازت کے بغیر تصرف کرنا کسی کے لئے جائز نہیں۔

(درر الحکام: ۹۶/۱، المادة: ۹۶، قواعد الفقہ: ص ۱۱۰، رقم القاعدۃ: ۲۷۰، القواعد الفقہیۃ: ص ۸۵،

۱۲۳، شرح القواعد: ص ۲۶۱، جمہورۃ القواعد: القاعدة: ۹۰۰، القواعد الکلیۃ: ص ۳۳۳)

مثال ۱: کسی کی سائیکل کھڑی ہو، اور کسی شخص کو کوئی ضرورت پیش آئی، تو اس نے اس کے مالک سے اجازت لئے بغیر اس کو لیا، اس پر سواری کی، اور کہیں جا کر واپس آ گیا، پھر سائیکل وہیں کھڑی کر دی جہاں تھی، تو اس کا یہ عمل شرعاً ناجائز ہے۔

مثال ۲: مسجد کے باہر نمازی اپنی چپلیں اتارتے ہیں، بعض لوگ چڑے کے جوتے پہن کر مسجد آتے ہیں، اور چمڑہ خراب ہونے کے اندیشہ سے وہ انہیں بیت الخلاء وغیرہ نہیں لیجانا چاہتے، تو بلا تکلف دوسرے کی سیلپر چپل پہن کر استنجاء وغیرہ کے لئے چلے جاتے ہیں، ان کا یہ عمل شرعاً جائز نہیں ہے۔

مثال ۳: کوئی شخص حمام میں داخل ہوا، وہاں کسی اور شخص کا صابن رکھا ہوا ہو، یا وہ بھول کر چلا گیا ہو، تو اس شخص کے لیے اس صابن کا استعمال شرعاً ناجائز ہے، کیوں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا فرمان ہے: ”لا عتق فیما لا یملکہ ابن آدم“۔ ”ابن آدم جس غلام کا مالک نہیں اس میں اس کا عتق

درست نہیں۔ یعنی آدمی جس چیز کا مالک نہیں وہ اس میں تصرف نہیں کر سکتا، جسے ہم عرف عام میں یوں کہتے ہیں کہ: ”حلوائی کی دکان پر فاتحہ خوانی درست نہیں۔“ (رحمانی)

قاعدہ (۲۸۲): ﴿لَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ الْإِجْمَاعِ﴾

ترجمہ: اجماع کی مخالفت جائز نہیں ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۳/۳۲، باب سہمان البراذین، قواعد الفقہ: ص ۱۱۰، رقم القاعدة: ۲۷۱)

وضاحت: اجماع کے معنی لغوی عزم اور اتفاق کے ہیں، اور اصطلاح شرع میں ہر زمانے کے

عادل و مجتہد علماء کے کسی حکم پر اتفاق کرنے کو اجماع کہا جاتا ہے۔ (حاشیہ اصول الشاشی: ص ۷۸)

مثال: ”ابن قتان“ فرماتے ہیں کہ نوم قلیل (جس میں استرخاء مفاصل نہ ہو) کے ناقض

وضو نہ ہونے پر تمام علماء کا اجماع ہے، مگر ”امام مزنی“ نے خرق اجماع کر کے نوم قلیل کو بھی ناقض وضو

قرار دیا ہے، البتہ پہلو کے بل لیٹ کر سونے سے نقض وضو پر تمام کا اتفاق ہے۔ (حاشیہ اصول الشاشی: ص ۷۹)

قاعدہ (۲۸۳): ﴿لَا يُحْلَفُ الْقَاضِي عَلَى حَقِّ مَجْهُولٍ﴾

(ترتیب اللآلی فی سلك الأُمالی: ص ۹۷۳، قواعد الفقہ: ص ۱۱۱، رقم القاعدة: ۲۷۲)

ترجمہ: قاضی حق مجہول پر قسم نہیں کھلائے گا۔

مثال: اگر دو آدمیوں نے مل کر کوئی کاروبار شروع کیا، اب ایک، دوسرے پر خیانت مبہمہ کا

دعویٰ کرے تو قاضی مدعی علیہ کو قسم نہیں کھلائے گا، کیونکہ حق مجہول پر قسم نہیں کھلائی جاتی ہے۔

قاعدہ (۲۸۴): ﴿لَا يَزِيدُ الْبَعْضُ عَلَى الْكُلِّ إِلَّا فِي مَسْئَلَةِ الظَّهَارِ﴾

ترجمہ: بعض کل سے زائد نہیں ہوتا ہے، مگر مسئلہ ظہار میں۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۱۱، رقم القاعدة: ۲۷۳)

مثال: اگر کوئی آدمی اپنی بیوی سے کہے: ”أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي“۔ ”تو میرے حق میں

میری ماں کی پشت کی مانند ہے“، تو وہ مظاہر یعنی ظہار کرنے والا ہوگا۔

نوٹ: تین مسئلوں میں بعض کل سے بڑھ جاتا ہے:

مسئلہ اولی: کسی آدمی نے باپ کی اجازت سے بچہ کا ختنہ کی، اور حشفہ کٹ گیا، جس کی وجہ سے بچہ مر گیا تو ختنہ کرنے والے پر نصف دیت یعنی پانچ سو دینار واجب ہوں گے، اور اگر بچہ بچ گیا تو پوری دیت واجب ہوگی۔

وجہ یہ ہے کہ اگر بچہ مر گیا تو موت کا سبب دو فعل ہیں:

ایک فعل یعنی ختنہ کی تو اجازت تھی، مگر دوسرے فعل یعنی حشفہ کاٹ دینے کی اجازت نہیں تھی، اس لئے نصف دیت واجب ہوگئی، اور اگر بچہ نہیں مرا تو فعل مازون فیہ (ختنہ) کا اعتبار نہیں ہوگا، گویا وہ ہوا ہی نہیں، اور حشفہ کا کاٹ دینا جو فعل غیر مازون فیہ ہے، کا اعتبار کر کے ضمان حشفہ یعنی پوری دیت واجب ہوگی۔

مسئلہ ثانیہ: بوقت ولادت بچہ نے سر باہر نکالا اور کسی آدمی نے اس کا کان کاٹ دیا، اور بچہ مرا نہیں بلکہ زندہ رہا تو کان کاٹنے والے پر پانچ سو دینار واجب ہوں گے، اور اگر وہی شخص بجائے کان کاٹنے کے سر کاٹ دے تو اس پر ایک ایسا غلام یا باندی واجب ہوگی، جس کی قیمت پچاس دینار کے برابر ہو۔

مسئلہ ثالثہ: جب کنویں میں بغیر پھولا پھٹا چوہا گر جائے، تو بیس ڈول نکالنا واجب ہے، اور اگر پھولے پھٹے چوہے کی صرف دُم گر جائے تو پورا کنواں خالی کرنا واجب ہے۔

(شرح الحموی علی الأشباہ: ۱/۴۰۴)

قاعدہ (۲۸۵): ﴿لَا يَصِحُّ تَوَكُّلُ مَجْهُولٍ﴾

ترجمہ: شخص مجہول کو وکیل بنانا درست نہیں ہے۔

(الأشباہ والنظائر، قواعد الفقه: ص ۱۱۱، القاعدة: ۲۷۴)

مثال: اگر قرض خواہ مقروض سے یوں کہے: ”اگر تیرے پاس کوئی شخص فلاں علامت لے کر آئے، یا تیری انگشت پکڑ لے، یا تجھ سے اس طرح کہے کہ تو میرا مال جو تیرے ذمہ لازم ہے، اس کو دیدے، تو یہ تو کیل درست نہیں ہے، کیوں کہ وکیل مجہول ہے، اور مقروض اس طرح کے وکیل کو قرض کا مال دیدینے سے بری الذمہ نہیں ہوگا۔ (الأشباہ: ص ۳۷۰)

قاعدہ (۲۸۶): ﴿لَا يَصِحُّ رُجُوعُ الْقَاضِي عَنْ قَضَائِهِ إِذَا كَانَ مَعَ شَرَائِطِ

الصَّحَّةِ﴾

ترجمہ: قاضی کا اپنے فیصلہ سے رجوع کرنا صحیح نہیں ہے جب کہ وہ شرائطِ صحت پر مبنی ہو۔

(الأشباہ: ص ۳۳۹، قواعد الفقہ: ص ۱۱۱، القاعدة: ۲۷۵)

مثال: اگر قاضی یوں کہے: ”میں نے اپنے فیصلہ سے رجوع کر لیا، یا شاہدوں کی تلبیس (خط

ملط کرنا) میں واقع ہوا ہوں، یا میں نے اپنے حکم کو باطل قرار دیا“، تو اس کا یہ قول صحیح نہیں ہے اور فیصلہ نافذ

ہی رہے گا۔ (الأشباہ: ص ۳۳۹)

قاعدہ (۲۸۷): ﴿لَا يُعْتَمَدُ عَلَى الْخَطِّ وَلَا يُعْمَلُ بِهِ لَأَنَّ الْخَطَّ يَشْبَهُ الْخَطَّ﴾

ترجمہ: خط پر اعتماد نہیں کیا جائے گا اور نہ اس پر عمل کیا جائے گا، کیوں کہ ایک خط دوسرے خط

کے مشابہ ہوتا ہے۔

(شرح الأشباہ: ۱۶۸/۲، قواعد الفقہ: ص ۱۱۱، القاعدة: ۲۷۶، رد المحتار: ۴/۱۳، کتاب القضاء، شرح

السير الكبير: ۱۰۶/۵، باب العين يصيبه المسلمون)

خط: خط سے مراد ”تحریر“ ہے۔

مثال: کسی آدمی کے قبضہ میں ایک جائیداد ہے، اب کوئی دوسرا شخص قاضی کے پاس آ کر یہ

دعویٰ کرے کہ یہ جائیداد وقف کی ہے اور بطور ثبوت اس نے ایک دستاویز پیش کی، جس پر گزرے ہوئے

قاضیوں یا عادلوں کی تحریر موجود ہو، اور قاضی سے اس تحریر کے عین مطابق صدورِ فیصلہ کو طلب کرے، تو

قاضی کے لئے اس دستاویز کے مطابق فیصلہ کا اختیار نہیں ہے، کیوں کہ قاضی یا تو فیصلہ کرتا ہے بینہ (یعنی

دو گواہوں کی گواہی)، یا اقرار، یا قسم سے انکار کی بنیاد پر۔ رہی تحریر! تو وہ حجت بننے کی صلاحیت نہیں رکھتی،

کیوں کہ ایک خط دوسرے خط کے مشابہ ہوتا ہے۔

نوٹ: صاحبین کے نزدیک خط پر اعتماد کرنا اور اس کے مطابق عمل کرنا صحیح ہے، جب کہ اس بات کا یقین ہو کہ وہ تحریر صاحب معاملہ ہی کی ہے، رہا مشابہت خط بالخط کا امکان تو یہ شاذ و نادر ہے، اور اعتبار عموم کا ہوتا ہے نہ کہ شاذ و نادر کا، نیز خط کے اعتبار میں لوگوں کے لئے آسانی اور سہولت ہے، کیوں کہ آج ہمارے اس دور میں اسی پر تمام معاملات کا دار و مدار ہے، لہذا فتویٰ صاحبین کے قول پر ہی ہوگا۔

(شرح الأشباہ: ۱۶۸/۲، رد المحتار: ۱۳۸/۸، کتاب القضاء، باب کتاب القاضي إلى القاضي وغيره)

قاعدہ (۲۸۸): ﴿لَا يُفْتَىٰ بِكُفْرِ مُسْلِمٍ مَّهْمَا أُمِّنَ﴾

ترجمہ: جہاں تک ممکن ہو، کسی مسلم کے کفر کا فتویٰ نہیں دیا جائے گا۔

(رد المحتار: ۳۱۰/۶، قبیل کتاب الأضحية، قواعد الفقہ: ص ۱۱۲، القاعدة: ۲۷۸، رسم المفتي: ص ۱۵۱، لا يفتي بكفر مسلم حتى الوسع، مكتبة زكريا ديوبند)

مثال: جہاں تک ممکن ہو کسی مسلمان کو کافر نہیں قرار دیا جائے گا، ہاں! اگر وہ کسی فرض کا منکر ہو تو اس صورت میں اس کو کافر قرار دیا جائے گا، مثلاً کوئی شخص روزہ کی فرضیت ہی کا انکار کرے، یا نماز کی فرضیت کا انکار کرے، تو اس صورت میں وہ کافر ہوگا۔

بعض فرق ضالہ (گمراہ فرقے) مثلاً خوارج و معتزلہ وغیرہ مرتکب کبیرہ کو کافر قرار دیتے ہیں، جب کہ اہل سنت والجماعت کے نزدیک وہ کافر نہیں ہے۔

قاعدہ (۲۸۹): ﴿لَا يُقَاسُ الْمَنْصُوصُ عَلَى الْمَنْصُوصِ﴾

ترجمہ: منصوص کو منصوص پر قیاس نہیں کیا جائے گا۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۰۵/۵، باب ما یبتلی به الأسیر فی دار الحرب، قواعد الفقہ: ص ۱۱۲، القاعدة: ۲۷۹)

وضاحت: منصوص وہ حکم شرعی ہے جس کے متعلق کتاب اللہ، سنت رسول اللہ میں کوئی نص صریح

موجود ہو۔

مثال: کفارہ قتل خطا میں اللہ رب العزت کا حکم یہ ہے کہ ایک مومن غلام کو آزاد کر کے کفارہ

ادا کیا جائے، یہ حکم منصوص ہے، اور کفارہ ظہار میں یہ حکم ہے کہ ایک غلام کو آزاد کر کے کفارہ ظہار ادا کیا

جائے، یہ بھی حکم منصوص ہے، یہاں غلام کا مومن ہونا مذکور نہیں ہے، تو اس حکم منصوص کو کفارہ قتل خطا والے حکم منصوص پر قیاس کر کے غلام میں ایمان کی قید کا اضافہ درست نہیں ہے۔

قاعدہ (۲۹۰): ﴿لَا يُقَدَّمُ أَحَدٌ فِي التَّزَاكُمِ عَلَى الْحُقُوقِ إِلَّا بِمُرَجِّحٍ﴾

ترجمہ: مزاحمت فی الحقوق کی صورت میں کسی ایک کو مقدم نہیں کیا جائے گا، مگر کسی مرجح کے

سبب۔ (قواعد الفقہ: ص ۱۱۳، القاعدة: ۲۸۰)

مثال: اگر کسی ادارہ میں عہدہ افتاء یا تدریس کی جگہ خالی ہو، اور کئی لوگوں نے درخواستیں دے

رکھی ہوں، تو کسی ایک کو یوں ہی مقدم نہیں کیا جائے گا، بلکہ وجہ ترجیح کی بنیاد پر ہی تقرر عمل میں آئے گا، اور اگر تمام درخواست دہندگان میں وجوہ ترجیح پائی جائیں تو قرعہ ڈالا جائے گا، مثلاً دو مفتیوں نے یا دو مدرسوں نے درخواست دے رکھی ہے، اور دونوں باصلاحیت ہیں، لیکن ایک میں صلاحیت کے ساتھ صلاحیت بھی ہے، اور دوسرے میں محض صلاحیت ہے صلاحیت نہیں تو پہلا مقدم ہوگا، اور اگر دونوں صالح ہوں، مگر ایک تجربہ کار ہو اور دوسرا نہیں تو پہلا مقدم ہوگا۔ (رحمانی)

قاعدہ (۲۹۱): ﴿لَا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ لِّكُنَّ فِي مَعْرَضِ الْحَاجَةِ بَيَانٌ﴾

ترجمہ: خاموش انسان کی طرف کسی قول کو منسوب نہیں کیا جائے گا، لیکن محل حاجت بیان میں خاموشی بیان ہے۔

(شرح الأشباہ والنظائر: ۱/ ۴۳۸، قواعد الفقہ: ص ۱۱۳، رقم القاعدة: ۲۸۲، القواعد الفقهية: ص ۹۱، ۳۰۲،

۴۱۹، شرح القواعد الفقهية: ص ۱۵۰، درر الحکام: ۱/ ۶۶، المادة: ۶۷، القواعد الكلية: ص ۳۳۷)

مثال: اگر کوئی شخص کسی دوسرے کو اس کا مال ضائع کرتے ہوئے دیکھ رہا ہو، پھر بھی وہ

خاموش رہے، تو اس کی یہ خاموشی اتلاف مال کی اجازت نہیں ہے، البتہ باکرہ لڑکی کا سکوت اس کی

رضامندی کے درجہ میں ہے۔ (شرح الأشباہ والنظائر: ۱/ ۴۳۸)

قاعدہ (۲۹۲): ﴿إِذَا قَضَىٰ بَغَيْرِ حُجَّةٍ أَوْ قَضَىٰ بِرَأْيِهِ مُخَالَفًا لِلنَّصِّ لَا يُنْفَذُ قَضَاءُهُ﴾

ترجمہ: جب قاضی بغیر کسی حجت کے یا اپنی رائے سے مخالف نص فیصلہ کرے تو اس کا فیصلہ نافذ نہیں ہوگا۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۳، باب من الاستئجار فی أرض الحرب والنفل فیہ، قواعد الفقہ: ص ۱۱۳، رقم القاعدۃ: ۲۸۳)

نوٹ: حضرات ائمہ اربعہ رحمہم اللہ کا کسی حکم پر اتفاق کرنا ”اجماع“ کہلاتا ہے، اس حکم کے خلاف فیصلہ کرنا خلاف اجماع کہلائے گا۔

مثال: وقتِ واحد میں تین طلاق دینے کی صورت میں تینوں طلاقیں کے واقع ہونے پر ائمہ اربعہ کا اتفاق ہے، اگر کوئی قاضی اس کے خلاف فیصلہ کرتا ہے تو اس کا یہ فیصلہ نافذ نہیں ہوگا۔

عند الاحناف عد و طلاق میں عورت کا اعتبار ہے نہ کہ مرد کا، اور امام شافعیؒ کے نزدیک مرد کا اعتبار ہے نہ کہ عورت کا، لیکن عدت میں دونوں کا اتفاق ہے کہ آزاد عورت کی عدت تین حیض یا تین طہر اور باندی کی دو حیض یا دو طہر، اگر کوئی قاضی اس کے خلاف فیصلہ کرتا ہے تو وہ نافذ نہیں ہوگا۔ (رحمانی)

قاعدہ (۲۹۳): ﴿لَا يُنْكَرُ تَغْيِيرُ الْأَحْكَامِ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ﴾

ترجمہ: تغیر زمان سے تغیر احکام کا انکار نہیں کیا جاسکتا۔

(درر الحکام: ۱/۴، رقم المادۃ: ۳۹، القواعد الفقہیۃ: ص ۲۵، ۵۶، قواعد الفقہ: ص ۱۱۳، رقم

القاعدۃ: ۲۸۴، شرح القواعد: ص ۲۲، جمہورۃ القواعد: القاعدۃ: ۴۲۱، ۱۹۴۰، القواعد الکلیۃ: ص ۲۵۹)

مثال: (۱) مسجد کا سامان چوری ہو جانے کے اندیشہ سے نماز کے اوقات کے علاوہ دیگر

اوقات میں مسجد کے دروازوں کو بند کرنا جائز ہے۔ (۲) امامت و اذان کی تنخواہ لینا درست ہے۔ (۳)

عورتوں کو مسجد میں باجماعت نماز پڑھنے کے لئے نکلنے سے روکنا جائز ہے، کیوں کہ اب حالات بدل چکے

ہیں، اور حالات کے بدلنے سے احکام بھی بدلا کرتے ہیں۔

قاعدہ (۲۹۴): ﴿لصاحب الدين إذا ظفر بجنس حقه أن يأخذه﴾**ترجمہ:** صاحب دین جب اپنے حق کی جنس سے اپنا حق وصول کرنے پر قادر ہو تو اسے اپنا حق

وصول کرنے کا اختیار ہوگا۔ (شرح السیر الکبیر: ۱۴۴/۴، قواعد الفقہ: ص ۱۰۳، القاعدة: ۲۳۹، رد

المحتار علی الدر المختار: ۲۲۱/۹، کتاب الحجر، بیروت، أحسن الفتاوی: ۱۷۴/۷، ۱۷۵)

مثال ۱: کسی شخص کا گھی کا کاروبار ہو، اس نے اپنی حقیقی بیٹی سے ۱۰۰ روپے ادھار لیا، مگر مدت

دراز ہوئی ادائیگی کا نام نہیں لیتا، حالانکہ وہ اس رقم کو ادا کرنے کی طاقت رکھتا ہے، اور آئندہ اصول نہ

ہونے کی قوی امید ہے، اور اس کا گھی بیٹی کے گھر ہی رکھا رہتا ہے، تو وہ بیٹی اپنے والد کے گھی میں سے وقتاً

نوعتاً ان کی اجازت کے بغیر کسی قدر گھی نکال کر فروخت کر کے اپنی رقم وصول کر سکتی ہے، اور جب وصول

ہو جائے تو اپنے والد کو آگاہ کر دے، تو یہ طریقہ جائز ہے، مگر اس کا پورا اہتمام رہے کہ اپنے حق سے زیادہ

ہرگز نہ لے۔ (مستفاد از احسن الفتاوی: ۱۷۴/۷، باب القرض والدین)

مثال ۲: فائنانس یا بینک والے جب لون پر کسی کو گاڑی دیتے ہیں تو اولاً وہ خود اپنے آپ کو

مالک ثابت کر کے، اس کے پورے کاغذات اپنے پاس رکھ لیتے ہیں، جب گاڑی لینے والے وقت پر

قرض کی ادائیگی نہیں کرتے، تو فائنانس یا بینک والے وہ گاڑی کھینچ کر لاتے ہیں اور گاڑی کے مالک کو کچھ

مہلت دیدیتے ہیں کہ وہ آکر ہفتہ بھرے اور گاڑی لیکر جائے، اگر مہلت گزرنے کے بعد بھی وہ رقم لے کر

نہیں آتا، تو فائنانس یا بینک والے نیلام (Octian) کے ذریعہ مینیجر سے سیٹنگ کر کے لوگوں کو گاڑیاں بیچ

دیتے ہیں،..... اگر کسی نے بینک کے ساتھ بیع کا یہ معاملہ کر لیا اور متعینہ قسطیں ادا نہیں کیں، اور بینک اس

سے گاڑی کو ضبط کر کے نیلام کے ذریعہ بیچ دے تو بینک کو یہ حق حاصل ہے، البتہ بینک صرف اپنے دین کو

وصول کر سکتا ہے، گاڑی مالک نے جو قسطیں ادا نہیں کیں ان کو سوخت نہیں کر سکتا۔

قال ابن عابدين : لأن للدائن أن يأخذ بيده إذا ظفر بجنس حقه بغير رضا

المدين تنبيه : قال الحموي في شرح الكنز نقلاً عن العلامة المقدسي عن جده

الأشقر عن شرح القدوري للأخضب : إن عدم جواز الأخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لمطاوعتهم في الحقوق، والفتوى اليوم على جواز الأخذ عند القدرة من أي مال كان ، لا سيما في ديارنا لمداومتهم العقوق ، قال الشاعر (الطويل):

عفاءً على هذا الزمان فإنه	زمان عقوق لا زمان حقوق
وكل رفيق فيه غير مرافق	وكل صديق فيه غير صدوق

(رد المحتار على الدر المختار: ۹/۲۲۱، كتاب الحجر، بيروت)

قال الحصكفي : ليس لذي الحق أن يأخذ غير جنس حقه، وجوزہ الشافعي، وهو الأوسع . "الدر المختار". وقال ابن عابدين رحمه الله : قوله: (وجوزہ الشافعي) قدمنا في كتاب الحجر: أن عدم الجواز كان في زمانهم ، أما اليوم فالفتوى على الجواز . (الدر المختار مع الشامى: ۶/۶۰۶، كتاب الحظر والإباحة ، باب الاستبراء ، فصل في البيع، أحسن الفتاوى: ۷/۷۴، ۱۷۵)

مثال ۳: شوہر غائب ہے اور بیوی کا نفقہ مثلاً ایک ہزار روپے شوہر کے ذمہ باقی ہیں، اور گھر میں الماری کے اندر شوہر کی رقم موجود ہے تو عورت کو اختیار ہوگا کہ اس میں سے اپنے دین نفقہ کو لے لے۔

قاعدہ (۲۹۵): ﴿لِلإِشَارَةِ عُمُومٌ كَمَا لِلْعِبَارَةِ﴾

ترجمہ: اشارۃ النص ایسا ہی عام ہوتا ہے، جیسا کہ عبارت النص۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۰۳، القاعدة: ۲۳۸)

فائدہ: (۱) جو حکم عبارت النص سے ثابت ہو وہ ایسا حکم ہے، جس کے لئے کلام کو لایا گیا ہو، اور مقصود کلام بھی اصلاً یا تبعاً وہی حکم ہو۔

(۲) اشارۃ النص وہ عبارت ہے جس سے ایسا حکم ثابت ہو، جس کے لئے کلام نہیں لایا گیا، بلکہ محض غور و فکر سے وہ حکم مفہوم ہو، جیسے عبارت النص عام ہوتا ہے، تخصیص کو قبول کرتا ہے، ایسے ہی اشارۃ النص بھی عام ہوتا ہے اور تخصیص کو قبول کرتا ہے۔

یہی وجہ ہے کہ ہم نے اللہ تعالیٰ کے فرمان: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ”اور جس کا بچہ ہے (یعنی باپ) اس کے ذمہ ہے ان کی ماؤں کا کھانا، کپڑا قاعدہ کے موافق“۔ (سورہ بقرہ: ۲۳۳) کے اشارہ عام (بیٹا اور اس کے جمیع اموال باپ کی ملک ہیں) سے بیٹے کی باندی سے باپ کے لیے عدمِ اباحتِ وطیٰ کو خاص کیا۔

قاعدہ (۲۹۶): ﴿لَيْسَ مِنَ الصَّوَابِ أَنْ يَتْرُكَ فَرَضًا عَيْنًا لِيَتَوَصَّلَ إِلَى مَا هُوَ فَرَضٌ كِفَايَةً﴾

ترجمہ: فرضِ کفایہ تک رسائی کے لیے، فرضِ عین کا ترک درست نہیں ہے۔

(شرح کتاب السیر الکبیر: ۱/۱۳۵)

مثال ۱: اگر والدین کو خدمت کی ضرورت ہو، اور اولاد کے ان کے پاس موجود نہ ہونے کی صورت میں انہیں ضرر کا اندیشہ ہو، تو ایسے موقع پر اولاد کے لیے جہاد پر جانا جائز نہیں ہے، کیوں کہ جہاد فرض کفایہ ہے اور والدین کی خدمت فرض عین ہے۔

(شرح کتاب السیر الکبیر: ۱/۱۳۵، الفتاویٰ الہندیہ: ۲/۱۸۹)

مثال ۲: اسی طرح اگر والدین تنگ دست ہوں اور بیٹے کے سفر پر جانے کی صورت میں ان کے خرچ کا انتظام نہ ہو، یا ضعیف اور بیمار ہوں، اور ان کی خدمت اور خبر گیری کے لیے اور کوئی موجود نہ ہو، تب تو ان کی اجازت اور مرضی کے خلاف کسی بھی سفر میں جانا جائز نہیں ہے، خواہ وہ سفر تبلیغ کا ہو یا تحصیلِ علم کا، یا حج و عمرہ کا، لیکن اگر ان کے خرچ کا بھی انتظام ہے اور خبر گیری کرنے والے بھی موجود ہیں، تو ایسی صورت میں فقہاء نے ایسے سفر کی اجازت دی ہے، جس میں ہلاکت کا گمان غالب نہ ہو، اس حال میں اگر والدین کی اجازت کے بغیر بھی کوئی شخص تبلیغ کے سفر پر چلا جائے، تو ان شاء اللہ گناہ نہ ہوگا۔

(فتاویٰ عثمانی: ۱/۲۷۴، کتب خانہ نعیمیہ دیوبند)

مثال ۳: اسی طرح بعض لوگ اپنے بیوی بچوں کے نفقہ کا انتظام کیے بغیر، ان سے بے فکر ہو کر تبلیغ میں نکل جاتے ہیں، یہ بھی جائز نہیں ہے، کیوں کہ بیوی بچوں کا نفقہ واجب و لازم ہے اور تبلیغ میں جانا فرض کفایہ ہے۔ اور ادائیگی فرض کفایہ کے لیے ترک واجب و لازم جائز نہیں ہے۔

ونفقة الغير تجب على الغير بأسباب ثلاثة : زوجية وقراة وملك فتجب للزوجة على زوجها ، لأنها جزاء الاحتباس ، وكل محبوس لمنفعة غيره يلزمه نفقته .
(التنوير مع الدر والرد: ۵/۲۷۸، ۲۸۱، كتاب الطلاق، باب النفقة، فتاوى محمودیه: ۴/۲۶۳، باب التبليغ)

قاعدہ (۲۹۷): ﴿مَا أَدَّى إِلَى الضِّيقِ وَالْحَرَجِ وَتَنْفِيرِ النَّاسِ عَنْهُ كَانَ حُكْمُهُ سَاقِطًا﴾

ترجمہ: جو چیز ضیق و حرج کی طرف مودی اور تنفیر ناس کا باعث ہو، اس کا حکم ساقط ہوتا ہے۔
(موسوعة القواعد الفقهية: ۹/۳۸)

مثال: حالت حیض و صوم میں شوہر کے لیے اپنی بیوی کا بوسہ لینا منع نہیں ہے، جب کہ یہ وطی ممنوع کا داعی ہے، کیوں کہ حیض و صوم کا وجود بکثرت ہوتا ہے اور دواعی وطی کو منع کرنا مفضی الی الضیق والحرَج ہے، اس لیے یہاں دواعی وطی کا حکم (ممانعت) ساقط ہے۔ (ہدایہ: ۲/۴۰۹، باب الظہار)

قاعدہ (۲۹۸): ﴿مَا أَفْضَى إِلَى الْحَرَامِ كَانَ حَرَامًا﴾

ترجمہ: جو چیز حرام تک پہنچائے وہ بھی حرام ہوتی ہے۔ (موسوعة القواعد الفقهية: ۹/۴۲)
مثال: مظاہر کے لیے اپنی بیوی سے کفارۃ ظہار ادا کرنے تک جہاں وطی کرنا حرام ہے، وہیں اس سے بوس و کنار اور دیگر دواعی وطی بھی حرام ہیں، تا کہ یہ دواعی، وطی حرام تک نہ پہنچادے۔ ثم الوطی إذا حرم بدواعه كالمس والتقبيل كيلا يقع فيه . (ہدایہ: ۲/۴۰۹، باب الظہار)

قاعدہ (۲۹۹): ﴿مَا تَعَذَّرَ الْوُقُوفُ عَلَى حَقِيقَتِهِ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَلَامَةُ﴾

ترجمہ: جس چیز کی حقیقت پر اطلاع متعذر ہو، اس میں علامت کا اعتبار ہوتا ہے۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۴۹/۹)

مثال: نقض وضو کی اصل علت، سیلیبن سے کسی چیز کا خارج ہونا ہے، اب بحالتِ نوم کوئی چیز خارج ہوئی یا نہیں، اس پر وقوف متعذر ہے، اس لیے نقض وضو میں علامت (نوم) ہی کا اعتبار کر کے اسے ناقض وضو قرار دیا گیا۔

”ليس الوضوء على من نام قائما أو قاعدا أو راكعا أو ساجدا، إنما الوضوء على من نام مضطجعا، فإنه إذا نام مضطجعا استرخت مفاصله، جعل استرخاء المفاصل علة، فيتعدى الحكم بهذه العلة إلى النوم مستندا أو متكئا إلى شيء لو أزيل عنه (ذلك الشيء) لسقط“.

(أصول الشاشي: ص ۱۴۸، البحث الرابع في القياس، الحسامي: ص ۱۳۱، بحث القياس)

قاعدہ (۳۰۰): ﴿مَا اجْتَمَعَ مُحَرَّمٌ وَمُبِيحٌ إِلَّا غَلَبَ الْمُحَرَّمُ﴾

قوله صلى الله عليه وسلم: ”ما اجتمع الحلال والحرام في شيء إلا غلب

الحرام الحلال“ . (شرح السير الكبير: ۴/۲، باب من الأمان الذي يشك فيه)

ترجمہ: محرم (وہ دلیل جو حرمت کو ثابت کرتی ہے) اور مباح (وہ دلیل جو اباحت کو ثابت کرے) کے جمع ہونے پر محرم ہی کو غلبہ دیا جائے گا۔

(غمز عيون البصائر: ۱/۳۳۷، قواعد الفقه: ص ۱۱۴، القاعدة: ۲۸۵)

مثال ۱: جب دو دلیلیں باہم متعارض ہوں، ان میں سے ایک مقتضیِ حرمت اور دوسری مقتضیِ اباحت ہو اور کوئی مرجح موجود نہ ہو تو محرم مقدم ہوگی۔

مثال ۲: حائضہ سے متعلق آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: ”لَكَ مِنَ الْحَائِضِ فَوْقَ

الْإِزَارِ“ . (تیرے لئے حائضہ بیوی سے ازار کے اوپر کے حصہ بدن سے استمتاع مباح ہے)، اور آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا دوسرا ارشاد: ”إِصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ“ - ”کہ تم طہی کے سوا تمام حصہ بدن سے استمتاع کر سکتے ہو“۔

آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا پہلا فرمان ناف سے لیکر گھٹنوں تک کے حصہ بدن سے استمتاع کی حرمت کا تقاضہ کرتا ہے، جب کہ دوسرا فرمان وطی کے سوا جمیع بدن سے استمتاع کی اباحت کا مقتضی ہے، تو احتیاطاً تحریم رائج ہوگی اور مانوق الا زار سے استمتاع بلا حائل وبالجائل مباح ہوگا۔ رہا ناف سے لیکر گھٹنوں تک کا حصہ، تو اس سے استمتاع بلا حائل حرام اور بالجائل مباح ہوگا۔ (غمر عیون البصائر: ۱/۳۳۷)

قاعدہ (۳۰۱): ﴿مَا انْتَفَى دَلِيلُ تَحْرِيمِهِ لَا يَحْرُمُ﴾

ترجمہ:

جس چیز کی دلیل تحریم منقشی ہو، وہ حرام نہیں ہوتی۔ (موسوعة القواعد الفقهية: ۹/۳۹)

مثال:

حضرت عبداللہ ابن عباسؓ سے مروی ہے کہ ان کی خالہ حضرت میمونہؓ نے آپ صلی اللہ علیہ وسلم کی خدمت میں گھی، گوہ اور پنیر ہدیہ کیا، تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے گھی اور پنیر کو تناول فرمایا، مگر گوہ کو مکروہ سمجھ کر چھوڑ دیا۔ اور آپ کے دسترخوان پر گوہ کھائی گئی، اگر وہ حرام ہوتی تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے دسترخوان پر نہیں کھائی جاتی۔ (معلوم ہوا کہ اکل گوہ کی دلیل حرمت منقشی ہے، اس لیے وہ حرام نہیں ہے)۔

عن ابن عباس رضي الله عنه : ” أن خالته أهدت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سَمْنًا وَأَضْبًا وَأَقْطًا ، فأكل من السمن ومن الأقط ، وترك الأضْبَ تَقْدَرًا ، وأكل على مائدته صلى الله عليه وسلم ، ولو كان حراماً ما أكل على مائدة رسول الله “ .

قال النووي : أجمع المسلمون على أن الضبّ حلال ليس بمكروه ، إلا ما حكى عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته ، وإلا ما حكاه القاضي عياض عن قوم أنهم قالوا هو حرام وما أظنه يصح عن أحد ، وإن صح عن أحد فمحمجوج بالنصوص وإجماع من قبله . (عون المعبود: ص ۱۲۵ ، كتاب الأطعمة ، باب في أكل الضب ، رقم: ۳۷۹۳)

قاعدہ (۳۰۲): ﴿مَا انْتَفَى دَلِيلُ وُجُوبِهِ لَا يَجِبُ﴾

ترجمہ:

جس چیز کی دلیل وجوب منقشی ہو، وہ واجب نہیں ہوتی۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۹/۳۹)

مثال:

حضرت زید بن خالد الجہنیؓ سے مروی ہے وہ فرماتے ہیں کہ میں نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو ارشاد فرماتے ہوئے سنا کہ ”اگر میری امت پر شاق نہ ہوتا تو میں انہیں ہر نماز کے وقت مسواک کا حکم دیتا۔“ (یہاں مسواک کی دلیل وجوب منقشی ہے، اس لیے مسواک کرنا واجب نہیں بلکہ سنت ہے)۔

(نور الایضاح: ص ۳۴)

عن زید بن خالد الجہنی قال : سمعت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یقول :

”لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلوة“.

(عون المعبود: ص ۳۴، کتاب الطہارۃ ، باب السواک ، رقم : ۴۷)

فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة ، لأن انتفاء النفي ثبوت ، فيكون

الأمر منفيًا لثبوت المشقة ، وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين : أحدهما أنه نفي الأمر مع ثبوت الندبية ، ولو كان للندب لما جاز النفي و ثانيهما : أنه جعل الأمر مشقة عليهم وذلك إنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب ، إذ الندب لا مشقة فيه لأنه جائز الترك ، وقال الشافعي : فيه دليل على أن السواك ليس بواجب ، لأنه لو كان واجباً لأمرهم به شق عليهم أو لم يشق ، وإلى القول بعدم وجوبه صار أكثر أهل العلم ، بل ادعى بعضهم فيه الإجماع . (عون المعبود: ص ۳۴، کتاب الطہارۃ ، باب السواک ، رقم : ۴۷)

قاعدہ (۳۰۳): ﴿مَا تَبَتَّ بَزْمَانٍ يُحْكَمُ بِبَقَائِهِ مَا لَمْ يَوْجَدْ دَلِيلٌ بِخِلَافِهِ﴾

ترجمہ: جو چیز ایک زمانے سے ثابت ہو، اس کی بقا کا حکم لگایا جائے گا، جب تک کہ خلاف بقا

کوئی دلیل موجود نہ ہو۔ (درر الحکام ، قواعد الفقہ: ص ۱۱۴ ، القاعدة: ۲۸۶)

مثال:

1997ء میں زید ایک مکان کا مالک بنا، 2010ء میں بھی زید کے اس مکان کے

مالک ہونے کا حکم لگایا جائے گا، جب تک کہ یہ معلوم نہ ہو کہ زید نے وہ مکان عمر کو بیچ دیا یا ہبہ کر دیا۔

(رحمانی)

قاعدہ (۳۰۴): ﴿الْيَقِينُ لَا يَزُولُ إِلَّا بَيِّقِينَ﴾

ترجمہ: یقین، یقین ہی سے زائل ہوگا۔ (شرح السیر الکبیر: ۱۲۱/۲، باب من یکرہ قتله من

أهل الحرب ومن لا یکرہ، الأشباه والنظائر، قواعد الفقہ: ص ۱۱۴، القاعدة: ۲۸۷)

نوٹ: یہاں یقین سے مراد ظن غالب ہے۔

مثال: کسی شخص کا غالب ظن یہ ہو کہ اس نے بلا وضو ہی نماز پڑھی، یا یہ غالب گمان ہو کہ اس

نے نماز کی شرطوں میں سے کسی شرط کو چھوڑ دیا تو وہ اس نماز کا اعادہ کر لے۔ (غمر عیون البصائر: ۱/۳۳۷)

قاعدہ (۳۰۵): ﴿مَا ثَبَّتَ عَلَىٰ خِلَافِ الْقِيَاسِ فَغَيْرُهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ﴾

ترجمہ: جو حکم خلاف قیاس ثابت ہو تو اس پر دوسرے کو قیاس نہیں کیا جائے گا۔

(درر الحکام: ۳۳/۱، المادة: ۱۵، قواعد الفقہ: ص ۱۱۴، القاعدة: ۲۸۸، ترتیب اللآلی: ص ۱۰۳۰، شرح

القواعد: ص ۱۵۱)

مثال: امام ابو داؤد و احمد رحمہما اللہ نے عمارہ ابن خزیمہؒ سے یہ روایت نقل کی ہے کہ آپ صلی

اللہ علیہ وسلم نے ایک دیہاتی سے ایک گھوڑا خریدا، اور ادائشمن کے لئے اس اعرابی کو لے کر گھر کی طرف

چل دیئے، وہ اعرابی چوں کہ پیچھے تھا اور آپ صلی اللہ علیہ وسلم آگے آگے، آپ صلی اللہ علیہ وسلم کی رفتار تیز

تھی اور وہ دیہاتی سست رفتاری سے چل رہا تھا، جس کی وجہ سے آپ صلی اللہ علیہ وسلم اور اس اعرابی کے

درمیان کچھ فاصلہ ہوا، تو لوگوں نے اس اعرابی کو روک کر اس سے اس گھوڑے کا سودا کرنا شروع کیا اور

انہیں یہ معلوم نہیں تھا کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے اُس گھوڑے کو خریدا ہے، تو اس اعرابی نے آپ کو آواز

دے کر یہ کہا کہ اگر آپ کو لینا ہو تو لو! ورنہ میں اس کو بیچ دوں گا، آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ کیا میں

نے یہ گھوڑا تم سے خریدا نہیں؟ تو وہ اعرابی یہ کہنے لگا کہ اگر خریدا ہے تو گواہ لے آؤ! تو حضرت خزیمہؒ نے کہا:

اے اللہ کے رسول صلی اللہ علیہ وسلم! میں گواہی دیتا ہوں کہ آپ نے اس کو خریدا ہے، آپ صلی اللہ علیہ وسلم

نے خزیمہ سے مخاطب ہو کر فرمایا: تم کس طرح گواہی دے رہے ہو؟ جب کہ تم سودے کے وقت موجود نہیں

تھے؟ تو خزیمہؓ نے عرض کیا: اے اللہ کے رسول صلی اللہ علیہ وسلم! میں آپ کی تصدیق کر چکا ہوں، اس لئے یہ گواہی دے رہا ہوں، آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ان کی شہادت قبول فرمائی اور یہ ارشاد فرمایا: ”مَنْ شَهِدَ لَهُ خُزَيْمَةُ فَهُوَ حَسْبُهُ“ ”خزیمہ جس کے حق میں شہادت دے تو وہ اس کے لئے کافی ہے۔“

مذکورہ روایت میں آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے تنہا خزیمہؓ کی شہادت کو دوسروں کی شہادت کے درجہ میں قرار دیا جو خلاف قیاس ہے، لہذا یہ حکم صرف خزیمہؓ کے ساتھ ہی مخصوص ہوگا، دوسروں کو اس پر قیاس نہیں کیا جائے گا، یہاں تک کہ خلفاء اربعہ میں سے بھی کسی ایک کی گواہی، دو گواہوں کی گواہی کے درجہ میں نہیں ہوگی۔ (حاشیہ حسامی: ص ۹۷)

اسی طرح نماز میں قہقہہ کا ناقض وضو ہونا خلاف قیاس ہے، لہذا خارج صلوٰۃ قہقہہ کو، داخل صلوٰۃ قہقہہ پر قیاس کر کے اسے ناقض وضو نہیں قرار دیا جائے گا۔

قاعدہ (۳۰۶): ﴿مَا ثَبَتَ يَكُونُ بَاقِيًا مَا لَمْ يَوْجَدْ الدَّلِيلُ الْمُزِيلُ﴾

ترجمہ: جو چیز ثابت ہو، وہ باقی رہے گی جب تک دلیل مزیل نہ پائی جائے۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۵۰، باب بیان الوقت الذي يتمكن المستأمن فيه من الرجوع إلى أهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع، قواعد الفقه: ص ۱۱۴، القاعدة: ۲۸۹، ترتيب اللآلی: ص ۱۰۲۱)

مثال: کسی شخص کا کپڑا ناپاک ہوا تھا، اس نے اس کو دھو کر پاک کر دیا، اب جب اس کی طہارت ثابت ہوگئی تو وہ ناپاک نہیں ہوگا، تا آن کہ کسی دلیل سے اس کی طہارت کا زائل ہونا ثابت ہو جائے، کیوں کہ کسی شے کی بقا، دلیل مٹتی کا مطالبہ نہیں کرتی ہے، ہاں ابتداء اثبات شے، دلیل مثبت کا مطالبہ کرتا ہے۔ (رحمانی)

قاعدہ (۳۰۷): ﴿مَا جَازَ بِعُذْرٍ بَطَلَ بَزْوَالِهِ﴾

ترجمہ: جو چیز کسی عذر کے سبب ثابت ہو، وہ زوال عذر سے باطل ہوگی۔

(درر الحکام: ۳۹/۱، المادة: ۲۳، القواعد الكلية: ص ۲۲۲، قواعد الفقه: ص ۱۱۵، القاعدة: ۲۹۰، شرح القواعد: ص ۱۸۹، موسوعة القواعد الفقهية: ۳۴/۹)

مثال ۱: پانی نہ ہونے کی وجہ سے تیمم جائز ہے، لیکن جب پانی مل جائے اور اس کے استعمال پر قدرت بھی ہو تو تیمم باطل ہوگا۔

مثال ۲: کوئی شخص درِ دسر، چکر یا ضعف و کمزوری کے سبب قیام پر قادر نہ ہو، تو اس کے لئے ترک قیام کر کے بیٹھ کر نماز پڑھنا جائز ہے، لیکن جب وہ قیام پر قادر ہو جائے، تو یہ جواز ختم ہوگا اور اس پر قیام لازم ہوگا۔

قاعدہ (۳۰۸): ﴿مَا حَرَّمَ أَخْذُهُ حَرَّمَ إِعْطَاءَهُ﴾

ترجمہ: جس چیز کا لینا حرام ہے، اس کا دینا بھی حرام ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۴۸۶، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۱/۳۲۲، جملہ القواعد الفقہیة: رقم القاعدة: ۲۹۱، شرح القواعد: ص ۲۱۵)

مثال ۱: سود اور رشوت لینا اور دینا دونوں حرام ہیں، لیکن اگر اپنی جان و مال کا اندیشہ ہو، حاکم وقت یا کسی اور آفیسر کے نزدیک اپنا جائز حق وصول کرنا ہو، اور وہ بلا رشوت دیئے صاحب حق کو اس کا حق نہ دے، تو ایسی صورت میں رشوت دیکر اپنے حق کو وصول کرنے کی گنجائش ہے، اسی طرح جس شخص سے کسی شرکا اندیشہ ہو، یا برائی واقع ہونے کا ڈر ہو تو اس کو کچھ دیدینا جائز ہے۔

چنانچہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد ہے: ”مَنْ أَرَادَ أَنْ يُبْرَأَ أَبُوَيْهِ فَلْيُكْرِمْ الشُّعْرَاءَ“۔ جو شخص یہ چاہے کہ وہ اپنے والدین کو بری کریں، اسے چاہئے کہ وہ شعراء کا اکرام کرے۔

(غمر عیون البصائر: ۱/۴۴۹)

وضاحت: فقہاء کرام نے اس بات کی صراحت فرمائی ہے کہ اگر اپنا جائز حق بلا رشوت دیئے حاصل نہ ہو سکتا ہو، اور اسی طرح کسی انسان کی بنیادی ضرورتیں بلا سودی قرض لیے پوری نہ ہو سکتی ہوں، تو ایسے مواقع پر بقدر ضرورت رشوت دینے اور سودی قرض لینے کی گنجائش ہے، جیسا کہ فقہ کے دیگر قواعد ”الضرورات تیج الحظرات“۔ اور ”الضرورة تنقذ بقدرها“ سے مفہوم ہوتا ہے۔ لیکن رشوت و سود لینا کسی بھی صورت میں جائز نہیں ہے، لہذا لینے والے خوب غور کر لیں۔ (رحمانی)

مثال ۲: نوحہ کرنے والی اور گانے اور باجہ بجانے والی کو اجرت دینا جائز نہیں، کیوں کہ ان

چیزوں پر اجرت لینا حرام ہے، اور جس پر اجرت لینا حرام ہے، اس پر اجرت دینا بھی حرام ہے، جیسا کہ سود اور خرچی (زانیہ کی اجرت) اور کاہن کی اجرت اور رشوت وغیرہ کا لینا دینا دونوں حرام ہیں، جیسا کہ الأشباه والنظائر میں ہے: ”لا يجوز إعطاء أجره النائحة والمغنية والزامر، فإن ما حرم أخذه حرم إعطائه كالربوا ومهر البغي وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة النائحة وغيره، كذا

في الأشباه والنظائر . (مجموعة الفتاوى للكنوى: ص ۳۲۱)

قاعدہ (۳۰۹): ﴿مَا حَرَّمَ اسْتِعْمَالُهُ حَرَّمَ اتِّخَاذَهُ﴾

ترجمہ: جس چیز کا استعمال حرام ہے اس کا بنانا بھی حرام ہے۔

(الأشباه والنظائر للسيوطي: ۳۲۱/۱)

مثال: آلاتِ لہو و لعب کا استعمال کرنا حرام ہے، لہذا اس کا بنانا بھی حرام ہے۔

اسی طرح خنزیر، شراب اور مردوں کے لیے زیورات کا استعمال حرام ہے، لہذا ان چیزوں کا جمع

کرنا و حاصل کرنا بھی حرام ہوگا۔ (الأشباه والنظائر للسيوطي: ۳۲۱/۱)

لأن الاتخاذ والاقتناء قد يكون وسيلة للاستعمال فيما بعد فهذا من باب سد

الدرائع . (موسوعة القواعد الفقهية: ۱۱۹/۹)

وقوله عليه السلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ﴾ .

(موسوعة القواعد الفقهية: ۱۲۰/۹)

قاعدہ (۳۱۰): ﴿مَا حَرَّمَ فَعْلُهُ حَرَّمَ طَلْبَهُ﴾

ترجمہ: جس چیز کا کرنا حرام ہے، اس کا طلب کرنا بھی حرام ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ۴۸۸/۱، جمهرة القواعد الفقهية: ۲/۹۰۷، رقم القاعدة: ۲۰۵۸، قواعد الفقه: ص ۱۱۵،

القاعدة: ۲۹۲، شرح القواعد: ص ۲۱۷، درر الحکام: ۴۴/۱، المادة: ۳۵، موسوعة القواعد الفقهية: ۱۲۲/۹)

مثال: اداروں، تحریکوں، مسجدوں اور مدرسوں، الغرض دین کا ہر شعبہ، جہاں خدمتِ اسلام اور اشاعتِ دین کا کام ہو رہا ہو، ان میں فتنہ انگیزی کرنا اور دوسروں کے ذریعہ کروانا دونوں حرام ہیں، بعض لوگ دوسروں سے فتنہ انگیزی کروا کر بزعمِ خود یہ سمجھتے ہیں کہ ہم بری ہیں، جب کہ وہ بری نہیں ہیں، بلکہ علتِ العلة کے معنی میں ہیں، لہذا اس کا حکم ان ہی کی طرف منسوب ہوگا۔ (رحمانی)

قاعدہ (۳۱۱): ﴿مَا حَصَلَ بِسَبَبِ خَبِيثٍ فَالْسَبِيلُ رَدُّهُ﴾

ترجمہ: جو چیز حرام طریق سے حاصل ہو تو اس سے سبک دوشی کا راستہ اس کا اس کے اصل مالک کو لوٹانا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱/۲، باب المسلم ینخرج من دار الحرب ومعه مال فیما ینصدق فیہ وما لا ینصدق، قواعد الفقہ: ص ۱۱۵، القاعدۃ: ۲۹۳)

مثال: اگر کسی شخص نے بصورتِ مجبوری بضرورتِ حفاظت اپنا روپیہ، پیسہ بینک میں جمع کیا، اور بینک کی طرف سے اس کے اکاؤنٹ میں کچھ سودی رقم چڑھ گئی، تو وہ اسے لے لے اور فقراء و مساکین پر بلائیتِ ثواب صدقہ کر دے۔

لے لینے کا حکم اس لئے ہے کہ اگر وہ اس رقم کو بینک میں چھوڑ دیتا ہے، تو وہ اسلام اور مسلمانوں کے خلاف استعمال ہوگی۔ اور تصدقِ بلائیت کا حکم اس لئے ہے کہ اس سودی رقم کا اصل حکم تو یہ تھا کہ جس شخص کو اس کی یہ رقم سود پر دی گئی تھی، جس پر یہ سود وصول ہوا، اسی کو یہ رقم واپس کی جاتی، لیکن چونکہ بینک کا نظام اتنا پیچیدہ ہے کہ اصل مالک کا علم نہیں ہو سکتا، اس لئے فقہاء کرام نے بلائیتِ ثواب صدقہ کر دینے کا حکم فرمایا۔ (رحمانی)

امام محمدؒ فرماتے ہیں کہ جو مال حرام طریقہ سے حاصل ہو تو اس سے خلاصی کا راستہ اس کو لوٹا دینا ہے۔ (السیر الکبیر: ۳/۳)

”رد المحتار“ میں ہے کہ جو حکم امام محمدؒ نے ذکر فرمایا، یہ اس صورت میں ہے جب کہ اصل مالک معلوم ہو، ورنہ اس کو صدقہ کر دیں، کیوں کہ خبیث طریقہ سے کمائے ہوئے مال کا اصل مالک معلوم نہ ہونے کی صورت میں اس کو لوٹانا معتذر ہے۔ (رد المحتار: ۵/۳۵۵)

والحاصل أنه إن علم أرباب الأموال وجب رده عليهم، وإلا فإن علم عين الحرام لا يحل له، ويتصدق به بنية صاحبه... الخ

(۳۰۱/۷، کتاب البيوع، باب البيع الفاسد، مطلب فيمن ورث مالا حراما)

متاخرين فقهاء مثلاً حضرت مولانا مفتی کفایت اللہ صاحب، حضرت مولانا مفتی عبد الرحیم صاحب لاچپوری وغیرہ، سودی رقم کو تمام رفاہی کاموں میں خرچ کرنے کی اجازت دیتے ہیں، جیسے عام لوگوں کے لئے بیت الخلاء، طہارت خانے، بنوانا، اور سڑک، گٹر وغیرہ کے کام کرنا۔

قاعدہ (۳۱۲): ﴿مَا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ﴾

ترجمہ: جس چیز کو مسلمان اچھا خیال کریں، وہ اللہ تعالیٰ کے نزدیک اچھی ہے۔

(شرح السير الكبير: ۱۴۹/۴، باب ما يكره في دار الحرب وما لا يكره، قواعد الفقه: ص ۱۱۵،

القاعدة: ۲۹۴، جمهرة القواعد، المادة: ۱۱۷۱)

مثال ۱: متاخرین علماء نے ہر نماز میں اذان و اقامت کے مابین ہر ایسے کلمہ سے جو لوگوں کے درمیان متعارف ہو و محبوب کو درست قرار دیا ہے، کیوں کہ آج کل امور دینیہ میں لوگوں میں غفلت و سستی عام ہو چکی ہے۔

ويثوب بين الأذان والإقامة في الكل للكل بما تعارفوه. در مختار. قال الشامي: قوله: (في الكل) أي كل الصلوات لظهور التواني في الأمور الدينية. قال في العناية: أحدث المتأخرون التشويب بين الأذان والإقامة على حسب ما تعارفوه في جميع الصلوات سوى المغرب مع إبقاء الأول: يعني الأصل وهو تشويب الفجر. وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن. اهـ.

(رد المختار: ۵۶/۲، كتاب الصلاة، باب الأذان، مطلب: في أول من بنى المنائر للأذان، بيروت)

مثال ۲: بوقت جنگ یا اس کے علاوہ دیگر اوقات میں گھوڑے کے گلے میں مالا ڈالنے میں کوئی حرج نہیں ہے، کیوں کہ یہ مجاہدین وغیرہ کے عمل میں سے ہے اور وہ اس کو اچھا گمان کیا کرتے تھے اور یہ قاعدہ ہے کہ جس عمل کو مسلمان اچھا گمان کریں، وہ اللہ تعالیٰ کے نزدیک اچھا ہے۔ (شرح السير: ۲۰۹/۲)

قاعدہ (۳۱۳): ﴿مَا قَارَبَ الشَّيْءُ أُعْطِيَ حُكْمَهُ﴾**ترجمہ:** قرب شی گوثی کا حکم دیا جاتا ہے۔ (موسوعة القواعد الفقهية: ۱۶۹/۹)**مثال:** اگر کوئی شخص کسی کا مال مقوم ضائع کر دے، اور اس جگہ کوئی نقد متعارف و مروج نہ ہو، تو اقرب بلاد کے نقد سے اس مال کی قیمت لگا کر ضمان واجب ہوگا۔

لَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَقْدٌ فَأَتْلَفَ شَخْصٌ عَلَى آخِرِ مَا لَا فَيَقُومُ بِنَقْدِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ.

(موسوعة القواعد الفقهية: ۱۷۰/۹)

قاعدہ (۳۱۴): ﴿مَا كَانَ ثَابِتًا فَإِنَّهُ يَبْقَى بَقَاءَ بَعْضِ آثَارِهِ وَلَا يَرْتَفِعُ إِلَّا**بِاعْتِرَاضٍ مَعْنَى هُوَ مِثْلُهُ﴾****ترجمہ:** جو چیز ثابت تھی، اس کے بعض آثار کے باقی رہنے سے وہ باقی ہی رہے گی، اور اس وقت تک ختم نہیں ہوگی جب تک کہ کوئی ایسا معنی پیش نہ آئے جو اسی کے مثل ہو۔

(شرح السير الكبير: ۵۷/۴، باب ما يقطع من الخشب وما يصاب من الملح وغيره، قواعد الفقه: ص ۱۱۶،

القاعدة: ۲۹۶)

مثال: زمین کا جو حصہ حریوں اور کافروں کے قبضہ میں ہے، وہ اس وقت تک دارالاسلام نہیں ہوگا جب تک کہ اس پر سے ان کا قبضہ پوری طرح ختم نہ ہو جائے۔**قاعدہ (۳۱۵): ﴿مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإِبَاحَةِ يَسْتَوِي فِيهِ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ﴾****ترجمہ:** جو چیز بطور اباحت ہو، اس میں مال دار و فقیر دونوں برابر ہوتے ہیں۔

(شرح السير الكبير: ۱۲۳/۵، باب الحبيس في سبيل الله، قواعد الفقه: ص ۱۱۶، القاعدة: ۲۹۷)

مثال: عموماً موسم گرما میں چوراہوں اور ٹرڈوں پر بعض تنظیموں اور اداروں کی طرف سے

ٹھنڈے پانی کی سیلیں لگائی جاتی ہیں، جو بطور اباحت ہوا کرتی ہیں، اس پانی کو امیر و غریب سب پی سکتے

ہیں۔ (شرح السير: ۲۵۸/۳)

قاعدہ (۳۱۶): ﴿مَا كَانَ وَسِيلَةً إِلَى الْوَاجِبِ فَهُوَ وَاجِبٌ﴾

ترجمہ: جو چیز واجب کا ذریعہ ہو وہ بھی واجب ہوتی ہے۔ (موسوعة القواعد الفقهية: ۲۰۵/۹)

مثال: اذان جمعہ کے بعد جامع مسجد کی طرف سعی کرنا واجب ہے، کیوں کہ یہ واجب جمعہ کی ادائیگی کا ذریعہ ہے، اور ذریعہ واجب بھی واجب ہوتا ہے۔ اس لیے سعی واجب ہے۔

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى

ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾. (سورة الجمعة: ۹) فالسعي إلى الجمعة واجبة لوجوبها.

قاعدہ (۳۱۷): ﴿مَا لَا يُتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ﴾

ترجمہ: جس چیز کے بغیر واجب تام نہ ہو وہ بھی واجب ہوتی ہے۔

(جمهرة القواعد الفقهية: ۹۱۸/۲، رقم: ۲۱۴۰، العناية شرح الهداية: ۲۱۲/۲، بدائع: ۳۱۳/۳)

مثال ۱: دین کی حفاظت واجب ہے، اگر کوئی شخص ایسے علاقہ میں ہو جہاں دین کی حفاظت نہ ہو سکتی ہو، تو وہاں سے ہجرت کرنا بھی واجب ہے۔

مثال ۲: انسان کے لیے اپنے آپ کو گناہوں سے بچانا واجب ہے، اس لیے اگر نکاح نہ کرنے

کی صورت میں وقوع فی الزنا کا اندیشہ ہے، تو نکاح کرنا واجب ہوگا، بشرطیکہ وہ مہر، نفقہ اور سکنی پر قادر بھی

ہو۔ (شامی: ۶۳/۴، کتاب النکاح، العناية شرح الهداية)

قاعدہ (۳۱۸): ﴿مَا لَا يَصْلُحُ لِلصَّلَاةِ فَمُبَاشَرَتُهُ مُفْسِدَةٌ لِلصَّلَاةِ﴾

ترجمہ: جو چیز نماز کے لیے صالح نہ ہو وہ مفسدِ صلوٰۃ ہوگی۔

(موسوعة القواعد الفقهية: ۳۳۸/۹)

مثال: نماز کی حالت میں کھانا پینا، بات کرنا، زبان سے سلام کا جواب دینا وغیرہ، یہ سب

اعمال نماز کے لیے صالح نہیں ہیں، لہذا ان سے نماز فاسد ہوگی۔

(شامی: ۳۱۸/۲، باب ما يفسد الصلاة، دار الكتاب دیوبند)

قاعدہ (۳۱۹): ﴿مَا لِلْمُسْلِمِ لَا يَصِيرُ غَنِيمَةً لِلْمُسْلِمِينَ بِحَالٍ﴾

ترجمہ: مسلمانوں کا مال مسلمانوں کے لئے کسی بھی حال میں مال غنیمت نہیں ہوگا۔

(شرح السیر الکبیر : ۱۰۴/۳، باب ما يستعمل في دار الحرب ويؤكل ويشرب، قواعد الفقه: ص ۱۱۷، القاعدة: ۳۰۰)

مثال: اگر مسلمانوں کے دو فرقوں میں جنگ و جدال ہو، یا دو مسلم ممالک ایک دوسرے سے

برسر پیکار ہوں، اور اس لڑائی میں ایک فریق کا مال دوسرے فریق کے ہاتھ لگ جائے، تو وہ کسی بھی صورت میں مال غنیمت نہیں ہوگا۔

قاعدہ (۳۲۰): ﴿مَا يَتَنِي عَلَى السَّمَاعِ لَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ فِي حَقِّ الْمُخَاطَبِ مَا لَمْ يَسْمَعْ بِهِ أَصْلَهُ﴾

ترجمہ: جو چیز سماع پر مبنی ہو، اس کا حکم مخاطب کے حق میں اس وقت تک ثابت نہیں ہوگا جب تک کہ وہ خود اسے نہ سنے۔

(شرح السیر الکبیر : ۱۶۹/۱، باب صلاة القوم الذين يخرجون إلى العسكر، ۱۰۲/۱، باب الشهيد وما يصنع

به، قواعد الفقه: ص ۱۱۷، القاعدة: ۲۹۸)

مثال: دارالاسلام میں کسی مقام پر اسلامی لشکر نے پڑاؤ کیا، امیر المسلمین نے وہاں پندرہ دن

اقامت کی نیت کر لی اور کسی کے ذریعہ اعلان بھی کر دیا کہ یہاں ہمارا قیام پندرہ دن ہوگا، لہذا پوری نماز پڑھو، اب بعض لوگوں نے اس اعلان کو سنا اور بعض نہیں سن سکے، تو جن لوگوں نے سنا، ان پر پوری نماز پڑھنا لازم ہوگا، اور جو نہیں سن سکے، ان پر پوری پڑھنا لازم نہیں۔ (رحمانی)

قاعدہ (۳۲۱): ﴿مَا يَمْتَدُّ فَلِدَوَامِهِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ وَإِلَّا فَلَا﴾

ترجمہ: جو شیء ممتد ہوتی ہے، اس کے دوام کو حکم ابتدا حاصل ہوتا ہے ورنہ نہیں۔

(الاشباه والنظائر، قواعد الفقه: ص ۱۱۷، القاعدة: ۲۹۹)

فائدہ: ”شیء ممتد“ اسے کہتے ہیں، جو درازی کو قبول کرتی ہے، جیسے صحت و تندرستی۔ اور

”غیر ممتد“ اس شیء کو کہا جاتا ہے، جو درازی کو قبول نہیں کرتی ہے، جیسے حیض۔

مثال: کسی نے اپنی بیوی کی طلاق کو صحت پر معلق کیا، درنحالا نکلے وہ بحالتِ صحت ہی ہے، تو فوراً طلاق واقع ہوگی۔ اور اگر حیض پر معلق کیا، جب کہ وہ بحالتِ حیض ہی ہے، تو طلاق اس حیض میں نہیں، بلکہ دوسرے حیض میں واقع ہوگی۔

قاعدہ (۳۲۲): ﴿الْمُبَاشِرُ ضَامِنٌ وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ﴾

ترجمہ: کسی کام کا براہِ راست کرنے والا ضامن ہوتا ہے، اگرچہ اس نے اس کام کو عمدہ نہ کیا ہو۔
(درر الحکام: ۹۳/۱، المادة: ۹۲، قواعد الفقہ: ص ۱۱۷، القاعدة: ۳۰۱، ترتیب اللآلی: ص ۱۰۴۵، شرح القواعد: ص ۴۳۵)

مثال: کسی شخص نے دوسرے کے مال کو بلا وجہ شرعی ضائع کیا، تو وہ اس مال کا ضامن ہوگا، خواہ قصداً ضائع کیا ہو یا بلا قصد۔

قاعدہ (۳۲۳): ﴿الْمُبْنِي عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ﴾

ترجمہ: مبنی بر فاسد، فاسد ہوتا ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۲۳۹، موسوعة القواعد الفقهية: ۴۳۹/۹، قواعد الفقہ: ص ۱۱۷، القاعدة: ۳۰۲، جملہ القواعد الفقهية: ۶۷۳/۲)

فائدہ: فسادِ اصل کی صورت میں فرع بھی فاسد ہوتی ہے۔

مثال: نکاح فاسد میں شوہر اپنی بیوی کو طلاق دے تو یہ طلاق واقع نہیں ہوگی، بلکہ یہ طلاق دینا ”متارکہ“ (ایک دوسرے کو چھوڑنا) ہوگا۔ کذا فی رد المحتار۔

قاعدہ (۳۲۴): ﴿مَتَى أُمِكِنَ الْعَمَلُ بِالْحَقِيقَةِ سَقَطَ الْمَجَازُ﴾

ترجمہ: جب حقیقت پر عمل ممکن ہو تو مجاز ساقط الاعتبار ہوگا۔

(منار لحافظ الدين النسفي، قواعد الفقہ: ص ۱۱۸، القاعدة: ۳۰۴)

مثال: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ تم نہ وطی کرو ان عورتوں سے، جن سے

تمہارے باپ دادا نے وطی کی۔ (سورہ نساء: ۲۲)

آیت میں لفظ نکاح کو وطنی پر محمول کرنا ممکن ہے، لہذا عقد نکاح مرا نہیں لیا جائے گا، اور باپ کی موطوءہ سے ہر طرح کی وطنی حرام ہوگی، خواہ حلال ہو یا حرام، کیوں کہ نکاح کے معنی اصلاً ضم اور ملانے کے ہیں، اور وہ وطنی ہی سے حاصل ہوتے ہیں۔

قاعدہ (۳۲۵): ﴿الْمُتَسَبِّبُ لَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالْتَّعَمُّدِ﴾

ترجمہ: متسبب (سبب بننے والا شخص) قصد اسبب بننے سے ہی ضامن ہوتا ہے۔

(درر الحکام شرح مجلۃ الأحکام: ۹۴/۱، المادة: ۹۳، قواعد الفقہ: ص ۱۱۹، القاعدة: ۳۰۷، ترتیب الآلی: ص ۱۰۴، شرح القواعد: ص ۴۵۵)

مثال: زید نے بکر کو اس کے دشمن کا پتہ بتلایا، اور بکر نے جا کر اس کو قتل کر دیا، یا زید نے بکر کو کسی کے مال کا پتہ بتلایا اور بکر نے اس مال کو چُر لیا، تو ان دونوں صورتوں میں ضمان بکر (جو فاعل مباشر ہے) ہی پر واجب ہوگا، زید پر نہیں، کیوں کہ زید متسبب ہے۔ ہاں اگر زید کے پاس کسی کی امانت رکھی ہو اور وہ خود قصداً چور کو امانت کا پتہ بتلائے اور چور اس کو چرالے تو زید پر ضمان واجب ہوگا۔

قاعدہ (۳۲۶): ﴿الْمَجَازُ يَعْمُ كَمَا تَعُمُّ الْحَقِيقَةُ﴾

ترجمہ: جیسے حقیقت عام ہوتی ہے، ویسے مجاز بھی عام ہوتا ہے۔

(مسلم الثبوت: ص ۵۴، قواعد الفقہ: ص ۱۱۹، القاعدة: ۳۰۹)

مثال: آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد: ”لَا تَبِيعُوا الدَّرْهَمَ بِالدَّرْهَمِينَ وَلَا الصَّاعَ بِالصَّاعِينَ“ کہ ایک درہم کو دو درہم اور ایک صاع کو دو صاع کے عوض نہ بیچو۔ یہاں صاع سے مجازاً داخل صاع کو مراد لیا گیا ہے، لہذا یہ عام ہوگا اور تمام مکیلات (جو چیزیں پیمانے سے ناپی جاتی ہیں) میں ربوا جاری ہوگا۔ (مسلم الثبوت: ص ۵۴)

قاعدہ (۳۲۷): ﴿الْمُحْتَمَلُ لَا يُعَارِضُ الْمَنْصُوصَ﴾

ترجمہ: محتمل، منصوص کا معارض نہیں ہوگا۔

(شرح السیر الکبیر: ۷۵/۲، باب أهل الحصن يؤمنه الرجل من المسلمين على جعل أو غير جعل، قواعد الفقہ:

مثال: مجاہدین نے کسی کافر سے کہا: ہم نے تم کو امان دے دی اس شرط پر کہ تم ہماری رہنمائی کرو گے، اب یہ کلام اس بات پر دلیل نہیں کہ اگر رہنمائی نہیں کرو گے تو تمہیں امان نہیں ہے، کیوں کہ یہ محتمل ہے اور محتمل منصوص کا معارض نہیں ہوتا۔

وضاحت: مثال ہدایں ”آمَنَّاكَ عَلَىٰ أَنْ تَدْلَنَا“ منصوص، اور ”إِنْ لَمْ تَدْلَنَا فَلَا أَمَانٌ لَكَ“ محتمل ہیں۔

قاعدہ (۳۲۸): ﴿الْمَرْأَةُ تَابِعَةٌ لِلزَّوْجِ فِي الْمَقَامِ، وَالزَّوْجُ لَا يَكُونُ تَابِعًا لِامْرَأَتِهِ﴾

ترجمہ: اقامت میں عورت، شوہر کے تابع ہوگی، شوہر، عورت کے تابع نہیں ہوگا۔

(شرح السیر الکبیر: ۵۰/۵، باب بیان الوقت الذي يتمكن المستأمن منه من الرجوع إلى أهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع، قواعد الفقه: ص ۱۲۰، القاعدة: ۳۱۳، شرح السیر الکبیر: ۱/۲۳۷)

مثال: مستأمنہ (جس عورت نے دارالاسلام میں پناہ لے رکھی ہے) نے دارالاسلام میں کسی مسلمان یا ذمی سے نکاح کر لیا تو وہ ذمیہ ہوگی اب وہ دارالحرب نہیں لوٹ سکتی، برخلاف مستأمن (وہ شخص جس نے دارالاسلام میں پناہ لے رکھی ہے) کے، کہ اگر وہ دارالاسلام میں کسی ذمیہ سے شادی کر لے تو وہ دارالحرب لوٹ سکتا ہے، کیوں کہ اقامت میں عورت شوہر کے تابع ہوتی ہے، نہ کہ شوہر عورت کا۔

فائدہ: قاعدہ مذکورہ سے معلوم ہوا کہ اگر اٹالی نژاد لڑکی انڈیا نژاد لڑکے سے شادی کر لے، تو وہ اقامت میں اپنے شوہر کے تابع ہو کر انڈین ہی کہلائے گی، یعنی جو نیشنلٹی لڑکے کی ہے وہی لڑکی کی ہوگی، اسے غیر ملکی نہیں کہا جائے گا۔

قاعدہ (۳۲۹): ﴿الْمَرْأُ مُوَاحِدٌ بِاِقْرَارِهِ﴾

ترجمہ: آدمی کا اپنے اقرار کے سبب مواخذہ ہوتا ہے۔ (درر الحکام: ۷۹/۱، المادة: ۷۹،

قواعد الفقه: ص ۱۲۰، القاعدة: ۳۱۴، جمہورۃ القواعد: القاعدة: ۲۳۱۸، القواعد الکلیۃ: ص ۳۲۶)

مثال:

جب آزاد بالغ انسان کسی معلوم یا مجہول شی کا اقرار کر لے تو اس کے اس اقرار کے سبب اس کی گرفت و پکڑ ہوگی، جیسا کہ صحابی رسول: حضرت معاذ سلمیٰ نے چار مرتبہ اپنے حق میں زنا کا اقرار کیا تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے سنگسار کرنے کا حکم صادر فرمایا۔

قاعدہ (۳۳۰): ﴿الْمُشْتَرَكُ لَا عُمُومَ لَهُ﴾

ترجمہ: مشترک کے لئے عموم نہیں ہوتا ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۳/۲، باب الخيار فی الأمان، قواعد الفقہ: ص ۱۲۲، القاعدة: ۳۲۰، الأشباه والنظائر)

مثال:

جس لفظ کو دو یا اس سے زیادہ ایسے معنی کے لئے وضع کیا گیا ہو، جن کی حقیقتیں مختلف اور الگ الگ ہوں، اس کو ”مشترک“ کہا جاتا ہے۔ مثلاً لفظ جاریہ کشتی اور باندی دو معنی کے لئے موضوع ہے اور دونوں معنی کی حقیقت الگ الگ ہے۔

مشترک کے لئے عموم نہیں ہوتا ہے، یعنی اس کے دونوں معنی مراد لینا جائز نہیں، بلکہ کسی ایک معنی کو ترجیح دینا ضروری ہے۔ فرمان باری تعالیٰ: ﴿وَالْمُطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ میں لفظ ”قُرُوء“ مشترک بین الحيض والطمهر ہونے کی وجہ سے احناف نے معنی حیض اور شوافع نے معنی طہر کو ترجیح دے کر، اپنے اپنے مذہب کے مطابق حیض اور طہر کو عدت قرار دیا ہے۔

قاعدہ (۳۳۱): ﴿الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ﴾

ترجمہ: مشقت آسانی لے آتی ہے۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۳۷۶، قواعد الفقہ: ص ۱۲۲، القاعدة: ۳۲۱، درر الحکام: ۳۵/۱، المادة:

۱۷، القواعد الكلية: ص ۲۱۳، شرح القواعد: ص ۱۵۷، القواعد الفقهية: ص ۱۱، ۲۵)

نوٹ: اس قاعدہ کی مثال میں بہت سے احکام فقہیہ پیش کئے جاسکتے ہیں، مثلاً قرض، حوالہ، تیمم، مسح علی الجبیرہ وغیرہ۔

مثال:

جو آدمی اپنے وطن سے کسی ایسے مقام کے سفر کا ارادہ کرے کہ وطن اور اس مقام کے درمیان ساڑھے ستھتر کلومیٹر کا فاصلہ ہو، تو علّت مشقت ہی کی وجہ سے اسے نماز میں قصر کی رخصت حاصل ہو جاتی ہے، اسی طرح جماعت کی حاضری اور قربانی کا وجوب بھی ساقط ہو جاتا ہے۔

قاعدہ (۳۳۲): ﴿الْمَشَقَّةُ وَالْحَرْجُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي مَوْضِعٍ لَا نَصَّ فِيهِ﴾**ترجمہ:** مشقت اور حرج کا اعتبار غیر منصوص مقام میں ہی ہوتا ہے، منصوص میں نہیں۔

(الاشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۳۰۲، قواعد الفقه: ص ۱۲۲، القاعدة: ۳۲۲)

فائدہ: جس شی کے بارے میں قرآن کریم یا حدیث نبویؐ میں کوئی حکم شرعی بصراحت موجود

ہو، اس کو ”منصوص“، اور جس کے متعلق کوئی حکم صریح موجود نہ ہو، اس کو ”غیر منصوص“ کہا جاتا ہے۔

مثال: آج ہمارے اس دور میں بعض لوگوں کا یہ کہنا ہے کہ سودی لین دین کی حرمت کی وجہ

سے مسلمانوں کو کافی حرج و مشقت کا سامنا کرنا پڑ رہا ہے، کہ وہ اپنے کاروبار کو ترقی دینے کے لئے سودی

رقم نہیں لے سکتے، تو کیا سود کی حرمت ختم ہوگی؟ اور اس حرج و مشقت کو رفع حرمت کے ذریعے ختم کیا

جائے گا؟ تو جواب یہ ہوگا کہ اس حرج اور مشقت کی وجہ سے سود کی حرمت ہرگز قیامت تک ختم نہیں ہوگی،

کیوں کہ سود کی حرمت منصوص ہے اور منصوص میں حرج و مشقت کا اعتبار نہیں ہوتا ہے۔

نص قرآنی: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾۔ ”اے ایمان والو! تم سود نہ کھاؤ“۔

اور حضرت جابر بن عبد اللہؓ کی روایت: ”لعن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم آکل الربوا“

وَمُؤْكِلُهُ وَكَاتِبُهُ وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ۔ ”اللہ کے رسول صلی اللہ علیہ وسلم نے لعنت فرمائی

سود کھانے والے، کھلانے والے، اس کے لکھنے والے، اور اس کے گواہوں پر، اور فرمایا: یہ سب گناہ میں

برابر کے شریک ہیں“۔ (صحیح مسلم: ۲/۲۷۷، کتاب البيوع، باب الربوا)

قاعدہ (۳۳۳): ﴿الْمَصِيرُ إِلَى الْبَدَلِ عِنْدَ فَوَاتِ الْأَصْلِ لَا مَعَ قِيَامِهِ﴾**ترجمہ:** اصل کے فوت ہونے کی صورت ہی میں بدل کو اختیار کیا جاتا ہے، نہ کہ اس کی موجودگی

میں۔ (قواعد الفقه: ص ۱۲۳، القاعدة: ۳۲۴، شرح السیر الکبیر)

مثال: مہینوں کی ابتدا و آغاز میں چاند ہی کا اعتبار ہے، اور وہی اصل بھی ہے، لیکن چاند نہ

دکھائی دینے کی صورت میں تیس دن پورے کئے جائیں گے، جو بدل ہے۔

قاعدہ (۳۳۴): ﴿الْمُطْلَقُ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ﴾
ترجمہ: دو مختلف حکموں میں مطلق کو مقید پر محمول نہیں کیا جائے گا۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۴۸/۲، باب النفل فی دار الحرب، قواعد الفقہ: ص ۱۲۴، القاعدة: ۳۲۹)

مثال: کفارہ قتل خطا میں آزاد کئے جانے والے غلام سے متعلق فرمانِ باری تعالیٰ ہے:
﴿فتحیر رقبة مؤمنة﴾ (سورۃ نساء: ۹۲) کفارہ قسم میں آزاد کئے جانے والے غلام سے متعلق ارشاد ہے:
﴿أو تحریر رقبة﴾ (سورۃ مائدہ: ۸۹) اور کفارہ ظہار میں آزاد کئے جانے والے غلام کے بارے میں
فرمان ہے: ﴿فتحیر رقبة من قبل أن یتماسا﴾ (سورۃ مجادلہ: ۳)

اب آپ غور فرمائیں کہ تینوں حکم الگ الگ واقعات سے متعلق ہیں، پہلے حکم کفارہ میں رقبة (غلام) مقید بوصفِ ایمان ہے، جبکہ دوسرے دو حکم کفارہ میں رقبة مطلق ہے، لہذا اس مطلق کو مقید پر محمول نہیں کیا جائے گا، یعنی کفارہ یمین اور کفارہ ظہار میں غلام کا مومن ہونا شرط نہیں ہوگا، بلکہ مومن و کافر ہر دو میں سے کسی کو بھی آزاد کرنے سے کفارہ قسم و ظہار ادا ہو جائے گا، البتہ کفارہ قتل خطا میں آزاد کئے جانے والے غلام کا مومن ہونا صحتِ اداء کفارہ کے لئے شرط ہوگا، کیوں کہ وہ وصفِ ایمان کے ساتھ مقید ہے۔

قاعدہ (۳۳۵): ﴿الْمُطْلَقُ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ إِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلُ التَّقْيِيدِ نَصًّا أَوْ دَلَالَةً﴾
ترجمہ: مطلق اپنے اطلاق پر جاری ہوگا، بشرطیکہ نصاً یا دلالتاً، دلیل تقیید موجود نہ ہو۔

(القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۹۰، شرح القواعد الفقهية: ص ۲۲۳، درر الحکام: ۱/۲۲، رقم المادة: ۶۴)

فائدہ: ایسا امر جو تخصیص، تعمیم اور تکرار وغیرہ پر دلالت کرنے والے قرائن سے مجرد ہو، اسے مطلق کہا جاتا ہے۔ اور جس امر کے ساتھ ان قرائن میں سے کوئی قرینہ موجود ہو وہ مقید کہلاتا ہے۔

(درر الحکام: ۱/۶۳)

مثال ۱: کسی شخص نے کسی درزی کے ساتھ اپنے جبہ کے سلوانے کا معاملہ کیا، اور یہ شرط نہیں لگائی کہ وہ خود اسے سی دے گا، تو اس صورت میں درزی کو یہ اختیار ہوگا کہ وہ یہ جبہ خود سی دے، یا اپنے کسی

کارگیر سے سلوائے۔ اور اگر اس کا کارگیر بدون تعدی و تقصیر اس جبہ کو تلف کر دے، تو درزی ضامن بھی نہیں ہوگا، کیوں کہ یہ معاملہ مطلق تھا متقید نہیں، اور مطلق اپنے اطلاق پر جاری ہوتا ہے۔

(درر الحکام: ۶۳/۱)

مثال ۲: کسی شخص نے کسی شخص کو اپنے کسی سامان کے بیچنے کا وکیل بنایا، اور بیچنے کی قیمت کی متعین نہیں کی بلکہ مطلق بیچنے کو کہا، تو وکیل کے لیے جائز ہے کہ مناسب قیمت میں اس سامان کو فروخت کرے، خواہ وہ کم ہو یا زیادہ، اختیار شرط کے ساتھ بیچے یا بغیر اختیار شرط کے۔

(درر الحکام: ۶۰۷/۳، رقم المادة: ۱۲۹۴)

قاعدہ (۳۲۶): ﴿الْمَعْرُوفُ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا﴾

ترجمہ: معروف بالعرف، ایسا ہی ہے جیسے مشروط بالشرط۔

(درر الحکام: ۵۱/۱، المادة: ۴۳، قواعد الفقہ: ص ۱۲۵، القاعدة: ۳۳۴، شرح القواعد: ص ۲۳۷، جمهرة

القواعد: ۹۳۵/۲، القاعدة: ۲۲۶۳، القواعد الكلية: ص ۲۵۰، البحر الرائق: ۳۷۱/۸، شرح السیر: ۲۴/۵)

مثال: زید نے بکر کے باغ میں لگے انگور کو کچے ہونے کی حالت میں خریدا، اور وہاں لوگوں کے درمیان یہی دستور ہے کہ انگور کے پکنے تک خریداران کو درخت پر ہی رکھ چھوڑتا ہے، تو زید پر ان انگوروں کو پکنے سے پہلے کاٹنا لازم نہیں ہوگا۔

قاعدہ (۳۲۷): ﴿الْمُعْلَقُ بِالشَّرْطِ يَكُونُ مَعْدُومًا قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ﴾

ترجمہ: معلق بالشرط وجود شرط سے پہلے معدوم ہوتا ہے۔

(شرح السیر الكبير، باب العين يصيبه المسلمون، شرح السیر الكبير، باب ما يوقف من أمر المرتدين وما لا

يوقف من ذلك، درر الحکام: ۸۱/۱، المادة: ۸۲، قواعد الفقہ: ص ۱۲۶، القاعدة: ۳۳۶)

مثال: زید نے اپنی بیوی سے کہا: اگر تو گھر میں داخل ہوئی تو تجھ کو طلاق، تو فی الحال طلاق واقع نہیں ہوگی، بلکہ جس وقت بھی وہ گھر میں داخل ہوگی، طلاق واقع ہوگی۔

قاعدہ (۳۳۸): ﴿الْمَغْرُورُ يُرْجِعُ مِنَ الْغَارِّ بِمَا غَرَّهُ﴾

ترجمہ: دھوکہ زدہ، دھوکہ دہندہ سے اس چیز کو واپس لے سکتا ہے، جس میں اس نے اس کو

دھوکہ دیا۔ (قواعد الفقہ: ص ۱۲۶، القاعدة: ۳۳۹، شرح السیر الکبیر)

مثال: زید نے بکر کو پانچ سو کی نوٹ دی کہ آپ مجھ کو اس کا چینیج دے دو، بکر نے پانچ سو کا چینیج

دے دیا، بعدہ معلوم ہوا کہ زید نے جو نوٹ بکر کو دی تھی وہ نقلی اور جعلی تھی، تو بکر کو یہ اختیار حاصل ہے کہ وہ

زید سے پانچ سو روپے وصول کرے۔

قاعدہ (۳۳۹): ﴿الْمُفْرَدُ الْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ لِلْعُمُومِ﴾

ترجمہ: جس مفرد کی اضافت معرفہ کی طرف ہو، وہ عموم کے لئے ہوتا ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۲۶، القاعدة: ۳۴۰، الأشباه والنظائر)

مثال: کسی نے زید کے وَلَدَ کے لئے کسی چیز کی وصیت کی در اس حالے کہ زید کے لڑکے اور

لڑکیاں ہیں تو وصیت سب کے لئے ہوگی (یعنی تمام اس وصیت میں شریک ہوں گے)۔

قاعدہ (۳۴۰): ﴿مَفْهُومُ الشَّرْطِ كَمَفْهُومِ الصِّفَةِ وَذَلِكَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ﴾

ترجمہ: مفہوم شرط، مفہوم صفت ہی کی مانند ہے اور وہ دلیل نہیں ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۴/۲، باب أهل الحصن يؤمنه الرجل من المسلمين على جعل أو غير جعل، ۱/۱۲۵،

قواعد الفقہ: ص ۱۲۷، القاعدة: ۳۴۱، شرح السیر الکبیر: ۴/۱، باب ما يجب من طاعة الوالي وما لا يجب)

مثال: فرمان باری تعالیٰ: ﴿وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ

مَعَكَ﴾۔ ”اور تمہارے لئے حلال ہیں تمہارے ماموں کی بیٹیاں اور تمہاری خالائوں کی بیٹیاں، جنہوں

نے آپ کے ساتھ وطن کو چھوڑا“۔ (سورہ احزاب: ۵۰)

یہ آیت اس بات پر دال نہیں ہے کہ مذکورہ عورتوں میں سے جنہوں نے ہجرت نہیں کی، وہ آپ

کے لئے حلال نہیں۔

اسی طرح فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾۔ ”سوان (اشہر حرم: ذو القعدہ، ذوالحجہ، محرم، اور رجب) میں اپنے اوپر ظلم مت کرو“۔ (سورہ توبہ: ۳۶)

یہ اس پر دال نہیں ہے کہ غیر اشہر حرم میں اپنے اوپر ظلم کرنا مباح ہے۔

فائدہ: جو چیز لفظ سے مفہوم ہوتی ہے، اس کی دو قسمیں ہیں: یا تو وہ چیز صریح لفظ سے مفہوم ہوگی، یعنی محلِ نطق میں لفظ اس پر دال ہوگا یا وہ چیز صریح لفظ سے مفہوم نہ ہوگی، بلکہ لفظ بلا محلِ نطق میں اس پر دال ہوگا؛ پہلی کو منطوق اور دوسری کو مفہوم کہا جاتا ہے۔

پھر منطوق کی دو قسمیں ہیں: (۱) صریح (۲) غیر صریح۔

مدلول مطابق اور مدلول تضمنی کو صریح اور مدلول التزامی کو غیر صریح کہتے ہیں۔

مفہوم کی بھی دو قسمیں ہیں: (۱) مفہوم موافق (۲) مفہوم مخالف۔

مفہوم موافق: لفظ سے اثبات اور نفی میں منطوق کے موافق، مسکوت عنہ کا حال مفہوم ہو، یعنی منطوق اگر مثبت ہے تو مسکوت عنہ بھی مثبت ہو، اور منطوق اگر منفی ہے تو مسکوت عنہ بھی منفی ہو۔

مفہوم مخالف: لفظ سے منطوق کے مفہوم کے خلاف، مسکوت عنہ کا حال مفہوم ہو، یعنی منطوق اگر مثبت ہو تو مسکوت عنہ منفی ہو، اور منطوق اگر منفی ہو تو مسکوت عنہ مثبت ہو، پھر یہ مفہوم اگر اسم علم سے مفہوم ہو تو اس کو مفہوم لقب، اسم شرط سے مفہوم ہو تو مفہوم شرط اور وصف سے مفہوم ہو تو مفہوم وصف کہلاتا ہے۔ قتال! (رحمانی)

قاعدہ (۳۴۱): ﴿الْمَقْرُرُ مَتَى صَارَ مُكَذَّبًا فِي إِقْرَارِهِ يَبْطُلُ حُكْمُ إِقْرَارِهِ﴾

ترجمہ: جب مقر اپنے اقرار میں جھٹلایا جائے تو اس کے اقرار کا حکم باطل ہوگا۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۱۲/۴، باب فداء العبد الغصب والعاریة وغیر ذلک، قبیل باب ما لا یكون فیئاً، الأشباه والنظائر، قواعد الفقہ: ص ۱۲۷، القاعدة: ۳۴۳)

مثال: زید نے اقرار کیا کہ بکر کے میرے ذمہ دس ہزار روپے قرض ہیں، اور بکر اسے جھٹلاتے ہوئے یوں کہے کہ میرا تیرے اوپر کوئی قرض نہیں ہے، تو جھوٹا ہے، تو زید پر بکر کے دس ہزار روپے لازم نہیں ہوں گے۔

قاعدہ (۳۴۲): ﴿الْمَلِكُ الثَّابِتُ لِلْوَارِثِ هُوَ الْمَلِكُ الَّذِي كَانَ لِلْمُورِثِ﴾

ترجمہ: وارث کے لئے ثابت ہونے والی ملک، بعینہ وہی ملک ہے، جو مورث کے لئے ثابت تھی۔

(شرح السیر الکبیر: ۵/۷۸، باب أسر العبد وغیرہ ثم یرجع إلى مولاه أو لا یرجع، قواعد الفقہ: ص ۲۸، القاعدة: ۳۴۲)

مثال: زید نے اپنی حیات میں کوئی چیز خریدی، جس کے سبب وہ اس کا مالک بنا، بعدہ اس کا انتقال ہوا اور بکر زید کا وارث ہوا، تو جوشی اس کے حصہ میراث میں آئی، اگر اس میں کوئی ایسا عیب نکل آیا جو بائع کے پاس سے تھا، تو بکر کو اس بات کا حق حاصل ہوگا کہ بیع بائع کو واپس کر دے، کیوں کہ بکر (وارث) کے لئے ثابت ہونے والی ملک، بعینہ وہی ملک ہے جو زید (مورث) کے لئے ثابت تھی، اور زید بسبب عیب بیع واپس کرنے کا حق دار تھا تو بکر بھی اس کا حق دار ہوگا۔

قاعدہ (۳۴۳): ﴿الْمُتَمَتِعُ عَادَةً كَالْمُتَمَتِعِ حَقِيقَةً﴾

ترجمہ: جو چیز عادتاً ناممکن ہو، وہ حقیقتاً ناممکن کی طرح ہے۔

(درر الحکام: ۱/۴۷، المادة: ۳۸، قواعد الفقہ: ص ۲۹، القاعدة: ۳۴۳، شرح القواعد: ص ۲۲۵، القواعد

الکلیة: ص ۲۵۷)

مثال: اپنے سے بڑی عمر والے کے متعلق یہ دعویٰ کرنا کہ یہ میرا بیٹا ہے، عادتاً ناممکن ہے، اس لئے یہ حقیقتاً بھی ناممکن ہوگا۔

قاعدہ (۳۴۴): ﴿مَنْ ابْتُلِيَ بِبِلَّتَيْنِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَخْتَارَ أَهُوَ نَهُمَا﴾

ترجمہ: مبتلی ببلتین پر لازم ہے کہ وہ ان دونوں میں سے اہون کو اختیار کرے۔

(جمہرة القواعد: ۲/۹۵۹، رقم: ۲۳۱۳، القواعد الفقہیة: ص ۱۸)

مثال: اگر کسی شخص کو قیام کی حالت میں پیشاب کے قطرے آتے ہیں، یا زخم سے خون رستا ہے، اور بیٹھ کر نماز پڑھنے کی صورت میں یہ دونوں عوارض پیش نہیں آتے، تو اس پر لازم ہے کہ وہ بیٹھ کر نماز

ادا کرے۔ (حاشیة القواعد الفقہیة لعلی أحمد الندوی: ص ۱۱۱)

قاعدہ (۳۴۵): ﴿مَنْ اسْتَعْجَلَ شَيْئًا قَبْلَ أَوَانِهِ عُوِقَبَ بِحَرْمَانِهِ﴾

ترجمہ: جو شخص قبل از وقت کسی چیز کا طالب ہو، اسے اس شئی سے محرومی کی سزا دی جائے گی۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۲۸۹، الأشباه للسيوطي: ۳۲۷/۱، قواعد الفقه: ص ۱۲۹، القاعدة: ۳۵۰، شرح القواعد: ص ۴۷۱، القواعد الفقهية: ص ۱۷۱، ۲۱۱، جمهرة القواعد: القاعدة: ۲۳۳۳، القواعد الكلية: ص ۳۵۹، درر الحکام شرح مجلة الأحكام: ۹۹/۱، المادة: ۹۹)

مثال:

کوئی وارث یہ سوچے کہ پتہ نہیں مورث کب مرے گا اور مجھ کو حصہ میراث کب ملے گا؟ اس لئے کیوں نہ میں اس کو اسی وقت موت کے گھاٹ اتار دوں، تاکہ میں اس کا وارث بن کر حصہ میراث وصول کروں، اور عیش و عشرت کی زندگی گزاروں، اور وہ اسی جذبہ سے اپنے مورث کو قتل کر دے، تو سزاؤ اسے حصہ میراث سے محروم کر دیا جائے گا۔

قاعدہ (۳۴۶): ﴿مَنْ زَادَ عَلَى الْوَاجِبِ بِمِثْلِهِ يَقَعُ الْكُلُّ وَاجِبًا﴾

ترجمہ: کسی شخص نے واجب پر اس کے مثل سے زیادتی کی، تو سب کا سب واجب ہی واقع ہوگا۔

(الأشباه والنظائر: ص ۵۶۰)

مثال:

اگر کوئی شخص نماز میں پورا قرآن کریم قرأت کرے، تو سب کا سب فرض واقع ہوگا۔

(الأشباه والنظائر: ص ۵۶۰)

قاعدہ (۳۴۷): ﴿مَنْ سَعَى فِي نَقْضِ مَا تَمَّ مِنْ جَهَةِ فَسَعِيهِ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ﴾

ترجمہ: جو شخص کسی ایسی چیز کے توڑنے کی کوشش کرے، جو کسی اعتبار سے تام ہو چکی ہو، تو اس کی یہ کوشش اس پر مردود ہوگی۔

(درر الحکام شرح مجلة الأحكام: ۹۹/۱، المادة: ۱۰۰، الأشباه والنظائر، قواعد الفقه: ص ۱۲۹، القاعدة: ۳۵۳، ترتيب اللآلي: ص ۱۰۷۷، شرح القواعد: ص ۴۷۵)

مثال:

کسی شخص نے یہ دعویٰ کیا کہ میری یہ زمین وقف ہے اور قاضی وقت نے اس کے وقف ہونے کا فیصلہ بھی کر دیا، پھر وہی شخص اس موقوفہ زمین پر اپنی ملکیت کا دعویٰ کرے اور اس کو ثابت کرنے کے لئے گواہ بھی پیش کر دے، تب بھی اس کا یہ دعویٰ قابل قبول نہیں ہوگا، کیوں کہ اس صورت میں وقف تام ہو چکا۔

قاعدہ (۳۴۸): ﴿مَنْ شَكَّ هَلْ فَعَلَ شَيْئاً أَمْ لَا فَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ﴾

ترجمہ: جس شخص کو کسی چیز کے متعلق یہ شک ہو کہ اس نے اس کو کیا یا نہیں؟ تو اصل یہی ہے کہ اس نے اسے نہیں کیا۔

(ترتيب اللآلي في سلك الأمالي: ص ۱۱۰۴، قواعد الفقه: ص ۱۲۹، القاعدة: ۳۵۴، الأشباه)

مثال: کسی شخص کو نماز کے وقت میں یہ شک ہو رہا ہو کہ اس نے نماز پڑھی یا نہیں؟ تو وہ نماز کو لوٹالے، اسی طرح نماز کی حالت میں یہ شک ہو رہا ہو کہ اس نے رکوع اور سجدہ کیا یا نہیں؟ تو رکوع و سجدہ کو لوٹالے، ہاں! اگر نماز کے بعد یہ شک واقع ہو تو اعادہ نہ کرے۔

اور اگر اس بات میں شک ہو رہا ہے کہ کتنی رکعتیں پڑھی؟ اگر یہ شک اول بار پیش آیا ہو تو نماز کو از سر نو پڑھ لے، اور اگر بار بار اس طرح شک ہوتا رہتا ہو، تو کم مقدار کو اختیار کرے، اور ہر اس رکعت پر قعدہ کرے جسے آخری رکعت خیال کرے۔

قاعدہ (۳۴۹): ﴿مَنْ مَلَكَ التَّنْجِيزَ مَلَكَ التَّعْلِيقَ﴾

ترجمہ: جو شخص تنجیز کا مالک ہو، وہ تعلیق کا بھی مالک ہوگا۔

(قواعد الفقه: ص ۱۳۰، القاعدة: ۳۵۸، ترتيب اللآلي: ص ۱۰۹۵، الأشباه)

فائدہ: بلا شرط طلاق دینے کو تنجیز اور شرط کے ساتھ طلاق دینے کو تعلیق کہتے ہیں۔

مثال: شوہر تنجیزاً طلاق دینے کا مالک ہے، اس لئے وہ تعلیقاً طلاق دینے کا بھی مالک ہوگا۔

مثلاً ”أنت طالق ثلاثاً“ تنجیزاً، اور ”أنت طالق ثلاثاً إن دخلت الدار“ تعلیقاً طلاق دینا ہے۔

قاعدہ (۳۵۰): ﴿مَنْ مَلَكَ شَيْئاً مَلَكَ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِهِ﴾

ترجمہ: جو شخص کسی چیز کا مالک ہو، وہ اس کی ضروریات کا بھی مالک ہوگا۔

(درر الحکام: ۵۳/۱، المادة: ۴۹، ترتيب اللآلي: ص ۱۰۹۹، ۱۱۰۱، قواعد الفقه: ص ۱۳۰، القاعدة: ۳۵۹،

شرح القواعد: ص ۲۶۱، جمهرة القواعد: القاعدة: ۲۵۱۹، القواعد الكلية: ص ۳۰۶)

مثال: کسی شخص نے کوئی مکان خریدا تو وہ اس راستے کا بھی مالک ہوگا، جس سے مکان تک رسائی ممکن ہے۔

قاعدہ (۳۵۱): ﴿مَوَاضِعُ الضَّرُورَةِ مُسْتَثْنَاةٌ أَبَدًا﴾

ترجمہ: مواقع ضرورت ہمیشہ مستثنیٰ ہوا کرتے ہیں۔

(جمہرة القواعد الفقهية: ۲/۹۸۷، رقم: ۲۵۴۶)

مثال ۱: اگر کوئی عورت طلاق یا وفات کی عدت گزار رہی تھی، اور دوران عدت وہ بیمار ہوگئی، تو دوا و علاج کے لیے ڈاکٹر کو گھر ہی پر بلا لیا جائے، البتہ اگر طبیعت زیادہ خراب ہو اور کوئی مسلمان دیندار، تجربہ کار ڈاکٹر یا حکیم ہسپتال میں داخل کر کے دوا و علاج کا مشورہ دے، اور اس کی شدید ضرورت بھی ہو، تو بقدر ضرورت گھر سے باہر نکلنے اور ہسپتال میں داخل ہو کر دوا و علاج کرانے کی گنجائش ہے، کیوں کہ دوران عدت اگرچہ عورت کے لیے شرعاً شوہر کے گھر سے نکلنا جائز نہیں ہے، مگر فقہاء نے مواضع ضرورت کو اس سے مستثنیٰ فرمایا ہے۔ (شامی: ۵/۱۸۰، کتاب الطلاق، فصل في الإحداد، البحر الرائق: ۴/۲۵۸/۲۵۸، کتاب الطلاق، فصل في الإحداد، فتاویٰ رحیمیہ: ۸/۴۲۳)

مثال ۲: امیر لشکر نے مجاہدین کو فوجی چھاؤنی سے نکلنا منع کر دیا ہو، اور جانوروں کے لیے چارہ کی ضرورت پڑ جائے، تو اس صورت میں مجاہدین کا فوجی چھاؤنی سے نکلنا جائز ہوگا، کیوں کہ مواقع ضرورت اس ممانعت سے مستثنیٰ ہیں۔ (شرح کتاب السیر الکبیر: ۱/۱۲۳)

مثال ۳: غلام کے لیے آقا کی اجازت کے بغیر جہاد میں نکلنا جائز نہیں، لیکن جب امیر المؤمنین کی طرف سے نفیر عام کا اعلان ہو، اور مسلمانوں کے لیے مشرکین کے شر کو دفع کرنا ضروری ہو، تو غلام اس صورت میں نکل سکتا ہے، کیوں کہ یہ موقع ضرورت ہے۔ (سیر کبیر: ۱/۱۳۸)

مثال ۴: ختنہ کرنے والے شخص کا ستر کو دیکھنا جائز ہے، کیوں کہ یہ موقع ضرورت ہے۔

(الأشباه للسيوطي: ۱/۲۱۶)

اسی طرح دایہ (انا) اور ڈاکٹر کا عورت یا مریض کے ستر کو بقدر ضرورت دیکھنا جائز ہے، کیوں کہ یہ مواقع ضرورت ہیں، جو مستثنیٰ ہیں۔

اسی طرح بوقتِ ضرورت اجنبی مرد اجنبیہ عورت کا، اور اجنبیہ عورت اجنبی مرد کا علاج کر سکتی ہے، بشرطیکہ ستر کا اہتمام ہو، اور اس صورت میں صرف بقدر ضرورت موضعِ مرض ہی کو دیکھنے کی اجازت ہوگی، جیسا کہ علامہ قاضی زادہ حنفیؒ فرماتے ہیں: طبیب وڈاکٹر یا نرس کے لیے ضرورتاً مریض (عورت یا مرد) کے مرض کی جگہ کو دیکھنا جائز اور درست ہے، اور مناسب یہ ہے کہ اجنبی مرد کسی عورت کو اس مرض کا علاج سکھلا دے، کیوں کہ نظر جنس الی الجنس (عورت کا عورت کے ستر کو دیکھنا) اسہل و اخف ہے، بہ نسبت اجنبی مرد کا عورت کے ستر کو دیکھنے کے، اور ڈاکٹر و نرس حتی الامکان اپنی نگاہیں ستر سے پچی رکھیں، اور موضعِ علاج کے سوا دوسری جگہوں پر بلا ضرورت نظریں نہ ڈالیں، اور جب علاج مکمل ہو جائے تو مواضعِ ستر کو ڈھانپ دیں۔ اور مریض کو بھی چاہیے کہ مواضعِ ستر کو زائد از ضرورت نہ کھولے، کیوں فقہ کا قاعدہ ہے: ﴿مَا أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ يَقْدَرُ بِقَدَرِهَا﴾. (أحكام الجراحة الطبية: ص ۵۷۴ - ۵۷۸)

قاعدہ (۳۵۲): ﴿الْمَوَاعِيدُ بِصُورِ التَّعَالِيقِ تَكُونُ لَازِمَةً﴾

ترجمہ: بصورتِ تعالیق وعدے بھی لازم ہوتے ہیں۔

(درر الحکام: ۸۷/۱، المادة: ۸۴، شرح القواعد: ص ۴۲۵، قواعد الفقہ: ص ۱۳۱، القاعدة: ۳۶۱)

مثال: زید نے بکر سے کہا کہ تم اپنی یہ دکان عمرو کو بیچ دو، اگر عمرو قیمت ادا نہ کرے، تو وہ قیمت میں ادا کر دوں گا، بکر نے عمرو کو اپنی دکان فروخت کر دی اور عمرو نے قیمت ادا نہیں کی، تو زید پر اس قیمت کا ادا کرنا لازم ہوگا۔

قاعدہ (۳۵۳): ﴿الْمَوَاعِيدُ تَجُوزُ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا﴾

ترجمہ: مواعید (عقدِ استصناع) قیاساً و استحساناً جائز ہے۔ (المبسوط: ۱۶۷/۱۲)

مثال: آج کل بلڈنگ کے تعمیر ہونے سے پہلے ہی اس کے فلیٹس (Flats) کی خرید و فروخت شروع ہو جاتی ہے، اور ضروری ہیمنٹ کی ادائیگی کی وجہ سے وہ فلیٹ بنگ کرنے والوں کی ملک سمجھے جاتے ہیں، جب کہ بلڈر کی طرف سے فلیٹس کا قبضہ کام مکمل ہونے کے بعد ہی دیا جاتا ہے، اس لئے

بیع استصناع کی یہ صورت جائز و درست ہے، واضح ہو کہ ایسی صورت حال میں کسی بلڈنگ کی مکمل تعمیر سے پہلے اس میں تعمیر کئے جانے والے دفاتر یا مکانات وغیرہ کا خریدنا اور بک کروانا اگر محض پہلی مرتبہ ہی ہو، تو بیع استصناع کے طور پر یہ جائز و درست ہے، پھر بیع استصناع میں جب تک شئی تیار کر کے مشتری کے سپرد اور حوالہ نہ کی جائے، اس وقت تک مشتری کی ملک نہ ہونے اور شئی کے معدوم ہونے کی بناء پر اس کا آگے کسی دوسرے کے نام فروخت کرنا شرعاً جائز نہیں، لہذا محض قانونی اجازت اور کاغذات کو بنیاد بنا کر اسے آگے بیچنا اور اس پر بروکری (دلالی) کرنا اور کمیشن لینا ہر دو امور شرعاً ناجائز اور ممنوع ہیں، جن سے اجتناب و احتراز لازم ہے۔

(المبسوط للسرخی: ۱۶۵/۱۲، کتاب البیوع، الکافی فی فقہ الحنفی: ۱۱۴۳/۳، کتاب البیوع، الاستصناع، الہدایۃ: ۸۳/۳، کتاب البیوع، باب السلم، الموسوعة الفقہیۃ: ۱۴/۹، البیع، درر الحکام شرح مجلۃ الأحکام: ۱۷۷/۱، المادۃ: ۱۹۷)

قاعدہ (۳۵۴): ﴿الْمَوْجُودُ فِي حَالَةِ التَّوَقُّفِ كَالْمَوْجُودِ فِي أَصْلِهِ﴾

ترجمہ: جوئی حالت توقف میں پائی جائے، وہ اصل عقد کے وقت موجود کی طرح ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۳۱، القاعدة: ۳۶۲، اصول کرخی)

مثال: زید نے بکر کا کارخانہ اس کی اجازت کے بغیر عمر سے بیچ دیا، تو یہ بیع بیع موقوف ہے، یعنی اس کی صحت بکر کی اجازت پر موقوف ہے، اب بیع کے بعد بکر کی اجازت سے پہلے اس کارخانہ سے کوئی منفعت حاصل ہو، پھر بکر بیع کی اجازت دیدے تو بیع صحیح ہوگی، اور عمر و اتنی ہی قیمت میں، جس پر عاقدین راضی ہوئے تھے، اس منفعت کا بھی مالک ہوگا، یعنی زمانہ توقف میں کارخانہ کے تمام منافع کا مالک عمر و کو قرار دیا جائے گا، اور یہ اسی کی ملک ہوں گے، کیوں کہ بیع موقوف میں بعد از اذن مالک مشتری کی ملک وقت عقد سے تسلیم کی جاتی ہے۔

بیع موقوف، ملک کی علت ہے اسماً و معنی لائحہ۔ (اصول کے طلبہ غور کریں)

قاعدہ (۳۵۵): ﴿الْمَوْكَلُ إِذَا قَيَّدَ عَلَى وَكِيلِهِ فَإِنْ كَانَ مُفِيدًا أُعْتَبِرَ مُطْلَقًا وَإِلَّا فَلَا﴾

ترجمہ: جب موکل اپنے وکیل پر کسی قسم کی قید لگائے، اگر وہ قید مفید ہو تو مطلقاً اس کا اعتبار ہوگا، ورنہ نہیں۔ (قواعد الفقہ: ص ۱۳۱، القاعدة: ۳۶۴، الاشباہ والنظائر)

مثال: موکل اپنے وکیل سے یوں کہے: تم میری اس چیز کو خیار شرط کے ساتھ بیچ دو، اس نے اس کو بلا خیار شرط کے بیچ دیا، تو وکیل کی بیع نافذ نہیں ہوگی، کیوں کہ موکل کی قید، قید مفید تھی، جس کا اعتبار ضروری تھا، ہاں! اگر یوں کہے: تم میری اس چیز کو ادھار بیچ دو، اور وکیل نے اس کو نقد بیچ دیا، تو وکیل کی بیع نافذ ہوگی، کیوں کہ موکل کی یہ قید، قید مفید نہیں تھی، لہذا اس کا اعتبار بھی ضروری نہیں ہے۔ (الاشباہ: ص ۳۶۴)

قاعدہ (۳۵۶): ﴿الْمَيِّتُ لَا يَمْلِكُ بَعْدَ الْمَوْتِ﴾

ترجمہ: مردہ شخص موت کے بعد مالک نہیں ہوتا ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۳۲، القاعدة: ۳۶۵، الاشباہ والنظائر)

مثال: زید اپنی زندگی میں جن چیزوں کا مالک تھا، موت کے بعد ان چیزوں کا مالک باقی نہیں رہے گا، بلکہ اس کے ورثاء اپنے حصص شرعیہ کے مطابق ان کے مالک ہوں گے۔

قاعدہ (۳۵۷): ﴿الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ﴾

ترجمہ: ميسور معسور سے ساقط نہیں ہوتا۔

(الاشباہ للسيوطي: ۱/۳۴۳، القواعد الفقهية: ص ۱۱۳، القواعد الكلية: ص ۲۲۴)

فائدہ: جس کام کو انسان باسانی کر سکے اسے ”ميسور“۔ اور جس کا کرنا متعذر و دشوار ہو اسے ”معسور“ سے تعبیر کیا جاتا ہے۔

مثال ۱: اگر کوئی شخص قیام پر قادر نہیں لیکن رکوع و سجود پر قادر ہے، تو اس صورت میں اس سے نماز ساقط نہیں ہوگی، بلکہ اس پر بیٹھ کر رکوع و سجود کے ساتھ نماز پڑھنا واجب ہے۔

(القواعد الفقهية لعلی أحمد الندوي: ص ۲۸۵)

مثال ۲: اگر کسی شخص کا کوئی عضو کٹا ہوا ہو، تو اس سے غسل واجب ساقط نہ ہوگا، بلکہ اس پر بقیہ

اعضاء کا غسل لازم ہوگا۔ (القواعد الفقہیہ لعلی احمد الندوی: ص ۳۹۹)

مثال ۳: اگر کوئی شخص بے وضو ہو اور اس کے جسم پر نجاست بھی لگی ہو، اور پانی اس قدر ہو کہ محض

ایک کے لیے ہی کافی ہو سکتا ہے، تو اس پر لازم ہے کہ نجاست کو دھو لے، اور دونوں پر قادر نہ ہونے کی وجہ سے دونوں اس سے ساقط نہ ہوں گے، بلکہ جتنے پر قادر ہے اس کا کرنا ضروری ہے، لہذا نجاست کو دور کرنا مقدم ہونے کی وجہ سے اسے دور کر لے اور حدث (وضو) کے لیے تیمم کر لے۔ (الأشباه والنظائر: ۱/۳۴۴)

قاعدہ (۳۵۸): ﴿النَّدَاءُ لِلْإِعْلَامِ﴾

ترجمہ: آواز دینا آگاہ کرنے کے لئے ہوتا ہے۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۳۲، القاعدة: ۳۶۸، الاشباه والنظائر)

فائدہ: کسی شخص کو محض پکارنا، اس کو آگاہ کرنے کے لئے ہوتا ہے، اس لیے اس پر کوئی حکم شرعی مرتب نہیں ہوگا۔

مثال: شوہر نے اپنی بیوی کو ”یا کافرة“ کہہ کر آواز دی، تو اس سے دونوں کے درمیان فرقت واقع نہیں ہوگی۔

قاعدہ (۳۵۹): ﴿النَّصَانِ إِذَا تَعَارَضَا وَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ

تَسَاقَطًا، فَالرُّجُوعُ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ﴾

ترجمہ: جب دو نص باہم متعارض ہوں اور ایک دوسری پر رائج نہ ہو، تو دونوں ساقط الاعتبار

ہوتی ہیں، اس لئے (اثبات حکم کے لیے) دلیل ثانی کی طرف رجوع لازم ہے۔ (شرح الوقایہ: ص ۱۳۲)

مثال: نعمان ابن بشیر فرماتے ہیں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے سورج گرہن کی نماز پڑھائی،

جس طرح تم نماز پڑھتے ہو، ایک رکوع اور دو سجدوں کے ساتھ یعنی آپ نے ایک رکعت میں ایک ہی رکوع فرمایا، جبکہ حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا فرماتی ہیں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے سورج گرہن کی

دورکتیں پڑھائیں، چار رکوع اور چار سجدوں کے ساتھ، یعنی ایک رکعت میں دو رکوع فرمائے، اب جب ان دونوں روایتوں میں تعارض ہوا تو ہم نے دلیل آخر یعنی قیاس کی طرف رجوع کیا اور وہ صلوٰۃ کسوف (سورج گرہن کی نماز) کو دیگر نمازوں پر قیاس کرنا ہے، کہ جس طرح دیگر نمازوں میں ہر رکعت میں ایک ہی رکوع ہوتا ہے، اسی طرح صلوٰۃ کسوف میں بھی ایک ہی رکوع ہوگا۔ (حاشیہ اصول الثانی: ص ۸۲)

قاعدہ (۳۶۰): ﴿النَّكِرَةُ إِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةً كَانَتِ الثَّانِيَةَ عَيْنَ الْأُولَىٰ وَإِذَا أُعِيدَتْ نَكِرَةً كَانَتِ الثَّانِيَةَ غَيْرَ الْأُولَىٰ، وَالْمَعْرِفَةُ إِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةً كَانَتِ الثَّانِيَةَ عَيْنَ الْأُولَىٰ، وَإِذَا أُعِيدَتْ نَكِرَةً كَانَتِ الثَّانِيَةَ غَيْرَ الْأُولَىٰ﴾

ترجمہ: (۱) جب نکرہ کا اعادہ بطور معرفہ کیا جائے تو دوسرا عین اولیٰ ہوگا، یعنی دونوں کا مدلول ایک ہوگا، اور جب بطور نکرہ کیا جائے تو دوسرا غیر اولیٰ ہوگا، یعنی دونوں کا مدلول الگ الگ ہوگا۔ اور جب معرفہ کا اعادہ بطور معرفہ کیا جائے تو دوسرا عین اولیٰ ہوگا، اور جب بطور نکرہ کیا جائے تو دوسرا غیر اولیٰ ہوگا۔

(رد المحتار، نور الأنوار: ص ۸۵، ۸۶، قواعد الفقہ: ص ۱۳۴، القاعدة: ۳۷۷)

مثال جزء اول: فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ آیت میں مذکور ”رسولاً“ نکرہ اور ”الرسول“ معرفہ، دونوں کا مدلول ذات واحد یعنی حضرت موسیٰ علیہ السلام ہیں۔

مثال جزء ثانی وثالث: فرمانِ باری تعالیٰ: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ آیت میں ”العسر“ معرفہ ہے اور اس کا اعادہ بھی بطور معرفہ ہوا، لہذا دونوں کا مدلول ایک ہی ہوگا۔ اور ”یسراً“ نکرہ ہے اور اس کا اعادہ بھی بطور نکرہ کیا گیا ہے، لہذا دونوں کا مدلول الگ الگ ہوگا، جس سے یہ ثابت ہوتا ہے کہ ایک تنگی کے ساتھ دو آسانیاں آتی ہیں، اور ایک مصیبت کے ساتھ دو راحتیں میسر ہوتی ہیں، اس لیے آدمی کو سختی و تنگی سے دل برداشتہ نہیں ہونا چاہئے، صاحب نور الانوار نے اس پر کیا خوب شعر ذکر فرمایا ہے۔

إِذَا اشْتَدَّتْ بِكَ الْبُلُوَىٰ فَفَكِّرْ فِي الْمُمْ نَشْرَحٍ
فَعُسْرٌ بَيْنَ يُسْرَيْنِ إِذَا فَكَّرْتَهُ فَافْرَحٍ

شاعر کہہ رہا ہے کہ جب تم سخت آزمائش کے شکار ہوں، تو سورہ الم نشرح میں غور و فکر کرو کہ اس میں دو آسانوں کے بیچ ایک آزمائش ہے، جب تم غور و فکر کرو گے تو خوش ہو جاؤ گے، یعنی ایک آزمائش اپنے ساتھ دو آسانیاں لے آتی ہیں، اس لیے آدمی کو چاہئے کہ بوقتِ آزمائش اپنے پایہ ثبات میں جنبش نہ آنے دے۔

مثال جزء رابع: کسی شخص نے دو گواہوں کے سامنے کسی مجلس میں ایک ہزار روپے کا اقرار کیا، جو چیک کے ساتھ مقید ہے، پھر یہی شخص دوسرے دو گواہوں کی موجودگی میں، دوسری مجلس میں، ایسے ایک ہزار روپے کا اقرار کرے جو چیک کے ساتھ مقید نہیں ہے، تو اس پر دو ہزار روپے لازم ہوں گے۔

قاعدہ (۳۶۱): ﴿نِيَّةُ الْإِقَامَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا هَذَرٌ﴾

ترجمہ: غیر محل اقامت میں، اقامت کی نیت کرنا باطل ہے۔

(شرح السیر الکبیر: ۱۰۲/۱، باب الشہید وما یصنع بہ، قواعد الفقہ: ص ۱۳۵، القاعدة: ۳۸۱)

مثال: کوئی کشتی نہر کے کنارہ پر کھڑی ہو، بندھی ہوئی نہ ہو اور کوئی شخص اسی کشتی میں پندرہ روز اقامت کی نیت کر لے تو وہ مقیم نہیں ہوگا۔

قاعدہ (۳۶۲): ﴿نِيَّةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ يَصِحُّ دِيَانَةً لَا قَضَاءً﴾

ترجمہ: تخصیص عام کی نیت دیانۃً صحیح ہے، نہ کہ قضاء۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۳۵، القاعدة: ۳۸۲، شرح السیر)

مثال: کسی شخص نے قسم کھائی کہ وہ کھانا نہیں کھائے گا، یا کپڑا نہیں پہنے گا، یا شربت نہیں پئے گا، اور وہ اپنی اس قسم سے کسی خاص قسم کے کھانے، یا کسی خاص قسم کے کپڑے، یا کسی خاص قسم کے مشروب کی نیت کرے، تو دیناً اس کی تصدیق ہوگی، قضاء نہیں، کیونکہ یہ نیت خلافِ ظاہر ہے، اور قضاء خلافِ ظاہر کی تصدیق نہیں ہوتی، لہذا وہ کسی بھی قسم کے کھانا کھانے، کپڑا پہننے اور مشروب کے پینے سے حائل ہوگا۔

قاعدہ (۳۶۳): ﴿الْوَجِبُ لَا يُتْرَكُ إِلَّا بِالْوَجِبِ﴾

ترجمہ: واجب، واجب ہی کے ذریعہ ترک کیا جائے گا۔

(الأشباه والنظائر لابن الملحق: ۳۲۰/۱، الأشباه والنظائر للسيوطي: ۳۱۶/۱، موسوعة القواعد الفقهية: ۱۲/۳۸۱)

مثال ۱: تناولِ میتہ سے بچنا واجب ہے اور جان کی حفاظت بھی واجب ہے، جب شخص مضطر جان کے بچائے سوائے میتہ کے کوئی حلال اور مباح چیز نہ پائے، تو اس کے لیے بقدر ضرورت تناولِ میتہ کی رخصت ہوگی۔ (ایک واجب کی خاطر دوسرے واجب کو ترک کیا گیا)۔ (الأشباہ لابن الملحق: ۱/۳۲۰)

مثال ۲: اموالِ ناس کی حفاظت واجب ہے، اور اعضاءِ انسانی کی حفاظت بھی واجب ہے، مگر چور کا ہاتھ نہ کاٹا جائے تو اموالِ ناس کی حفاظت نہیں ہوگی، اس لیے ایک واجب کی خاطر دوسرا واجب متروک ہوا۔ (مستفاد من الاشباہ للسيوطی: ۱/۳۱۶)

قاعدہ (۳۶۴): ﴿وَجُوبُ الشَّيْءِ يَتَضَمَّنُ حُرْمَةَ ضِدِّهِ﴾
ترجمہ: وجوبِ شئی، اس کی ضد کی حرمت کو متضمن ہوتا ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۳۶، القاعدة: ۳۸۶، مسلم الثبوت)

مثال: نکاح کے بعد بیوی کے حقوق یعنی نان، نفقہ اور کسوہ کا ادا کرنا واجب ہے، تو اپنی بیوی کو ان چیزوں سے محروم کرنا حرام ہوگا۔

قاعدہ (۳۶۵): ﴿وَسَائِلُ الْحَرَامِ حَرَامٌ﴾

ترجمہ: حرام کے وسائل بھی حرام ہوتے ہیں۔ (جمہرة القواعد الفقهية: ۱/۴۸۰)

مثال ۱: باغیوں یا حریوں کے ہاتھوں اسلحہ کی بیع حرام ہے، کیوں کہ وہ یہ اسلحہ مسلمانوں ہی کے خلاف استعمال کریں گے، جب کہ مسلمانوں کے خلاف ہتھیار اٹھانا حرام ہے، اس لیے ان کے ہاتھوں اسلحہ کی بیع بھی حرام ہوگی۔ (جمہرة: ۱/۴۸۱)

مثال ۲: بیع عینہ بھی حرام ہے، کیوں کہ اس میں سود کی شکل پائی جاتی ہے، بیع عینہ کی صورت یہ ہوتی ہے کہ دائن مدیون کو کوئی سامان بطور ادھار زیادہ قیمت میں فروخت کرتا ہے، پھر وہی سامان مدیون سے کم قیمت میں نقد خریدتا ہے۔ (الموسوعة الفقهية: ۹/۱۶۸، جمہرة القواعد الفقهية: ۱/۴۸۳)

مثال ۳: مختلف ملکوں کی کرنسی کا کمی بیشی کے ساتھ تبادلہ جائز ہے، بشرطیکہ کم از کم ایک فریق اپنے روپے پر مجلس بیع میں ہی قبضہ کر لے، لیکن اس صورت میں اتنی بات یاد رہے کہ یہ معاملہ ادھار کا ہو تو مبادلہ کے لیے ثمن مثل کو ضروری قرار دیا جائے، یعنی معاملہ کے دن کرنسی کا جو نرخ مارکیٹ میں ہے اسی کو معیار بنا کر معاملہ کیا جائے، تاکہ ربا کا دروازہ بند ہو جائے۔ (فتاوی عثمانی: ۱۴۴/۳)

ما في المستدرک : عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالي بالكالي ، وهو النسيئة بالنسيئة .

(المستدرک للحاکم: ۲/۶۵، ۶۶، رقم الحدیث: ۲۳۷۳)

قال الشيخ نور الدين الخادمي : إن الوسيلة أو الذريعة تكون محرمة إذا كان المقصد محرماً ، وتكون واجبة إذا كان المقصد واجباً . (المقاصد الشرعية للخادمي: ص ۴۶)

قال الشامي : ” ما كان سبباً لمحظور فهو محظور“ .

(شامي: ۵/۲۲۳، مكتبة نعمانية، بدائع : ۱/۶۶۸، ۶/۳۸۸، هداية: ۴/۴۶۶)

وهكذا قال الدكتور على أحمد الندوى: ”ما كان سبباً لحرام حرام“ .

(جمهرة: ۲/۹۱۴، رقم: ۲۱۰۶)

وكذا قال العلامة ابن القيم الجوزية: ”وسيلة المقصود تابعة للمقصود

وكلاهما مقصود“ . (اعلام الموقعين: ۳/۱۷۵)

قاعده (۳۶۶): ﴿وَصَفُّ الشَّرْطِ كَالشَّرْطِ﴾

ترجمہ: وصف شرط، شرط کی مانند ہے۔ (قواعد الفقہ: ص ۱۳۷، القاعدة: ۳۸۸، الأشباه والنظائر)

وضاحت: جس طرح انعدام شرط، انعدام حکم کو مستلزم ہے، اسی طرح انعدام وصف شرط، انعدام حکم کو مستلزم ہے۔

مثال: شوہر اپنی بیوی سے کہے: اگر تو سوار ہو کر گھر میں داخل ہوگی، تجھے طلاق ہے، اس کے بعد عورت بغیر سوار ہوئے گھر میں داخل ہوئی تو اس پر طلاق واقع نہیں ہوگی۔

فائدہ: مذکورہ مثال میں ”دخول“ شرط ہے، اور ”رکوب“ وصف شرط ہے۔

قاعدہ (۳۶۷): ﴿الْوَصْفُ فِي الْحَاضِرِ لَعُوْ وَفِي الْغَائِبِ مُعْتَبَرٌ﴾

ترجمہ: شئی موجود میں وصف کا بیان کرنا لغو، اور غیر موجود میں معتبر ہوتا ہے۔

(القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۹۶، درر الحکام: ۶۴/۱، المادة: ۶۵، قواعد الفقه: ص ۱۳۷،
جمہرۃ القواعد: ۵۸۷/۱، شرح المجلة لسليم رستم باز: ص ۴۵)

مثال: گاڑیوں کا ڈیلر (Dealer) اپنے کسٹمر (Customer) سے (در آنحالانکہ بلیک کلر

کی کار سامنے موجود ہو) یوں کہے: میں نے یہ وہائٹ کار آپ کے ہاتھ دولا کہ پچپن ہزار پانچ سو پچپن روپے میں فروخت کردی، اور کسٹمر نے اسے قبول کیا تو یہ بیع درست ہوگی، اور مشتری کو فتح عقد کا حق نہیں ہوگا، کیوں کہ شئی موجود میں بیان وصف لغو ہے، ہاں! اگر کار موجود نہ ہوتی اور بلیک کار کا سودا وہائٹ کہہ کر کیا جاتا، تو اسے فتح بیع کا حق حاصل ہوتا، کیوں کہ غیر موجود میں بیان وصف کا اعتبار ہوتا ہے۔

(القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۲۹۶)

قاعدہ (۳۶۸): ﴿الْوَكَالَةُ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ بِخِلَافِ التَّمْلِيكِ﴾

ترجمہ: وکالت، مجلس پر منحصر نہیں ہوتی ہے، برخلاف تملیک کے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۳۸، القاعدة: ۳۹۳، الأشباه والنظائر)

مثال: اگر شوہر کسی شخص کو اپنی بیوی کو طلاق دینے کا وکیل بنائے اور یوں کہے: تم میری بیوی کو

طلاق دیدو، تو وکیل کو اختیار ہوگا کہ طلاق اسی مجلس میں یا اس مجلس کے بعد دے۔ (یہ مثال وکالت ہے)
اور اگر شوہر اپنی بیوی کو اپنی ذات پر ایقاع طلاق کا مالک بنائے، اور یوں کہے: تم اپنے آپ کو طلاق دیدو، تو عورت کو صرف اسی مجلس میں ایقاع طلاق کا اختیار ہوگا۔ (یہ مثال تملیک ہے)

فائدہ: وکالت میں مؤکل کو رجوع کا اختیار ہوتا ہے، جب کہ تملیک میں مملک یعنی مالک

بنانے والے کو رجوع کا اختیار نہیں ہوتا۔ فافہم (رحمانی)

قاعدہ (۳۶۹): ﴿الْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ أَقْوَى مِنَ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ﴾

ترجمہ: ولایتِ خاصہ ولایتِ عامہ سے قوی تر ہوتی ہے۔

(القواعد الكلية: ص ۳۵۱، قواعد الفقه: ص ۱۳۸، رقم: ۳۹۵، شرح القواعد الفقهية: ۳۱۱، القواعد الفقهية: ص ۳۸۴)

مثال: اگر صغیر یا صغیرہ کا ولی موجود ہو تو قاضی کو ان دونوں کی ولایتِ تزویج حاصل نہ ہوگی، اسی طرح اگر ان دونوں کا کوئی وصی موجود ہو، تو قاضی کو ان کے مال میں تصرف کی اجازت نہ ہوگی، کیوں کہ ولی اور وصی کی ولایت، ولایتِ خاصہ ہے، جب کہ قاضی کی ولایت، ولایتِ عامہ ہے۔ اور ولایتِ خاصہ ولایتِ عامہ سے قوی تر ہے، لہذا اس کی موجودگی میں ولایتِ عامہ مفید نہ ہوگی۔

(القواعد الكلية والضوابط الفقهية: ص ۳۵۸، القواعد الفقهية: ص ۳۸۴)

قاعدہ (۳۷۰): ﴿الْوَلَدُ يَتَّبِعُ خَيْرَ الْأَبَوَيْنِ دِينًا وَيَتَّبِعُ الْأُمَّ فِي الرَّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ﴾

ترجمہ: باعتبارِ دین بچہ والدین میں سے اس کے تابع ہوگا جس کا دین بہتر ہو، اور رقیّت و حریت میں ماں کے تابع ہوگا۔

(شرح السير الكبير: ۹۰/۵، باب من المرتدين وغيرهم من مشركي العرب في دار الحرب، قواعد الفقه: ص ۱۳۸، القاعدة: ۳۹۶، شرح السير الكبير: ۱۸۰/۱، باب الأمان، دار الكتب العلمية بيروت، ۱۰۸/۱، باب الشهيد وما يصنع به)

مثال: اگر کوئی مسلمان کسی کتابیہ سے شادی کرے، اور اس سے اولاد ہوں تو وہ اولاد، مسلمان کے تابع ہو کر مسلمان ہوں گی، کیوں کہ مسلم دیناً خیر الابوین ہے۔ اور اگر کسی غلام نے کسی آزاد عورت سے شادی کی اور اس سے اولاد ہوئیں، تو وہ اولاد ماں کے تابع ہو کر آزاد شمار ہوں گی۔ اور اگر کوئی آزاد شخص کسی باندی سے نکاح کرے اور اس سے اولاد ہوں، تو وہ ماں کے تابع ہو کر غلام ہوں گی۔

قاعدہ (۳۷۱): ﴿يَتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِدَفْعِ الضَّرَرِ الْعَامِّ﴾**ترجمہ:** ضرر عام کو دور کرنے کی خاطر، ضرر خاص کو برداشت کیا جائے گا۔

(الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ۳۱۲، قواعد الفقه: ص ۱۳۹، القاعدة: ۳۹۸، ترتيب اللآلي: ص ۱۱۶،

شرح القواعد: ص ۱۹۷، درر الحکام: ۴۰/۱، المادة: ۲۶)

مثال:

ایک شخص پیشہ طبابت سے منسلک ہے، مگر اس فن سے بالکل ناواقف ہے، اگر ہم حکومت وقت کو اس کی اطلاع کرتے ہیں، تو حکومت اس شخص کے پیشہ طبابت پر پابندی عائد کر دے گی، جس سے اس کا ذریعہ آمدنی بند ہو جائیگا، اور خود وہ اور اس کا پورا خاندان اس سے متاثر ہوگا (یہ ضرر خاص ہے)، اور اگر ہم حکومت وقت کو مطلع نہیں کرتے ہیں، تو اس کے اس پیشہ طبابت سے عوام الناس کی جان کو خطرہ لاحق ہوگا (یہ ضرر عام ہے)، لہذا ضرر عام کو دور کرنے کے لئے ضرر خاص کو برداشت کرتے ہوئے حکومت کو مطلع کیا جائے گا۔

قاعدہ (۳۷۲): ﴿يَتَكَرَّرُ الْجَزَاءُ بِتَكَرُّرِ الشَّرْطِ﴾**ترجمہ:** تکرار شرط کے سبب جزا بھی متکرر ہوتی ہے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۳۹، القاعدة: ۳۹۹، الأشباه والنظائر)

مثال:

کسی آدمی نے اپنی بیوی سے کہا: جب جب تو گھر میں داخل ہوگی تو تجھے طلاق ہے، شوہر کے اس کلام کے بعد عورت گھر میں داخل ہوئی تو ایک طلاق واقع ہوگی، پھر داخل ہوئی تو دوسری طلاق واقع ہوگی، پھر داخل ہوئی تو تیسری طلاق واقع ہوگی، کیوں کہ تکرار شرط (دخول دار) تکرار جزا (وقوع طلاق) کو مستلزم ہے، اب تین طلاق واقع ہونے کے بعد بیوی شوہر کے لیے حرام ہوگئی، البتہ جب یہ عورت زوج ثانی سے نکاح کر کے دوبارہ زوج اول کے نکاح میں آئے، اور دخول دار پایا جائے تو کوئی طلاق واقع نہیں ہوگی، کیوں کہ شرط کا تعلق نکاح اول سے تھا، نہ کہ اس نکاح ثانی سے۔

الفاظ شرط یہ ہیں:

(۱) إِنْ (۲) إِذَا (۳) إِذَا مَا (۴) كَلَّمَا (۵) مَتَى (۶) مَتَى مَا - (قدوري: ص ۱۷۴)

اگر کوئی شخص ان الفاظ کے ذریعہ قسم کھائے اور شرط ایک بار پائی جائے، تو قسم ختم ہو جاتی ہے، یعنی دوبارہ شرط کے پائے جانے سے جزا مرتب نہیں ہوتی ہے، مگر لفظ ”کَلِمَا“ سے قسم کھانے کی صورت میں جب جب شرط کا تحقق ہوگا، تب تب جزا ثابت ہوگی، جیسا کہ مثال مذکور سے واضح ہو چکا ہے۔

قاعدہ (۳۷۳): ﴿يَسْقُطُ الدَّيْنُ بِأَدَاءِ الْمُتَبَرِّعِ﴾

ترجمہ: قرض ساقط ہو جاتا ہے متبرع کے ادا کر دینے سے۔

(قواعد الفقه: ص ۱۴۱، القاعدة: ۴۱۰، مسلم الثبوت)

مثال: زید پر بکر کے پچیس ہزار (۲۵۰۰۰) روپے قرض ہیں، زید نے ابھی اس قرض کو ادا نہیں کیا، اسی اثناء میں اس کے کسی دوست، یا کسی قریبی رشتہ دار کو یہ بات معلوم ہوئی کہ زید مقرض ہے، اور ادائیگی قرض کے لیے پریشان ہے، تو اس نے اپنی طرف سے تبرعاً یہ پوری رقم بکر کو ادا کر دی، تو زید کے ذمہ سے دین ساقط ہو جائے گا۔

قاعدہ (۳۷۴): ﴿يُضَافُ الْفِعْلُ إِلَى الْفَاعِلِ لَا إِلَى الْأَمْرِ مَا لَمْ يَكُنْ مُجْبَرًا﴾

ترجمہ: فعل، فاعل ہی کی طرف منسوب ہوگا، نہ کہ آمر کی طرف، جب تک کہ اسے مجبور نہ کیا جائے۔

(درر الحکام شرح مجلة الأحکام: ۹۰/۱، المادة: ۸۹، قواعد الفقه: ص ۱۴۱، القاعدة: ۴۱۱، جمهرة

القواعد: القاعدة: ۲۶۳، شرح القواعد: ص ۴۳۳)

مثال: زید نے بکر کو حکم دیا کہ عمرو کی دکان کو نذر آتش کر دو! بکر نے زید کے حکم کی تعمیل کرتے ہوئے عمرو کی دکان جلا دی، تو ضمان بکر پر ہی واجب ہوگا، کیوں کہ وہ فاعل ہے، نہ کہ زید پر جو آمر ہے، ہاں! اگر بکر کو اس حکم کی تعمیل پر مجبور کیا جائے اور نہ کرنے پر تلفِ نفس یا تلفِ عضو کی دھمکی دی جائے، تو وہ شرعاً مکڑہ یعنی مجبور ہوگا، اور ضمان زید پر واجب ہوگا جو مکڑہ یعنی مجبور کرنے والا ہے۔

قاعدہ (۳۷۵): ﴿يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُتَرْجِمِ مُطْلَقًا﴾

ترجمہ: مترجم کا قول بلا کسی قید کے قبول کیا جائے گا۔

(قواعد الفقہ: ص ۱۴۳، القاعدة: ۴۲۰، شرح القواعد: ص ۳۵۳، درر الحکام: ۲/۱، المادة: ۱، الأشیاء)

مثال: اگر کوئی شخص اپنے حق میں کسی جرم کا اقرار کرے، مثلاً یوں کہے کہ میں نے فلاں کے ساتھ زنا کیا، اور اس کی زبان قاضی کی زبان سے مختلف ہونے کی وجہ سے کسی مترجم کو مقرر کیا گیا ہو تو مترجم کا قول معتبر ہوگا۔

تنبیہ: یہاں یہ اشکال ہو سکتا ہے کہ ترجمہ اصل عبارت کا بدل ہے، اور بدل سے سزائیں ثابت نہیں ہوتیں، پھر یہاں مترجم کا قول مطلقاً کیوں معتبر ہے؟ تو اس کا جواب یہ دیا جائے گا کہ ترجمہ بدل نہیں، بلکہ اصل عبارت ہی ہے، اور حدود یعنی سزائیں کا ثابت ہونا ترجمہ کے بدل ہونے کے طریق سے نہیں، بلکہ بطریق اصالت ہے۔ (غمز عیون البصائر: ۱/۳۸۴)



طبی اخلاقیات سے متعلق جدید مسائل

مصنف محترم اسلامک فقہ اکیڈمی انڈیا کے مندوب ہیں، آپ نے یہ مقالہ فقہ اکیڈمی کے سمینار منعقدہ مورخہ ۲۲/۲۳/۲۴ اکتوبر ۱۹۹۵ء بمقام مسلم یونیورسٹی علی گڑھ میں پیش کیا تھا، جو اصول وقواعد کی روشنی ہی میں تیار کیا گیا تھا۔ طلبہ عزیز کے افادہ کے خاطر ہم اسے جزء کتاب بنارہے ہیں۔

ابوجزہ وستانوی

جامعہ اسلامیہ اشاعت العلوم اکل کوا

محور اول:

(۱) امام غزالیؒ فرماتے ہیں:

خلق کے بارے میں، شریعت کے مقاصد پانچ ہیں، اور وہ یہ ہیں، کہ اس کے دین، اس کی جان، اس کی عقل، اس کی نسل اور اس کے مال کی حفاظت کی جائے، بس ہر وہ بات، جو ان اصولِ خمسہ کی ضامن ہو، وہ مصلحت قرار پائے گی اور ہر وہ چیز جو ان پانچوں امور کی حفاظت میں مخل ہو، وہ مفسدہ قرار پائے گی، اور اس کا ازالہ مصلحت ہوگا۔

حضرت علامہ، کی اس عبارت سے یہ بات عیاں ہو جاتی ہے کہ ایسے آدمی کو علاج کی اجازت دینا، جو محض ذاتی مطالعہ و تجربہ کی بناء پر دوا اور امراض کی بارے میں واقفیت رکھتا ہے، جائز نہیں، ورنہ انسانی نفوس کی سالمیت و حفاظت کو ایک زبردست خطرہ کا سامنا ہوگا، جو شریعت کے مقاصد میں سے اہم ترین مقصد ہے۔

نیز ہر کس و ناکس کو اپنے ذاتی مطالعہ و تجربہ کی بناء پر علاج کی اجازت سے مصلحت عامہ یا نظام عام کو ضرر پہنچنے کا قومی اندیشہ ہے جس کا دفع کرنا مصلحت ہے، فقہاء کرام نے بھی سد ذرائع کی بحث میں اس کی صراحت کی ہے کہ جو اسباب و طریقے عمومی حالت میں فساد و ضرر کا ذریعہ بنتے ہیں ان پر بندش لگانا،

اور پوری قوت کے ساتھ ان سے دور رہنا، اسلامی تعلیمات کا، اہم ترین جز ہے، جو آیت قرآنی ”لا تسبوا الذین یدعون من دون اللہ فیسبوا اللہ عدوا بغیر علم“ سے مفہوم ہوتا ہے۔

لہذا کسی شخص کو محض اپنے ذاتی مطالعہ و تجربہ کی بناء پر علاج کرنے کی اجازت نہ ہوگی، اور اگر اس نے عدم جواز کے بعد بھی علاج کیا اور اس کے علاج سے مریض کو غیر معمولی ضرر پہنچا، یا ہلاک ہوا، تو اس پر تاوان لازم ہوگا۔

”کما قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من تططب ولم یعلم منه طب فهو ضامن“ (ابوداؤد شریف۔ ص ۱۰۸) ایسا شخص قابل تعزیر بھی ہوگا کیوں کہ ہر ایسے فعل کا ارتکاب جس سے مصلحت عامہ، یا نظام عام کو، ضرر لاحق ہو، باعث تعزیر ہے۔ (اسلامی قوانین ص ۳۹۸)

(۲) جس ڈاکٹر کو قانوناً علاج و معالجہ کی اجازت ہے، اس نے اگر کسی مریض کا علاج کیا، لیکن اس نے طبی احتیاطیں ملحوظ نہ رکھیں، مثلاً بعض ضروری جانچیں نہیں کروائیں، یا مریض کی پوری دیکھ بھل نہیں کی، اور اس علاج کے باوجود مریض فوت ہو گیا یا اس کا کوئی عضو ضائع ہو گیا، تو ڈاکٹر مریض کو پہنچنے والے نقصان، یا اس کی جان کے تاوان کا ضامن ہوگا، اس لئے اگر ہم ڈاکٹروں کی بجا احتیاطی، غفلت و کوتاہی پر تاوان واجب نہیں کریں گے، تو ضرر خاص کی خاطر ضرر عام کو نظر انداز کرنا لازم آئے گا، جب کہ قاعدہ فقہیہ یہ ہے کہ ضرر عام کو دفع کرنے کے لئے ضرر خاص کو برداشت کیا جائے گا۔

”يُتَحَمَّلُ الضرر الخاص لدفع ضرر عام“۔ (الأشباه والنظائر: ص ۱۴۱)

(۳) اگر ڈاکٹر کی رائے میں زیر علاج مریض کا، آپریشن ضروری ہے، اور ڈاکٹر نے مریض یا اس کے قریبی اعزہ سے اجازت لئے بغیر آپریشن کر ڈالا، اور آپریشن کامیاب ہونے کے بجائے مہلک ثابت ہوا، اور مریض فوت ہو گیا، یا اس کا آپریشن شدہ عضو بیکار ہو گیا، تو ایسی صورت میں ڈاکٹر مریض کو پہنچنے والے نقصان کا ضامن ہوگا، گرچہ وہ اس آپریشن کا مجاز ہو، اور تجربہ رکھتا ہو، اس لئے کہ مریض کے مرض کے علاج و معالجہ کا اختیار خود اسے یا اس کے اعزہ کو حاصل ہے۔ جب ڈاکٹر نے خود مریض یا اس کے اولیاء کی

اجازت کے بغیر آپریشن کیا تو وہ ضامن ہوگا، اس کی نظیر فتاویٰ ہندیہ کی یہ عبارت ہو سکتی ہے۔ ”رجل او امرأة قطع الأصبع الزائدة من ولده قال بعضهم لا يضمن ولهما ولاية المعالجة وهو المختار ولو فعل ذلك غير الاب والام فهلک کان ضامنا“۔ (الفتاویٰ الہندیہ: ۵/۳۶۰)

(۴) بعض اوقات مریض پر بے ہوشی طاری ہوتی ہے وہ اجازت دینے کے لائق نہیں ہوتا ہے، اور اس کے اعزہ زیر علاج مقام سے بہت دور ہوتے ہیں، ان سے فی الفور رابطہ قائم نہیں کیا جاسکتا ہے، ایسی صورت میں اگر ڈاکٹر کی رائے میں آپریشن ضروری ہے، اور تاخیر ہونے میں اس کے نزدیک مریض کی جان یا عضو کو خطرہ لاحق ہو سکتا ہے، نیز غالب گمان یہ ہے کہ اگر آپریشن کر دیا جائے تو جان بچ سکتی ہے، یا ضائع ہونے والے عضو کی حفاظت ہو سکتی ہے تو ڈاکٹر کو مریض یا اس کے اعزہ کی اجازت کے بغیر آپریشن کی اجازت دی جاسکتی ہے۔ آپریشن ناکام ہونے کی صورت میں، ڈاکٹر پر کسی قسم کا تاوان لازم نہیں ہوگا، اس لئے کہ ڈاکٹر کا یہ عمل انسان کی جان یا اس کے عضو کے تحفظ کی خاطر وجود میں آیا، جو مصلحت شرعیہ ہے اس پر ضمان کا واجب کرنا اصول شرع کے خلاف ہے۔

محور دوم

(۱) ایڈز ایک مہلک بیماری ہے، جس سے جسم انسانی کا دفاعی نظام تباہ ہو کر رہ جاتا ہے اور اس کے بعد انسان بہت جلد مختلف موذی و خطرناک بیماریوں کا شکار ہو کر دم توڑ دیتا ہے، یہ مرض متعدی بھی ہے، اگر ضروری احتیاطیں ملحوظ نہ رکھی گئیں اور گھروالوں یا متعلقین سے اس مرض کو پوشیدہ رکھا گیا تو پورے خاندان کے اس قاتل مرض سے متاثر ہونے کا امکان ہے جو ضرر عام ہے اور افشاء کی صورت میں مریض کے اچھوت بن کر رہ جانے کا ضرر، ضرر خاص ہے۔ جب کہ قاعدہ فقہیہ یہ ہے کہ ضرر عام کو رفع کرنے کے لئے ضرر خاص کو برداشت کیا جائے گا۔ (الأشباه والنظائر: ص ۱۴۱) اس لئے ایڈز کے مریض پر لازم ہے کہ اپنے گھروالوں یا متعلقین کو اس مرض سے مطلع کرے۔

(۲) اگر ایڈز کا مریض اپنے اہل خانہ یا متعلقین سے اپنے اس مرض کو چھپا رہا ہے اور ڈاکٹر سے بھی اصرار کر رہا ہے کہ اس مرض کو کسی پر ظاہر نہ کرے، تو ایسی صورت میں بھی شرعاً ڈاکٹر کی ذمہ داری یہی ہے کہ وہ اس مرض کا افشاء کرے، تاکہ دوسرے لوگ اس متعدی مرض سے بچنے کی احتیاطیں اور تدبیریں ملحوظ رکھیں۔ ”یتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام“۔

(۳) ایڈز اور دوسرے خطرناک متعدی امراض مثلاً طاعون وغیرہ کے مریض کے بارے میں اس کے اہل خانہ متعلقین اور سماج پر شرعاً وہ تمام ذمہ داریاں عائد ہوتی ہیں جن سے دوسروں کو اس کے ضرر سے محفوظ رکھا جاسکتا ہے۔ ”الضرر یزال“۔ (الأشباه والنظائر: ص ۱۳۹)

(۴) (الف) نکاح کے نتیجے میں شوہر کو ملک بضع حاصل ہوتی ہے، اور وہ اپنے اس ملک میں تصرف کا مجاز ہے، لیکن اگر وہ ایڈز کا مریض ہے، اور اس بات کا قوی امکان ہے کہ جماعت کی صورت میں ایڈز کے وائرس بیوی کی جسم میں منتقل ہو کر اس کو اس مہلک و قاتل مرض میں مبتلا کر دیں گے تو ایسی صورت میں اسے جماع کی اجازت نہیں ہوگی۔ (الأشباه والنظائر) کے حاشیہ میں لکھا ہے کہ اگر اپنی ملک میں تصرف کرنے سے دوسرے کو ضرر پہنچنے کا اندیشہ ہے تو ایسی صورت میں صاحب تصرف کو تصرف کی اجازت نہیں ہوگی۔

(ب) اگر شوہر محض اپنے اس خطرناک مرض کو منتقل کرنے کی غرض سے جماعت کرتا ہے، تو وہ شرعاً مجرم و گناہ گار ہوگا نیز اسے سزا بھی جی جاسکتی ہے اس لئے کہ شریعت اسلامیہ کا عام اصول ہے کہ ہر وہ کام باعث تعزیر ہے جو شریعت کی نظر میں معصیت ہے اور شوہر کا محض اسی ارادے سے جماعت کرنا کہ ایڈز کے وائرس بیوی کے جسم میں منتقل ہو کر اسے مہلک بیماری میں مبتلا کریں، عمل معصیت ہے۔

(ج) ایڈز کا مریض جو اس کی نوعیت سے بخوبی واقف۔ اگر وہ کسی دوسرے تک اپنے مرض کو منتقل کرنے کی غرض سے خون کے ضرورت مند مریض کو اپنا خون پیش کرتا ہے تو اس کی چند صورتیں ہوں گی۔

- (۱) مریض ایڈز نے اپنا مہلک خون از خود بلا طلب پیش کیا، یہ صورت قابل سزا ہے۔
- (۲) مریض ایڈز نے اپنا مہلک خون طلب پر یہ بتلائے بغیر کہ مجھے ایڈز کی بیماری ہے پیش کیا یہ صورت بھی قابل سزا ہے۔

(۳) مریض ایڈز نے اپنا مہلک خون طلب پر اپنی بیماری بتلا کر دیا لیکن اس کو اس کے لئے اس قدر مجبور نہیں کیا گیا کہ اس پر مکہ شرعی کا اطلاق ہو بظاہر یہ صورت بھی قابل سزاء ہے۔ البتہ اگر اسے اس قدر مجبور کیا گیا کہ وہ مکہ شرعی کی فہرست میں شمار ہو یہ صورت قابل سزاء نہیں ہوگی۔

(۵) اگر کسی مسلمان خاتون کا شوہر ایڈز کے مرض میں گرفتار ہو گیا اور دونوں عمر میں کے اس مرحلے میں ہوں جس میں جنسی عمل کا وقوع ہو سکتا ہے تو بیوی کو فسخ نکاح کے مطالبہ کی اجازت ہوگی۔ علامہ طحاوی نقل فرماتے ہیں ”الحق بها القهستالي كل عيب لا يکن المقام معه إلا بضور“۔ (طحاوی/۱۱۳)

شوہر میں ہر ایسے عیب کا پایا جانا جس کی وجہ سے بیوی بغیر ضرر مرد کے ساتھ نہیں رہ سکتی ہے باعث فسخ نکاح ہے اور اگر میاں بیوی اپنی عمر کے اس منزل پر پہنچ چکے ہیں، جس میں جنسی عمل کا وقوع نہیں ہوتا ہے تو ایسی صورت میں بیوی کو فسخ نکاح کے مطالبہ کی اجازت نہیں ہوگی، علت انتقال مرض، معدوم ہونے کی بناء پر اگر ایڈز کے مریض نے اپنا مرض چھپا کر کسی خاتون سے نکاح کیا اور وہ دونوں عمر کے اس مرحلے میں ہیں جس میں جنسی عمل کا وقوع ہو سکتا ہے تو بیوی کو فسخ نکاح کے مطالبہ کی اجازت ہوگی، علت انتقال مرض پائی جانے کی وجہ سے۔

(۶) جو خاتون ایڈز کے مرض میں گرفتار ہو، اگر اسے حمل قرار پا گیا اور طبی لحاظ سے ظن غالب کے درجہ میں یہ بات معلوم ہو جائے کہ اس کا مرض دوران حمل، یا دوران ولادت، یا دوران رضاعت اس بچے کی طرف منتقل ہوگا تو ایسی صورت میں اس خاتون کو نفخ روح یعنی استقرار حمل کے ایک سو بیس (۱۲۰) دن اندر اسقاط حمل کی اجازت دی جاسکتی ہے۔ البتہ اگر عورت اس کے لئے تیار نہ ہو تو شوہر یا حکومت کا محکمہ صحت اسے اسقاط حمل پر مجبور نہیں کر سکتا۔ ”العلاج لإسقاط الولد اذا ستبان خلقه كشر و ظفر و نحوهما لا يجوز وان كان غير مستبين الخلق يجوز لما في زماننا يجوز علی

(۷) جو بچے یا بچیاں ایڈز کے مرض میں مبتلا ہیں، انہیں مدارس اور اسکولوں میں داخلہ نہ دینا ہی بہتر ہے گرچہ یہ مرض مریض کو چھونے یا اس کے ساتھ اٹھنے بیٹھنے سے منتقل نہیں ہوتا، لیکن جنسی بے راہ روی وغیرہ کی جو لہر پوری دنیا میں چل رہی ہے، اس سے اسکول اور کالج بھی محفوظ نہیں ہیں گویا انتقال مرض کی علت موجود ہے اس لئے اس مرض کے شکار بچے اور بچیوں کے لئے الگ سے تعلیم و تربیت کا نظم کیا جائے۔

(۸) اگر کوئی بچہ یا بچی ایڈز کے مرض میں مبتلا ہو تو اس کے بارے میں اس کے والدین، اہل خانہ اور سماج پر وہ تمام ذمہ داریاں عائد ہوتی ہیں جن سے ان کے حقوق کا بطلان لازم نہ آئے اور اہل خانہ اور سماج کے دوسرے لوگ اس کے ضرر سے محفوظ رہ سکیں۔

(۹) اگر ایڈز، طاعون و کینسر وغیرہ کا مرض اس حد تک پہنچ گیا کہ مریض اپنی ضروریات زندگی کی تکمیل پر قادر نہیں رہا اور اس کے اس مرض کی کیفیت مرض الموت کی بن گئی، تو اس پر مرض الموت کے احکام جاری کرنے کے سلسلے میں حسب ذیل تفصیل ہے۔

(الف) اگر اس مرض میں برابر اضافہ ہی ہوتا رہا ہے تو اول روز سے ہی یہ مرض، مرض الموت تصور کیا جائے گا۔

(ب) اگر اس میں افاتہ و اضافہ کی دونوں صورتیں پیدا ہوئیں تو آخری اضافہ کی ابتداء سے مرض الموت کیا ابتداء ہوگی۔

(ج) اگر یہ مرض دائمی رہا مگر اس میں اضافہ کی کیفیت پیدا نہیں ہوئی تو یہ مرض، مرض الموت نہیں ہے خواہ کتنا ہی طویل ہو جائے۔ (الفتاویٰ الہندیۃ: ۱/۴۶۳)

”وہكذا على هامش الهداية، باب طلاق المريض“۔ (ص ۳۹۲)

(۱۰) طاعون یا اس جیسے مہلک بیماری کے پھیلنے کی صورت میں، کسی علاقہ کے اندر حکومت کی طرف سے آمد و رفت پر پابندی لگانا، شرعاً جائز و درست ہے۔ اس لئے کہ ہمارے آقا سرکارِ دو عالم صلی اللہ علیہ وسلم نے بھی طاعون میں زدہ علاقہ میں جانے سے منع فرمایا ہے، جیسا کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کی حدیث:

”إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا عنها“۔ (بخاری) سے معلوم ہو رہا ہے۔

(۱۱) (الف) اگر کچھ لوگ اپنی ضروریات سے باہر گئے ہوئے ہیں اور پھر طاعون کی صورت حال پیدا ہو گئی ہے اور اب کے قیام کی نہ ضرورت ہے نہ ممکن ہے، پھر ان کے گھر اہل و عیال، سب اس طاعون زدہ علاقہ میں ہیں، اہل و عیال کو ان کی ضرورت ہے، نیز گھر، کاروبار کو بھی ان کی نگہداشت کی ضرورت ہے تو ایسے لوگ طاعون زدہ علاقہ میں داخل ہو سکتے ہیں، نیز یقینی کے رفع کے واسطے ضرر مشکوک پر نظر نہیں کی جائے گی۔ (امداد الفتاوی: ۲۸۴/۴)

(ب) باہر سے کسی ضرورت سے آئے ہوئے لوگ جن کا کام ختم ہو چکا ہے، یا اب ختم ہو رہا ہے اگر ان لوگوں نے اس طاعون زدہ مقام کو اپنا وطن اقامت نہیں بنایا تھا تو انہیں خروج کی اجازت ہوگی۔ اس لئے کہ ”نہی عن الخروج“ کا تعلق مقیمین سے ہے نہ کہ مسافروں سے۔ (امداد الفتاوی: ۲۸۴/۴)

(ج) اسی طرح وہ شخص جس کی نگہداشت یا تیمارداری کا انتظام نہیں ہو رہا ہے کسی وجہ سے دوسری جگہ اس کی ضرورت ہے تو چوں کہ اس صورت میں، علت ذباب طاعون نہیں ہے اس لئے خروج جائز ہوگا۔

محور سوم

(۱) (الف) اگر نو جوان اپنا یہ عیب چھپا کر اس خاتون سے نکاح کر رہا ہے، اور ڈاکٹر کو یقین ہے کہ اگر اس خاتون کو نو جوان کے اس عیب کا علم ہو جائے تو ہرگز یہ رشتہ کرنے کو راضی نہیں ہوگی تو ایسی صورت میں ڈاکٹر کے لئے واجب نہیں مگر بہتر ضرور ہے کہ وہ اس خاتون یا اس کے گھر والوں کو نو جوان کے اس عیب کی اطلاع کر دے۔

(ب) لڑکی یا اس کے گھر والوں کو کسی بھی طرح یہ پتہ چلا کہ نو جوان فلاں ڈاکٹر سے اپنی آنکھ کا علاج کروا رہا ہے اور لڑکی یا اس کے گھر والے ڈاکٹر سے معلومات کرنے کے لئے ڈاکٹر کے پاس آئیں تو ڈاکٹر کی یہ ذمہ داری ہے وہ انہیں اس عیب سے باخبر کرے۔ ”فقال: أما أبو الجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة“۔ (بخاری)

حضرت مولانا اشرف علی تھانوی رحمۃ اللہ علیہ نے بھی تحریر فرمایا کہ اگر نکاح کے بارے میں کوئی تم سے مشورہ لے تو خیر خواہی کی بات یہ ہے کہ اگر اس موقع کی کوئی خراب تم کو معلوم ہو تو ظاہر کر دو یہ غیبت حرام نہیں ہے۔ (تعلیم الدین: ص ۷۶)

(۲) سوال سے یہ مفہوم ہوتا ہے کہ ان دونوں کا طبی جانچ کے لئے ڈاکٹر کے پاس آنا، رشتہ کے متعلق مشورہ طلب کرنے کی غرض سے ہے تو ایسی صورت میں ڈاکٹر کی ذمہ داری ہے کہ وہ فریقین میں سے ہر ایک پر ایک دوسرے کی حقیقت واضح کر دے۔

”و کذا لک الممتشار فی التزویج و ایداع الامانة له ان یدکرھا یعرفه علی

قصد النصح للمستشير لا علی قصد الواقیعة“۔ (احیاء العلوم الدین: ۱۵۲/۳)

(۳) (الف) ایک شخص کسی ڈاکٹر کے زیر علاج ہے، ڈاکٹر کو طبی جانچ کے نتیجہ میں یہ بات معلوم ہے کہ یہ شخص نامرد ہے یا اس میں کوئی ایسا عیب پایا جاتا ہے جس کی وجہ سے اس کا نکاح یا رآور نہیں ہو سکتا ہے اور ڈاکٹر کو یہ معلوم ہے کہ یہ شخص کسی عورت سے نکاح کی بات چیت کر رہا ہے اور اپنے اس عیب کو چھپا کر اس عورت سے نکاح کر لینا چاہتا ہے اس صورت میں ڈاکٹر کے لئے بہتر یہی ہے کہ وہ دوسرے فریق کو اپنے مریض کے اس مرض یا عیب سے مطلع کر دے۔ ”فإن المصالح الشرعية بالنکاح لا تتأتی إلا بذلك“۔

(ب) کوئی خاتون ڈاکٹر کے زیر علاج ہے وہ کسی اندرونی مرض یا عیب کو چھپا کر کسی مرد سے نکاح کی بات چیت کر رہی ہے، رشتہ نکاح کی بات چیت ڈاکٹر کے علم میں آچکی ہے، تو اس صورت میں بھی ڈاکٹر کے لئے یہی اولیٰ ہے کہ وہ اپنے مریض کے مرض یا عیب سے دوسرے فریق کو باخبر کر دے کیوں کہ عدم اطلاع کی صورت میں مصالح نکاح حاصل نہیں ہو سکتے۔

(۴) ایک شخص کے پاس ڈرائیورنگ لائسنس ہے اس کی بینائی بری طرح متاثر ہو چکی ہے اور ڈاکٹر کی رائے میں اس کا گاڑی چلانا اس کے اور دوسروں کے لئے مہلک ہو سکتا ہے ایسا شخص اگر ڈاکٹر کے منع

کرنے کے باوجود گاڑی چلاتا ہے تو ڈاکٹر کی ذمہ داری ہوگی کہ وہ متعلقہ محکمہ کو اس کی بینائی کے بارے میں اطلاع کرے اور ڈرائیونگ لائسنس منسوخ کرنے کی سفارش کرے، اس لئے کہ اطلاع کی صورت میں ضرر خاص کو خطرہ ہے اور عدم اطلاع کی صورت میں ضرر عام کا۔ اور فقہ کا یہ قاعدہ ہے کہ ”یتحمل الضرر الخاص لرفع ضرر عام“ نیز ”تحذیر المسلم من الشر“ ایسا عذر ہے جس سے غیبت کی رخصت ہے۔ (احیاء علوم الدین: ۱۵۲/۳)

(۵) اگر کوئی شخص ایسی ملازمت پر ہے جس سے بہت سے لوگوں کی زندگیوں کا تحفظ وابستہ ہے مثلاً ہوائی جہاز کا پائیلٹ، یاٹرین یا بس کا ڈرائیور وغیرہ اور یہ شخص شراب یا دوسری نشہ آور چیزوں کا بری طرح عادی ہے اور کسی ڈاکٹر کے زیر علاج ہے، نشہ ترک نہیں کرتا اور اسی حال میں ملازمت کے فرائض انجام دیتا ہے تو ایسی صورت میں ڈاکٹر کی ذمہ داری ہے کہ وہ متعلقہ محکمہ کو اس مریض کے بارے میں خبر کر دے، کیوں کہ عدم اطلاع کی صورت میں ضرر عام کا اندیشہ ہے۔ ”یتحمل الضرر الخاص لرفع ضرر عام“۔

(۶) اگر کسی عورت کو ناجائز حمل تھا، اس عورت سے بچہ پیدا ہوا اور وہ اس نومولود کو کسی شاہراہ، پارک یا کسی اور مقام پر زندہ حالت میں چھوڑ کر چلی آئی تاکہ سماج میں بدنامی سے بچ جائے، اس نے ڈاکٹر سے رابطہ قائم کیا اور ڈاکٹر کو اس صورت حال سے باخبر کیا تو ایسی صورت میں ڈاکٹر کی ذمہ داری ہے کہ معصوم بچے کی حفاظت کے پیش نظر حکومت کے متعلقہ محکمہ کو یا کسی بھی حفاظتی تنظیم کو خبر کر دے اس میں مقصود عورت کی پردہ داری ہے اور اس کے جرم کا افشاء نہیں ہونا چاہئے۔

(۷) اس صورت کا تعلق اصلاح سے ہے اور کوئی بھی آدمی کسی کی اصلاح کا اس قدر مکلف نہیں ہے کہ اس حرام چیز کے استعمال کا مشورہ دے۔ ”درء المفسد اولی من جلب المصالح“۔

(الأشياء والنظائر)

(۸) اس صورت میں ڈاکٹر کی ذمہ داری ہے کہ اس کے بارے میں لوگوں کو اور حکومت کے متعلقہ محکمہ کو خبر کر دے تاکہ متعلقہ افراد اور حکومت اس کے شر سے محفوظ رہے۔ (ہندیہ: ۵/۳۶۳)

(۹) کسی مریض (مثلاً نفسیاتی مریض) نے کسی جرم کا ارتکاب کیا مثلاً کسی قتل کا کیا یا اس طرح کی اور کوئی سنگین واردات کی ہے اور ڈاکٹر کے پاس اپنے جرم کا اقرار کیا ہے اسی جرم کی شبہ کی بناء پر دوسرا شخص ماخوذ ہو گیا ہے، اس کے خلاف مقدمہ چل رہا ہے اس بات کا پورا اندیشہ ہے کہ وہ دوسرا شخص جو دراصل مجرم نہیں ہے عدالت میں مجرم قرار دے دیا جائے اور سزا یاب ہو جائے، ایسی صورت میں ڈاکٹر پر واجب ہے کہ عدالت میں جا کر مقدمہ میں گرفتار شخص کو برأت اور اپنے زیر علاج ہے اور مریض کے ملوث ہونے کی شہادت دے۔

(۱۰) اگر کوئی شخص کسی متعدی مرض میں مبتلا ہے اور کسی ڈاکٹر کے زیر علاج ہے اور مریض کا اصرار ہے کہ ڈاکٹر اس کے اس مرض کی اطلاع کسی کو نہ دے حتیٰ کہ اس کے گھر والوں کو بھی نہ کرے ورنہ وہ اچھوت بن کر رہ جائے گا اور ڈاکٹر کو ظن غالب ہے کہ عدم اطلاع کی صورت میں دیگر افراد کو ضرر پہنچے گا تو ڈاکٹر اس کے گھر والوں اور دوسرے لوگوں کو اس کے اس مرض سے خبر کر دے۔



Settings\Admin\Desktop\C_112.Ti
not found.

تمت بالخیر

المصادر والمراجع

رقم	أسماء الكتب	أسماء المصنفين	المكتبة	الفن
۱	التفسير القرطبي	أبو عبد الله أحمد الأنصاري	الغزالي دمشق / مؤسسة مناهل العرفان	التفسير
۲	أحكام القرآن لابن العربي	أبو بكر المعروف بابن العربي	الرياض الحديثية	// //
۳	فتح القدير في علم التفسير	محمد بن علي بن محمد الشوكاني	دار الكتب العلمية بيروت	// //
۴	أحكام القرآن	أبو بكر بن علي الرازي الجصاص	مكتبة شيخ الهند ديوبند	// //
۵	معارف القرآن	مفتي اعظم باكستان	فريد بكڈپو	// //
۶	صحيح البخاري	أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري	بلال ديوبند	الحديث
۷	الصحيح لمسلم	أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري	بلال ديوبند	// //
۸	السنن لأبي داود	أبو داود السجستاني	بلال ديوبند	// //
۹	عون المعبود بشرح السنن لأبي داود	أبي عبد الرحمن شرف الحق عظيم آبادي	دار احياء التراث العربي	// //
۱۰	السنن لابن ماجه	ابن ماجه القزويني	مكتبة بلال ديوبند	// //
۱۱	السنن للترمذي	أبو عيسى محمد بن عيسى	مكتبة بلال ديوبند	// //
۱۲	السنن للنسائي	الإمام أبو عبد الرحمن بن شعيب بن علي النسائي	ياسر نديم اينڈ کمپنی	
۱۳	السنن الكبرى للبيهقي	الإمام أبو بكر البيهقي	دار الكتب العلمية	

۱۴	الجامع الصغير	جلال الدين السيوطي	دار الكتب العلمية	// //
۱۵	جمع الجوامع	الإمام جلال الدين السيوطي	دار الكتب العلمية بيروت	
۱۶	موسوعة تكملة فتح الملهم مع	شبير أحمد العثماني، محمد	دار احياء التراث العربي /	// //
	التكملة كاملة	تقي العثماني	اشرفيه ديوبند	
۱۷	المستدرك للحاكم	ابوعبد الله الحاكم النيسابوري	دار الكتاب العربي	// //
۱۸	فيض القدير	عبد الرؤف المناوي	دار المعرفة بيروت	// //
۱۹	السنن للدارقطني	الإمام علي ابن عمر الدارقطني	دار الإيمان سهارنفور	// //
۲۰	الأشباه والنظائر	ابن نجيم المصري الحنفي	فقيه الأمت ديوبند	الأصول
۲۱	أصول الشاسي		مكتبه بلال ديوبند	// //
۲۲	حاشية اصول الشاسي	مولانا محمد فيض حسن	مكتبه بلال ديوبند	// //
۲۳	الأشباه والنظائر للسيوطي	الإمام جلال الدين السيوطي	دا الكتب العلمية	// //
۲۴	الأشباه لابن الملقن	سراج الدين عمر بن علي	ادارة القرآن كراتشي	// //
۲۵	اعلام الموقعين	الإمام ابن قيم الجوزية	دار احياء التراث العربي	// //
۲۶	المقاصد الشرعية للخادمي	الشيخ نور الدين الخادمي	دار اشبيليا للنشر والتوزيع	// //
۲۷	دررالحكام شرح مجلة الأحكام	علي حيدر استنبول تركي	دارالجيل بيروت	// //
۲۸	كشف الأسرار شرح المصنف	الإمام أبي البركات المعروف	دار الكتب العلمية	// //
	على المنار	بحافظ الدين النسفي		
۲۹	شرح غمز عيون البصائر	مولانا سيد احمد الحموي الحنفي	دار الكتب العلمية	// //
۳۰	منتخب الحسامي	الشيخ حسام الدين الاخسيكي	ياسر نديم ديوبند	// //
۳۱	الحاشية على الحسامي	الشيخ نظام الدين الكيرانوي	// //	// //
۳۲	الموافقات للشاطبي في أصول	أبو اسحاق إبراهيم بن موسى	دار احياء التراث	// //
	الشريعة	الشاطبي	العربي	
۳۳	القواعد الكلية والضوابط الفقهية	محمد عثمان شبير	دار النفائس الأردن	القواعد

۳۴	جمہرۃ القواعد الفقہیہ	الدکتور علی أحمد الندوی	مطبوعہ بیروت	// //
۳۵	موسوعة القواعد الفقہیہ	الشیخ أبو الحارث الغزی	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامیة (کویت)	// //
۳۶	مسلم الثبوت	العلامة الشیخ محب اللہ	أشرفی بکڈپو دیوبند	// //
۳۷	القواعد والضوابط الفقہیہ	عبد المجید عبد اللہ دین	دار النفائس اردن	// //
	لأحكام البيع			
۳۸	القواعد الفقہیہ	لعلی احمد الندوی	دار القلم دمشق	// //
۳۹	حاشیۃ القواعد الفقہیہ	لعلی احمد الندوی	دار القلم دمشق	// //
۴۰	ترتیب اللآلی فی سلك الأمالی	محمد بن سلیمان بناظر زادہ	مکتبۃ الرشد ناشرون	// //
۴۱	شرح المجملۃ	لسلیم رستم باز اللبنانی	دار احیاء التراث العربی	// //
۴۲	شرح القواعد الفقہیہ	الشیخ احمد بن محمد الزرقاء	دار القلم دمشق	// //
۴۳	قواعد الفقہ	عمیم الاحسان المجددی البرکتی	أشرفی بکڈپو دیوبند	// //
۴۴	فتاوی محمودیہ	محمود حسن الکنکوی	جامعہ فاروقیہ کراچی	الفتاوی
۴۵	حاشیہ فتاوی محمودیہ	مولانا سلیم اللہ خان صاحب	// // // // // //	// //
۴۶	فتاوی عثمانی	الشیخ مفتی محمد تقی العثماني	مکتبہ معارف القرآن	// //
۴۷	فتاوی قاضی	فقیہ زمن قاضی القضاۃ قاضی مجاهد الإسلام القاسمی	ایفا پبلیکیشنز	// //
۴۸	مباحث فقہیہ	// // // // // //	اسلامک فقہ اکیڈمی انڈیا	// //
۴۹	اسلامی عدالت	// // // // // //	قاضی پبلشرز دہلی	// //
۵۰	احسن الفتاوی	رشید أحمد پاکستان	دار الإشاعت دیوبند	// //
۵۱	فتاوی حقانیہ	عبد الحق پاکستان	دارالعلوم حقانیہ اکوڑہ	// //
۵۲	منتخبات نظام الفتاوی	نظام الدین الأعظمی	اسلامک فقہ اکیڈمی انڈیا	// //
۵۳	جامع الفتاوی	مہربان علی بڑوتوی	ادارہ تالیفات اشرفیہ	// //

- ۵۴ جدید فقہی مسائل محمد خالد سیف اللہ رحمانی مکتبہ نعیمیہ دیوبند // //
- ۵۵ فقہی مقالات مفتی محمد تقی عثمانی زمزم بکڈپو دیوبند // //
- ۵۶ غایۃ الأوطار مولانا حرم علی و مولانا ایم۔ ایچ سعید پاکستان // //
- محمد احسن صدیقی نانوتوی
- ۵۷ حلال و حرام خالد سیف اللہ رحمانی نعیمیہ دیوبند // //
- ۵۸ جدید فقہی مباحث فقیہ زمن قاضی القضاۃ قاضی ادارۃ القرآن والعلوم // //
- مجاہد الإسلام القاسمیؒ الإسلامیہ کراتشی
- ۵۹ نئے مسائل اور فقہ اکیڈمی کے فیصلے اسلامک فقہ اکیڈمی انڈیا ایفا پبلیکیشنز // //
- ۶۰ ایضاح النوادر مفتی شبیر احمد قاسمی فرید بکڈپو // //
- ۶۱ رد المحتار محمد أمين الشهير بابن دار الكتب العلمیہ/ // //
- (المعروف بالشامی) عابدين الشامیؒ دارالكتاب دیوبند
- ۶۲ شرح عقود رسم المفتی // // // // // // مکتبہ زکریا دیوبند // //
- ۶۳ الدر المختار مع رد المحتار علاء الدین الحصکفیؒ دارالكتب العلمیہ // //
- ۶۴ تنویر الأبصار مع الدر والرد محمد بن عبد الله التمر تاشیؒ دارالكتاب دیوبند // //
- ۶۵ البحر الرائق زين الدين المعروف بابن نجيم دارالكتاب دیوبند // //
- المصري الحنفیؒ
- ۶۶ بدائع الصنائع ملك العلماء الشيخ علاء الدين دارالكتاب دیوبند // //
- الکاسانی
- ۶۷ الفتاویٰ الہندیۃ نظام و جماعۃ من علماء الہند الأعلام مکتبہ زکریا دیوبند // //
- ۶۸ الموسوعة الفقہیۃ وزارة الأوقاف والشؤون وزارة الأوقاف والشؤون // //
- الإسلامیۃ الإسلامیۃ کویت
- ۶۹ أحكام الجراحة الطبیۃ الدكتور محمد بن محمد مکتبۃ الصحابة جدۃ // //
- المختار الشنقیطی
- ۷۰ مجموعۃ الفتاویٰ للکنوی عبد الحی الکنوی مکتبہ رشیدیہ پاکستان // //

- ۷۱ فتاویٰ قاضیخان علی الشیخ الحسن بن منصور مکتبہ زکریا دیوبند // //
- ہامش الفتاویٰ الہندیۃ بن محمود الأوزجندی
- ۷۲ الفتاویٰ البزازیۃ علی ہامش محمد بن محمد ابن شہاب زکریا بکڈپو دیوبند // //
- الفتاویٰ الہندیۃ المعروف بابن البزاز الکردی
- ۷۳ فتح القدیر کمال الدین المعروف بابن الہمام دارالکتب العلمیۃ // //
- ۷۴ ہدایہ الإمام برہان الدین المرغینانی یاسر ندیم دیوبند // //
- ۷۵ اشرف الہدایۃ الشیخ محمد یوسف التاؤلی مکتبہ رحمانیہ لاہور // //
- ۷۶ الکافی فی فقہ الحنفی وہبی سلیمان غاوجی مؤسسۃ الرسالۃ // //
- ۷۷ العناية شرح الہدایۃ الإمام اکمل الدین البابر تری دارالکتب العلمیۃ // //
- ۷۸ نور الإیضاح الشرنبلالی یاسر ندیم اینڈ کمپنی // //
- ۷۹ المختصر القدوری احمد بن محمد البغدادی القدوری مکتبہ بلال دیوبند // //
- ۸۰ حاشیۃ القدوری الشیخ محمد نظام الدین الکیرانوی مکتبہ بلال دہلی // //
- ۸۱ الاختیار لتعلیل المختار ابن المودود الحنفی دار ارقم بیروت / قدیمی مکتب خانہ کراچی // //
- ۸۲ شرح السیر الکبیر الإمام محمد بن الحسن الشیبانی دارالکتب العلمیۃ // //
- ۸۳ شرح الوقایۃ عبد اللہ بن مسعود تاج الشریعہ یاسر ندیم دیوبند // //
- ۸۴ کتاب المبسوط شمس الدین السرخسی دارالکتب العلمیۃ // //
- ۸۵ الجوہرۃ النیرۃ ابوبکر بن علی الحداد المکتبۃ التہانوی دیوبند // //
- ۸۶ ملتقى الأبحر الإمام محمد بن إبراهیم الحلبي دارالکتب العلمیۃ // //
- ۸۷ مجمع البحرین وملتقى النیرین مظفر الدین المعروف بابن الساعاتی الحنفی بیروت فی فقہ الحنفی

- ۸۸ مجمع الأنهر شرح ملتقى عبد الرحمن بن محمد المدعو دار الكتب العلمية // // الأبحر بشيخي زادة
- ۸۹ الفتاوى الولوالجية أبو الفتح ظهير الدين عبد الرشيد دار الإيمان سهارنفور // // الولوالجي
- ۹۰ نصب الرأية جمال الدين الزيلعي دار الإيمان سهارنفور // //
- ۹۱ النتف في الفتاوى أبو الحسن علي بن الحسين السغدري دار الكتب العلمية // //
- ۹۲ حاشية الطحطاوي على مراقي أحمد بن محمد بن اسماعيل مكتبة شيخ الهند ديوبند // // الطحطاوي الحنفي
- ۹۳ تبين الحقائق الإمام فخر الدين عثمان بن علي دار الكتب العلمية // // الزيلعي بيروت
- ۹۴ الكلام الجليل فيما يتعلق بالمنديل العلامة عبد الحى اللكنوى إدارة القرآن والعلوم // // الإسلامية كراتشى
- ۹۵ الشك، أحكامه وتطبيقاته في الدكتور إبراهيم الجوارنة دار النفائس أردن // // الفقه الإسلامى
- ۹۶ فتاوى معاصرة للقرضاوي للدكتور يوسف القرضاوى دار القلم دمشق // //
- ۹۷ مجمع الضمانات غياث الدين أبو محمد البغدادى // //
- ۹۸ الفقه الحنفي في ثوبه الجديد عبد الحميد محمود طهماز دار القلم دمشق // //
- ۹۹ بحوث في قضايا فقهية للشيخ المفتي تقي العثماني مكتبة دارالعلوم كراتشى // // معاصرة
- ۱۰۰ الفقه الإسلامى وأدلته الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي مكتبة رشيديه كوثنه // //
- ۱۰۱ المحيط البرهاني في الفقه العلامة الشيخ الإمام محمود بن دار احياء التراث العربى // // أحمد بن عبد العزيز البخارى بيروت

